

Adalī, Mustafā ibn Hamzah

Izhār sharhī Adalī

اظہار شرحی آطلی

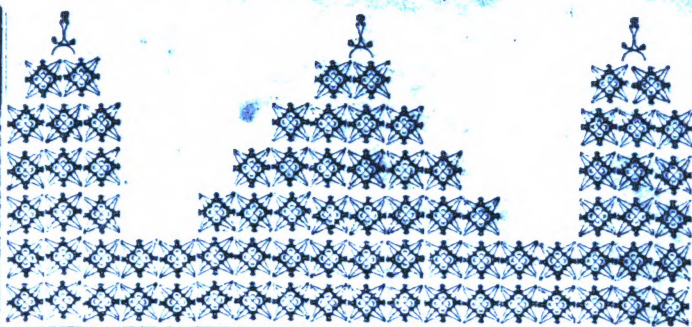


استانبول

معارف نظارت جلیہ سنک رخصتیلہ  
(مکتب صنایع مطبعہ سندھ) طبع اول نمشد

۱۳۰۷





(اظهار شرحى آتھلى)

— ﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾ —

الحمد لله الذى جعل الالفاظ قوالب المعانى \* وفضلها على سائر  
الاصوات بنظم درر حروف المباني \* وبفضله رفع الخطاء عن الامة  
حامة \* وتكوينه كان الافعال تامة \* ولا يسع ظروف الكنايات تعريف  
موصولات نعمائه \* ولا يتأتى بالاشارة اظهار مضميرات آلائه \* والصلوة  
والسلام على من أوتى جوامع الكلم من بين المرسلين \* محمد الذى  
اعرب عن حجج الدين للعالمين \* وعلى آله الجازمين العاملين بمرفوعات  
احكامه \* والمتمتازين عن اهل الخفض بالاضافة الى منصوبات  
اعلامه \* اللهم اجعل صدورنا مصادر صفات الكرام \* واصرف  
جوارحنا عما منع فى الاسلام \* وابذل مغفرتك عما جئنا به غلطا \* واجعنا  
مع الموحدين لا القائلين شططا \* اما بعد فيقول العبد الفقير \* الى  
لطف ربه القدير \* الشيخ مصطفى بن حزة \* اسكنهما الله بفضله

(فى الجنة)

في الجنة \* ان كتاب اظهار الاسرار \* للفاضل صاحب امعان الانظار \*  
 بديع الفضل في الاعصار \* مارأت مثله الابصار \* خلف السلف  
 الاخيار \* سند الخلف الاحبار \* مولانا الشيخ محمد المحقق الحقاقي \*  
 والنحرير الجبر المدقق الرباني \* الشهير المعروف بالبركي \* الفاضل  
 بالنوال الوفي \* اسكنه الله في جنة مفتحة الازهار \* واركنه في كنة  
 تجري من تحتها الانهار \* لما كان مشتتلا على مسائل دقيقة \* وتحقيقات  
 عميقة \* واعتبارات لطيفة \* ورموز خفية \* ومرتباً بالتراتب البديعة \*  
 ومنكبا في الاساليب البريعة \* ومقصورا على محض الفوائد \* ومحدوفا  
 ما هو كازوائد \* مع غاية الاختصار \* ونهاية الاختصار \* ولهذا طار  
 كالامطار في الاقطار \* وصار كالامثال في الاعصار \* ونال  
 في الآفاق حظ من الاشتهار \* اشتهار الشمس في نصف النهار \*  
 وكان اظهار اسراره والتعمق في الاغوار \* قد اوقد في افئدة الطالبين  
 النار \* سألني بعض الاخوان \* واخص الخلان \* ان اكتب لهم  
 شرحا يحل عقد الفاظه ومبانيه \* ويوضح الغوامض والعويصات  
 من معانيه \* ويبين ماله وما عليه وما فيه \* مشتتلا على نكت دقيقة \*  
 ورموز خفية \* موجزا غاية الایجاز بلا اخلال \* تسهلا للضبط  
 والحفظ بلا املال \* فقلت لهم اني قد وهن العظم مني \* ووهنت  
 الطبيعة والقوى \* وفاجت القطيعة والجوى \* ولجت ولازبني  
 عدة العلل \* ووجبت وقار بني علدة الاجل \* مع انكدار اواني وانتشار  
 جناني \* من نأبات وحول \* واين الصفاء هيئات ايفاع الامل \*  
 وقد صدر مني الوعد بمنزلة العهد في اثناء هذا الكلام \* اني ان وهب لي

ربى ولدا ذكرا اصرف عنان المهمة نحو هذا المرام \* ثم لما وهبلى  
 ربى ولدا سميا لفخر الانام \* اعادوا الاقتراح على وجه الاهتمام \*  
 فنظرت لوكرر الاعتذار والالتماس \* لوصل الى ضرب اخاس  
 باسداس \* فلاح لى ان ليس فيه فلاح \* سوى اسعاف حاجتهم وانجاح \*  
 فنظرت الى ما عندى من البضاعة فوجدتها مزجاة \* وتأملت ضعف  
 استطاعتى فوجدتها غير مرجاة \* غير انى المهمت بان الضرورات \*  
 تبجح المحظورات \* فشرعت فيه معترفا بان شروع مثلى فى مثل هذا  
 من الفضاة \* كما ان كتابة الاشل من الضياعة \* ولكن تضرعت  
 الى من هو عليه هين يسير \* وما من ممكن عليه بعير \* وتوكلت  
 على الحى الذى لا يموت \* وكل حى غيره يموت \* ومن يتوكل على الله  
 فهو حسبه \* ومن يدعوه صدقا فهو يحببه \* ثم لما وهبلى شقيقه  
 عبد الله لوعده الكريم \* بقوله تعالى «لئن شكرتم لازيدنكم» بفضل العظيم \*  
 لزمنا الاقدام \* على وجه الاهتمام \* فلما تيسر الاتمام \* بعون  
 الملك الغفار \* سميت به بنتايج الافكار \* سائلنا منه تعالى ان ينفع به  
 هذين الولدين وسائر الطلاب \* ويكون لنا ذخرا يوم يقوم الحساب \*  
 ثم اقتضت الحكمة الالهية انتقالهما الى دار الآخرة \* انالله واناليه  
 راجعون \* لا يستل عما يفعل وهم يسئلون \* جعل الله بفضل جنة المأوى  
 لهما مأوى \* وجعل كلا منهما فرطا شافعا مشفعا وذخرا لنا  
 فى العقبى \* والرجو من اخوان الصفاء \* ان لا ينسوها من الدماء \*  
 لانها كالعلة الغائية لهذا \* لعله يستجيب من وعد الاستجابة لمن دعا \*  
 لئن ادركت فى نظمى فتورا \* ووهنا فى بيان للمعانى \* فلا تنسب لنقصى

(ان)



ان رقصى \* على مقدار تنشيط الزمان \* ولما اراد الافتتاح بالبسملة  
والحمدلة كما هو اسلوب الكتاب المجيد \* وعليه الاجاع في الدفتر العتيق  
والجديد \* صيانة لتأليفه عن الاقطعية والاجذمية \* على ما نظقت به  
المقالة القاسمية \* على قائلها الصلوات الاحديه \* والتسليمات الابدية \*  
قال ( بسم الله الرحمن الرحيم الحمد ) له معنى لغوى وهو الوصف  
بالجميل تعظيما على الجميل الاختيارى مطلقا وعرفى وهو فعل يشعر  
بتعظيم المنعم قصدا لانعامه مطلقا \* والشكر ايضا معنى لغوى وهو  
فعل يتبى عن تعظيم المنعم قصدا لانعامه على الشاكر وعرفى وهو  
صرف العبد جيع ما انعم عليه الى ما خلق له \* والمدح هو الوصف  
بالجميل تعظيما على الجميل مطلقا \* والثناء فعل يشعر بالتعظيم فهو  
اعم مطلقا من الكل لانه يكون باللسان وغيره وبمقابلة الانعام وغيره  
اختياريا وغيره \* والحمد اللغوى اخص مطلقا من المدح ومن وجه  
من الحمد العرفى والشكر اللغوى واعم من وجه منهما ومباين للشكر  
العرفى بحسب الحمل واعم مطلقا منه بحسب الوجود \* والحمد العرفى  
اعم مطلقا من الشكر اللغوى والعرفى ومن وجه من المدح واخص  
من وجه منه \* والشكر العرفى مباين للمدح بحسب الحمل واخص مطلقا  
منه بحسب الوجود \* كذا في الامعان شرح المصنف رح للمقصود \*  
ولامه للجنس او الاستغراق وايا ما كان تعريف المسند اليه تخصيصه  
بالمسند كما في التوكل على الله والكرم في العرب فيكون جميع افراده  
متصفا بالمسند اما في الاستغراق فظاهر واما في الجنس فلان المسند اليه  
هو الماهية في نفسها لا في ضمن الفرد فيكون المسند لازم الماهية

كما في قولنا الأربعة زوج فلا يوجد فرد من الحمد بدون الاتصاف  
 بالكيفية لله تعالى كما لا يوجد فرد من الأربعة بدون الاتصاف  
 بالزوجية \* وما وقع لغير الله تعالى في الظاهر فراجع إلى الله تعالى في الحقيقة  
 والمصنف رح اختار الثاني في الامعان لظهوره في أداء المرام ولأن  
 معنى الاستغراق يدل على وجود المحامد وحصولها له تعالى بخلاف  
 معنى الجنس ادلا وجوده في الخارج فيكون في الافادة وفي بمقام الشاء  
 اخرى \* فان قلت في اي معنى الجنس او الاستغراق يكون بعض  
 افراد الآخر خارجا عن التخصيص الذي يفيد تعريف المسند اليه  
 بلام الجنس او الاستغراق فلا يكون جد المخصص على وجه المكل \*  
 قلت فان اردت الا كمال فعليك بعموم المجاز \* واعلم ان الحامد  
 في بدأ تصنيفه اما حامد لغة فقط ان لم يقابل حده بنعمة او حامد  
 لغة وعرفا ان قابله بها او حامد لغة وعرفا وشاكر كذلك ان  
 جعله جزء من شكر عرفي بان صرف سائر ما انعم عليه الى ما انعم له  
 كما صرف لسانه وذلك اعلى مراتب الحامدين (لله) اللام للاستحقاق  
 لا للاختصاص عند من يفرق بينهما بان يعتبر الاول بين الذات  
 والصفة نحو العزة لله والامر لله والثاني بين الذاتين نحو الجنة  
 للمؤمنين والنار للكافرين وللإختصاص عند من لم يفرق بينهما  
 وعمم الثاني للاول وهو اختيار ابن هشام لما فيه من تقليل الاشتراك ذكره  
 مولانا نور الدين صاحب الهوادي وهو المختار عند المصنف رح حيث  
 قال في الامعان ان اللام للاختصاص \* والله علم لذات واجب الوجود  
 واصله لاه من لاه يليه اي تستر ثم ادخل عليه الالف واللام فجعل

علما معهما وحذف الف لاه في الخط لثلا يكون على صورة النقي فلما  
 ادخل عليه اللام حذف همزة الوصل لثلا يلبس بالنقي ولا م لاه لثلا  
 يجمع ثلاث لامات وكذا تكل ما في اوله لام ثم ادخل عليه الالف واللام  
 ثم اللام نحو اللحم ذكره في الامعان (رب العالمين) اى مالكمهم وبلغهم  
 الى كمالهم شيئا فشيئا \* والعالم اسم لما يعلم به كالحاتم والقالب غلب فيما يعلم به  
 الصانع \* وهو كل ما سواه من الجواهر والاعراض \* وانما جمع ليشمل  
 ماتحته من الاجناس المختلفة وغلب العقلاء منهم فجمع بالياء والنون  
 كسائر اوصافهم وقيل اسم وضع لذوى العلم من الملائكة والتقنين وتاوله  
 لغيرهم على سبيل الاستتباع (والصلوة) هى فى اللغة الدعاء او التعظيم \*  
 تنوع بالاضافة الى محلها على ثلاثة انواع تنوع الاجناس بالفصول \* فنه  
 قيل الصلوة من الله الرحمة ومن الملائكة الاستغفار ومن المؤمنين الدعاء  
 ثم نقلت في عرف الشروع من احدى المعنيين الى العبادة المخصوصة  
 لتضمنها اياه \* والمراد هنا المعنى المتنوع على الانواع الثلاثة \* ولا م  
 كلام الحمد في قحمل الجنسية والاستغراق وافادة التخصيص ذكره  
 مولانا نور الدين صاحب الهوا دى ومراده والله تعالى اعلم القصر ادعائى  
 او الاستغراق العرفى اذ جنس الصلوة اوجيعها غير مختص بنبينا  
 عليه الصلوة والسلام \* ولذا قال فى الامعان لامها للجنس باعتبار وجوده  
 فى ضمن بعض الافراد \* والظاهر ان مراده انه للعهد الذهنى \* ويحتمل  
 ان يكون مراده ما اراده مولانا المزبور \* فالعنى جنس الدعاء اوجيعه  
 اوجنس التعظيم اوجيعه وارد او نازل (على محمد) ودعاؤه تعالى  
 ذاته العلية مغفرته تعالى له عليه الصلوة والسلام واحسانه تعالى عليه

السلام وكذا تعظيم ودعاء الملائكة والمؤمنين وتعظيم طلب المغفرة  
والاحسان منه تعالى \* وبما ذكرنا ظهر انها مشتركة معنوية بين الانواع  
الثلاثة لالفظية فلا يلزم عموم المشترك اذا اريد كل منها في اطلاق واحد  
اذلا اشتراك لفظا فضلا عن العموم \* فان قيل اذا استعمل الدعاء بعلى  
يكون للضررة فكيف يصح استعمالها بعلى على تقدير كونها بمعنى الدعاء \*  
قلت هذا مختص بلفظ الدعاء قال الله تعالى «ان الله وملائكته يصلون  
على النبي يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما» \* ومحمد في الاصل  
يقال لمن كثر خصاله الحميدة ثم جعل علما لافضل الرسل لكثرة خصاله  
الممدوحة واخلاقه المحمودة قال الله تعالى في حقه عليه الصلوة والسلام  
«انك لعلى خلق عظيم وما ارسلنا الارحة للعالمين» ( وآله ) اي اتباعه  
صحابة او غيرهم فلذا ترك عطفها اول تركه عليه السلام في تعليم كيفية  
الصلوة عليه حيث قالوا كيف نصلى عليك فقال قولوا اللهم صل على  
محمد وعلى آل محمد الحديث والجملة الصلوتية عطف على الحمدية بجامع  
ان الاولى ثناء على الله والثانية على رسوله وكل منهما خبر لفظا وانشاء  
معنى (اجمعين) تأكيد للآل لدفع احتمال ان يراد منه البعض بحمل  
الاضافة على الجنس والتنبيه على انها للاستغراق (وبعد) اي بعد  
الفراغ عن البسمة والجملة والتصلية \* والواو اما ابتدائية قائمة مقام  
اما او عاطفة له مع ساقته على الجملة السابقة بطريق عطف القصة  
على القصة (فهذه) الفاء جواب اما المقدرة او الموهومة اجراء لها  
بمجرى المخففة (رسالة) وهى الوساطة بين المرسل والمرسل اليه في  
ايصال الاخبار والاحكام \* ثم اطلقت في العرف على العبارات المؤلفة

(المشتملة)

المشتملة على القواعد العلمية على سبيل الاختصار وعلى المعاني المدونة  
 كذلك كاطلاق القضية والقياس ونظائرهما على القيلتين لما فيهما من  
 ايصال كلام المؤلف ومراده الى المؤلف له \* فعلى الاول يكون هذه اشارة  
 الى الالفاظ والعبارات التى تتلى بعداو التى بين الدفتين \* وعلى الثانى يكون  
 اشارة الى المعاني المرتبة الموجودة فى الذهن اوفيه وفى الالفاظ اوفيهما  
 وفى الكتابة ولو عكس لا حيتيج الاحذف المضاف فى المبتداء او فى الخبر  
 فافهم (فى) بيان احوال (ما يحتاج اليه كل مغرب) اوفى تحصيل ادراكاتها  
 والتفصيل يطلب من الباب الاول اى كل من يريد معرفة اجراء الاعراب  
 على الكلمة على قاعدة النحو اذ من عرفه بالفعل لا يحتاج فضلا عن كونه  
 اشد (اشد الاحتياج وهو) اى ما يحتاج اليه كل مغرب اشد الاحتياج  
 (ثلاثة اشياء العامل والمعمول والعمل) اذ ما لم يعلم العامل وكيفية عمله  
 وشرائطه فى اى لفظ يعمل لا يمكن اجراء الاعراب على الالفاظ المستعملة  
 واما احتياجه الى معرفة الاصطلاحات النحوية ومعرفة المذكر والمؤنث  
 والتنثية والجمع والمعرفة والنكرة وغير ذلك فليس بهذه المثابة ولذا لم يجعل  
 لكل منها بابا على حدة بل ذكر بحث كل منها فى اثناء بحث هذه الثلاثة على  
 سبيل التبع كما لا يخفى على من تتبع كلامه (اى الاعراب) انما فسر به للتنبيه  
 على ان المراد به الحاصل بالمصدر لا المعنى المصدرى الذى هو الحادث وانما  
 لم يقل او لا الاعراب حتى لا يحتاج الى التفسير ليوافق الاولين فى الحروف  
 الاصلية واذا كان شدة الاحتياج اليها مقتضية لكمال الاعتناء بشأنها  
 المقتضى لبيان كل منها فى باب على حدة (فوجب ترتيبها) اى جعل  
 الرسالة ثابتة (على ثلاثة ابواب) فعلى يتعلق به بلا تضييع هذا اذا حل

على المعنى اللغوى وهو جعل الشئ متصفا بالتوب وهو الثبوت وان جعل  
على العرفى وهو وضع الاشياء بتقديم بعضها وتأخير بعضها فلا بد له  
من معمول متعدد فيعتبر اجزاء الرسالة فيتعلق على به باعتبار تضمين معنى  
القصر او الاشتمال اى فوجب ترتيب اجزائها مقصورة او مشتملة على ثلاثة  
ابواب او قصرها او اشتمالها عليها مرتبة على اختلاف المذهبين \* قال  
الفاضل العصام اختلفوا فى حقيقة قليل انه حذف متعلق ما هو اجنبى  
عن العامل المذكور \* واورد عليه انه حيثئذ هو الحذف فلامعنى للتسمية  
بالتضمين \* ودفع بانه لا يعد فى تسمية قسم منه شائع فى كلامهم باسم خاص \*  
وقيل هو كناية عن متعلق ذلك الاجنبى ورد بان المعنى المكنى به قد  
لا يقصد ثبوته وفى التضمين لا بد من قصده فيتخالفان \* ودفع ايضا بانه  
لا اتجاه له اذ لا بعد فى ان يلتزم فى بعض الكنايات شئ لا يجب فى جنسها  
وليكن التسمية باسم خاص لهذا التمييز \* وقيل هو عبارة عن ان يقصد  
بالمذكور معناه الحقيقى ويلاحظ معنى آخر معه من غير استعماله فيه ومن  
غير تقدير لفظ آخر يدل عليه ويدل عليه بذكر متعلقه ورد بانه يلزم  
حيثئذ جعل المتعلق معمولا من غير تقدير عامل لمجرد فهم معناه فى ضمن  
عامل آخر لاسيما اذا كان المتعلق هو المفعول به او اعمال المذكور فيه من  
غير استعمال فى معناه وهو بعيد انتهى كلامه (قوله قد لا يقصد ثبوته اى  
تحققه فى نفس الامر هذا الرد انما يرد بناء على ما ذهب اليه بعض المحققين  
من المتأخرين من ان امكان المعنى الموضوع له ليس بشرط فضلا  
عن تحققه وعلى ما ذهب اليه صاحب الكشف ان امكانه شرط  
لا تحققه \* واما على ما اختاره فى شرح الفرائد وما يستفاد من شرحه

(للتلخيص)

للتلخيص من ان تحققه شرط فلا يرد حتى يحتاج الى الدفع \* ولكن يرد  
ان الموضوع له في الكناية لا يقصد لذاته بل للانتقال الى المكنى عنه \*  
واما في التضمن فالمعنى المذكور والمعنى المضمن مقصودان لذاتهما ولو  
فرض انهما مرادان باللفظ المذكور للزم ان يراد بلفظ واحد في اطلاق  
واحد معناه الموضوع له وغيره معالذاتهما وهو غير صحيح كما صرح به  
في شرح الفرائد والعلامة التفتازاني في التلويح فلا صحة لكونه كناية  
فافهم وقوله من غير استعماله فيه فلا يلزم ما زعم في الكناية وقوله ومن غير  
تقدير لفظ آخر فلا يكون حذفاً حتى يرد الا يراى المذكور (الباب الاول)  
الذي عهد جزء من الرسالة لفظاً او تقديرًا كائن (في) بيان احوال  
(العامل) ومسوق له وجعل المعاني ظروفاً للالفاظ بتقدير البيان توسع  
شائع باعتبار انه كما يحصل بها يحصل بغيرها فكأنه شئ يحيط بها الحاطة  
الظرف بمنظوفه كجعل الالفاظ ظروفاً لها حيث قالوا انها قوالب المعاني  
باعتبار انها تؤخذ منها وتزيد بزيادتها وتقص بنقصانها \* وقيل يصح  
هذا بلا تقديره ايضا فانهم يجعلون انفس المعاني محلاً للالفاظ توسعاً  
حيث قالوا عند الاستدلال على امتناع الجمع بين الحقيقة والمجاز  
ان الموضوع له بمنزلة المحل للفظ والشئ الواحد لا يكون مستقراً في محله  
ومتجاوزاً عنه في حالة واحدة او في تحصيل ادراكاتها فلا يلزم ظرفية  
الشئ لنفسه والتحصي كالتحصي كما يحصل بهذه المعاني من حيث انها مدلولات  
هذه الالفاظ يحصل بغيرها فكأنه شئ يحيط بها \* ويجوز ايراد اللام بدل  
في لوجود معناها هنا وهو الاختصاص على ما قاله السيد السند والتعليل  
على ما قيل حتى قيل ان في هنا ايضا للتعليل كما في قوله تعالى «فذلكن الذي



لتمنى فيه» فيقدر متعلق يصلح ان يكون معلولا لما بعدها فلا حاجة  
 حيثئذ الى ما ذكر من التوسع في تصحيح الظرفية وهكذا سائر العبارات  
 المعنون بها المباحث كالمقاصد والمواقف والمقدمة قدمه لتوقف صحة  
 اكثر تعريفات المعمول على بحثه كاسنين ولشرفه لكونه مؤثرا بخلاف  
 المعمول فانه متأثر\* ولما كان البحث عن احوال العامل موقوفا على معرفته  
 ومعرفة اقسامه ومعرفتهما موقوفة على معرفة اقسام الكلمة الموقوفة  
 على معرفتها اذ بعضه فعل وبعضه اسم وبعضه حرف اراد ان يقسم  
 الكلمة اولا معرفتها ولكل قسم من اقسامها ويبين كون كل منها عاملا  
 كلا او بعضا في اثباته ويعرف العامل ويقسمه ثانيا فقال (اعلم)  
 خطاب عام (اولا) اى قبل الشروع في المقصود\* في الصحاح  
 والقاموس اذا جعلت اول صفة لم تصرفه تقول لقيمة عاما اول واذا لم  
 تجعله صفة صرفته تقول لقيمة عاما اولا ومعناه في الاول من هذا العام  
 وفي الثانى قبل هذا العام (ان الكلمة) لاها للجنس من حيث وجوده  
 في ضمن الكلى اذ المقصود بالتقسيم وهو للافراد لا للماهية على ما هو رأى  
 البعض والتعريف تبعى فعلى هذا فى الضمير استخدام او من حيث هو  
 هو اذ التقسيم كالتعريف للماهية لا للافراد على ما حققه الفاضل العصام  
 فى اوائل شرحه للكافية\* وتأوها للوحدة الشخصية الكلية اللازمة  
 لحقيقة الكلمة\* ولاتنا فى بينها وبين الجنس لا من حيث هو هو ولا من  
 حيث وجوده ضمن الفرد\* وانما التنا فى بينها وبين المركب او بين الوحدة  
 الشخصية الجزئية والجنس ثم الكلمة والكلام مأخوذان من الكلم بسكون  
 اللام بمعنى الجرح للتأثير فى القلوب\* وقال الشيخ الرضى واشتقاق

(بعيد)

بعيد (وهى) الواو اعتراضية (اللفظ) هو فى الاصل بمعنى الرمى  
وفى العرف صوت من شأنه ان يخرج من الفم معتمدا على المخرج وتعريفه  
المشهور وهو ما تلفظه الانسان حقيقة او حكما دورى لتوقف التلفظ  
على لفظ ولا مجال ههنا للجواب المشهور فى امثاله وهو كون المراد بما  
فى التعريف لغويا لما عرفت انه الرمى فلا يصح تفسير الاصطلاح به كما  
لا يخفى كذا فى الامتحان \* خرج به الدوال الاربع كالخطوط والعقود  
والاشارات والنصب \* عرفه باللام للتخصيص على الجنسية والماهية  
ولذا عدل عن قولهم وضع الى قوله (الموضوع) ولان اسم المفعول  
ادل على المقصود وهو البقاء فى الحال المتبادر منه بخلاف الماضى فانه  
يفهم منه بالاستصحاب ولان الاصل فى الصفة الافراد \* والوضع المطلق  
تعيين شئ لشيء متى ادرك الاول فهم الثانى ولو بغيره للعالم به \*  
والوضع اللفظى نوعان شخصى هو تعيين لفظه معين بنفسه اى بمادته  
وجوهره لمعنى وجعله بازاؤه ونوعى هو تعيين هيئة افرادية او تركيبية  
لمعنى والمتبادر عند الاطلاق هو الوضع الشخصى \* والاستعمال ذكر اللفظ  
الموضوع ليفهم معناه او مناسبه فهو فرع الوضع ذكره فى الامتحان \* عدل  
عن التخصيص لان استعمال الوضع باللام دون الباء يأباه \* ويشمل  
التعريف وضع المشترك والمرادف بلا تكلف قوله للعالم به اى بالتعيين  
زائد على المشهور ولا بد منه متعلق يفهم قوله هيئة افرادية كما  
فى الافعال وسائر المشتقات والمصغرو المنسوب والثنى والمجموع قوله  
او تركيبية كما فى المركبات كلامية او غيرها وخرج بهذا القيد المهملات  
كالدين والميز ومقتضيات الطبع كاخ والمحرفات عن الوضع غلطا

كالمিশوم الحرف عن المشوم فان الحرف الاول لم يقصد جعله لمعنى بل قصده به يتوهم انه مجعوله \* وبقى الحرف لان احتياجه الى متعلق في الدلالة وفهم معناه لافي التعيين والجعل المذكور فيحتاج اليه المستعمل لا الواضع \* واما المجاز فلا وضع فيه لاشخصيا ولا نوعيا \* نعم قد يقال ان المجاز موضوع بالنوع بمعنى ان كل موضوع لمعنى يجوز استعمال في غيره اذا وجد علاقة من العلاقات المعبرة لكن هذا استعمال لا وضع \* ولو قيل نسيبه وضعاً فلا مشاحة في الاصطلاح فظهر ان الوضع يخص الحقيقة والاستعمال يهمها والمجاز والكناية (لمعنى) هو في الاصل مصدر ميمي ثم نقل ابتداء او بعد جعله بمعنى المفعول الى ما يقصد بشئ او اسم زمان او مكان ثم نقل فيد او اسم مفعول وفي الاصل معنى كرمي ثم خفف ونقل \* قال الفاضل العصام وهو اقرب الوجوه بحسب المعنى لكن لانظير لتخفيفه \* وخرج به حروف الهجاء الموضوعة لغرض التركيب لا بازاء المعنى \* ثم ان ذكره بعد الوضع مع كونه داخل في مفهومه تصريح بما علم التزاما لان دلالة الالتزام مجبورة في التعريف فعلى هذا يرد عليه انه يلزم ان يذكر الدلالة ايضا لان دلالة الوضع وعليها التزامية ايضا بل دلالة الوضع على المعنى اوضح منها عليها لذكره في مفهومه كما سبق \* وللمصنف رح في هذا المقام تحقيق مذكور في الامتحان ومن اراد التفصيل فليرجع اليه \* لكن تبع في هذه الرسالة ابن الحاجب في ترك الدلالة لانه لكل مقام مقال (مفرد) صفة لمعنى وهو ما لا يدل جزء لفظه على جزئه \* فان قيل هذا يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد وليس الامر كذلك فان اتصافه به بل بالمعنوية انما هو بعد الوضع فيحتاج الى ان

يرتكب فيه تجوز كما يرتكب في مثل من قتل قتيلًا وذا مما لا يجوز في التعريف  
قلت لا تجوز فيه لأن زمان وقوع نسبة الوضع واتصاف المعنى بالافراد  
بل بالمعنوية واحد فيكون حقيقة وانما يكون مجازا لو كان حصول  
الافراد بعد زمان الوضع وليس كذلك نعم للوضع تقدم ذاتي على الافراد  
بل على المعنوية وذا غير معتبر في المجازية كما ان زمان القتل والمقتولية  
واحد لان القتل لا يقع على الحي حين هو حي بل على المقتول بذلك القتل  
فالقتل حقيقة كما حققه المصنف رح فيما علقه على الامتحان في بحث  
المعطوف وخرج بهذا المركبات كلامية او غيرها ومثل قائمة وبصري  
مما له معنى يدل جزء لفظه على جزئه لكن لشدة امتزاجه يعد لفظا واحدا \*  
فان قيل يخرج ايضا مثل ضرب وضارب ومضروب لان صيغة  
كل منها كادته تدل على معنى فلا يكون مفردا مع انه كلمة اتفاقا فينتقض  
تعريفها جمعا \* قلت ان الصيغة ليست بلفظ عند المصنف رح كالحركات  
لان المختار عنده مذهب من يجعل اللفظ نفس الصوت المكيف لا كيفية  
له كما هو مذهب الشيخ ابن سينا فيصدق عليه تعريف المفرد والكلمة  
ولا يخرج مثل عبد الله عما لانه مما له معنى لا يدل جزء لفظه على جزئه وفي  
هذا المقام تحقيق وتفصيل يطلب من الامتحان (ثلاثة فعل) سمي باسم  
مدلوله التضمني وهو الحدث \* قدمه على الاسم على عكس ما في الكافية  
لان الكلام في العامل وهو اصل في العمل ولان كنه عامل بخلاف الاسم  
كما سيصرح به (وهو) اي الفعل \* ولما كان فصله من الاسم بالدلالة  
على احد الازمنة بالهيئة وكان ظاهرا عبارة القوم وهي الاقتران باحد  
الازمنة غير مفيد لذلك بل مفيداً اقتران لفظه مع انه ليس كذلك ولذا

احتجج الى التأويلات التي ذكرت في الامتحان او مقيدا اقتران المعنى فوجب  
حينئذ ان يراد به المعنى التضمني الذي هو الحدث وهو تكلف لا يشعر به  
اللفظ عدل عنها فقال (مادل) وما عبارة عما كان الكلمة عبارة عنه  
فتذكير الضمير في دل باعتبار لفظه ومعناه كما حققه الفاضل العصام  
لا عن لفظها حتى يكون التذكير باعتبار لفظه كما زعم الفاضل الجامي  
(بهيته وضعا) اى دلالة وضع اوزمانه او دلالة وضعية او حال كونه  
موضوعا او وضعيا (على احدا لازمة الثلاثة) اى الماضى والحال  
والاستقبال بان وضع هيئته الافرادية له بوضع نوعى كما وضع مادته  
للحدث بوضع شخصى ولكن لم يذكر دلالاته عليه بنفسه بهذا الوضع  
كما ذكرها القوم لعدم الاحتياج اليها لانه بما ذكره يخرج الحرف لعدم  
دلالاته على الزمان اصلا كما يخرج الاسم لان منه ما لا يدل على الزمان  
اصلا كرجل وضرب ومنه ما يدل عليه لكن بمادته لا بهيته كأمس  
وغدا والآن وكذا الصبوح والغروب وكذا يخرج اسماء الافعال واسما  
الفاعل والمفعول لان هيئة كل منها غير موضوعة للزمان حتى يدل عليه  
وضعا بل انما يدل كل منها عليه عقلا او بغلبة الاستعمال وهذه غير معتبرة\*  
فان قيل ان قولهم ان كلا من اسمى الفاعل والمفعول حقيقة في الحال  
ومجاز في الاستقبال بالاتفاق يشعر كون هيئته موضوعة للزمان فينتقض  
التعريف به منعا \* قلت معنى قولهم انه حقيقة في الحال انه حقيقة في  
المعنى الكائن في الحال فلا يلزم كونه موضوعا للزمان ولا يخرج الافعال  
المنسجمة عن الزمان بحيث الاستعمال لدلالة هيئة كل منها في الاصل  
عليه وضعا ويخرج نحو يزيد علما لان واضع العلم لم يضع هيئته للزمان

كما لا يخفى على من له الاذعان \* فان قيل ان المضارع لكونه دالا على الزمانين يخرج بقوله «على اجد الازمنة» فينتقص التعريف به جمعا. قلت ذلك ممنوع لانه لاحد الازمنة في اصل الوضع والاشتراك انما نشأ في الاستعمال \* ولو سلم الاشتراك فيه فالخروج ممنوع لان الدال على الاثنين دال على الواحد ضمنا فالدلالة عليه اعم منه واما اذا لم يكن مشتركا اصلا بل كان في احدهما حقيقة وفي الآخر مجازا فلا اشكال اصلا \* ولما كان تمييز الافراد بالخاصة او ضح منه بالحد وانتفاع المبتدئ بها اكثر منه بالحد وان كان الحد اشرف لكونه من الذاتيات وانفع في نفسه لافادته التمييز الذاتي ولذا قدم قال (ومن خواصه) خبر مقدم على المبتداء وهو دخول قد اى بعض خواص الفعل لا كلها دخول مجموع هذه الاشياء الثمانية \* وهذا مبنى على ان يكون الواو لعطف الجزء على الجزء فالعطف قبل الحكم او على ان حق المبتداء التقديم مع ما يتعلق به فيقدر معه مقدما فيكون الخبر للمجموع كما اذا كان معه مقدا للفظا كزيد وعمر وبكر في الدار \* وان من للتبعض والافلا دليل على بعضية المجموع التي هي المقصودة بل على بعضية كل منها على تقدير كون من للتبعض وحده وهي ليست بمرادة لكونها من اوضح الواضحات و على تقدير عدمه ايضا فلا دليل عليه ايضا في اللفظ وان حصلت بالمشاهدة \* وانما قلنا ان دخول المجموع بعض منها لان منها ما لم يذكر هنا كثناء التأنيث الساكنة والضمير المرفوع البارز المتصل ونون التأکید \* وهي جمع خاصة وخاصة الشيء ما يختص به ولا يوجد في غيره \* وهي اما شاملة بجميع

افراده او غير شاملة وما ذكر هنا من القسم الثاني والحد لا يكون  
الاشاملا (دخول قد) الاولى حذف الدخول لعدم الاحتياج اليه  
اذ يصدق تعريف الخاصة عليها كما يصدق عليه والايجاز مطلوب\*  
والخاصة المنطقية لاتصدق عليهما لاشتراط الحمل فيها ذكره في الامتحان\*  
وجه الاختصاص كونها لتحقيق الحدث الفعلي او تقليله او توقعه  
او تقريب الحدث الماضي الى الحال وشئ منها لا يتحقق الا في الفعل\*  
فان قيل ذلك معلوم من الاختصاص اذ لم يخبر به الواضع ولو عرف  
الاختصاص به لزم الدور\* قلت ذلك معلوم بالاستقراء لان الاختصاص  
فلا دورهم فانهم (والسين) اي سين الاستقبال بقرينة سوف (وسوف)  
ويسميان حرفي ٢ تنفيس لكنه في الثاني زائد\* وجه الاختصاص كونها  
لتخصيص الحدث الفعلي بالاستقبال المعلوم بالاستقراء (وان) لانه  
لتعليق الشئ بالحدث الفعلي (ولم ولما) لانها لتفي الحدث الفعلي (ولام  
الامر) لانه لطلب الحدث الفعلي (ولاء النهي) لانه لطلب تركه\*  
ولا يتصور كل منها الا في الفعل ثم انه اما بالاضافة بتنكير المضاف والاي لم  
تعريف المعرفة لانه علم لنفسه او تجويز نحو زيد الشجاعة كما هو  
رأى الرضى او الوصف او البيان بتأويل الدال على النهي كذا  
في الامتحان\* قال السيد السند في حاشيته على الكشف ان امثاله  
اذا اريد بها نفسها قد تراد في آخرها الهمزة كما تراد اذا جعلت اسما  
وقد لا تراد فاحفظه (وكله عامل على ماسمجي) في بحث العامل  
القياسي (واسم) مأخوذ من السمو وهو العلو\* سمي به لاستعلائه  
على اخويه من جهة كونه مسندا اليه وتركب الكلام منه وحده بخلافهما

(منجذبة)  
التنفيس  
٢

(وهو)



(وهوما) اى كلمة بقرينة جعله قسما منها (دل على معنى) وضعها  
اذ المتبادر من الدلالة التى وصف بها الكلمة ما تكون الكلمة كلمة  
باعتبارها وهى الدلالة الوضعية او اكتبى بما ذكره فى تعريف الفعل \*  
ولما كان كون المعنى فى نفسه او فى نفس الكلمة راجعا الى كونه مستقلا  
بالمفهومية وكان هذا غير ظاهر من ظاهر قولهم فى نفسه عدل عنه  
الى قوله (مستقل بالفهم) اى بالمفهومية تصريحاً بالمقصود وايضا  
للمراد يعنى يفهم ذلك المعنى من غير حاجة الى تعقل متعلقه بخصوصه  
او يفهم من لفظه الدال عليه من غير حاجة الى ذكر اللفظ الدال على  
المتعلق \* وخرج بهذا القيد الحرف فان معناه غير مستقل كما سيجى \* (غير  
مقترن) وضعنا تركها كتفاء بما ذكره فى تعريف الفعل (فيه) اى فى الفهم  
عماد عليه (باحد الازمنة الثلاثة) والظاهر المناسب لما سبق ان يقول  
غير دال ببيئته على احدا الازمنة \* بل الاظهر الانسب ان يقول ما دل بمادته  
على معنى مستقل بالفهم غير دال ببيئته على احدا الازمنة \* لكنهم اراد التنبيه  
على انه يمكن اصلاح عبارة القوم فى الجملة بذكر قيد اهملوه كما اصلح  
الفاضل الجامى عبارة ابن الحاجب به يعنى ان المراد بعدم الاقتران عدم  
الاقتران عند فهم ذلك المعنى من لفظه الدال عليه فلا يقدح فى عدم الاقتران  
كون المعنى مقارنا بازا مان فى الواقع \* فلا يخرج مثل الضرب والضارب  
مع ان الضرب انما يقع فى احد الازمنة فيقترن به فى الواقع لكونه غير  
مقترن فى الفهم ولا كونه مفهوما قبل فهم الزمان من لفظ آخر او بعده \*  
فلا يخرج مثل ضارب فى قولنا زيد ضارب امس او فى الماضى زيد ضارب  
وخرج بهذا القيد الفعل \* ودخل به ما خرج عن حد الفعل مثل رجل

وزمان وامس ورويد (ومن خواصه) تذكر ما ذكر في الفعل (دخول  
التنوين) وهونون ساكنة تتبع حركة الآخر لالتأكيذ والمراد به ماسوى  
الترنم والعالى \* فانهما غير مختصين بالاسم ولم يستثنهما كما استثنى البيضاوى  
لانهما لكونهما في غاية الندرة لا يرادان عند الاطلاق صرح به  
في الامتحان \* اما اختصاص تنوين التمكن فلانه تمكن مدخوله اى لتضرره  
واصالته في الاعراب الذى لا يوجد في الحرف اصلا ولا في الفعل اصالة  
واما اختصاص تنوين التنكير فلانه لتنكير المعنى المطابق للمستقل وهو  
لا يوجد الا في الاسم وقد عرفت ان ذلك معلوم بالاستقراء واما اختصاص  
تنوين العوض عن المضاف اليه فلا اختصاص الاضافة به وسيجيء وجهه  
واما اختصاص تنوين المقابلة فلانه لمقابلة نون الجمع المذكر السالم الذى  
لا يوجد الا في الاسم فانه لما وجد فيه حرف يسقط بالاضافة جعل  
في مقابلته في الجمع المؤنث السالم حرف يسقط بها ليكون الفرع على وتيرة  
الاصل فلا يوجد الا في الجمع المؤنث السالم الذى لا يوجد الا في الاسم بشهادة  
الاستقراء \* هذا على رأى ابن الحاجب \* وانكر الزمخشري تنوين المقابلة  
ومن اراد التفصيل فليرجع الامتحان (وحرف الجر) لانه لا فضاء  
معنى الفعل او شبهه الى الاسم او المأول به فلا يدخل الاياهما \* ورد بان  
هذا منقوض بالهمزة وتضعيف العين اللذين للتعدية فانهما مع كونهما  
للافضاء يدخلان الفعل فلا يصح جعل الافضاء وجهالاختصاص \*  
وكونهما جزء من حروف المباني وحرف الجر كلمة لا يدفع هذا كما لا يخفى  
لوجود الافضاء في كل منها \* ولو سلم ذلك فالافضاء انما يوجد في البعض  
دون الكل كما يجيئ \* والمقصود بيان اختصاص الكل دون البعض

فلا يتم التقريب \* والمختار عند المصنف رح في وجه الاختصاص فيه  
وفي امثاله الاستقراء ليس الا كما صرح به في الامتحان (ولام التعريف)  
وهذا اظهر من قولهم اللام لانهم ارادوا به لام التعريف واعتمدوا  
في ذلك على الاشهار \* وقد نبه في الامتحان على انه لا يكون قرينة  
للمبتدى \* ثم ان في هذا اشارة الى ان المختار عنده ما ذهب اليه  
سيبويه من ان حرف التعريف هو اللام وحده زيد عليه همزة الوصل  
لتعذر الابتداء بالساكن \* لا ما ذهب اليه المبرد من انه الهمزة وحدها  
زيد عليها اللام للفرق بينها وبين همزة الاستفهام \* ولا ما ذهب  
اليه الخليل من انه كلاهما \* وجه الاختصاص انه لتعيين المعنى المطابق  
المستقل بالمفهومية بشهادة الاستقراء وهو لا يوجد الا في الاسم \*  
ولما كان المراد بقولهم الاسناد اليه كونه مسندا اليه وهو معنى التزامي  
مجازي له \* والحقيقة اولى واظهر عدل عنه الى قوله (وكونه مبتداء  
وقاعلا) وانما لم يقل كونه مسندا اليه مع كونه اشمل واخصر  
تنبيها على ان الاصل في المسند اليه المبتداء او الفاعل والبواقي فروع  
قدم الاول اشارة الى ان حقه التقديم وحق الثاني التأخير \* ثم الظاهر  
ان الضمير راجع الى الاسم فيرد عليه ان الاختصاص حيثئذ معلوم عقلا  
فلا يفيد الخبر بانه من خواصه وان معرفته بعدمعرفة الاسم والفرض  
معرفة الاسم بالخاصة كما سبق الاشارة اليه فيلزم الدور \* ويدفع بانه  
راجع الى الاسم باعتبار جنسه الاعم وهو الشئ فيثبت لا يلزم المحذور ان  
وانما يلزم ان لورجع اليه باعتبار خصوصه النوعي \* فالعنى كون الشئ  
مبتداء وقاعلا \* وجه الاختصاص ان الفعل موضوع لاسناد مفهوم

مصدره الى شئ والمسند اليه مبتداء وفاعلا لا يكون الا اذا نالوا كان مسندا اليه بان كان مبتداء وفاعلا يلزم الخروج عن وضعه اذا لفظ الواحد لا يراد منه الذات والمفهوم معا في حالة واحدة \* والحرف لا يصلح ان يكون مسندا ومسندا اليه كما يجي \* فثبت الاختصاص بالاسم ضرورة (ومضافا) اي كون الشئ مضافا \* وجه الاختصاص كون الاضافة المعنوية مفيدة للتعريف او التخصيص اللذين يسدعيان استقلال المعنى ومطابقيته بشهادة الاستقراء \* وهما لا يوجدان معا الا في الاسم \* واللفظة فرع المعنوية فتختص بما تختص هي به (وبعضه عامل كاسم الفاعل) سيجي \* في بحث العامل القياسي (وبعضه غير عامل كاوانت والذي \* وحرف وهو) في اللغة بمعنى الطرف والجانب ثم نقل الى ما كان في ظرف الكلام غير جز منه ولا مستقل بنفسه وفي الاصطلاح (مادل على معنى غير مستقل بالفهم) ولا مقصود بالملاحظة (بل آلة) وتابع (لفهم) حال (غيره) وهو المتعلق حتى اذا قصد بالملاحظة صار معنى مستقلا ومعنى اسم مثلا معنى من في قولك سرت من البصرة ابتداء مخصوص ملحوظ من حيث هو حالة بين السير والبصرة وآلة لمعرفة حالهما ولذا لا يصلح ان يحكم عليه وبه واذا لوحظ ذلك الابتداء قصدا صار معنى مستقلا بالمفهومية قابلا للحكم عليه وبه ومعنى لفظ الابتداء \* تقول ابتداء سيري من البصرة وقع في يوم كذا فلما لم كون معنى الحرف ملحوظا في ضمن معنى الاسم والفعل من غير قصد ذكر المتعلق للاحظ معناه قصدا ومعنى الحرف ضمنا فيحصل الدلالة \* وهذا هو المراد بقولهم على معنى في غيره لكن لما لم يكن هذا ظاهرا من ظاهره عدل عنه الى ما ذكره ايضا

(واظهاراً)



بواسطة المجانسة والاتصال كون آخر القلام مكسور لكن الكسر ليس  
 باعراب فيخرج به \* فان قيل المراد بالواسطة المعاني الخفية او المشابهة  
 التامة المقتضية للاعراب على ماسيينه فيخرج ياء المتكلم بها \* فانه  
 وان كان موجبا لكنه ليس بهذه الواسطة \* قلت كون المراد بها ما ذكر  
 انما فهم من الاعراب ولو لاه لم يفهم فافهم \* لكن لزوم بذكرة الدور  
 لذكره العامل في تعريفه فيما بعد الا ان يقال ان هذا تعريف لفظي  
 يقصده تعيين صورة حاصلة وتمييزها عما عداها فيجوز فيه التعاكس  
 نحو القصاص القود والقود القصاص فلا دور \* وانما يلزم ان لو كان  
 هذا تعريفا يقصده تحصيل الصورة \* ولا يخفى ان هذا لا يصلح له  
 لان معرفة العامل لا تحصل الا بمعرفة جميع اقسامه وكيفية اعمالها  
 وشرائطها كما صرح به في الامتحان \* وتفصيل الفرق بين الاسمي  
 واللفظي مذكور فيه ايضا وقلك الله تعالى بمطالعته ( والمراد بالواسطة  
 مقتضى ) بالكسر ( الاعراب ) فيخرج بها عن التعريف ما لا يعمل  
 بالاصالة بل بالجل على الاصل من الحرف الجارة الزائدة ومثل رب  
 والمضاف بالاضافة اللفظية وان وان الداخلتين على الماضي الواقع موقع  
 المضارع فيكون تعريفا للعامل الاصل فيلزم كون ذكرهما فيما سأتى  
 استطراداً مع كونه من مقاصد الفن \* ولو زاد بعد قوله من الاعراب  
 او جل عليه لاصاب كذا اعتراض في الامتحان على تعريف البيضاوى  
 لحرف الجر \* ويمكن ان يقال انه اشار الى انحطاط رتبته بان اخرجهما  
 عن التعريف وادخلها في التقسيم كما يحى \* وهذا مفهوم من كلامه ايضا  
 في بحث المجرورات في الامتحان ( وهو ) اى مقتضى الاعراب

( في )

(في الاسماء) حال من المبتداء \* والعامل معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر اليه او ظرف له وهو اظهر (توارد المعاني المختلفة عليها) اى كل واحد من الفاعلية والمفعولية والاضافة حقيقة او حكما واراد على اسم واحد من الاسماء بناء على ان الجمع اذا قول بل بالجمع يقتضى انقسام الاحاد الى الاحاد فالمقتضى في التحقيق هو المعانى كما يشعر به قوله فانها الى آخره وقوله وهى تقتضى الى آخره لا تواردها لكن اضافها اليها اشارة الى ان اقتضاها له بسبب تواردها عليها (فانها) اى المعانى المختلفة (امور خفية تستدعى علام) اى كل امر منها يستدعى علامة على حدة (ظاهرة) لكن قديم منع من ظهورها مانع فان كان حالا في آخر الكلمة فتقديرية وان في نفسها فعملية كما يبيح في الباب الثالث (لتعرف مثلا اذا قلنا ضرب زيد غلام عمرو فضرب اوجب كون آخر زيد مضموما و آخر غلام مفتوحا بواسطة ورود الفاعلية ) اى بواسطة الفاعلية الواردة (على زيدو) بواسطة ورود (المفعولية على غلام بسبب تعلق ضرب بهما) تعلق القيام بالاول وتعلق الوقوع بالثاني (واوجب غلام ايضا كون آخر عمرو مكسورا بواسطة ورود الاضافة عليه اى كونه منسوباً اليه لغلام) بسبب تعلقه به (فالعامل يحصل المعانى الخفية في الاسماء) بسبب تعلقه بها (وهى) اى المعانى الخفية (تقتضى نصب علام هى الاعراب) فالعامل يحصل الاعراب بالواسطة وجعل العامل محصلا وموجبا للمعاني وعلامتها انما هو اعتبار النحويين \* واما في التحقيق الفاعل المؤثر هو المتكلم والعامل هو الآلة وجعلها النحويون كأنها هى الموجدة على ما هو رأى الرضى \* وقال الفاضل العصام بل الآلة هو اللسان \* وجعل



العامل آله مبنى على التنزيل ايضا \* اعلم ان للاعراب معنيين عام وهو ما اقتضاء عروض معنى بتعلق العامل ليكون دليلا عليه وهو تابع لمقتضيه فيوجد في غير الحرف والماضى والامر بغير اللام \* والمراد به هنا هذا المعنى وخاص بالاعراب اللفظى والتقديرى وهو ليس بمراد هنا \* كما لا يخفى على من تتبع كلامه (وفى الافعال) اى مقتضى الاعراب فيها (المشابهة التامة للاسم) اى اسم الفاعل كما سيجى التصريح به (وهى فى المضارع فقط) لافى سائر الافعال \* وانما لم يقل وفى المضارع اولا حتى لا يحتاج الى بيان ثانيا لتحسين المقابلة بالاسماء \* وانما اتى بصيغة الجمع مع ان المناسب للمضارع الافراد للمشاكله او للتنبيه على تنوع المضارع كالجمد المطلق والمستغرق الى غير ذلك او للنظر الى الافراد (فانه مشابه لاسم الفاعل) ولو صورة كما فى صورة دخول اللام عليه فانه حينئذ فعل معنى كما سيجى (لفظا ومعنى واستعمالا اما) الشبه (الاول) وهو الشبه لفظا (فلما زنته) اى المضارع (له) اى الاسم الفاعل (فى الحركات) اى فى مطلقها وافق فى نوعها اولا (والسكنات) فى عددهما وترتيبهما \* وصيغة الجمع اما بالنظر الى الافراد او للمشاكله \* قال المصنف ر ح واما التفسير بالمفرد لا ضمحلل الجمعية باللام فليس بمفيد هنا اذ ليس معنى الاضمحلل بطلان التعدد اصلا حتى يجوز ان يقال جاء الرجال اذ جاء واحد بل معناه بطلان معنى الجمع فيما نسب اليه وكونه بمعنى الكل الافرادى فى ان يعتبر كل فرد منه كان ليس معه غيره (نحو ضارب ويضرب ومدخرج ويدخرج) مثل بمثابة من الاصلين (واما الثانى) وهو الشبه معنى (فلقبول كل منهما) اى المضارع

(واسم)

واسم الفاعل (الشيوخ) والانتشار بين المعاني والاحتمال لها على سبيل  
 البدل عدل عن العموم الشائع في كلامهم اليه \* اذ لا عموم حقيقة في كل  
 منهما \* والجل على الشيوخ بعيد \* والتصریح به اولا (والخصوص  
 فان الاسم) اي اسم الفاعل (عند تجرده عن اللام يفيد الشيوخ)  
 بين الافراد (وعند دخول حرف التعريف عليه يتخصص) وانما قال  
 حرف التعريف ولم يقل عند دخوله بالضمير الراجع الى اللام مع كونه  
 اخصر وعلى مقتضى الظاهر للتنبيه على ان اعتبار المشابهة لاسم الفاعل  
 عند دخوله عليه مبني على اعتبار كون اللام حرف تعريف ولو صورة  
 المستلزم اعتبار كون المدخول عليه اسما ولو صورة والا فالدخول عليه  
 ليس باسم فاعل فضلا عن المشابهة له بل فعل في المعنى والتحقيق على  
 ما هو رأى الجمهور كما سيحى \* وانما لم يقل اولا حرف التعريف لعدم  
 الحاجة الى هذا التنبيه عند التجرد \* ثم ان في اختيار اللام اشارة الى  
 ان الاختلاف الجارى في حرف التعريف انه الالف او اللام او كلاهما  
 جار في الموصول ايضا كما صرح به الفاضل العصام وان المختار عنده  
 مذهب سيديوه كما في حرف التعريف (نحو ضارب) فانه يحتمل زيده او عمرا  
 وغيرهما (والضارب) فانه يختص بمعين سواء كان اللام حرف تعريف  
 او اسما موصولا \* فانه معرفة يجب ان تكون صلته معلومة عند المخاطب  
 (كذلك المضارع عند تجرده عن حرف الاستقبال والحال) قدم  
 الاول لاختصاصه به بخلاف الثانى فانه يوجد في الاسم ايضا ولان  
 الاحتياج الى الاول اشد لعدم تبادر الاستقبال عند التجرد عنها بخلاف  
 الحال فانه المتبادر فلا تشتد الحاجة الى حرف الحال (يحتمل الحال

والاستقبال) قدم الاول لان الاحتمال اليه ارجح لتبادره بخلاف  
 الثاني (نحو يضرب وعند دخولهما) اى دخول احدهما (عليه يختص  
 بالاستقبال او الحال نحو سيضرب وما يضرب ولمبادرة الفهم فيهما  
 عند التجرد عن القرائن) حالية او مقالية وهى حرف الاستقبال  
 فى المضارع وامس فى الاسم وحرف الحال والآن وغدا فيهما  
 (الى الحال) لاقتضاء مفهومهما الوقوع (واما الثالث) وهو الشبه  
 استعمالا (فلو وقوع كل منهما صفة لنكرة) بحسب الظاهر \* واما فى  
 التحقيق فجزء اول منها (نحو جاعنى رجل ضارب او يضرب) فانها  
 فى الاول مركبة وفى الثانى جملة فاطلاق الصفة عليهما مبنى على المسامحة  
 لظهور المراد او على التجوز باطلاق اسم لكل على الجزء (ولدخوله  
 لام الابتداء عليهما نحو ان زيد الضارب او ليضرب فهذه المشابهة)  
 اى المشابهة لفظا ومعنى واستعمالا (تقتضى تطفل المضارع) اى تبعيته  
 (للاسم فيما) اى فى شئ (هو) اى الاسم (اصل فيه وهو) اى ذلك  
 الشئ (الإعراب) والمراد به هنا استعداد الآخر للحركات العاملة  
 وعدم الامتناع عنها لفظا او تقديرا او يقابله البناء لاثار العامل كما لا يخفى  
 كما يقتضى تطفل اسم الفاعل للمضارع فيما هو اصل فيه وهو العمل \*  
 ولهذا اعتبر هذه المشابهة بينهما \* والقوم اعتبروا الشبه الثانى بينه  
 وبين اسم الجنس \* ونظر المصنف رح اذق وبالقبول احق لانها  
 لو كانت كما اعتبروا لم يكن مشابهته لكل منهما تامة كما اعترفوا فى بيان  
 وجه اشتراط احداث زمانين فى عمل اسم الفاعل حيث قالوا لو كان  
 بمعنى الماضى لم يكن المشابهة لفظا ومعنى تامة بل سقطت قوتها

وضعت في كلا الجانبين ولانه حينئذ لا يظهر من هذا التشبيه اثر  
 في اسم الجنس بخلاف اسم الفاعل \* والمقصود من هذا التشبيه الجمع  
 بين الشئيين في امر من غير قصد الى الحاق الناقص بالكامل فيجوز  
 في مثله التعاكس كما يظهر ذلك من تتبع كلامهم (فاعرابه ليس بالاصالة  
 فاذا قلنا لن يضرب فلن اوجب كون آخر يضرب مفتوحا بواسطة  
 المشابهة لاسم الفاعل \* ثم) اعلم اى بعدما علمت مفهوم العامل وما يتعلق  
 به ان (العامل) المراد به ما يعم الاصلى وما يلحق به لذكره في الاقسام  
 ولذا اعاده مظهرا ولانه يراد به فيما سبق المفهوم وهنا الافراد (على  
 ضرين لفظى ومعنوى فاللفظى ما يكون للسان فيه حظ) ولا يكون  
 معنى يعرف بالقلب (وهو) اى اللفظى (على ضرين سماعى وقياسى  
 فالسماعى) في الاصطلاح (هو الذى يتوقف اعماله بخصوصه  
 على السماع) والمراد به اللغوى فلا دور \* ولا يمكن ان يذكر في عمله قاعدة  
 كلية موضوعها غير محصور \* وليس المراد به ما يتبادر من ظاهره  
 بحسب اللغة من سماعية صيغته \* اذ قد يكون صيغته سماعية قياسيا  
 بذكر القاعدة الكلية في عمله كالصفة المشبهة كما سيحى \* وانما قدمه  
 على القياسى عكس ما فى المصباح لسهولة ضبط افراد المقصود  
 معرفتها ليجرى الاحكام عليها لقلتها وانحصارها بخلاف افراد  
 القياسى فانها اكثر من ان تحصى ولان من اقسام القياسى ما يتوقف  
 معرفته على معرفة بعض اقسامه وهو حرف الجر كالظرف المستقر  
 وبعض اسماء الافعال والمضاف معنى والاسم التام بالاضافة ولان  
 الفعل وشبهه ومعناه قد تحتاج في العمل في بعض المعمولات الى حرف الجر

وهو من تمام العامل للمعمول كما سيحكي \* فلا بد من معرفته قبلها \*  
 فان قيل ان حرف الجر يحتاج اليها دائما اذ لا بد له من متعلق على ما  
 سيحكي كما يحتاج اليه فلا بد من معرفتها قبله \* قلت ان الفعل من حيث  
 الماهية معلوم بما سبق ومن حيث الصيغة من الصرف الذي يتعلم عادة  
 قبل النحو وكذا شبهه بخلاف حرف الجر فانه غير معلوم قبله اصلا  
 ومعنى الفعل وان كان غير معلوم منهما الا انه اخر للاطراد \* واما تقديم  
 سائر السماعي فللاطراد لحرف الجر (هو) اى السماعي (ايضا)  
 اى كاللفظي (على نوعين عامل في الاسم وعامل في المصنوع والعامل  
 في الاسم ايضا) اى كالسماعي (على قسمين عامل في اسم واحد والعامل  
 في اسمين اعنى المبتداء والخبر في الاصل) اى قبل دخول العامل  
 (ويسميان بعد دخول العامل اسما وخبره) اى يسمى الاول اسما  
 والثاني خبره (والعامل في اسم واحد) قدمه ليكون معموله واحدا  
 ولكونه اكثر استعمالا وافر فائدة ولما مر من ان تقديم غيره على القياسي  
 للاطراده (حروف تجر) اى اسما واحدا سماعا ليناسب عملها اللفظي  
 عملها المعنوي في الاصل والحمل عليه في غيره (تسمى حروف الجر  
 وحروف الاضافة) لوجود هما في مفهومها وهو ما وضع لافضاء الفعل  
 او معناه الى الاسم او المأول به او جعل عليه (وهى عشرون الباء) هو  
 (للاصاق) اى لافادة لصوق امر الى مجروره وهو اما حقيقى محبوه  
 داء وامسكت الحبل يدي او مجازى نحو مررت بزيد اى التصق مرورى  
 بمكان يقرب منه زيد ومنه القسم ولذا لم يذكر بانه وهو يستلزم المصلحة  
 بلا عكس فاذا قلت اشتريت الفرس بصرجه لا يلزم ان يكون السرج

ملصقا به حال الشراء ذكره في الامتحان \* ولما كان الالتصاق اصلا  
وغالبا كما ذكره فيه ولذا اقتصر سيويه عليه اكتفى به ولم يذكر سائر  
معانيه لان مقصوده الاصلى بيان العامل لبيان معانيه \* قدمه لبساطته  
وكثرته في الاستعمال وعدم خروجه عن كونه حرف الجر ولذا يكسر  
دائما ليوافق عمله بخلاف اللام فانه يخرج عنه ويكون للابتداء والامر  
ولذا لا يكسر في المضمر الا في باب المتكلم (ومن) هي (للابتداء)  
في المكان بلا خلاف وفي لا ايمان ايضا عند الكوفية كقوله تعالى  
«من اول يوم» \* قيل علامته صحة ايراد ال او ما يفيد فائدتها في مقابلتها  
نحو اعوذ بالله منه اية التبعي اليه منه \* وفيه انه لا تنشي في نحو  
من التفضيلية ذكره في الامتحان \* واجاب عنه بعض الكمل بان عدم  
التنشي ممنوع اذ مثل زيد افضل من عمرو في تقدير ترقى الفضل منه اليه \*  
اقول المنع مكابرة والتقدير المذكور فاسد \* ولما كان هذا المعنى  
غالبا فيها حتى قال المحققون انه الاصل والبواقي راجعة اليه ذكره  
ابن كمال الكامل في الاصول اكتفى بذكره \* وقد عرفت ان مقصوده  
بيان العامل للاستيفاء المعاني \* قدمها ليناست معانيها في الجملة (والى)  
هي (للانتهاء) في المكان نحو خرجت الى السوق والزمان نحو  
«ثم اتوا الصيام الى الليل» بلا خلاف وفي غيرهما نحو قلبي اليك اى منته  
ميله وشوقه اليك \* ولم يذكر كونه بمعنى فع كقوله تعالى «ولانأكلوا  
اموالهم الى اموالكم» \* لان ذلك ممنوع بل الحق كونها على معناها بتضمين  
معنى المضمر كما ذكره في الامتحان \* ولو سلم فلقلته \* قدمها على عن  
لمقابلتها لمن \* ولم يذكر حتى معهما مع كونها بمعناها لكثرة مجيئها بمعنى مع

ولأنها لا تدخل الاعلى المظهر \* فلا تستحق التقديم على ما قدم عليها  
 (وعن) هي (البعد) ولم يذكر البصريون لها معنى سواء ذكر  
 الدماميني في شرح التسهيل (والمجازة) اى لتعدية شئ عن شئ  
 الى شئ آخر \* وهى انما تكون حقيقة بزوال الاول عن الثانى ووصوله  
 الى الثالث كرميت السهم عن القوس الى الصيد \* والاول عام لها ولما كان  
 بالوصول بلا زوال كاخذت عنه العلم او بالزوال وحده كاديت عنه الدين  
 كما ذكره فى الامتحان فذكرها بعده للاظهار \* وماذكروا من عمومها  
 للاخيرين فانما هو بالتعميم لما هو بحسب التوهم لا بحسب الحقيقة  
 كما صرح به الفاضل العصام \* قدمها لمناسبتها لمن \* اذ قد يجوز استعمالها  
 فى محل ولو بالاعتبارين نحو سقاء عن الغيمة اى بعده عنها بالارواء  
 ويجوز بمن معنى سقاء من جهة الغيمة \* قال مولانا السمرورى يقال  
 خرجت عن البلد اذا اريد الرجوع اليه ومن البلد اذا لم يرد (وعلى) هي  
 (للاستعلاء) اى استعلاء شئ على شئ حقيقة كزيد على السطح  
 او مجازا كعليه دين كأن ثقله يحمل عليه \* قدمها على اللام مع كونها  
 من البسائط لمناسبتها لمن فى انهما قد يكونان اسمين نحو من عن يميني ومن  
 عليه ومجيئها بمعنى عن كقوله « اذارضيت على بنو قشير \* لعمر الله  
 اعجبني رضاها \* اى عنى (واللام) هي (للتعليل) اى لبيان علة شئ ذهنا  
 كضربت للتأديب او خارجا كخرجت لخافتك \* ولم يذكر كونها للعاقبة  
 كقوله تعالى « ليكون لهم عدوا وحزنا » ومثل لدوا للموت وابنوا للخراب  
 لان المحققين على انها للتعليل مجازا كما ذكره فى الامتحان \* (او للتخصيص)  
 اى لبيان اختصاص شئ وارتباطه بالمجرور \* اما باعتبار الملكية



نحو المال زيد او التملك نحو وهبت زيد او الاستحقاق نحو اجل للفرس  
او النسب نحو الابن زيد فليس معنى الاختصاص الحصر كما ظن \* ف قيل  
الحمد لله مشتمل على حصر الحمد فيه تعالى بناء على لام الاختصاص  
كما ذكره الفاضل العصام بل الحصر مبنى على تعريف المسند اليه فانه  
يفيد اختصاصه بالمسند كما في التوكل على الله فيلزم عليه اما التزام  
التكرار او بيان الفرق \* وفي تخصيص هذين المعنيين بالذكر تنبيه على  
انهما الاصل والغالب فيها \* قدمها على في لبساطتها \* ( وفي ) هي  
( للظرف ) اى لظرفية مدخولها حقيقة كالماء في الكوز او مجازا  
كالنجاة في الصدق ومنه قوله تعالى « ولا صلبنكم في جذوع النخل » \*  
فان التحقيق انها فيه للظرفية فيه على ضرب من الاستعارة لتمكن المصلوب  
في الجذع تمكنا المظروف في الظرف \* وقيل انها فيه بمعنى على \* قال  
بعض الكمل اعلم ان كل موضع فيه معنى الاشتمال والاستعلاء  
يصح لفي وعلى منه قوله تعالى « حتى اذا كنتم في الفلك » وقوله تعالى  
« فاذا استويت انت ومن معك على الفلك » قدمها على الكاف مع  
بساطته لانه لا يدخل على المضمر الاعلى قلة في المرفوع نحو ما انا كانت  
ويكون اسما بمعنى المثل ولذا لم يكسر ابدا بخلاف في ( والكاف )  
هو ( للتشبيه ) نحو زيد كالاسد \* قدمه على حتى لبساطته ولان حتى  
لا يدخل على المضمر اصلا ( وحتى ) هو ( للغاية ) نحو اكلت السمكة  
حتى رأسها ونحو نمت البارحة حتى الصباح ولكون عاملا اصليا قدمه  
على رب ( ورب ) هو ( للتقليل ) اى لانشاءه نحو رب رجل كريم لقبته \*

ويستعمل غالباً للتكثير كما في مقام المدح والذم نحو رب تال يلعنه القرآن \*  
 قدمه على واو القسم وتأه لان الواو بدل من الباء والتاء من الواو  
 ولو جوب انحطاط رتبة الفرع عن رتبة الاصل اختص الواو بالظاهر  
 والتاء بلفظة الله ولذا لم يكسر ابداً (وواو القسم وتأوه) ولم يذكربأه  
 لما عرفت من ان مقصوده بيان العامل لا المعنى وانه داخل في الالتصاق \*  
 قدمها على حاشالانه قد يخرج عن الجارية بخلافهما (وحاشا) هو  
 (للاستثناء) اى لاستثناء ما بعده عما قبله \* ومعناه تترىه المستثنى عما نسب  
 الى المستثنى منه نحو ضرب القوم عمر احاشا زيد اى هو منزله عن ضرب  
 عمرو \* وهو فعل في الاقل كما يشير \* قدمه على مذومند لانه وان شار كهما  
 في الخروج عن الجارية لكنه لا يخرج عن العاملية بخلافهما (ومذ)  
 قدمه مع انهم قالوا ان اصله من مذبل ليل تصغيره بعد التسمية به على منيد  
 وجعه على اماناذ خلفته ولانه لغة عامة العرب بخلاف مندقانه مختص  
 بالجازيين على ما صرح به الفاضل العصام على ان قولهم المذكور  
 غير موثوق به لما قال صاحب المعنى انه غير منقول عن العرب (ومند)  
 هما (للابتداء) اى لا ابتداء زمان الفعل حال كونهما (في الزمان الماضي)  
 يعنى انه اذا اريد بما بعدهما الزمان الماضي فعناهما ان مبدأ زمان الفعل  
 مثبتا او منفيما هو ذلك الزمان الماضي لاجيعة \* كما اذا قلت سافرت من البلد  
 او مارأيت مذسنة كذا ولم تكن في تلك السنة يكون المعنى مبدأ مسافرتي  
 او عدم رؤيتي كان هذ السنة وامتد الى الآن \* واما اذا اريد بما بعدهما  
 الزمان الحاضر ولو باعتبار البعض بان مضى البعض فعناهما ظرفية  
 لفعلهما مع التساوى كما اذا قلت مارأيت مذشهرنا او يومنا وكنت

في ذلك الشهر او اليوم يكون المعنى جميع زمان عدم رؤيتي هو هذا الشهر  
 او اليوم الحاضر ان \* لانها لم تقضيا بعد ولم يمتد زمان الفعل الى ما ورائها  
 فلا يصح اعتبارهما مبدأ له ( وقد يكونان اسمين ) بمعنى اول المدة  
 او جميعها فيكون كل منهما مبتداء وما بعدهما خبرا فهذا البيان استطرادي \*  
 قدمهما على خلاو عدا لان خروجهما عن الجارية اقل بخلاف خلاو عدا  
 ( و خلا ) قدمه لتقدم الخاء ( و عدا ) هما ( للاستثناء ويكونان فعلين  
 وهو الاكثر ) يحى التفصيل في بحث المستثنى \* قدمها على لولا لان كونها  
 حرف جر مختلف فيه مع قلتها في الاستعمال ( ولولا ) هي ( لامتناع شيء  
 لوجود غيره ) فلها يجربها ( اذا اتصل بها ضمير ) كما ورد في بعض اللغات  
 نحو لولا لهلك عمرو \* فسيبويه تصرف في العامل لثلاثا يلزم التأويل  
 في الفاظ كثيرة فجعل لولا حرف جري عنى نزله منزلة لانه في المال واقع  
 . وقع لام التعليل \* فان المعنى لم يهلك عمرو لوجودك \* والاخفش تصرف  
 في الضمير لان الاشكال جاء من قبله فهو احق بالتأويل فجعله مستعاراً  
 للرفوع كما في قولهم ما انا كانت \* والاكثر لولانت بانفصال الضمير  
 لكونه مبتداء حذف خبره وجوبا \* ولكن ثرتها بالنسبة الى كي قدمها عليه  
 لان كونها حرف جر وان كان مشروطا باتصال الضمير بها لكن للضمير  
 الفاظ كثيرة بخلاف ما الاستفهامية ( وكي ) فانه يجربه ( اذا دخل على  
 ما الاستفهامية ) هو ( للتعليل ) نحو كيه فعلت اي لاي غرض فعلت \*  
 ويدل على كونه حرف جر حذف الف ما كما في لم وعم \* قال الدماميني  
 في شرح التسهيل ان فيه ثلاثة اقوال \* احدها انه حرف نصب دائماً وهو  
 قول الكوفيين \* والثاني انه حرف جر دائماً وهو قول الاخفش \* والثالث

انه يكون حرف جر تارة و ناصبا للفعل تارة وهو قول اكثر البصريين  
 (ولعل) وهو (الترجي) فانه يجربه (في لغة عقيل) ولذا اخره بضم العين  
 مصغرا ذكره الدماميني كقوله «قللت ادع اخرى وارفع الصوت مرة لعل  
 ابني المغوار منك قريب» (ولابد) اي لافراق حاصل (لهذه الحروف)  
 اي حروف الجر (من متعلق) بفتح اللام ولو محذوفا والظاهر لا بدا  
 لظهور تعلق الجار به وكونه شبه مضاف \* قال الرضي يجب صرف مثله  
 عن الظاهر يجعل الظرف مستقرا متعلقا بمحذوف \* وكل مصدر يتعدى  
 بحرف من الحروف الجارة يجوز جعل هذا الجار مع مجروره خبرا عن  
 ذلك المصدر لان فيه معنى المصدر لتضمنه ضميره كافي قوله تعالى «لان ترتيب  
 عليكم» اي حاصل عليكم \* وحكى ابو علي عن البغداديين جواز تعلق  
 الظرف بالمنقى المبني وفيه نظر لوجوب اعراب الشبيه بالمضاف بلا خلاف \*  
 وذهب ابن مالك الى ان مثل هذا معرب لكنه انتزع تنوينه تشبيها  
 بالمضاف هذا كلامه لمخصاهو (فعل او شبهه) وهو ما دل على الحدث  
 من الاسماء المتصلة بالفعل (او معناه) والمراد به ما سيذكره من انه كل الفظ  
 يفهم منه معنى الفعل كاسماء الافعال والظرف \* وسيجيء بتحقيقه \*  
 (الا الزائد) بالجر او النصب استثناء من هذه الحروف (منها نحو كفى بالله)  
 مثال للفاعل (وبحسبك درهم) مثال للبهاء (و) الا (رب وحاشا وخلا  
 وعدا ولولا ولعل) فان لها بدا من المتعلق (فانها) اي هذه المستثنيات  
 (لا تتعلق) اصلا (بشيء) من الفعل وشبهه ومعناه اي لا توصل ذلك  
 الشيء الى ما يليها بل يتعدى ذلك الشيء بنفسه اليه \* فائدة الزائد اما  
 التأكيد او تحسين اللفظ او غير ذلك \* وفائدة قرب التقليل او التكميل لا تعدية

العامل ورجل الزائد في العمل على غيره مما هو للافضاء للاشتراك في  
 الصورة والحرفية وتصور معانيه فيه بضرب من التأويل (ورب) اما  
 على الزائد للاشتراك في عدم الافضاء او على غيره للاشتراك في افادة المعنى  
 او على من الاستغرافية للاشتراك في افادة التأكيذ \* ذهب الى هذا الرمانى  
 وابن طاهر وتبعهما المصنف رح \* وذهب الجمهور الى انها معدية لعاملها  
 كسائر الحروف الجارة \* وردبانه ان ارادوا به العامل المذكور فهو متعد  
 بنفسه \* وايضا قد يستوفى معموله كما في رب رجل صالح لقيته فلا حاجة  
 الى التعدية وان اراد وبه المحذوف وهو حصل او مثله كما صرح به  
 جماعة منهم فهو تقدير ما يستغنى عنه معنى الكلام ولم يلفظ به قط  
 وايضا لو كان كما ذكروا لم يجز العطف على محل مجرورها رفعا ونصبا  
 وقد جاز في الفصحى كما يقال رب رجل صالح واخاه اكرمت واخوه  
 اكرمتها ولا يجوز زيدواخاه مررت او واخوه مررت بهما (فمجرور  
 الزائد ورب باق على ما كان عليه قبل دخولهما) من كونه فاعلا او مبتداء  
 كما مر او خبرا كما زيد بقاءم او مفعولا كقوله تعالى «ولا تلقوا بأيديكم الى  
 التهلكة» ومثل رب رجل صالح لقيته اولقيت فمجرورها مفعول في الثاني  
 ومبتداء في الاول او مفعول كما في مثل زيد اضربه لكن يقدر الناصب  
 بعد المجرور لان رب صدر الكلام (ومجرور حروف الاستثناء) وهى  
 حاشا وخلا وعدا (كالمستثنى بالا على ما سيحى) في بحث المستثنى في وجوب  
 النصب ولو محلا في كلام موجب تام وفي جواز النصب واختيار البدل  
 ولو محلا في كلام غير موجب والمستثنى منه مذكور وغير ذلك مما يذكر  
 في بحثه \* ذهب بعض النحاة الى انها غير متعلقة بشئ كرب وتبعه المص رح

واستصوبه ابن هشام وقال لانها لا توصل معناه الى الاسم بل تزيله كالا  
 خملت على الزائد في العمل للاشتراك في عدم التعدية \* وقال الدماميني  
 كون معنى التعدية ما ذكره ممنوع بل معناها جعل مجرور هامفعولا به ولا  
 يلزم اثبات ذلك المعنى للمجرور بل ايصاله اليه على الوجه الذي يقتضيه  
 الحرف وهو هنا يفيد اتفائه عنه \* واقول المنع مكابرة والا ينتقض تعريف  
 حرف الجر منع اداة الاستثناء لوجود التعدية والافضاء على هذا المعنى  
 فيها \* وذهب بعضهم الى انها متعلقة بشئ كسائر حروف الجر (ومجرور  
 لولا ولعل مبتداء) مرفوع المحل (وما بعده) لفظا كافي الثاني او تقديرا  
 كافي الاول (خبره) فهما غير متعلقين بشئ ومجولان في العمل اما على  
 الزائد او على غيره لما سبق (نحو لولاك) موجود (لهلك زيد ولعل  
 زيد قائم ومجرور ما عدا هذه السبعة منصوب المحل على انه مفعول فيه  
 لمتعلقه) اي ما عدا هذه (ان كان الجار في او ما) كان (بمعناه) كالباء  
 (نحو صليت في المسجد او بالمسجد) هذا على رأى ابن الحاجب \* واما  
 على رأى الجمهور فمفعول به غير صريح اذ المفعول فيه عندهم مشروط  
 بتقدير في (او) على انه (مفعول له لمتعلقه ان كان الجار لا ما او ما بمعناه)  
 ككيفية (نحو ضربت زيدا للتأديب وكيفية عصيت) هذا كالمفعول  
 فيه في الاختلاف (او) على انه (مفعول به غير صريح ان كان الجار  
 ما عدا هما نحو مررت بزيد وقد يسند المتعلق الى الجار والمجرور) اي  
 يسند المتعلق الى المجرور بواسطة الجار \* في العبارة مساحمة اذ الجار آلة  
 ووسيلة في افضاء معنى المتعلق الى المجرور فيكون من جملة المتعلق الذي  
 هو العامل \* فكيف يكون من جملة المسند اليه الذي هو من قبيل المفعول كما

(حققه)

حقيقه في الامتحان (فيكون) اى مجموع الجارو المجرور على ما هو المناسب  
 للسياق فعلى هذا يكون في قوله (مرفوع المحل) تسامح وتجاوز بتسمية  
 الكل باسم الجزء او الضمير راجع الى المجرور فقط لقربه فيحيث لا تسامح  
 ولا تجوز فيه (على انه نائب الفاعل نحو مر يزيد ويجوز تقديم ما عدا  
 هذا) اى ما يكون نائب الفاعل من الجارو والمجرور (على متعلق نحو يزيد  
 مررت) لانه معمول ضعيف يعمل فيه العامل انما وجد ولانه من قبل  
 الظرف وهو كالحميم له فيدخل فيما لا يدخل فيه الا جانب \* واما نائب الفاعل  
 فكل لفاعل كما يجئ في بحث المرفوع \* وقال العلامة التفنازاني في شرح  
 مختصر عز الدين ظاهر كلام صاحب الكشف ان النائب اذا كان جارا  
 ومجرورا يجوز تقديمه على عامله فيقال زيد به ممرور لانه ذكر في قوله تعالى  
 «او لئلا كان عنه مسؤول» ان عنه فاعل مسؤول اقدم عليه (وقد يحذف  
 المتعلق فان كان) المتعلق (المحذوف فعلا) اصطلاحا حيافا كتنبيه عما يشابهه  
 او المراد به الدال على الحدث فيعمهما (عاما) لكل الموجودات كالكاثر  
 والحاصل والموجود والمستقر (متضمنا في الجار والمجرور) اى مفهومهما  
 معناه منهما عرفا (بسميان) اى الجار والمجرور في الاصطلاح (ظرفا  
 مستقرا) فيه لاستقرار معنى العامل وعمله واعرابه وضميره فيهما اما الاول  
 فظاهر \* واما الثاني فبانقال كل منهما اليهما لقيامهما مقامه فقد يقع  
 ركنه او قد لا (نحو زيد في الدار اى حصل) او حاصل (وان لم يكن كذلك)  
 اى ان لم يكن المحذوف عام متضمنا فيهما (اولم يحذف متعلقه) اى الجار  
 ولو عاما (بسميان ظرفا لقوا) اى فضلة مستغنى عنه ابدافى الكلام لقدم  
 انفعالهم معنى العامل منهما وعدم انتقال شئ من الامور الثلاثة منهما اليهما \*

وللهما اعراب في انفسهما \* واما الاعراب المحلى فللمجبرور فقط لما سبق  
 (نحو زيد في الدار اي اكل) او آكل بقرينة حالية او مقالية وما حذف بها  
 فكالمذكور \* والظرف مع المذكور يكون فضلا ولغوا بلا شبهة فكذا  
 مع الخاص المحذوف بها هذا مسلك الجمهور \* وقيل انه مع الخاص  
 المحذوف بها يكون مستقراً (ومررت بزيد) ووجد زيد في الدار (وقد  
 يحذف الجار وهو) اي حذف الجار (على نوعين قياسي) اي مضبوط  
 بضابط كلي بحيث اذا وجد في جزئي من الجزئيات لم يحتاج الى السماع فيه  
 بخصوصه (وسماعي) اي غير مضبوط بضابط كلي بل يحتاج الى السماع  
 في كل جزء بخصوصه (فالقياسي في ثلاثة مواضع) الموضع (الاول  
 المفعول فيه فان حذف في) لا ما بمعناه اذ لا يقدر الا الشايع لتبادره وجوز  
 القاضل العصام تقديره ايضا (منه قياس) اي قياسي (ان كان)  
 المفعول فيه (ظرف زمان مبهما كان او محدودا) اذ الاول جزء  
 مفهوم الفعل فيصح انتصابه به بلا واسطة كالمصدر \* واما انتصابه  
 بشبهه او معناه وان لم يكن ذلك جزءاً من مفهومهما فبالحمل عليه  
 والثاني محمول على الاول لاشتراكهما في الزمانية (نحو سرت حيناً)  
 او زماناً (وصمت شهر) او يوماً الاول للاول والثاني للثاني (او) كان  
 (ظرف مكان مبهما) للحمل على الزمان المبهم لاشتراكهما لصفة الابهام  
 (وهو) اي مدلوله او اسم (ما ثبت له اسم بسبب امر غير داخل في مسماه)  
 بل خارج عنه فهو مبهم في ذاته يتعين الاسم بذلك الخارج \* ومنهم من فسر  
 بالكرة ورد بانه غير مانع لدخول نحو بيت ومسجد فيه مع انه من المحدود \*  
 وقيل غير جامع ايضا لخروج نحو خلفك عنه ورد بان الجهات الست مثل

(غير)



غير ومثل في عدم التعرف بالاضافة \* ومنهم من فسرہ بـالم يعتبر له حد  
ونهاية ويخرج منه المقادير المسوحة مع انها بما يحذف منه في \* ويجب  
ان يستثنى منه مثل جانب ولذا لم يسلك المصنف رح مسلکهما واختار  
ما هو المرضي عند ابن الحاجب على ما ذكره الفاضل العصام ولقد  
اصاب في استثناء ما استثنى وابن الحاجب سكت عنه مع انه لا بد منه كما  
ذكره الرضى (كالجهات الست وهي اما وقدام وخلف ويمين ويسار  
وشمال وفوق وتحت) بجلست امامه فان تسمية المكان اماما مثلا بوقوعه  
ازاء وجه الانسان او غيره واذا حول وجهه الى جانب آخر زال عنه  
اسم الامام والوجه غير داخل في ذلك المكان وقس عليه غيره (وكعند)  
نحو جلست عندك \* فان تسمية المكان بعند بوقوعه حول المخاطب  
او ما في حاجته كداره وممكنه \* اعاد الجار ليتعين العطف على الجهات  
ولا يتوهم العطف على امام فانه ليس بصحيح اذ يلزم حينئذ كونه من الجهات  
الست وليس كذلك (ولدى) بمعنى عند الا انه مختص بالحضرة  
عطف عليه وكذا غيره (ووسط بسكون السين) بمعنى بين \* قال  
في مختار الصحاح كل موضوع يصح فيه بين فهو وسط بالسكون تقول  
جلست وسط القوم كما تقول بين القوم (وبين وازاء وحذاء وتلقاء)  
والثلاثة الاخيرة بمعنى الجهة وتعطيقها بالممثل ظاهر (والمقادير  
المسوحة) اي المعلومة بالمساحة \* اعاد الجار اشارة الى انها نوع آخر  
من المبهم حتى ظن البعض انها خارجة عنه حيث قال ان كان مبهما  
او محدودا (نحو فرسخ) فانه مقدار من المسافة يعرف بالمساحة  
بأثنى عشر الف خطوة وهي امر غير داخل فيه (وميل) فانه ايضا مقدار

من المسافة يعرف بالمساحة باربعة آلاف خطوة فهو ثلث الفرسخ  
 (وبريد) وهو ايضا مقدار من المسافة انما يطلق عليه البريد باعتبار  
 كونه مقدار ابائني عشر ميلا (الاجانبا) يعني يحذف في قياسا من المكان  
 المهم الاجانبا (وجهة ووجهها) كلهما بمعنى (ووسط بفتح السين) وهو  
 محدود على التفسير الثاني لانه اسم لمعين مما بين طرفي الشئ ومبهم على  
 تفسير المصنف راح لكنه مخرج عن حكمه (وخارج الدار وداخل الدار  
 وجوف البيت و) الا (كل اسم مكان) هو في العرف ظرف مشتق بزيادة  
 الميم في اوله (لا يكون) ملتبسا (بمعنى الاستقرار) بان لا يكون مشتقا  
 من حدث بمعنى الاستقرار والكون في مكان مع القرار ولوفي الجملة  
 (نحو المقتل والمضرب) فان كلا من القتل والضرب اللذين اشتق  
 منهما المقتل والمضرب عرض غير قار الذات فلا يظهر كونهما ظرفا  
 لمضمونهما فضلا عن كونهما لعاملهما اذ معنى الظرفية كون الشئ  
 مستقرا لا آخر \* فلا بد من في التنصيص على الظرفية (وكذا) اى  
 كما يستثنى كل اسم مكان ان لم يكن بمعنى الاستقرار يستثنى ايضا (ان كان  
 بمعناه) اى الاستقرار (ولم يكن متعلقه بمعناه نحو مقام ومكان)  
 فانه وان ظهر كونهما ظرفا لمضمونهما لكن لم يطر كونهما ظرفا  
 لعاملهما مع انه المقصود لعدم كونه بمعنى الاستقرار فلا بد من في  
 التنصيص على ظرفيتهما له (فان هذه المستثنيات لا يجوز حذف في منها)  
 مع كون كل منها مبهما \* اما مثل جانب فلانه مما ثبت له اسم بسبب الاضافة  
 الى شئ خارج عن السمي \* واما اسم المكان فلانه انما ثبت مثل هذا  
 الاسم للمكان بسبب اعتبار الحدث الواقع فيه الخارج عنه \* وذلك

(معلوم)

معلوم بالاستقراء \* وقد عرفت سره في اسم المكان \* ولعل سره في مثل  
 جانب انه كمثل خارج ليس باصل في الظرفية \* بل الظرفية انما حصلت  
 بالاضافة الى المحدود \* ويرشدك اليه قوله جانب الدار \* ويؤيده قول  
 بعض الكمل ويستثنى عن حكم المبهم ما اضيف الى محدود بجانب المصر  
 وخارج الدار وجوف البيت وكذا وجه الدار وجهة الباب هذا كلامه  
 فيكون في حكم المحدود \* ولو سلم ان الاضافة الى المحدود ليست  
 لازمة في مثل الجانب كما يدل عليه ذكره بلاضافة بخلاف مثل الخارج  
 فالسرفيه انه ليس باصل في الظرفية بل يستعمل كثيرا في غيرها  
 فلا بد من في للتصنيف على الظرفية (لا يقال اكلت جانب الدار)  
 وجهة البيت ووجه الخان ووسط الدكان بالفتح كإنص عليه سيويه  
 (او مضرب زيد او مقامه بل) يقال اكلت (في جانب الدار  
 او في مضرب زيد او في مقامه واما ان كان عاملا القسم الاخير) وهو  
 ما يكون بمعنى الاستقرار من اسم المكان (بمعنى الاستقرار) كما كان نفسه  
 بمعناه سواء كان مشتقا من الحدث الواقع فيه او لا (يجوز حذف في) منه  
 لانه لكونه متضمنا لمصدر بمعناه يشعر بكونه ظرفا لحدث بمعناه فلا حاجة  
 الى ذكر في (نحو قمت مقامه وقعدت مكانه) الاول للاول والثاني للثاني  
 (وان كان ظرف مكان محدوداً وهو ما ثبت له اسم بسبب امر داخل  
 في سماء) غير خارج عنه (نحو دار) وبيت وبلد فانها اسماء لتلك المواضع  
 بسبب اشياء داخلها كالدار في البلد والبيت في الدار والجدار والسقف  
 في البيت (فلا يجوز حذف في) منه اذ لا يحمل على الزمان المبهم لاختلافها  
 ذاتا وصفة ولا على والمحدود ولا على المكان المبهم لعدم اصالتهما (لا يقال

صليت دار ابل) يقال صليت (في دار الالما) اى من مكان محدود  
وقع (بعد دخل ونزل وسكن) فانه يجوز حذف في منه على الحذف  
والاصل بطريق التوسع لكثرة استعمالها او لكمال مشابهة ما بعدها  
بالمفعول به لشدة اقتضائها اياه حتى ظن الجر مى انه مفعول به وليس كذلك  
لمجىء استعماله بنى على ان مصدرها على فعول وهو فى الاغلب مصدر  
اللازم كالخروج \* وما قيل ان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه  
ومعنى الدخول مثلا لا يتم الانحوا الدار \* فجوابه منع ان تمامه بالمحدود  
بل انما يتم عقلا بمدخل ما كما يتم جلست بمجلس ماعقلا \* ولا يعد بذلك  
متعديا عرفا (نحو دخلت الدار ونزلت الخان وسكنت البلد) (الموضع  
(الثانى المفعول له) فانه يحذف منه اللام قياسا (اذا كان فعلا) اى حدثا  
لا عينا بجشك للسمن (لفاعل الفعل المعلن) به اى اتحد فاعلهما  
(ومقارناله) اى للفعل المعلن (فى الوجود) بان يتحد زمان وجودهما  
كافى مثال المتن او يكون زمان وجود احدهما بعضا من زمان وجود  
الآخر كقعدت عن الحرب جينا \* ثم ان المراد بالوجود اعم مما فى الواقع او  
فى قصد الفاعل فلا يردان مثل شهدت الحرب ايقاما للصلىح صحيح وان لم  
يوقعه الشاهد \* فالقارنة ليست مما لا بد منه لوجودها فى قصده \* وجه  
الاشتراط حصول المشابهة للمصدر بسببها فيتعلق العامل به بلا واسطة  
تعلق المصدر (نحو ضربت زيدا تأديباله) اى ايقاما للادب عليه فان  
زمان وجود الضرب والتأديب واحد لكن التأديب يحصل بالضرب  
ويترتب عليه ذاتا \* قيل التأديب عين الضرب فيكتفى بحصل به \* واجاب  
عنه الفاضل العصام بان هذا ممنوع بل هو احداث الادب وما يليق بالشخص

(والضرب)

والضرب سبب ووسيلة كالشتم والنهي وغير ذلك (بخلاف اكرمتك  
لا كرامتك) لعدم الاتحاد في الفاعل (وجئتكم اليوم لوعدي) بذلك  
(امس) لعدم المقارنة في الوجود (وفي هذين الموضعين) اي المفعول  
فيه والمفعول له المذكورين (اذا حذف الجار ينتصب المجرور ان لم يكن  
نائب الفاعل ويرفع ان كان نائبه) يعني لا يبقى مجرور الاقياسا ولا شذوذا  
(بالاتفاق) ثم ان الرفع على تقدير النيابة وقوعى في الاول وفرضى في الثاني  
لما تقرر عندهم انه لا ينوب نائب الفاعل (والثالث) من المواضع الثلاثة  
(ان) بالسكون (وان) بالتشديد وفتح الهزمة فيهما (فالجار يحذف منهما  
قياسا) لتخفيف الثقل الحاصل بالطول لكونهما مع الجملة التي بعدهما في تقدير  
الاسم (نحو قوله تعالى «عبس وتولى ان جاءه الاغنى» اي لان جاءه الاغنى)  
وقوله تعالى «وان المساجد لله فلا تدعوا» اي لان المساجد لله (والسماعي  
فيما عدا هذه الثلاثة مما سمع من العرب فيحفظ ولا يقاس عليه ثم) اي بعد بيان  
مواضع حذف الجار (القياس بعد الحذف) قياسا او سماعيا (في غير  
الاولين) من السماعي والثالث من القياسي اذ في الاولين لا يبقى مجرور اصلا  
بالاتفاق كما مر (ان توصل متعلقه الى المجرور) ان (تظهر الاعراب المحلى)  
فيه لزوال كونه مدخول الجار وهو المانع من الوصول والظهور وان لم  
يظهر في الثالث لمانع آخر منه \* ثم ان كون القياس فيه ذلك ما ذهب اليه  
سيبويه لانه الغالب في حذف الجار فينبغي ان يحمل عليه ما بهم حاله \*  
وذهب الخليل والكسائي الى ان القياس بعده الابقاء على ما كان من الجر  
لان ما بهم حاله يبغي ان يبغي على ما كان بالاستصحاب وان كان الابقاء  
فيما ظهر فيه شاذا قليلا \* وقس عليه ما لم يظهر فيه لمانع آخر من بعض

السماعي (وهو النصب على المفعولية او الرفع على النائية ويسمى)  
 اى ما ذكر من حذف الجار واىصال متعلقه الى المجرور و اظهار الاعراب  
 المحلى فيه (حذفوا ايصالاً) وجه التسمية ظاهر \* مثال النصب من السماعي  
 (نحو قوله تعالى واختار موسى قومه اى من قومه و) مثال الرفع منه  
 (نحو قولهم مال مشترك وظرف مستقر اى مشترك فيه ومستقر فيه)  
 حذف الجار و رفع المجرور واىب مناب الفاعل واستر ومثال النصب  
 من ثالث القياسى مرو مثال الرفع منه نحو اعجب ان ضربت او انك ضارب  
 (وقديق) اى المجرور بعد حذف الجار بلا عوض (مجرور على  
 الشذوذ) وان كان الكثير الموافق للقياس النصب او الرفع \* وهذا مختص  
 عند البصريين بلفظة الله قسماً \* والكوفيون قاسوا عليها سائر القسم \*  
 ومن اراد التحقيق والتفصيل فليرجع الى شرح التسهيل (نحو الله)  
 بالجر (لا فعلن اى والله ولا يجوز تعلق الجارين) ملفوظين  
 او محذوفين حال كونهما ملتبسين (بمعنى واحد بدون العطف) والابدال \*  
 اذ بالتبعية يحصل نوع مغايرة \* وهذا من قبيل اكلت من ثمرة من تقاحه \*  
 ولو قال بلا تبعية لكان اشمل واولى (بفعل واحد) اصطلاحى بقرينة  
 المثال فاكتفى به عن شبهة ومعناه \* والمراد به الدال على الحدث فيعمه لان  
 مبنى العمل على الاقتضاء واذا تعلق احدهما به اشتغل بالعمل فى مجروره  
 عن غيره وقضى حاجته ولم يبق له اقتضاء لثله حتى يعمل فيه بخلاف ما  
 اذا لم يكونا بمعنى واحد لان احدهما لا يغنى عن الآخر حيثئذ (فلا يقال  
 مررت بزيد بعمره) بل يقال وبعمرو ولو جعل بدال لكان بدل الغلط  
 وهو لا يوجد فى كلام الفصحاء بخلاف نحو مررت بزيد باخيك ونحو

(نظرت)

نظرت الى الفلك الى قمره (ولا) يقال (ضربت يوم الجمعة يوم السبب)  
 بل يقال ويوم السبت ولا يصح البديل لما مر \* الاول مثال لكون الجارين  
 ملفوظين ومدخولهما مفعولا به غير صريح \* والثاني لكونهما محذوفين  
 ومدخولهما مفعولا فيه على عكس ما يأتى من المثالين \* قيل لانه يلزم  
 في الاول لصوق مرور واحد في حالة واحدة بشيئين وفي الثاني وجود  
 ضرب واحد في حالة واحدة في زمانين وهما متنعان \* وفيه انه ان اريد  
 بالواحد المرة فهو ليس بمدلول الفعل وان اريد به الجنس الذي هو  
 مدلوله فلا امتناع كما لا يخفى (بخلاف ضربت يوم الجمعة امام المسجد  
 واكلت من ثمره من تقاحه) فان الجارين في كل منهما وان كانا بمعنى واحد  
 الا انهما لم يتعلق بفعل واحد بل الاول بالمطلق والثاني بالمقيد بالوقوع  
 في مدخول الاول في الاول وبكونه مبدأ وناشئا من الاول في الثاني  
 فكان الاول متعلقا بفعله عام والثاني بخاص فلا اتحادا لمتعلقهما بخلاف  
 المثالين الاولين فان الثاني فيهما لو تعلق لتعلق بالمطلق كالاول فيتحد  
 متعلقهما وذا يجوز لما مر \* هكذا استفيد من كلام صاحب الكشاف  
 والبيضاوي والعلامة التفنازي ومن تبعهم في تفسير قوله تعالى « كما  
 رزقوا منها من ثمرة الآية » وقول الشارح الاول ان الجواز لعدم اتحاد  
 معنى الجارين لان معنى الاول في الاول ظرفية الزمان ومعنى الثاني  
 ظرفية المكان ومعنى الاول في الثاني عام وهو ابتداء الثمر ومعنى الثاني  
 خاص وهو ابتداء التفاح مع عدم موافقته لكلام هؤلاء الفحول العظام  
 فاصر عن افادة هذا المرام في هذا المقام \* لان المفهوم من هذا الكلام  
 كفاية مجرد المغايرة على تقدير التمام مع انه لا يكفي لانه لا يجوز اكلت

من تفاحه من ثمره مع وجود المغايرة المذكورة \* اذ لا يمكن التخصيص  
 بالثاني بعد التخصيص بالاول بخلاف العكس \* ولان معنى الحرف لا يصلح  
 للعموم والخصوص ولم يسمع التوصيف بهما من غير هذا القائل بل هو  
 وسيلة لتقييد معنى العامل بمدخوله وتخصيصه به كما حققنا (والعامل  
 في اسمين) يعنى المبتداء والخبر في الاصل (على قسمين ايضا) اى  
 كالعامل في اسم (قسم) منهما (منصوبه قبل مرفوعه وقسم  
 على العكس) اى مرفوعه قبل منصوبه (القسم الاول ثمانية احرف)  
 ولقد احسن في اختيار جمع القلة (سته منها تسمى حروفا) والاحسن  
 الانسب الاحرف لكنه اريد التنبيه على ان لهذا ايضا وجهها باعتبار  
 ان لهذه الحروف مفهوم اكلياو هو ما شابه الفعل وعمل عمله الفرعى وله  
 افراد ذهنية كثيرة تلاحظ معه اجالا او باعتبار انها اذا لوحظت مع  
 فروعها تبلغ الكثرة (مشبهة) لفظا (بالفعل) الماضى (لكونها على  
 ثلثة احرف فصاعدا) اى لكونها منقسمة الى الثلاثى كان وان وليت  
 والرباعى كعل وكان والخامسى كمكن (و) (فتح او اخرها) اى لبنائها  
 على الفتح (و) معنى واستعمالا بالفعل مطلقا (وجود معنى الفعل)  
 وهو الحدث (فى كل منها) مثل التأكيد والتشبيه والاستدراك والتثنية  
 والترجى وللازماتها الاسماء بالمتعدى خاصة فى دخولها على الاسمين \*  
 ولذا عملت عمله الا انه قدم منصوبها على مرفوعها \* وهو عمل فرعى له \*  
 تنبيهها على فرعيتهاله فى العمل \* وزيفه الرضى بانه مشترك بينهما وبين ما  
 ولا المشبهتين بليس مع انه لم يعمل به فيهما \* والجواب انه لما شابه  
 لالتفى الجنس لان فى التأكيد وملازمة الاسماء جعل مساويا لها فى العمل

(لعدم)



لعدم عملها الفرعى \* وايضا لما شابه بواسطتها للفعل عمل عمله الفرعى  
 مثلها فلو عمل به فيهما لالتبس بهالا المشبهة بليس \* ولم يعكس لان  
 المناسب ان يعتبر عمل الاولى اولالكثرتها وقلة الثانية ولكون ما يشبه به  
 الثانية ناقصا غير متصرف \* على انه يلزم حينئذ مزية الفرع اعنى لا على  
 الاصل اعنى ان وجل ما عليها \* هكذا استفيد من حاشية انوار التنزيل  
 للفاضل العصام \* وقال الرضى الوجه هو ان اقوى عمل الفعل نصب  
 المفعول او لا ثم رفع الفاعل ثانيا لانه عمل على خلاف مقتضاه وذا غاية  
 في العمل فاعطى ذلك لها تنبيها على كمال مشابته له \* وقال الفاضل  
 العصام في حاشية انوار التنزيل انه لما ثبت لهاشبه بالمتعدى اقتبست  
 اولاما هو من خواصه من عمل النصب وثانيا ما هو مشترك بين جميع  
 الافعال من عمل الرفع (ان وان) هما (للتحقيق) اى لتقرير  
 مضمون الجملة بلا تغيير فى الاول وبه فى الثانى كما سيمى (وكأن)  
 حرف برأسه على الصحيح جلا على اخواته ولان الاصل عدم  
 التركيب هو (للتشبيه) اى لانشاء تشبيه اسمه بخبره جامدا كان الخبر  
 نحو كأن زيدا الاسد او مشتقا نحو كأنك قائم او تقوم \* وقال الزجاج  
 اذا كان مشتقا كان للشك لان الخبر حينئذ عبارة عن الاسم ولا يجوز  
 تشبيه الشئ بنفسه \* اجيب بان التقدير كأنك شخص قائم او يقوم \* فلما  
 حذف الموصوف غير الغيبة الى الخطاب \* والاتحاد اما كان بعد التشبيه  
 ادعاء \* وقال الفاضل العصام دليل الزجاج قوى والجواب ضعيف  
 لان الشخص القائم ان كان عين المخاطب فلا يصح التشبيه وان كان  
 غيره فلا يصح جعل ضميره له \* وادعاء الاتحاد ينافيه ذكر اداة التشبيه

ولان موصوف الجملة لا يحذف الا بشرط غير موجودها\* والمصنف  
 رح كابن الحاجب لم تعرض لكونه للشك متابعة للجمهور او جلالة  
 على التوسع (ولكن) ايضا مفرد عند البصريين لما مر هو (للاستدراك)  
 اى لدفع توهم يتولد من الكلام المتقدم دفعا شيئا بالاستثناء\* ومن ثمه  
 قدر اداة الاستثناء فى المنقطع بلكن\* فاذا قلت جاءنى زيد فكأنه توهم  
 ان عمرا ايضا جاءك لما بينهما من الالفه فدفعت ذلك التوهم بقولك  
 لكن عمرا لم يحنى ذكره الرضى\* وفى القاموس استدرك الشئ بالشئ\*  
 حاول ادراكه\* فالمعنى ان لكن للدلالة على استدراك المتكلم وطلبه  
 ادراك مافاته فى الافادة حيث اوهم الكلام السابق نقيضه فطلب  
 افادته بما بعده ذكره الفاضل العصام\* وفسره الفاضل الهندى  
 بطلب درك السامع بدفع ما عسى ان توهمه\* ورده الفاضل العصام  
 بان المستدرك وهو المتكلم هو من يطلب ادراك مافاته لامن يطلب  
 ادراك غيره مافاته\* وهى تقع بين كلامين متغايرين نفيًا واثباتًا  
 معنى فقط نحوز به حاضرا لكن عمرا غائب او لفظا ايضا كجاءنى زيد لكن  
 عمرا لم يحنى\* (وليت) هو (للتنى) اى لانشائه وهو طلب ما لا طمع  
 فيه او مافيه عسر فيدخل على المستحيل كليت الشباب يعود يوما  
 وعلى الممكن الغير المرجو كقول منقطع الرجاء ليتلى ما لا فالحج به  
 (ولعل) هو (للتزجى) اى لانشائه هو ارتقاب شئ لا وثوق بحصوله  
 فيدخل فيه الطمع وهو ارتقاب محبوب كذلك نحو لعلك تعطينا  
 والاشنانى وهو ارتقاب مكروه كذلك نحو لعلى اموت الساعة  
 كذا قاله الرضى ورضى به المصنف رح على ما هو الظاهر واكتفى

بما هو الغالب حيث لم تعرض للثاني بناء على ما قيل هو مختص بارتقاب  
المحسوب كما يشعر به كلام صاحب الكشف حيث قال ولعل للترجي  
او الاشفاق \* قال المحقق الحقاقي العلامة التفازاني في شرح الكشف  
ان هذا قد يكون من المتكلم وقد يكون من المخاطب وقد يكون من غيرهما  
كما يشهد به موارد الاستعمال انتهى \* وقال الرضى ان لعل اذا وقعت  
في كلام علام الغيوب تكون لرجاء المخاطبين عند سيويوه وهو الحق  
لان الاصل في الكلمة ان لا تخرج عن معناها بالكلية \* وقال صاحب  
الكشاف ان لعل الواردة في القرآن قد تكون للاطماع وبينه بما  
حاصله ما ذكره العلامة الثاني المحقق التفازاني انها للاطماع في محل  
التحقيق \* والتعبير عن التحقيق بطريق الاطماع اما ليدل على انه  
لا خلف في اطماع الكرماء اوليكون على دأب كلام العظماء اوليبنه  
العباد على ان لا يتكوا على العبادة \* وقيل انها لتحقيق كان ورده الرضى  
بانه منقوض بقوله تعالى «لعله يتذكر او يخشى» فان فرعون لم يتذكر \*  
واجاب عنه الفاضل العصام بان المتفرع احدا الامرين ويحتمل انه خشي  
وان لم يتذكر \* ثم ان العلامة التفازاني قال لما كان ما بعد لعل الاطماعية  
قطعي الحصول وما قبلها مما يناسب ان يعمل بذلك بحيث يكون ما بعدها  
بمنزلة الغرض لما قبلها زعم ابن الانباري وجاعة من ائمة العربية ان لعل  
قد يكون بمعنى كي حتى جملوا عليه كل صورة امتنع فيها الترجي سواء كان  
اطماعا مثل لعلكم فتلحون او لامثل لعلكم تشكرون ولعلكم تقون  
ورده المصنف يعني صاحب الكشف بان جمهور ائمة اللغة اقتصروا  
في بيان معناها الحقيقي على الترجي والاشفاق وبان عدم صلاحها للمجرد

معنى العلية والغرضية مما وقع عليه الاتفاق \* الا ترى انك تقول  
دخلت على المريض كي اعوده واخذت الماء كي اشربه ولا يصلح لعل \*  
وقال الرضى القائل بالتعليل قطرب وابو علي وردهما بانه منقوض بقوله  
تعالى « وما يدريك لعل الساعة قريب » اذ لا معنى فيه للتعليل \* واجاب  
عنه الفاضل العصام بانه يصح حله على القرب في النظر فالعنى اى شئ  
يجعلك داريا بحالها ليحصل قرب اتيانها في نظرك فيكون فائدة هذه  
الدراية حصول القرب عندك فافهم \* وقيل قديحي للاستفهام نحو لعل  
زيد اقام بمعنى هل زيد قائم (ولا يتقدم معمولها) اى هذه الحرف (عليها)  
لثلا يبطل الصدارة في غيران \* واما فيها فلانها حرف موصول كان  
المصدرية ومدخولها صلتها وشئ من اجزاء الصلة لا يتقدم على  
الموصول لكونها كالجزء الاخير \* وقيل لضعفها في العمل لكونه  
بالمشابهة وهذا غير ملائم لما ذكره الرضى والفاضل العصام في وجه العمل  
فافهم (ولها صدر الكلام) وجوبا اى الكلام الذى دخلت هى  
عليه مقصودا لذاته كان زيدا قائما ولا كقال زيدان عمرا قائم \* ليعلم  
من ٢ اول الوهلة انه من اى قسم من اقسام الكلام تأكيدي ام تشبيهي ام  
غيرهما \* واما قول الفاضل العصام في وجه وجوب صدارة ان الجملة  
في المال فاعل لمضمونها لانها حرف تحقيق فان زيدا قائم بمنزلة تحقق قيام  
زيدو الفاعل لا يتقدم على الفعل فنظور فيه (غيران) المفتوحة \* ولما لم  
يفد هذه الاستثناء قطعا وجوب عدم الصدر لها الذى هو المقصود افاده  
بقوله (فلا تقع في الصدر) اى في صدر الكلام (اصلا) اى لا بالنظر  
الى مدخولها لانه خرج عن الكلامية وصار في حكم الصدر ولا بالنظر

(اول وهلة) (تكملة)

الى كلام جعلت معه جزء منه كافي مثل عندي انك قائم لالتباسها بالمكسورة  
لا مكان الذهول عن الفتحة خلفها وجواز الحمل على سبق اللسان لان  
الصدر موضع المكسورة \* والمذكور بعدها يجوز ان يكون خبرا آخر  
او ظرفا لخبرها (وتلحقها) اي لحروف المذكورة (ما) الكافة (فتلغى عن  
العمل) اي يبطل عملها (وتدخل) ح (على الافعال) ولا تختص بالاسماء  
كما تختص بهادونها اذ لا يزمح كون مدخولها صالحا للعمولية (نحو  
انما ضرب زيد) نحو انما زيد ضارب (فان) المكسورة (لا تغير معنى  
الجملة) الى المفرد بل تؤكده (وان) المفتوحة (مع جلتها) اي اسمها  
وخبرها والتسمية بها باعتبار الكون قال الفاضل العصام والاضافة ليست  
لادنى ملابسة بل حقيقة عرفية (في حكم المصدر) فيؤخذ من خبرها  
مصدر مضاف الى الاسم \* اما في الخبر المشتق فظاهر نحو اعجبني ان زيدا قائم  
اي قيامه \* واما في الجامد فبالحاق الياء المصدرية نحو اعجبني ان زيدا  
انسان اي انسانيته كذا في الرضى \* وقال الفاضل العصام هذا ليس بوفي  
فانه قد لا يمكن الاخذ من الخبر بل يؤخذ من صفة مصدر ان يضاف احدهما  
الى الآخر وهو الى الاسم كافي قوله تعالى «ذلك بانهم قوم لا يفقهون» اي  
بانتفاء فقاھتهم وقد يؤخذ من جزائه مصدر مضاف الى المضاف الى  
الاسم مثل بلغني ان زيدا ان تعطه بشكرك ابوه اي شكرابه اياك على  
تقدير اعطائك اياه وقد يؤخذ من جزئه مصدر كذلك مثل بلغني ان زيدا  
ابوه قائم اي قيام ابيه (ومن ثمه) اي ومن اجل عدم تغيير المكسورة وتغيير  
المفتوحة (وجب الكسر في موضع الجملة) الاولى اما جمع المفرد او افراد  
الجمع على طبق قوله (والفتح في موضع المفرد فكسرت) ان اي مادتها \*

هذا خبر في موقع الامر وهو ابلغ منه كما تقرر في محله قاله الفاضل العصام  
 (في الابتداء) اى حال كونها في ابتداء الكلام ولو تقديرها بان يكون  
 استئنافا نحو قوله تعالى (ولا يحزنك قولهم ان العزة لله جميعا) \* وجه الكسر  
 هنا ظاهر (نحو ان زيدا قائم \* وفي جواب القسم) لانه جملة مستقلة  
 لا محالة خلافا للكوفيين والمبرد اذا لم يكن في خبرها لام فانهم يجوزون  
 الفتح فيه حلتا ويلهم بالمفرد \* واستبعدوا الرضى بانه لا يقع المفرد الصريح  
 جوابا للقسم فكيف يأول به (نحو والله ان زيدا قائم \* وفي الصلة)  
 لانها لا تكون الاجلة كما يحى (نحو قوله تعالى وآتيناك من الكنوز ما ان  
 مفاتحه تشاء بالعصبة \* وفي الخبر عن اسم عين) لانها لو قحت لا يصح الحمل  
 بخلاف الخبر عن اسم معنى فانها تفتح فيه نحو ما مولى انك قائم كما تنكسر  
 نحو العلم انه حسن (نحو زيد انه قائم \* وفي جملة دخلت) فيها (على  
 خبرها) اى ان (لام الابتداء) لانها لتأكيد مضمون الجملة كالمكسور  
 فيكون موضع الجملة وفيما لم يدخل على خبرها اللام تفتح كما سيحى  
 (نحو علمت ان زيدا لقائم \* و) حال كونها (بعد القول العرى  
 عن الظن) لان تعلق القول بجملة انما هو لحكايتها فلا يتصرف  
 في مضمونها مع انها مفعولة لان مفعوليتها انما هى باعتبار لفظها فهى  
 بالقياس الى معناها باقية على حالها \* ولذا لا تدخل في قوله مفعولة  
 لان مفعوليتها انما هى باعتبار معناها \* وانما قال العرى عن الظن اذ لو  
 لم يعرف عنه لكان في حكم افعال القلوب فتفتح تعد (نحو قل ان الله واحد \*  
 وبعد حتى الابتدائية) اى التى يبدأ بها الكلام \* قيد بها لان العاطفة  
 انما تكون لعطف المفرد على المفرد والجاراة انما تدخل على الاسم حقيقة

او حکما فتفتح بعدهما (نحو اتقول ذلك حتى ان زيدا يقوله) وجه الكسر  
هنا ظاهر (وبعد حروف التصديق) مثل نعم وبلى وغيرهما (نحو نعم  
ان زيدا قائم) لمن قال زيد قائم او ازيد قائم (وبعد حروف الافتتاح)  
اي حروف يتبدأ بها الكلام وهي الاواما وقد قلب همزتها هاء وعينا  
وقد تحذف الالف في الاحوال الثلاث ذكره الفاضل العصام فيكون الجمع  
بملاحظة فروعها والافالظا هر حرفي الافتتاح (نحو الا ان زيدا قائم\*  
وبعد واو الحال نحو قوله تعالى وان فريقا من المؤمنين لكارهون)  
لوجوب كون ما بعده هذه الحروف جملة\* (وفتحت) ان حال كونها  
(فاعلة) مع جلتها والناتبة اما داخله فيها لكونها في حكمها لا المجري  
على اصطلاح الغير كما زعم الفاضل العصام او في مفعولة نظر الى اصلها  
(نحو بلغني انك قائم\* ومفعولة) معها (نحو علمت ان زيدا قائم) اي قيامه\*  
(ومبتدأة نحو عندى انك قائم\* ومضافا اليها نحو اجلس حيث ان زيدا  
جالس) لوجوب كون كل منهما مفردا وما يضاف اليه حيث وان كان  
جملة لفظا لكنه مفرد معنى فاذا دخله ان تفتح لا محالة\* (و) حال كونها  
(بعدلو) قدمها لبساطتها (لانه) اي ما بعدها (فاعل) لمحذوف  
لامبتداء كما جوزه الكوفيون بناء على تجويزهم دخول حرف الشرط  
على الاسم (نحو لو انك قائم لكان كذا) كذا في الجامى والصواب قت  
بالخطاب لوجوب كون خبرها حينئذ فعلا لو مشتقا ليكون كالعوض عن  
المحذوف\* واما لو جامدا فلا يجوز لتعذر قيامه مقامه كذا في الامتحان  
وغيره في بحث حروف الشرط\* والجواب بان الخبر في الحقيقة جامد  
محذوف وقائم صفته ليس بصواب لانه مع كونه تكلفا يرد عليه ان وضع

الفعل موضعه ليس بمتعذر حيثئذ اذا خبر في الحقيقة هو الصفة لا  
الموصوف لحصول الفائدة به لا به كما لا يخفى (اي لو ثبت قيامك \* وبعد  
لولا) الامتناعية والتعميم للخصيضية لا يساعده قوله (لانه) اي  
ما بعدها (مبتداء) لفاعل كازعم الكسائي والفراء اي لولا وجد ذهابك \*  
فان ما بعدها فاعل لامبتداء للزومها للفعل (نحو لولا انك ذاهب لكان  
كذا اي لولا ذهابك \* موجود وبعد المصدرية التوقيتية) اي المنسوبة  
الى التوقيت بدلاتها على الوقت واختصاصها بالنيابة عنه صرح به  
الرضي ورضي به الفاضل العصام فتكون ظرفا ولذا تحتاج الى كلام  
مستقل يعمل فيها (لانه) اي ما بعدها (فاعل لاختصاص ما المصدرية)  
توقيتية اولا ولذا اظهر \* وانما قيد بها اولا لانه لا يرد بها التوقيت  
لم يحتاج الى ايرادها لحصول المصدرية بان كما لا يخفى (بالفعل) لفظا  
او تقدير عند سيويه وتم الاسم ايضا عند غيره وان كان قليلا نحو بقوا  
في الدنيا ما الدنيا باقية \* قال الرضي وهو الحق (نحو اجلس ما ان زيدا  
قائم اي ما ثبت ان زيدا قائم) هذا على وفق ما قاله الرضي ان صلتها  
ماض مثبت او منفى بل غالبوا المعنى على الاستقبال في الاغلب (بمعنى مدة  
ثبوت قيام زيد) اشارة الى توقيتية ما ومصدريتها \* (وبعد حرف الجر  
نحو عجب من انك قائم) للزوم كون ما بعدها مفردا (وبعد حتى العاطفة  
للمفرد) على المفرد \* هذا بيان للواقع لانها لا تكون الا لعطف المفرد  
كما صرح به العلامة التفنازاني في المطول ومولانا السيد عبد الله  
في شرح لب الالباب مع الاشارة الى وجه القبح بعدها واكثر  
عن العاطفة للجملة على ما يشعر بوقوعها كلام السكاكي في بحث

(العطف)



العطف وكلام العلامة المزبور قبل التصريح المذكور \* والمختار على ما  
 قيل هو الاول لان شرط العطف بحتى الذى ذكر فى محله لا يتحقق  
 فى الجمل على انه لو تم الثانى لكان ما بعدها مما يجوز فيه الامران فافهم  
 (نحو عرفت امورك حتى انك صالح \* وبعد مذومند) الاسمين لدخول  
 الحرفين فى حرف الجر لانهما حينئذ يكونان مبتدئين وان مع جلتهما خبرا  
 عنهما بتقدير زمان مضاف ليصح الجمل والمضاف اليه لا يكون الامفردا  
 فتأمل (نحو ما رأيت مذالك قائم \* وحيث جاز التقدير ان) اى تقدير  
 كون ان مع جلتهما جلة وتقدير كونها معها مفردا \* والمراد بالجواز  
 ما يجامع ترجيح احد الطرفين لان الخلو عن الحذف ارجح ذكره الفاضل  
 العصام (جاز الامران) اى الكسر والفتح (ك) ان (التي وقعت بعد  
 فاء الجزاء) او اذا الملقاة (نحو من يكرمنى فانى اكرمه) او اذا انى اكرمه  
 (فان كسرت) وهو الارجح لما مر (فالمعنى فانا اكرمه) لما عرفت ان  
 المكسورة لا تغير (وان قحت فالمعنى فاكرامى اياه ثابت) فان مع جلتهما  
 مبتداء محذوف الخبر على وفقى ما ذكره الرضى \* وقال الفاضل العصام فيه  
 ان تقديم الخبر هنا واجب فالمعنى فتأبى اكرامى اياه \* ثم قال وههنا بحث  
 وهو ان تقديم الخبر لما وجب لدفع الالتباس بين المكسورة والمفتوحة  
 ينبغى ان لا يجوز حذفه لان الغرض من التقديم وهو دفع الالتباس يفوت  
 به \* وجوز الفاضل الجامى كون التقدير فجزاؤه انى اكرمه فيكون  
 المحذوف مبتداء غير اسم عين \* وردده الفاضل العصام بانه يستلزم الحذف  
 قيل الحاجة وانه لم يعهد بعد الفاء الجزائية ايراد الجزاء لان جعل الشئ  
 جزاء يفيد كونه جزاء فلا يقال ان ضربتني فجزاؤك انى ضربتك بل يقال

ان ضربتني ضربتك \* (وتخفف المكسورة) بحذف النون المتحركة  
مع حركتها لثقل التشديد وكثرة الاستعمال (فيلزم) حين الالغاء عند  
سيويه وسائر النحاة لان اللام للفرق بين المكسورة المخففة وبين ان النافية  
ولا التباس حين الاعمال ومطلقا عند ابن الحاجب لان الفرق بالعمل  
لا يحصل في التقديرى والمحلى \* واما في اللفظى فلا طراد (اللام) عند  
عدم قرينة مغنية عنها من حرف النفي كان زيد لن يقوم واقتضاء المقام  
الاثبات كقوله عند المدح « وان مالك كانت كرام المعادن » وتمنع  
عند وجودها صرح به الفاضل العصام \* ثم ان المراد بها لام الابتداء  
كأهو المتبادر ومذهب سيويه والاخفشين وغيرهم وقيل لام اخرى  
اجتلبت للفرق لمجامعتها بفعل غير فعل المبتداء على ما هو مذهب الكوفيين  
كما سيجىء نحو قوله « شلت يمينك ان قتلت مسلما » ولعدم التعليق بها  
في باب علمت كما في المثال الآتى فافهم (في خبرها) لفظا او معنى  
اى المكسورة المخففة \* ولا يجوز دخولها على اسمها ولا على ما بينهما  
كما يجوز قبل التخفيف (ويجوز الغاؤها) اى ابطال عملها وهو الغالب  
لفوات بعض المشابهة كفتح الآخر كما يجوز اعمالها على ما هو اصل ولذا  
لم يصرح به (ودخولها) مبتداء خبره (على فعل من افعال المبتداء) والخبر  
كالافعال الناقصة وافعال القلوب لثلا تخرج بالكلية من اصلها الذى  
هو الدخول عليهما بان تدخل على ما يقتضيهما \* والكوفيون يعممون  
ويمكن عطف دخولها على اللام بمعنى انها لو دخلت على فعل بناء  
على جواز الالغاء يلزم ان يكون ذلك الفعل منها لانه لا تدخل على الاسم  
اصلا ولم نجعله عطفًا على الغاؤها مع القرب والظهور لثلا يشعر

(باختبار)

باختيار مذهب الكوفيين فانه ضعيف لان دخولها على غيره لندوره  
او شذوذه كالمعدوم كذا في الامتحان ( نحو قوله تعالى وان كانت  
لكبيرة وان نظنك لمن الكاذبين ) ويجوز دخول اللام على خبر الناقصة  
الداخله عليها المكسورة المخففة كما في التسهيل لان الخبر وان كان لها  
لفظا الا انه للمكسورة معنى اذ معنى ان كان زيد لقائما ان زيدا القائم  
صرح به الدماميني في شرحه وكذا المفعول الثاني لباب علمت \* ولذا  
لم يعلق هو بدخولها عليه ولانه انما يعلق لو دخلت على اول مفعوله  
ولما دخلت هنا على ثانيهما ونصب اولهما لعدم المانع لزم ان ينصب الثاني  
ايضا لامتناع الاقتصار كذا في الرضى \* ( وتخفف المفتوحة فتعمل )  
اي المفتوحة المخففة ( في ضمير شان مقدر ) وجوبا لانها اقوى مشابهة  
من المكسورة العاملة جوازاً ولم يوجد عملها في ظاهر فقدر في مقدر  
وجوبا لثلا يلزم ترجيح الاضعف ( ويلزم ) حينئذ ( ان يكون قبلها  
فعل من افعال التحقيق ) حقيقة كالعلم والتبيين او حكما كالظن بمعنى  
انها اذا كان قبلها فعل يلزم ان يكون ذلك الفعل منها فلا يرد مثل قوله  
تعالى « و آخر دعويلهم ان الحمد لله رب العالمين » وما سياتى من قوله تعالى  
« وان عسى ان يكون » غير ذلك \* ولا يحتاج في الدفع الى تعسف حل  
المزوم على الغلبة \* وجه اللزوم المناسبة في التحقيق وهى وان لم تقتضيه  
بيل الاولوية الا انه التزم رعايتها بشهادة الاستقراء ثم التي كان قبلها  
الظن تحتمل المخففة باعتبار جريه مجرى التحقق بسبب دلالة  
على الوقوع والناسبة باعتبار عدمه بعدم التيقن ( نحو علمت ان زيد  
قائم ) اي انه ( وتدخل ) اي يحوز دخولها ( على الفعل مطلقا )

من افعال المبتداء او لا متصرف او لا شرط او دعاء او لا \* اى يجوز كون مفسر ضمير الشأن المقدر جملة فعلية مطلقة كما يجوز كونه اسمية وزوم كونه اسمية اتماما هو اذا لم يدخل عليه شئ من النواسخ واما اذا دخل فيجوز كونه فعلية كما صرح به الرضى فليس معنى الدخول فى المفتوحة بمعناه فى المكسورة فافهم ( ويلزمها مع الفعل المتصرف غير الشرط والدعاء ) اى مع دخولها عليه وقبلها فعل التحقيق بقرينة الامثلة ( حرف النفي ) لا وما ولن ولم ولما وان ( نحو علمت ان لا تقوم ) بالرفع اى انه وتبينت ان ما تقوم وقوله تعالى « يحسب الانسان ان لن يقدر » وقوله تعالى « يحسب ان لم يره » وظننت ان لما تقم وعلمت ان ان تقوم ( او السين نحو قوله تعالى علم ان سيكون او سوف ) كقوله « واعلم فعل المرء ينفعه \* ان سوف يأتى كل ما قدرا ( او قد نحو علمت ان قد تقوم ) ليكون كل منها كالعوض عن المحذوفة وللفرق بينها وبين الناصبة \* فان هذه الحروف لا تقع بينها وبين فعلها لانها معه بتأويل المصدر والفصل بها ينافيه الابلال لانها لضعفها لا تقوى على العمل بالفصل الا بها فانها لكثرة دوراتها تدخل فى مواضع لا يدخلها اخواتها نحو جئت بلا مال فلا يحصل الفرق بها بل بالعمل فان ما بعدها ان كان منصوبا لفظا فالناصبية والا فالمحذوفة او بالمعنى فانه ان عني به الاستقبال فالناصبية والا فالمحذوفة ويمكن ان يكون الفارق حينئذ ما كان قبلها من فعل التحقيق مع انضمام الفصل بها اليه فانه وان جاز لكن لا يخلو عن كونه خلاف الظاهر فى الجملة فافهم ( ولو كان ) اى الفعل الداخلة هى عليه ( غير متصرف او شرط او دعاء لا يحتاج الى احد هذه الحروف ) بل يجوز لعدم الالتباس حينئذ

( بالناصبية )

بالناسبة لانها مع مدخولها في حكم المصدر ولا مصدر لغير المتصرف  
 والشرط والدعاء لا يأولان بالمصدر (نحو قوله تعالى وان عسى ان  
 يكون قد اقترب اجلهم) مثال غير المتصرف (وقوله تعالى تبنت الجن  
 ان لو كانوا يعلمون الغيب) مثال الشرط (وقوله تعالى والخامسة ان) في  
 قراءة نافع (غضب الله عليها) مثال الدعاء\* (وتخفف كأن فتلغى) اى يبطل  
 عملها (على) الاستعمال (الافصح) لفوات بعض المشابهة بانتفاء قبح  
 الآخر (نحو) قوله (كان ثدياه حقان) و صدره «و صدر مشرق النحر»  
 على ما في الرضى\* ووجه مشرق النحر على ما في شرح التسهيل\* ونحر  
 مشرق اللون على ما في شرح لب الالباب\* ولو اعملت على غير الافصح  
 لقليل ثدييه\* ثمان الظاهر ان لا يقدر بعدها ضمير الشأن لعدم الداعي اليه  
 كما كان في المفتوحة المحففة ولذا لم يذكروا\* وقال ابن مالك انها كالمحففة  
 المفتوحة في العمل في اسم مقدر الا انه لا يلزم ان يكون ضمير شأن  
 ويؤيده لزوم لم وقد لما بعدها اذا كان فعلا كالمحففة المفتوحة على  
 ما استفاد من كلامه وصرح به الرضى مثل قوله تعالى «كأن لم تكن بالامس»  
 ومثل «كأن قد وردت الاظعان» (وتخفف لكن فيجب الغاؤها)  
 لفوات بعض المشابهة بانتفاء قبح الآخر ولشابهتها العاطفة لفظا  
 ومعنى فاجريت مجراها بخلاف سائر المحففات فانها ليس لها ما اجريت  
 هي عليه (نحو ما جاءني زيد ولكن عمرو حاضر) الواو لعطف الجملة  
 على الجملة او للاعتراض (ويجوز حينئذ) اى حين التخفيف والالغاء  
 (دخولهما) اى المحققين (على الفعل) لانتفاء المانع عنه وهو العمل  
 (نحو كأن) قد (قام زيد) لانه مما لا بد منه كما ذكرنا (و) نحو (ما قام زيد)

ولكن قعد\* والسابع) من الاحرف الثمانية التي منصوبها قبل مرفوعها  
 (الا) الواقع (في المستثنى المنقطع) لانه في المتصل ليس يعامل على الصحيح  
 بل العامل الفعل او شبهه او معناه على رأى البصريين (وهو الذى  
 لم يخرج) على بناء المجهول (من متعدد) لمعلومية عدم دخول مدلوله  
 في المستثنى منه باعتبار المفهوم كثال المتن والمراد كقولك جاءنى القوم  
 الازيدا مشير الى جماعة خالية عن زيد والخروج يستلزم الدخول او لا  
 (لكونها بمعنى لكن) فعمل عملها باتفاق المتأخرين (فقد رله الخبر) فى  
 الاغلب (نحو جاءنى القوم الا جاراى لكن جارا لم يحى) وقد يظهر\*  
 (والثامن) من الثمانية (لا) الكائن (لنى الجنس) اى لنى الحكم عنه\* ذكره  
 فى الامتحان فالاضافة لادنى ملابسة (وشرط عمله ان يكون اسمه  
 نكرة) لامتناع تأثيره فى المعرفة لعدم الجنسية (مضافة او مشبهة بها)  
 لانها لو كانت مفردة حقيقة تبني على ما تنصب به كما سيجى\* (غير مفصولة  
 عنها) اى لا لانها تضعفها لا تؤثر مع الفصل\* مثال المضافة (نحو لا غلام  
 رجل جالس عندنا) ظرف للخبر على ما هو الظاهر قيده به للاحتراز عن  
 لزوم الكذب بنى الجلوس عن جنس غلام رجل\* وانما لم يجعله خبرا يجعله  
 مستقرا يظهر عمل الرفع فى خبرها ايضا\* ويحتمل ان يكون خبرا بعد خبر  
 فيكون اشارة الى تعدد الخبر وكونه ظرفا ايضا ومثال المشبهة نحو  
 لا عشرين درهما لك\* (والقسم الثانى) وهو ما كان مرفوعه قبل منصوبه  
 (حرفان ما ولا المشبهتان بليس فى كونهما لنى) لكن مشابهة ما اكثر  
 لانها لنى الحال كليس بخلاف لافتها لنى المطلق او لنى الاستقبال  
 (والدخول) اى دخولهما (على المبتداء والخبر) قال الفاضل العصام

ومن قال من وجوه مشابهة ما دخول الباء في خبره كما في خبر ليس يرد  
 ما قالوا ان دخول الباء في الخبر مختص بلغة من اعمل ما واعتبر مشابهته  
 بليس (وشرط عملها ان لا يفصل بينهما وبين اسمها بان) زائدة  
 عند البصريين وتسمى عازلة ونافية مؤكدة عند الكوفيين والافني  
 النفي اثبات \* وفي هذا اختيار لما نقله الفاضل العصام عن الاندلسي انه  
 قال ينبغي ان يراعى في عمل لا الشروط المعتبرة في عمل ما بل هي في لا  
 اولى منها في ما لكونها اضعف منها وتنبه على قصور النجاة حيث  
 لم يذكرها في عمل لا كما في الرضى او على ان عدم ذكرها في عمل لا  
 لانفهامها دلالة والتصريح اولى \* وما قاله الفاضل الجامي نقلا عن الغير  
 ان ان لا تزاد مع لا في استعمالهم فليس بوجه وجيه \* لان الشرط عدمها  
 فلا يقتضى الوجود في الاستعمال بل يكفي الامكان \* على ان عدم الوجدان  
 لا يستلزم عدم الوجود ولذا مرضه (ولا بخبرهما) مطلقا خلافا  
 لبعض فيه وللآخر في الظرف قياسا على ان (ولا بغيرهما) اى  
 ان والخبر كعمول الخبر (وان لا ينتقض النفي) اى نفي الخبر لان نفي البديل  
 مثل ما زيد شيئا الا شئ \* اذ انتقاضه لا يضر عملهما الوجوده قبله وامكان  
 التبعية للمحل (بالا) قيدها لانه لو انتقض بغير معناها لا يبطل عملهما  
 بل يعملان فيه نحو ما زيد غير قائم بمعنى الاقائم ولا رجل غير حاضر قاله  
 الفاضل العصام \* ولعل وجهه ان العمل لم يكن بعد الانتقاض بحسب  
 الظاهر فافهم \* ثم قال انه منقوض بلما بمعناها فانها مثلها في ابطال العمل  
 واقول تركه لدوره (وشرط في لهما) اى مع عدم الفصل وعدم  
 الانتقاض (كون اسمها انكرة) لانها لكونها اضعف عملا من ما لا تعمل

الافى النكرة التى هى اضعف من المعرفة بخلاف ما فاتها تعمل فى المعرفة  
ايضا ولائها فى الاغلب لنفى الجنس \* وقد عرفت انها لا تعمل الا فيها  
فحمت لاهذه عليها فى عدم العمل الا فيها \* وانما صح وقوع النكرة مسندا  
اليها لعمومها فان لالنفى الجنس نص فيه لا يحتمل غيره ولا هذه ظاهرة فيه  
فتحمل عليها عند عدم القرينة الصارفة \* واما عندها كلا رجل بل  
رجلان فلكونها موصوفة بالوحدة (نحو ما زيد قائم) ولا رجل حاضر \*  
وان لم يوجد احد الشروط (المذكورة) (لم تعمل) اى ما ولا لضعفها  
فى العمل لامع الفصل بان (نحو ما ان زيد قائم) لا يجزها نحو (ما قائم  
زيد) لا حاضر رجل ولا بغيرها نحو ما زيد اعمر وضاب \* ولا مع انتقاض  
النفى الذى هو العمدة فى المشابهة نحو (ما زيد الا قائم) ولا رجل الا  
حاضر ولا مع انتفاء نكارة اسم لانحو لا زيد حاضر تركه لحصوله بتبديل  
رجل بزيد (ولا يتقدم معمولهما عليهما) لما مر \* (والعامل فى الفعل  
المضارع) من السماعى (على نوعين ناصب وجازم) اذا جار  
فى الفعل \* والرافع معنوى كما يجىء \* (فالناصب اربعة احرف) بالاستقراء  
(ان) لمناسبتها لان فى المادة لاسما عند التخفيف وفى كون الجملة معها  
فى تأويل المصدر \* وهى اصل فى هذا النوع \* واخواتها محمولة عليها  
لمناسبتها لها فى الاستقبال \* هى (للمصدرية) احتراز عن الزائدة \* فانها  
لا تعمل خلافا للاخفش كقوله تعالى «ومالهم ان لا يعذبهم الله» اى  
لا يعذبهم وعن المفسرة كقوله تعالى «اذا وحينا الى امك ما يوحى ان  
اقدفد» وعن المحقفة (ولن) اصله لا كلم عند الفراء بدل الالف فى احدهما  
نونا وفى الآخر ميم ولا ان عند الخليل كايش فى اى شىء وحرف برأسه

(عند)



عند سيويه وهو الظاهر اذ لا وجه لرده الى اصله \* ولورد فالظاهر  
 ما خطر بالبال ان اصله لا الحق به النون الخفيفة للتأكيد فصار لن \*  
 كذا قاله الفاضل العصام هي (لنفي المؤكد في الاستقبال) لا المؤبد  
 كما زعم المعترلة كقوله تعالى «فلن ابرح الارض حتى يأذن لي ابي» لان حتى  
 للانتها وهو يناقض التأيد \* قال الفاضل العصام ولا يكون الفعل معها  
 دعاء اذ لم يستعمل في الدعاء غير لامن حروف النفي \* ويجوز تقديم  
 معمول معمولها عليها \* (وكى) هي (السيية) اى سيية ما قبلها  
 لما بعدها بحسب الخارج اوسيبية ما بعدها لما قبلها بحسب الذهن  
 اوسيبية كل منهما للآخر بالا اعتبارين نحو اسلمت كى ادخل الجنة \*  
 وقد تجتمع مع اللام فان تقدمت كما في قوله «كى لتقضي رقبه ما وعدتني»  
 فاللام بدل \* وان تأخرت كما في قوله تعالى «لكيلا تأسوا على ما فاتكم»  
 فكى بدل وقيل تأكيد في الصورتين \* وقد يذكر بعدها ان نحو كى  
 ان تقوم فقيل هي زائدة وقيل بدل منها \* ويدل هذا على ان كى يجعل  
 المضارع مصدرا \* وقد يدخل عليه ما يقال كىما يضر بالرفع فقيل  
 ما كافة وقيل مصدرية وكى جارة والمعنى لمضرته \* ولا يتقدم معمولها  
 عليها ذكره الفاضل العصام \* واجازه الكسائي على ما في الرضى \*  
 (واذن) عند سيويه \* والمروى عن الخليل تقدير ان بعدها \* وكتبها  
 بالنون مطلقا مبنى على ما نقل عن المازني انه لا يصحح الوقف عليها  
 بالالف لكونها حرفا كان وهو المختار عند المصنفين رحمهم الله \* وما نقل  
 عن الفراء انه قال اذا الغيتها فاكتبها بالنون لثلاثا يلتبس باذا الزمانية  
 واذا عملتها فاكتبها بالالف اذ العمل يميزها عنها فبنى على ما نقل

عن المبرد انه يجوز الوقف عليها بالالف والنون \* واخرها عن كى على  
عكس ما في الكافية لطول بحثها ولاشترائط عملها بشروط بخلاف كى \*  
هى (للشروط والجزاء) في الغالب مثل اذن اكرمك لمن قال آتيك فهو  
جزاء لفعله كما انه جواب لقوله (وشروط عمله) وجوبا او جوازا  
مراد به الامكان العام (ان يكون فعله) المدخول عليه (مستقبلا)  
لا حالا اذا الغالب في اذن معنى الشرط والجزاء \* والاصل والغالب فيهما  
الاستقبال واذن عامل ضعيف فلا يعمل الا على حال اغلب واقوى \* وقيدنا  
بالغالب اذ قد يجرد عن الشرط كقوله تعالى «فعلتها اذا وانا من الضالين»  
وقد يكونان في الماضي كقوله تعالى «ان كنت قلتة فقد علمته» \* فظهر  
ما في قول من قال لكونها جوابا وجزاء وهما لا يمكنان الا في الاستقبال  
(غير معتمد) اصلا او كاملا (على ما قبله) اى فعله غير متعلق بما قبله  
ليسلم عن المعارض وان لا يفصل بينه وبين معموله بغير القسم والدعاء  
والنداء ليسهل عمله لضعفه واما بانحو اذن والله اورحك الله او يازيد  
اكرمك فلا لكثرة دورها ولا يصح هذا في اخواته (وان اريد به الحال  
او اعتمد) فعله (على ما قبله) اعتمادا كاملا بان يكون خبرا عنما وجوابا  
لقسم جزاء لشرط قبله فانهم حصروا الاعتماد بحكم الاستقراء في هذه  
الثلاثة او فصل بغير ما ذكر (لم يعمل) اما على التقدير الاول فلعدم كونه  
على حاله الا اغلب وقدمرانه لا عمل له الا فيه \* واما على الثاني فلضعفه  
ومغلوبيته بوقوعه بين المتصلين ولان المعتمد على ما قبله سابق عليه  
حكما وهو لضعفه لا يعمل في السابق ولو حكما فيعلم منه عدم عمله  
في السابق حقيقة بالاولوية \* فلا يرد اعتراض فاضل العصام بان ما ذكر

(ينقض)

ينتقض بنحو اكرمك اذن فانه لم يعمل مع اجتماع الشروط فيه \* واما  
 على الثالث فلضعفه ووجود المانع (نحو اذن اظنك) بالرفع (كاذبا  
 لمن قال قلت هذا القول) مثال لما اريد به الحال (ونحو انا اذن  
 اكرمك) بالرفع (لمن قال جئتك) مثال لما اعتمد ونحو والله اذن  
 اكرمك بالرفع ونحو اذن زيدا تضرب بالرفع ونحو ان تأتني اذن  
 اكرمك بالجزم \* قال الفاضل العصام وقد يكون ما يجعل ما بعد اذن  
 جزاءه في كلام المجيب به مثل اسلمت اذن ادخل الجنة فانه جواب لمن  
 لا يرضى باسلامه وبيان لجزاء اسلامه \* واما اذا اعتمد اعتمادا ناقصا  
 كما اذا وقع بعد الفاء والواو نحو ان تأتني اذن اكرمك فاذن او اذن اكرمك  
 فيجوز اعمالها بناء على ضعف الاعتماد لاستقلال المعطوف لانه جملة  
 والفاؤها بناء على وجود الاعتماد في الجملة وضعف العامل \* والحاصل  
 ان الاعتماد الناقص يمنع وجوب العمل لاجوازه (ويجوز اضماران)  
 قد خص (خاصة) احوال كونه مخصوصا من بين النواصب بجواز  
 الاضمار لما مر انه اصل في هذا النوع (فيتنصب المضارع به) اي بان المضمر  
 بشرط ان يكون بعد الفاء السببية لان العدول عن الرفع الى النصب ليرشد  
 من اول الامر الى انه قصد تحوّلها من العطف الى السببية لان تغيير اللفظ  
 يدل على تغيير المعنى وان يكون قبلها ما يمنع عن احتمال كونها عاطفة ظاهرا  
 وهو الانشاء لكمال الانقطاع وفي المثال اشارة الى هذين الشرطين \*  
 وهو اما امر (نحو زرني فاكرمك) اي ليكن منك زيارة فاكرام مني  
 رعاية لكون الفاء عاطفة في الاصل هذا على ما هو المشهور \* وقال الرضى  
 التقدير زرني فاكرامى ثابت بحذف الخبر وجوبا لان ما بعد الفاء جواب

وهو لا يكون الاجلة والفاء السيية لا تكون لعطف المفرد على المفرد بل لعطف الجملة على الجملة مع قلة\* وانما وجب الحذف لان الفعل لما التزم فيه حذف ان التي بسببها يتبأ للابتداء لم يظهر فيه معنى الابتداء حق الظهور فلوا برز الخبر لكان كأنه اخبر عن الفعل\* واما قولهم «تسمع بالمعدي خير من ان تراه» فشاذ هذا\* وكأن الجمهور حكموا بكونه جوابا مع كونه في تقدير المفرد عندهم نظرا الى المآل لان معنى قولنا زنى فاكرمك ان تزنى اكرمك كما لا يخفى\* وقال الفاضل العصام اعلم ان المنصوب بعد الفاء في غير النفي ينجزم بعد سقوط الفاء فتقول في زنى فاكرمك زنى اكرمك بالجزم ولذا يعطف المجزوم على المنصوب بعد الفاء نحو فاصدق واكن او نهى نحو لا تشمتني فاضربك اى لا يكن منك شتم فاضرب منى\* ويندرج فيهما الدماء نحو اللهم اغفر لي فافوز ولا تؤاخذني فاهلك\* والحق الكسائي بالامر الدماء على لفظ الخبر نحو غفر الله لك فتدخل الجنة واسم الفعل بمعنى الامر نحو عليك زيد افاكرمك والامر المقدر نحو الاسد الاسد فتجنو\* وواقفه ابن جنى في مثل نزال لانه في حكم الامر في الاطراد ولم يرض به الجمهور لما سيجى او نفي وهو في حكم الانشاء في استدعائه جوابا نحو ماتا تينا فتحدثاى ما يكون منك اتيان فتحدث منا\* ويلحق به ما جرى مجراه نحو قلما تأتيني فتكرمنى ولو لا التحضيض لاستلزامه نفي فعل نحو «لو لا انزل عليه ملك فيكون معه نذيرا» او تمن نحو ليت بلى ما لا فانفقه اى ليت لى ثبوت مال فانفا قامنى بالنصب او عرض نحو الاتزل بنا فتصيب خيرا اى لا يكون منك نزول فاصابة خير منى واستفهام نحو هل عندك ماء فاشربه اى

هل يكون منك ماء فشرب مني\* ولما كان مقصوده بيان عاملية ان مضرة  
 لأضبط المواضع التي تضم فيها ان\* اكتفى في التمثيل بالامر الذي هو  
 اصل الانشاء واشرفه ولم يستوف امثلة تلك المواضع على ما هو دأبه  
 في هذه الرسالة\* (والجازم خمسة عشر كلمة اربعة منها حروف تجزم  
 فعلا واحدا وهي لم ولما) هما (لنفي الماضي) بعد قلبهما المضارع اليه\*  
 لكن الثانية لاستغراق ازمة الماضي من وقت الانتفاء الى وقت التكلم  
 ولنفي المتوقع كثيرا دون الاولى (ولام الامر) احتراز عن لام الجر  
 والابتداء (ولاء النهي) هما (الطلب) اي لطلب الفعل وتركه استعلاء  
 او خضوعا واستواء فيدخل لام الدماء والالتماس ولاء هما\* وانما عمل  
 كل منها الجزم لمشايبته بان في الاختصاص بالفعل وفي قلب معنى  
 مدخوله (واحد عشر منها تجزم) لفظا او تقديرا (فعلين ان كانا  
 مضارعين) وان ماضيين فمحلا وان احدهما ماضيا فلا جزم لفظا  
 الا في احدهما (تسمى كلم المجازات) اي الجزاء على ما في القاموس  
 فالعنى كلم تقتضي الجزاء فالاضافة كاضافة الاداة الى الشرط فليس  
 فيها تغليب الجزاء على الشرط قاله الفاضل العصام (وهي ان)  
 هي (للشرط) سمي به لانه شرط لتحقيق الثاني (والجزاء) مجاز  
 ببطريق التشبيه من حيث انه يتبنى على الاول ابتداء الجزاء على الفعل  
 ٢ فانه لاقتضائه اياهما وجعلهما كشيء واحد المقتضيين طولاً في الكلام  
 اعمل الجزم تخفيفا\* وكذا العشرة الباقية لتضمنها معنى ان لمناسبتها اياه  
 في الابهام (وحيثما) لايجزم به بلاما وهي كافة عن اضافة لتصير  
 مبهمة فتناسب ان الشرطية المحتملة للوجود والعدم في الابهام ويحسن

تضمنها معناها (واين) يحزم به بما وبدونها \* وهي ليست بكافة بل مزيدة  
 لزيادة الابهام وذكروه بدونها ليثبت الحزم بها بالطريق الاولى (واني) كل  
 من هذه الثلاثة (للمكان واذا ما) قال السيرا في ما علمت احدا من النحاة  
 اثبتة الاسيويه واصحابه \* وهي حرف عنده غير مركبة من كلمتين بل هي  
 فعلى كما ان مهما فعلى \* وقال المبرد هي اذ الظرفية كفها الحقائق ما  
 عن طلب الاضافة وهما للشرط كما هي حيث وجعلها بمعنى المستقبل  
 وجازمة ذكره الفاضل العصام \* والمصنف رح اختار مذهب المبرد  
 حيث قال للزمان (واذا ما) لا يحزم بل اما الاعلى قلة لقلة مناسبتها  
 لان في الاحتمال \* اذهو للقطع المتناهي للابهام \* الا انه لما احتمل في الامر  
 المقطوع ان يقع على خلاف ما يتوقع لعدم انكشاف الجلال لناجاز تضمنها  
 معنى ان والجزم بها وقوى مع ما الكافة عن الاضافة كما في حيث  
 (ومتى) مع ما الزائدة لزيادة الابهام وبدونها لوجود اصل الابهام \* كل  
 من هذه الثلاثة (للزمان ومهما) بمعنى مالا متى ولذا لم يذكروه معه \* قال  
 بعض الكمل اصله ما الحق بآخره ما الزائدة لزيادة معنى الابهام فانقلب  
 الفهااء لاستكراه تابع المثليين \* وقيل مركب من مه بمعنى اكفف وما  
 الشرطية \* وقال الفاضل العصام «وكأن الميرانيين زعموا انه مثل كلما  
 ومتى حيث جعلوه سور القضية الكلية مثلها» (وما) في التسهيل انه  
 قديجي ظرف زمان ومنه قوله «وماتك يا ابن عبد الله فينا» فلا ظما نخاف  
 ولا افتقارا \* (ومن وای) اي مع ما وبدونها للمامر (ويحوز اضماران  
 خاصة) لاصالتها في هذا النوع (فينحزم المضارع بها) اي بان المضرة  
 بعد الامر لفظا بدون الفاء (نحوزرني اكرمك) اي ان تورني اكرمك \*

(فان)

فان المطلوب بزرنى اذ زيارة وفادتها الاكرام \* وهى تصلح للسببية له  
وقصد اداؤها وبقدران مع الفعل المأخوذ من زرنى فجعل الاكرام  
جزاء له ويجوز بعد المقدرنحو الاسد الاسد تنج وبعد اسم الفعل نحو  
نزال اقاتلك وبعد الدعاء على لفظ الخبر نحو غفر الله لك تدخل الجنة  
وان لم يحز النصب بعدها عند الجمهور لان معنى الامر كاف  
فى الجزم بخلاف النصب فانه يكون مع الفاء وما بعده قد يرتفع  
فلا يكون وحده دليلا على اضمار ان فلا بد من صريح الامر ونحوه  
تقوية لمعنى الفاء وكذا بعد سائر ما ذكر فى ان المضمر غير النفى  
فانه خبر لانشاء فلا يناسب لمعنى الشرط \* ولما فرغ من السماعى اراد  
ان يشرع فى القياسى فقال (والعامل القياسى ما) لا يتوقف اعماله  
بخصوصه على السماع بل (يمكن ان يذكر فى) بيان (عمله قاعدة كلية)  
اى قضية كلية يعرف منها احكام جزئيات موضوعها بان يجعل  
ذلك الجزئى موضوعا فى الصغرى وتلك القاعدة كبرى (موضوعها  
غير محصور) افراده فى عدد بخلاف السماعى كما عرفت (ولا يضره)  
اى كونه قياسيا اختصاصه ببعض الاحكام مثل (كون صيغته سماعية)  
كافى الصفة المشبهة واسم الفعل ومثل عدم التصرف فيه كافى افعال  
المدح والذم والتعجب وعسى وليس وفى معموله بالتقدم والفصل كافى  
فعل التعجب ومثل عدم نصب المفعول به كافى الفعل اللازم ومثل الالفاء  
كافى فعال القلوب ومثل التعليق كافى كل فعل قلبى ومثل الاحتياج  
الى منصوب كافى الافعال الناقصة ومثل عدمه كافى الافعال التامة وغير  
ذلك \* ولا هك ان اعمال كل منها بخصوصه لا يتوقف على السماع \*

وانما المتوقف عليه الاحكام المذكورة فلا ينبغي ان يجعل بعضها سماعيا  
كما جعلوا على انه غير محصور فيما ذكروا \* بل قد زاد عليه المحققون  
المتبعون كثيرا كما استقف (نحو كل صفة مشبهة ترفع الفاعل) فان افراد  
موضوعها وان كانت محصورة بحسب الصيغة لكنها غير محصورة  
بحسب المادة بخلاف السماعي فان افراد محصورة بحسب المادة ايضا  
(وهو تسعة الاول الفعل) مطلقا (فكل فعل) لازما ومتعديا متصرفا  
او غيره فعل قلب او لا (يرفع) معمولا واحدا يسمى فاعلا او اسمالان  
النسبة الى المرفوع مأخوذة في مفهومه وضعافلا يكون بدون مبنى العمل  
على الاقتضاء (وينصب معمولات كثيرة) مفاعيل او غيرها كالخبر  
والحال والتمييز وغير ذلك لتعلق مفهومه بها لكن اللازم لا ينصب المفعول  
به بدون حرف الجر كما يصرح به (ويجوز تقديم منصوبه عليه) لقوته  
في العمل \* وما يجي من عدم ٣ جواز التقديم فكل استثناء منه (وهو على  
نوعين لازم ومتعدي) لفعل (للازم) قدمه لكون مفهومه وجوديا  
(ما فعل) يتم فهمه (اي فهم مدلوله) (بغير ما وقع عليه الفعل) اي بلا مدلول  
مفعول به صريح (نحو قعد زيد ولا ينصب) اللازم (المفعول به بغير حرف  
الجر) لعدم الاقتضاء بدونه (فنه) اي اللازم (افعال المدح والذم)  
لصدق حده عليها اي افعال موضوعه لانشائها \* وهو الاظهر  
على ما ادعاه الفاضل العصام او مشهورة بهذا اللقب على ما قاله الفاضل  
الجامي \* ولما كان وضعها معلوما من اللغة ومن لفظها ايضا على الاول  
والاحتاج اليه هنا معرفة الاصطلاح ليتوسل بها الى معرفة الاحكام المختصة  
بها وتلك تحصل بعد الافراد استغنى بالعد عن الحد \* ولما كان هذه الافعال



غير متصرفة ولها احكام مختصة فلذا عدها بعضهم من السماعي قال  
 فنه اشارة الى هذا الفرق وتصريح بالرد (وهي) اى افعال المدح والذم  
 مبتداء خبره (نعم) وما عطف عليه الكائنة (للمدح) اى لانشاءه \*  
 وقيل في مثله حال والعامل معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر الى المبتداء \*  
 ورد بان الخبر المجموع \* وقال المصنف رح وايضا لم نر من ذهب الى  
 جوازها من الخبر بل جماعة من النحاة منهم ابن مالك جوزوها  
 من المبتداء وجعلوا العامل ماذكر \* ويمكن ان يجعل نعم مبتداء ثانيا بتقدير  
 منها خبرا وللمدح حالا من فاعل الظرف او العكس والجملة خبر الاول  
 (وبئس) الكائنة (للمدح) وهما اصلان في الباب فلذا قدمهما  
 (وشرطهما) من حيث العمل (ان يكون الفاعل) اى فاعلهما (معرفا  
 باللام) للعهد الذهني فيكون اشارة الى واحد غير معين ابتداء وبصير  
 معينا بذكر المخصوص فيكون في الكلام تفصيل بعد الاجال فيكون اوقع  
 في النفس \* وقيل للجنس \* وقيل للاستغراق \* ورده الرضى بان علامته  
 صحة وضع كل موضعه ولا يصح ان يقال نعم كل رجل زيد \* وقال الفاضل  
 العصام ان ذلك مشترك بين الثلاثة اذ لا يصح ايضا نعم جنس رجل  
 من حيث هو هو او في ضمن فرد ما زيد \* والحق انه يصح الحمل على كل  
 منها بادعاء ان الممدوح او المذموم بمنزلة الجنس من حيث هو هو  
 او في ضمن فردا او جميع الافراد وانه متخدمه لا مغايرة بينهما اصلا  
 لما فيه من مثل ما يجمعه الجنس او كل من افراده من المناقب او المثالب  
 وباعتبار انه الجنس في ضمن اى فرد فرضه العقل اذ لا فرد له الاياه فإى  
 فرد فرض فهو هو \* واختار المصنف رح هذا لان كلام من لامي الجنس

والاستغراق لكونه معرفة يفوت نوعاً من الابهام فلا يلايم المقام (او مضافاً اليه) اى الى المعرف باللام ولو بالواسطة \* ولو اريد هذا فى المعرف باللام لاستغنى عن قوله هذا لان هذا فى حكم المعرف باللام (او مضمرًا ميمًا) بفتح الياء اى مفسرًا (بنكرة) منصوبة على التمييز ليحصل البيان او لاجالا وثانياً تفصيلاً بذكر الخصوص \* ثم العامل فى التمييز المضمر لانعم لانه لابهامه فى حكم اسم نكرة تم بالتنوين (ويذكر بعد ذلك) اى الفاعل الموصوف بما ذكر من حيث انه موصوف على ما هو مقتضى اسم الاشارة ولذا ذكره فى موضع الضمير (الخصوص) بالمدح والذم لانه لتعيين بعد الابهام فلا بد ان يذكر بعده على ما هو الغالب \* وهذه الجملة معطوفة على الجملة الاسمية لاعلى مدخول ان فافهم \* وبما شربنا من اشارة الاشارة ظهر عدم الانتقاض بمثل نعم رجلا زيد بان الخصوص فيه مذكور بعد التمييز لابعاد الفاعل \* فلا حاجة الى ما ذكره الفاضل العصام من ان المراد ذكره بعده ولو بالواسطة حال كون ذلك الخصوص (مطابقاً) فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والجنس (للفاعل) العهد الذى هو الموصوف بما ذكر \* ولذا اظهر ولم يضمّر لكون المتبادر منه الذات بلا اعتبار الوصف \* فلا يرد مثل نعم رجلا الزيدون ونعم امرأة هند بان الخصوص فيهما غير مطابق للفاعل الذى هو المضمر المفرد المذكور \* لانه وان كان غير مطابق له بالنظر الى مجرد الذات لكنه مطابق له من حيث انه مفسر بالجمع او المؤنث لوجوب الاتحاد بين المفسر والمفسر ولم يظهر باتيان اسم الاشارة كما سبق \* لانه يشعر بعلية الوصف المذكور للحكم \* وهو المطابقة \* وعلة الاتحاد

لا الوصف المذكور بخلاف ما سبق كما اشرنا اليه \* ولقد احسن في العدول  
 عن قول ابن الحاجب مطابقة الفاعل فافهم (وهو) اى المخصوص  
 (مبتداء وما قبله خبره) مقدما عليه او خبر محذوف هو هو مثلا  
 مستأنف عما قبل من هو فعلى هذا يكون جملتين وعلى الاول جملة  
 (نحو نعم الرجل زيد) مثال لما كان الفاعل فيه معرفا باللام وذكر  
 بعده مخصوص مطابق له في الافراد (ونعم غلاما الرجلان)  
 مثال لما كان مضافا اليه بلا واسطة والمخصوص مطابق له في الثانية \*  
 ومثال المضاف اليه بهانم فرس غلام الرجل هذا \* قيل العائد اللام  
 اما باعتبار العمودية او لاشتمال مدخولها على المبتداء \* ورده المصنف  
 رح بانه لا يتشبه في المضمر المميز الذي هو مبهم غير عائد الى شئ \* واجاب  
 عنه بعض الكمل بانه وان كان كذا الا انه مع تمييزه كان في حكم اللام  
 فيكون رابطا \* وقال الفاضل العصام الرابط ادماء كون الفاعل عين  
 المخصوص (ونعم رجلا زيد) مثال لما كان الفاعل مضمرا ميمرا بنكرة  
 والمخصوص مطابق له في الافراد \* وهذا الضمير لا يكون الا مفردا مذكرا  
 ولو كان التمييز على خلافهما كالمخصوص كما مر مثالهما لان الابهام  
 في المفرد المذكور اكثر مما يدل على العدد والتأنيث وابهام الفاعل مقصود  
 في الباب (وقد يحذف المخصوص اذا علم) بالقرينة كقوله تعالى «انا  
 وجدناه صابرا نعم العبد» اى ايوب عليه السلام بقرينة ان الكلام في ذكره  
 (وقد يتقدم) اى المخصوص (على الفعل) بناء على ان الاصل في المبتداء  
 التقديم \* وتأخير في الاغلب لكونه بمنزلة البيان والتفسير \* وهذا يؤيد  
 كونه مبتداء كما لا يخفى ولذا اختاره المصنف رح (نحو ازيدون نعم الرجال

وساء) عطف على نعم اصله سوء بالفتح فنقل الى فعل بالضم فصار  
 قاصرا ثم ضمن معنى بئس فصار جامدا \* هو (مثل بئس) في افادة الذم  
 والشرائط والاحكام مثل قوله تعالى ساء مثلا القوم الذين كذبوا اى  
 مثلهم (وحبذا) يقال حب كظرف اى صار حبيبا \* الكائنة (للدح  
 وفاعله ذا) من اسماء الاشار التي هى من المبهمات \* لما عرفت ان الغرض  
 فى الباب الابهام اولا والتفسير ثانيا \* وفيه رد لمن زعم ان فاعله هو المرفوع  
 بعد اذ ان عمادته ان حبذا بتمامه فعل لان شدة الامتزاج جعلتهما كلمة واحدة  
 وغلب الفعل لتقدمه على الاسم وازال اسميته (ولا يتغير) حبذا بان يتغير  
 فاعله او ذا بان يثنى او يجمع او يؤنث ليطابق المخصوص الذى  
 هو احدها لجره مجرى الامثال كذا ذكره المصنف رح \* قال بعض الكمل  
 لان المفرد المذكور ادل على الابهام الذى هو المقصود فى الباب للدلالة عليه  
 على معنى زائد يقصر به الابهام \* فلا يقال حبذا ان الزيدان ولا حب اولا  
 الزيدون ولا حبا هند بل حبذا فى الكل (و) يذكر (بعده) اى  
 حبذا او فاعله او ذا (المخصوص) بعدية غالبية كمخصوص نعم وبئس  
 على ما ذكره المصنف رح او بعدية مطلقة \* فلا يجوز تقديمه على حبذا  
 رأسا على ما ذكره الفاضل العصام (واعرابه) اى مخصوص حبذا  
 (كاعراب مخصوص نعم) فى ان رفعه على الابتداء لاعلى الخبرية لحبذا  
 كما زعم البريد وابن السراج ومن واقعهما زعم ان شدة امتزاج حب مع ذا  
 جعلتهما اسما لغلبة ذا الشرفه على الفعل فصار مبتداء \* وجه الرد  
 فوت الغرض كفى الزعم السابق (نحو حبذا زيدو) الفعل (التعدي ما)  
 فعل (لا يتم فهمه) اى فهم مدلوله (بغير ما وقع عليه الفعل) وهو

مدلول المفعول به الصريح \* خرج به الفعل الناقص فانه وان كان مما لا يتم فهمه بدون الخبر لكنه ليس بمواقع عليه الفعل كما لا يخفى \* عدل عن التعريف بما يتوقف تعقله على متعلق لرده الرضى بانه يدخل فيه مثل قرب وبعد ماله معنى نسبي لانه لا يتعقل الا بما هو منسوب اليه مع كونه من اللوازم وان اجاب عنه الفاضل العصام بان المراد بما يتوقف تعقله على متعلق ما اعتبر في مفهومه نسبة تقتضى ذكر متعلق بخصوصه وفي مفهوم مثل ما ذكر لم تعتبر هذه النسبة بل اعتبر فيه ما يقتضى متعلقا اجالا فلا يدخل لان هذا مما لم يشعر به الحد والحمل على المتبادر واجب فيه (وهو) اى المتعدى (على ثلاثة اضرب الاول متعد الى مفعول واحد نحو ضرب زيد عمرا ويجوز حذف مفعوله بقرينة) لومنيا كقوله تعالى «هذا الذى بعث الله رسولا» اى بعثه (وبدونها) لومنيا فيجعل كاللازم فلا يحتاج الى قرينة نحو فلان يأكل ويشرب اى يفعل الاكل والشرب (والثاني متعد الى مفعولين وهو على ثلاثة اقسام القسم الاول) منها (ما كان مفعوله الثانى مبينا للاول) اى لا يصدق احدهما على الآخر (نحو اعطيت زيدا درهما ويجوز حذفهما) معا (وحذف احدهما) فقط (مع قرينة) لومنيا نحو سأل زيد عمرا درهما فاعطى (وبدونها) لومنيا نحو فلان يعطى (والقسم الثانى) منها (افعال القلوب) اى افعال مشهورة بهذا اللقب (وهى افعال) اصطلاحية (دالة على فعل) المراد به القائم بالغير لا التأثير فان العلم مثلا اما كيف او اضافة او انفعال ولا يتصور فيه التأثير \* ولو قال على احوال القلوب كما فى الامتحان لكان اظهر (قلبي) خرج به غيره

(داخلة على المبتداء والخبر ناصبة اياهما) مع انهما بمنزلة اسم واحد في الحقيقة كما يحى دفعاً للتحكم (على المفعولية) فخرج الفعل القلبي الذي ينصب الواحد كعرف وفهم (نحو علمت ورأيت ووجدت) هذه الثلاثة للعلم (وزعمت) مشترك بين الظن والعلم (وظننت وختت وحسبت) هذه الثلاثة للظن (وهب) على وزن بع تقول هب زيدا منطلقاً (بمعنى احسب) زيدا منطلقاً على وزن اعلم او اضرب هو (غير متصرف) لا يستعمل منه ماض ولا مستقبل (ولا يجوز حذف مفعوليهما معا او احدهما بدون قرينة) لو منوب اذ هو لا يعلم بدونها لو حذف فيفوت المقصود \* واما لو منسيا فيجوز حذفهما معا كقوله تعالى «هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون» \* وقال بعضهم لا يجوز هذا الحذف ايضا لعدم القائدة حيثئذ اذ من المعلوم ان الانسان لا يخلو عن علم وظن \* ورده المصريح بان هذا انما يفيد نفي الجواز عند ارادة الخبر عن مضمونه الحقيقي وههنا ليس كذلك بل نزل المتعدي منزلة اللازم لقصد التعميم فيفيدان نفس العلم باى شئ تعلق غير مساو للجهل بل هو خير منه فلو نوقش بان العلم فيه بمعنى المعرفة فنقول العلة مشتركة على ان قوله الانسان لا يخلو عن علم غير مسلم اذ قد نفي العلم عنه بضرب من التجوز فيفيد الخبر بالاثبات (ومع قرينة كثر حذفهما معا) نحو من يسمع يخل اى مسموعه صادقا (وقل حذف احدهما فقط) نحو قوله تعالى «ولا يحسبن الذين يخفون» بما آتيهم الله من فضله هو خير الهيم على قراءة الغيبة فان المفعول الاول فيه محذوف اى لا يحسبن هؤلاء بخلافهم هو خير الهيم ونحو قول الشاعر «كأن لم يكن بين اذا كان بعده» تلاق ولكن لا اخل

(التلاق)

التلقيا» فان المفعول الثاني محذوف فيه اى كائنا \* ووجه القلة كونها بمنزلة اسم واحد \* اذ المفعول به في الحقيقة مضمون الثاني مضاف الى الاول فتقدير علت زيدا قائما عرفت قيام زيد كحذف احدهما كحذف بعض اسم واحد بخلاف حذفهما فانه كحذف لفظ واحد وهو كثير وعدم لزوم كون المأول بشئ في حكمه من كل وجه (ومن خصائصها) جمع خصيصة بمعنى الخاصة (جواز الالغاء) والمراد به عدم الوجوب والامتناع اى ابطال عملها لاستقلال مفعولها كلاما مع ضعفها خلفاء اثرها لكونها قلبية (والاعمال) لكونها افعا لا مع قطع النظر عن قلبيتها (اذا توسطت بين معموليها) في الجملة بان يصح عملها فيهما حال التوسط او التأخر \* واحترز بهذا التقيد عما اذا توسط بين اسم الفاعل ومعموله كاست بمكرم احسب زيدا وبين معمولي ان كان زيدا احسب قائم وبين سوف ومصحوبها نحو سوف احسب يقوم زيد وبين العاطف والمعطوف نحو جاءني زيد واحسب عمرو وبين الفعل ومرفوعه كضرب احسب زيد فان الالغاء واجب فيها كذا في الامتحان \* وهو خاصة اخرى لها غير مذكورة هنا لعدم شيوعها كالجائز \* وقال الفاضل العصام ان الالغاء في القسم الاخير غير واجب على المذهب البصرى بل يجوز على ما في التسهيل \* واحترزه ايضا على ما فسرناه عن مثل زيد ظني قائم غالب او زيد قائم ظني غالب لانه مما يجب فيه الالغاء لان المصدر لا يعمل فيما تقدمه (نحو زيد علمت منطلق) لكن الاعمال اولى حيثئذ لان لها حيثئذ نوع تقدم لفظي ولها قوة لكونها افعا لا فير جمع (او تأخرت) عنهما (نحو زيد منطلق علمت) والغاء حيثئذ اولى لعدم التقدم اللفظي

رأساً \* قال الفاضل العصام اعلم ان معنى زيد ظننت قائم بعينه معنى  
 ظننت زيدا قائماً فهو في المعنى متعلق بالجزئين لكن لم يعمل فيهما  
 لفظاً لضعفه لما مر \* وما قال الرضى ان معناه زيد في ظنى قائم فالفعل  
 في معنى الظرف يردده انه لا يصح في زيد قائم ظنى غالب فانه قال معناه ظنى  
 زيدا قائماً غالب انتهى \* يعنى ان ما ذكره الشيخ من التوجيه غير متمش  
 في مثل هذا المثال كما اعترف به نفسه فيكون قاصراً بخلاف ما ذكره \*  
 وأقول ان ما ذكره الشيخ من التوجيه في هذا المثال لا ينافي توجيهها  
 آخر مذكوراً قبله لا مكان كون معناه زيد قائم في ظنى الغالب فلعله اشار  
 الى امكان التوجيهين الى احدهما في احد الموضعين والى الآخر  
 فى الآخر ( ومنها ) اى ومن خصائصها ( جواز ان يكون فاعلها  
 ومفعولها ضميرين متصلين متحدى المعنى ) تكلمها وخطاباً وغية ( نحو  
 علمتني ) وعلمتك وعلمه ( قائماً ) ولا يقال ضربتني بل ضربت نفسى  
 لان المغايرة فى غير افعال القلوب غالبه فاذا اتحد اذادوا النفس تصريحاً  
 وتنبيهاً على ما عسى ان يغفل عنه بسبب الندرة بخلاف افعال القلوب  
 فان الانسان بحاله اعلم منه بحال غيره فالاتحاد غالب فيها فلا يحتاج  
 الى زيادة النفس للتنبيه عليه كذا فى الامتحان \* وقال بعض الكمل  
 تنبيهاً على العدول عن الاصل الغالب وجراً بالمضاف المشعر بالمغايرة  
 عما فات بخلاف افعال القلوب فان مفعولها فى الحقيقة مضمون الثانى  
 مضافاً الى الاول فلا عدول فيها عن الاصل اصلاً حتى يحتاج الى التنبيه  
 والجبر \* واما الوجه المشهور فقد زيفه المصنف فرح فى الامتحان ومن  
 ارد الاطلاع فليرجع اليه ( وجل عدم وقفه فى هذا الجواز على وجد )



حل القبض او النظير \* فانهما نظيره في عدم التأثير في المفهوم نحو عدمتي  
 وققدتني (ومنها) اى من خصائصها (جواز دخول ان) المفتوحة  
 (على مفعولها) في الجملة (نحو علمت ان زيدا قائم) قال الفاضل العصام  
 وهو كعلمت قيام زيد لكن الثانى قليل \* والسرفيه ان ما لهما وان كان  
 واجدا لكن بينهما فرق بان النسبة التى تعلق بها العلم مفصلة في الاول  
 فهى احق بالتصديق ومجملة في الثانى \* فهى ليست باحق به بل بالتصور  
 وتلك الافعال حينئذ مكثفة بمفعول واحد على مذهب سيبويه لانها حين  
 نصبت المفعولين لا تنصب ايضا عند التحقيق الامفعولا واحدا وهو  
 مضمون الجملة واذا وجدته بعينه لا تحتاج الى المفعول الثانى كما لا يخفى \*  
 ولما خفي هذا التحقيق على الاخفش قدر فيها مفعولا ثانيا عاما وجعل  
 التقدير علمت ان زيدا قائم حاصل وعلمت قيام زيد حاصل (واما التعليق  
 بكلمة الاستفهام) الداخلة على الجملة او الجزء الثانى حرفا او اسما  
 (او) كلمة (النفي) الداخلة ايضا على الجملة او الجزء الثانى وهى ما  
 ولا وان (اولام الابتداء او) لام (القسم او ان المكسورة اذا دخل  
 فى خبرها لام الابتداء) انما شرط دخول اللام اذ لولاه لفتحت فلم يكن  
 تعليقا \* وجه التعليق بالمذكورات انها تقع فى صدر الجملة وضعاف تقتضى  
 بقاء صورتها وهذه الافعال تقتضى تغيرها فوجب التوفيق بينهما  
 فروعيت حقوق هذه المذكورات لفظا وحقوق تلك الافعال معنى  
 فهى عاملة معنى \* والعمل المعنوى كثير فلا نضيع حقوقهما من كل وجه  
 (اى ابطال العمل على سبيل الوجوب لفظا لا معنى) تفسير للتعليق وهو  
 مأخوذ من قولهم امرأة معلقة لمفقودة الزوج لاهى ذات زوج قائم

بمصلحتها ولا فارغة حتى تنكح \* فهذه الافعال عند التعليق لاهى عاملة  
 في اللفظ لوجوب ابطال العمل اللفظي ولا ملغاة لوجوب العمل المعنوي  
 حتى يحوز العطف على الحل في نحو علمت زيد قائم وبكرا قاعدا  
 واسارة الى الفرق بين الالغاء والتعليق من وجهين \* احدهما ان الالغاء  
 جائز في الاغلب وقد يجب والتعليق واجب البتة \* والثاني ان الالغاء  
 ابطال العمل في اللفظ والمعنى على احدا الاحتمالين الذي صرح به الرضى  
 والتعليق ابطال العمل في اللفظ فقط (فيعم) خبر للتعليق (هذه الافعال)  
 افعال القلوب (نحو علمت ازيد عندك ام عمرو) اختار هذا المثال لانه  
 اوضح امثلة الاستفهام وابعدها من الاشتباه لانه مال الى ما قاله البعض  
 انه لا يقع بعد فعل القلب استفهام جواب نعم او لا يقال علمت ازيد  
 قائم او هل زيد قائم لان المقصود افادة العلم بجواب هذا السؤال  
 فكأنه قال علمت جواب هذا الاستفهام والمعلوم هو مضمون الجملة  
 وجواب هذا الاستفهام نعم او لا وشئ منهما ليس بجملة بخلاف جواب  
 ازيد عندك ام عمرو فانه زيد عندى او عمرو عندى فلا بد من وقوع ما  
 يكون جوابه بالتعيين وهو السؤال بالهمزة وام المتصلة لان هذا مردود  
 بانه لا يخفى على كل احد ان جواب ازيد قائم ليس مجرد نعم بل هو توطئة  
 للجواب وجوابه زيد قائم على انه لو مال اليه لقال همزة الاستفهام لا كلمة  
 الاستفهام \* ثم ان هذا مثال للداخلية على الجملة ومثال الداخلة على الجزء  
 الثانى نحو علمت زيدا من هو وابطال العمل فى الاول بالنظر الى لفظى  
 الجزئين وفى الثانى الى الثانى ولا يحوز تعليقه فيه بالنسبة اليهما كما زعم  
 البعض متمسكاً بان الاستفهام يسرى فى الجملة كلها وان دخل على الجزء الثانى

لان هذا منقوض بان النفي ايضا يسرى فيها مع انه لا يبطل العمل  
 في الاول بدخوله على الثاني اتفاقا نحو علمت زيدا ما هو قائما كذا ذكره  
 الفاضل العصام (ورأيت ما زيد منطلق) وظننت لازيد في الدار  
 ولا عمرو وحسبت ان زيدا ذاهب (ووجدت زيدا منطلق) وقوله لقد  
 علمت لياتين منيتي (وعلمت ان زيدا قائم) يم (كل فعل قلبي غيرها)  
 اى هذه الافعال (نحو شككت) ازيد قائم (ونسيت) هل زيد حاضر  
 (وتينيت) ابن جلوسك (و) يم (كل فعل يطلب به العلم نحو امتحنت)  
 ما زيد جاهل (وسألت) هل هو حاضر (ومنه) اى الفعل الذى  
 يطلب به العلم (افعال الحواس الخمس) الفاهرة (كلمت) اهلين ام  
 خشن (وابصرت) ما زيد اسود (وسمعت) ان صوته كريحه (وشممت)  
 اهو طيب (وذقت) اهو حلوا ولما كان المطلوب منها العلم نزلت منزلته  
 في هذا الحكم (والقسم الثالث) من اقسام المتعدي الى مفعولين (افعال  
 ملحقة بافعال القلوب في مجرد الدخول على المبتدأ والخبر) ونصبها  
 على المفعولية (و) في مجرد (عدم جواز حذفهما معا وحذف احدهما  
 فقط بلا قرينة) لو منويا (و) في مجرد (قلة حذف احدهما فقط بها)  
 لافى خصائصها وانما لم تعرض لكثرة حذفها بها لانها لعدم اختصاصها  
 بافعال القلوب لادخل لها في وجه اللاحاق (نحو صيرو جعل) بمعنى  
 الاعتقاد الباطل كقوله تعالى «وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا  
 اى اعتقدوهم اناثا وبمعنى صير كقوله تعالى «فجعلناه هباء منثورا» واما اذا  
 كان بمعنى خلق فلا يكون من هذا القسم ومثال ما حذف احد مفعولي  
 يكمله زيد او جعل زيد حقا لمن قال من جعل هذا حقا اى اعتقده اياه

(وترك) بمعنى صير نحو قوله تعالى «وتركنا بعضهم يومئذ يموج في بعض»  
واما اذا كان بمعنى خلى فلا يكون من هذا القسم (واتخذ) كقوله تعالى  
واتخذ الله ابراهيم خليلا\* والفي بمعنى وجد كقوله\* والفي قولها كذبا ومينا  
وعد بمعنى الاعتقاد الباطل ايضا ككنت اعدده فقير افبان غنيا وجا وارى  
مجهول ارى وقال اذا وقع بعد الاستفهام نحو اتقول زيدا ذاهبا\* وهذه  
الثلاثة بمعنى الظن كذا ذكره المحققون\* وفيه تنبيه على ان افعال القلوب  
غير منحصرة فيما ذكرها كما زعموا حيث عدوها من السماعي هكذا استفيد  
بما ذكره المصنف فرح في بعض تعليقاته فافهم (و) الضرب (الثالث)  
من المتعدي (متعد الى ثلاثة مفاعيل نحو اعلم وارى) وانبا ونبأ واخبر  
وخبر وحدث فالاولان هما اصلان في هذا القسم ولذا خصهما بالذكر  
واما البواقي فتعديتها اليها لاشتغالها على معنى الاعلام\* وكثيرا ما تستعمل  
متعديا الى اثنين ثانيهما بالباء قال الله تعالى «انبؤني باسماء هؤلاء»  
(وهذه) اى الافعال المتعديا الى ثلاثة مفاعيل (مفعولها الاول) وهو  
بمنزلة الفاعل فحقه التقديم فيجوز ارجاع ضمير الثانى او الثالث اليه مع  
تأخيرها كاعلمت اياه فاضلا زيدا واعلمت هندتا اخته زيدا (ك) اول  
(مفعول باب اعطيت) في كونه مبينا للثانى وفي جواز الاقتصار عليه نحو  
علمت زيدا كاعطيته وفي الاستغناء عنه كاعلمت عمرا فاضلا كاعطيت درهم  
وفي عدم جواز التعليق بالنسبة اليه بالاستفهام والنفي واللام فلا يجوز  
اعلمت ازيد عمر وفاضل لبطلان الصدارة حينئذ فافهم (والاخير ان)  
اى الثانى والثالث (ك مفعول باب علمت) في كون احدهما عين الآخر  
وعدم جواز حذفهما او حذف احدهما بدون قرينة وكثرة حذفهما

وقلة حذف احدهما معها وفي جواز دخول ان عليهما وجواز الالغاء اذا توسطت بينهما نحو البركة اعلمنا الله تعالى مع الاكابر او تأخرت عنهما وجواز التعليق بالنسبة اليهما (نحو اعلم زيد عمر ابركرا فاضلا ثم) اي بعد ما علمت انقسام الفعل الى اللازم والمتعدي وانقسام المتعدي الى ثلاثة اضرب الى غير ذلك (اعلم) ان للفعل انقساما آخر وهو (انه لا بد لكل فعل من مرفوع) لما مر (فان تم به كلاما) اي ان صار الفعل بمرفوعه كلاما تاما بان يصح السكوت عليه بوجود المسند والمسند اليه (ولم يحتاج الى غيره) لافادته فائدة تامة بدونه (يسمى) الفعل في الاصطلاح (فعلا تاما) لتامه بمرفوعه الذي هو كالجزء منه معنى (و) يسمى (مرفوعه فعلا) لقيام معنى الفعل به فكأنه مؤثر معنى فيه وموجد اياه أو لوجود التأثير في أكثره (و) يسمى (منصوبه ان كان متعديا) لان اللازم لا ينصب المفعول به بدون حرف الجر (مفعولا) اي مفعولا به لا لتصاق معنى الفعل به ووقوعه عليه (كالأفعال السابقة وان احتاج الى معمول منصوب) بحيث لا يصير كلاما تاما بدونه (يسمى فعلا ناقصا) لعدم تمامه بمرفوعه فالوصف بالتام والنقصان وصف بحال المركب منه ومن المرفوع وقيل لانه مسلوب الدلالة على الحدث فاما يدل على الزمان فعوض عنه الخبر الدال عليه فلم يسكت على مرفوعه ورد بان التسمية لو كانت لهذا لكان الأفعال المنسلخة عن الزمان جديرة بان تسمى أفعالا ناقصة وجعلها من قبيلها وقال الفاضل العصام لتقصان دلالاته لانه لا يدل على معنى بنفسه لان معناه النسبة بين الاسم والخبر والزمان الذي هو قيد لها وشيء منهما لا يفهم بدونها ولا يخفى ان التقصان بهذا المعنى استعماله

لا وضيعى حتى يلزم كونه حرفا (و) يسمى (مرفوعه اسماله ومنصوبه خبره) اشعار بانحطاطهما عن حكمى الفاعل والمفعول (ولا يدخل) اى الفعل الناقص (الاعلى المبتداء والخبر فى الاصل) لان وضعه ليعطى الخبر حكم معناه كالانتقال والاستمرار وغير ذلك وذا لا يحصل الا بالدخول عليهما وينصب الخبر لشبهه بالمفعول به فى توقف تعقل الفعل عليه فهو شبيه بالفعل المعتدى فى اقتضاء معناه شيئين (وهو) اى الفعل الناقص (على قسمين) القسم (الاول ما يدل على معنى المقاربة) اى القرب من الحال (وهو الشائع المتبادر من اطلاق الفعل الناقص نحو كان) وهو لثبوت خبره لاسمه فى الماضى دائما نحو كان زيد فاضلا او منقطعا نحو كان زيد غنيا فافتقر وبمعنى صار (وصار) للانتقال امامن صفة الى صفة نحو صار زيد عالما او من حقيقة الى حقيقة نحو صار الطين خزفا قدمهما لبساطهما واصالتهما ولغلبة الاول قدمه على الثانى (و) كذا (آل ورجع حال واستحال) كقوله ان العداوة تستحيل مودة (وتحول وارتد) مثل قوله تعالى فارتد بصيرا\* وزاد هذه الستة ابن مالك ايضا وفى هذا وما سياتى من الواحق تنبيه على ان الافعال الناقصة غير منحصرة فيما ذكرها كما زعموا حيث عدوها من السماعى وقال الفاضل العصام ان صار وما يلحق به قد تكون تامة متعدية بالى تقول صار الى الفقر (وجاء) قال فى الامتحان بمعنى كان (وقعد اذا كن) اى المذكورات من آل الى قعد (بمعنى صار) ولو كونها ملحقة بصار قدمها على السائر وآخر الاخيرين لقلة مجيئهما ناقضين حتى قال الاندلسى لا يتجاوزان الموضوعين الذين استعملهما العرب فيهما ٢ هما قولهم ما جاء

(نحو)  
وما

(حاجتك)

حاجتك وقعدت كأنها خربة فكأن ابن الحاجب اختاره \* وقال الفراء  
يتجاوزانها المجئى قولهم عند الكيل جاء البر فقيرين فكأن المصنف رح  
اختاره (واصبح) قدمه لدلالته على اول النهار (وامسى) قدمه  
لدلالته على ضد ما يدل عليه الاول (واضحى) ولو قدمه على ما قبله  
لكان له وجه \* لكن عكس لرعاية مناسبة التقابل ولكون اضحى انسب  
بما بعده لدلالته على جزء من اوائل النهارى الذى يدل عليه ما بعده  
(و) هو (ظل) ولذا قدمه على ما بعده (و) هو (بات) قدمه لكونه  
من الاصول بخلاف ما بعده فانه من اللواحق وهذه الخمسة لاقتزان  
مضمون الجملة باوقات المدلول عليها بما هو قد تكون بمعنى صار بلا دلالة  
عليها (واض وعاد) يقال آض او عاد زيد من سفره اى رجع (وغدا)  
يقال غدا زيد اى مشى فى وقت الغداة وهو من اول النهار الى الزوال  
(وراح) يقال راح زيد اى مشى فى وقت الزواح وهو ما بعد الزوال  
الى الليل ولا يخفى ان الغالب فى هذه الاربعة كونها تامة وانما تكون ناقصة  
اذا كانت بمعنى صار فتكون من المحققات كما صرح فى الامتحان فينبغى  
ان تذكر فى جنبه مع سائر ملحقاته لكن يمكن ان يقال آخر الاخيرين  
لكونهما نظيرى اصبح وامسى فى كونهما طرفى النهار وآخر الاولين  
ليكونا فى هذا المحل كالسافر الذى هو فى صدد الرجوع الى محله على ما  
هو المناسب لبعثهما الاصلى ولما فرع من البسائط اراد الشروع  
فى الماويات فقال (وما زال) من زال يزال فان ماضارعه يزول تام  
فلا يقال لازول اميرا (وما فتئ) بفتح التاء وكسرهما (وبالهمزة وقيل  
بالياء) (وما برح) فى الاصل بمعنى زال عن مكانه (وما فتئ) من الافعال

(وما وني) بالياء من وني في الامرين بالكسر اي ضعف يقال فلان لا يني  
يفعله اي لا يزال يفعله (وما رام) من رام يريم اي برح قال الدماميني نقلنا  
عن صاحب التسهيل ان الفعلين الاخيرين غريبان لا يكادان ان يعرفهما  
من النحاة الا من عني باستقراء الغرائب (كلها) اي كل واحد من  
المذكورات من مافتي الى مارام \* بمعنى مازال الا ان مافتي يختص بالجد  
على مافي مختار الصحاح وهو لدوام خبره لاسمه مذقوله \* فعني مازال زيد  
عالمًا مثلاً دوام العلم له مذ زمان البلوغ او المراهقة فلا يضر انتفاؤه  
في اوائل زمان الصبا لعدم امكان القبول ولزومه النفي في كونه ناقصاً  
(وما دام) لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لاسمها بان جعلت تلك المدة  
ظرف زمان لان مافيها مصدرية وتقدير الزمان قبل المصادر كثير  
كما في آتيك خفوق النجم ولذا احتاج الى كلام قبله لانه مع اسمه وخبره  
ظرف والظرف غير مستقل بالافادة كاجلس مادام زيد جالساً (وليس)  
لنفي مضمون الجملة حالاً او مطلقاً آخره مع اصالته وبساطته لعدم كماله  
في الفعلية لشبهه بالحرف في الصورة وعدم التصرف (وقد يتضمن  
الفعل التام معنى صار) اي يدل عليه مع دلالته على معناه الاصلى ولذا  
لم يقل وقد يكون بمعنى صار (فيصير) ذلك الفعل التام بسبب هذا  
التضمن (ناقصاً) محتاجاً الى خبر منصوب ويكون معناه الاصلى حالاً  
او خبراً بعد خبر او وصفاً لهذا الخبر في المآل للتأكيد والمبالغة كما في  
قوله تعالى «تلك عشرة كاملة» كما يشير اليه في تفسير المثال وقد يكون  
خبراً مضافاً الى المنصوب المذكور بعده كما اشار اليه الرضي في قوله تعالى  
«فتمثل لها بشراً سوياً» حيث مثل به ايضاً للتضمن وفسر بقوله اي

(صار)



صار مثل بشر فلا وجه لتخصيص الفاضل العصام بكونه حالا وانكار كونه وصفا وسكوته عن الاحتمالين الآخرين مع صحة المعنى في كل منها وليس المراد بهذا التضمن الذي سبق ذكره اذا المتعلق وهو المنصوب المذكور بعده هنا ليس باجنبي للفعل التام كما لا يخفى على ذوى الافهام\* وقد لا يعتبر هذا التضمن فيبقى تاما فيكون المنصوب بعده حالا في الاغلب وقد يحتمل ان يكون حالا وتمييزا ومفعولا له كما صرح به البيضاوى في قوله تعالى «وتمت كلمة ربك صدقا وعدلا» (نحو تم التسعة بهذا عشرة اى صار عشرة تامة) مأخوذ من تم باعتبار معناه الاصلى (وكل زيد عالما اى صار عالما كاملا وغير ذلك) مثل عدل زيد امير اى صار اميرا عادلا (يجوز تقديم اخبارها) اى هذه الافعال الناقصة (على انفسها الا تقديم خبر (ما) اى فعل ناقص (في اوله) لفظ (ما) من مازال الى مادام اما اذا دخل ما او ان على سائر الافعال الناقصة فانه وان لم يجوز التقديم عليه معها لكن يجوز بالفصل بينه وبينهما نحو ما قائما او ان قائما كان زيد واما في هذه الافعال فلا يجوز الفصل بينها وبينهما لشدة امتزاجها معها وكونها بمنزلة افعال مثبتة حتى يجوز التقديم بالفصل (فلا يجوز نحو قائما مازال زيد) ولا نحو اجلس جالسا مادام زيد لانها اما نافية لها صدر الكلام فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها او مصدرية وسيجئ ان معمول المصدر لا يتقدم عليه (وكذا) لا يجوز التقديم (ان بدل ما بان النافية) فانها كما في اقتضاء الصدارة بدليل تعليق افعال القلوب بها كما بما على ما صرح به الدماميني في شرح التسهيل نقلنا عن ابن قاسم وهذا يوافق كلامه في بحث ما حضر عامله على شريطة

التفسير في الامتحان واما كلامه في بحث الافعال الناقصة من ان العمدة  
 في اقتضاء ماله صدر الكلام خاصة فيها لا مجرد كونها للنفي الا يرى  
 ان لم ولما وان ولا على الاصح لا تقتضي الصدارة وان كانت للنفي فيدل  
 على انه جرى في هذه الرسالة على غير الاصح (واما ان بدل لم) لم يذكر  
 لما انفهام حكمه بالمقايضة على لم (ولن فيجوز نحو قائم لم يزل) او لما يزل  
 او لن يزال (زيد) اما في لم ولما فلا تنهما لامتراجهما بالفعل حتى يغيران  
 معناه الى الماضي صارا كالجزء منه وكانهما خرجا عن كونهما حرفي نفي  
 فانعزلا عن اقتضاء الصدارة واما في لن فالحمل على سوف الذي لا يمنع  
 تقديم معمول مدخوله عليه جل النقيض على النقيض كذا في الرضى وبقي  
 لا مهملا قال الدما ميني ينبغي ان يكون بمنزلة ما عند ابن قاسم للمهر  
 من الدليل وقال الرضى لا صدارة له لانه لكثرة في الكلام حتى انه يقع  
 بين الحرف ومعموله نحو كنت بلامال واريد ان يخرج صار مبتدلا  
 منعزلا عن منصب الصدارة واما تقديم اخبارها على اسمائها فيفهم في  
 بحث المعمول المنصوب من قوله وامره كامر خبر المبتداء (والقسم الثاني)  
 من القسمين (ما) اى فعل ناقص (يدل على معنى القرب) من الحال خرج  
 به الناقص المتعارف وهذا حد جامع ومانع واما كون ذلك مرجوا  
 كما في عسى او مجزوما كما في كاد او مشروعا كما في صاحبه فمخرج  
 عن الحد ووظيفة لغوية. ولذا لم يتعرض لها كما تعرض ابن الحاجب  
 (ويسمى افعال المقاربة) لدالاتها عليها (ولا تكون اخبارها)  
 اى خبر كل منها (الافعلا مضارعا) لاسما ولا ماضيا بالاستقراء وذلك  
 لما مر من انها تدل على القرب من الحال مرجوا او مجزوما او مشروعا

في صاحبه وهي تقتضي كون خبرها ما يدل على الاستقبال والحال  
 ويصلح لأن يدخل عليه ما يدل على الرجاء والاستقبال وذلك لا يكون  
 الا مضارعا (نحو عسى وخبره الفعل المضارع مع ان) الدالة على الرجاء  
 والاستقبال توضيحا وتأكيدا كيد الرجاء الذي فيه زمانا واستعمالا (غالبا نحو  
 عسى) حال (زيد ان يخرج) اي اذا ان يخرج ليصح الجمل فان ان يخرج  
 خبر لعسى بتضمنه معنى كان على ما اختاره المتأخرون فكأنه قيل يرجي  
 حال زيد كأننا ان يخرج او زيد كأننا اذا ان يخرج وفيه من المبالغة في القرب  
 ما لا يخفى \* وقال الفاضل العصام ولو ضمن معنى صار لكان احسن  
 وقيل ليس بخبر لعدم صحة الجمل وتقدير المضاف تكلف بل شبهه  
 بالمفعول لان المعنى الاصلى قارب زيد ان يخرج ثم نقل الى انشاء الطمع  
 والرجاء والمفعولية وان لم تبق حينئذ لكنه ينصب لشبهه بالمفعول الذي  
 كان قبل النقل وعلى هذا عسى تامة \* ورده الفاضل العصام بان القرب  
 مستفاد من الرجاء وليس بمعنى لعسى فضلا عن كونه اصليا وقال الكوفية  
 ان يخرج بدل اشمال فالمعنى يرجي زيد خروجه فعسى حينئذ تامة  
 وارتضاء الرضى لان فيه اجالا وتفصيلا (وقد يحذف ان) من خبره  
 تشبيها له بكاد فلا يحتاج الى محذوف لصحة الجمل بدونه (وقد تكون تامة  
 بان مع المضارع) بمعنى قرب بان يقتصر على المرفوع الذي كان خبرا  
 منصوبا في الاستعمال الاول وهوان مع المضارع ويجعل فاعلا له  
 (نحو عسى ان يخرج زيد) ويحتمل ان يكون على هذا الاستعمال ايضا  
 ناقصة لكن استغنى عن الخبر وهو حاصل لاشتمال الاسم على المنسوب  
 والمنسوب اليه كما في علمت ان زيدا قائم \* ولما كان في هذا نوع

تكلف اقتصر في هذه الرسالة على الاول وان بين الثاني ايضا  
 في الامتحان وقال الشيخ الرضى ويحتمل ان يكون هذا من باب التنازع  
 وقال الفاضل العصام ويحتمل ان يكون من تقديم الخبر على الاسم وذا  
 يجوز في هذا الباب كما سيحى (وكاد) في الاصل بمعنى قرب لكن لا يستعمل  
 على هذا الاصل اصلا (وخبره غالباً مضارع بلان) لدلالته على الجزم  
 فلا يناسبه ان الدالة على الرجاء قال الفاضل الجامى لدلالة ان على  
 الاستقبال المنافي للحال ورده المصنف رح بان كاد لا يدل على الحال  
 ولان على الاستقبال البعيد حتى يتنافيا ولو تم هذا لما استوى الاستعمالان  
 في او شك مع كونه من القسم الثالث الذى هو اقرب الى الحال من كاد  
 (نحو كاد زيد يخرج وقد يكون مع ان) تشبيها له بعسى نحو كاد زيد  
 ان يخرج (و كرب) بفتح الراء وكسرها والاول افسح ذكره الدمامينى  
 بمعنى قرب في الاصل يقال كربت الشمس اذا دنت من الغروب (وهو مثل  
 كاد في وجهيه) اى في كون خبره بلان وبها (وهلهل) بمعنى قارب  
 فينبغى ان يكون ككرب مثل كاد في وجهيه لكنه لدلالته على المبالغة  
 في القرب الحق بالافعال الدالة على الشروع فالترنم كون خبره بلان  
 (وطقق) بكسر الفاء وفتحها بمعنى شرع في الاصل يقال طقق في الفعل  
 اذا شرع فيه (واخذ) بفتح العين في الاصل بمعنى شرع يقال اخذ فيه  
 اى شرع (وانشأ) بالهمزتين في الاصل بمعنى اوجد (واقبل) يقال  
 اقبل عليه (وهب) على وزن رد \* قال الدمامينى هى غريبة ومن شواهد  
 استعمالها قول الشاعر \* هبت الوم القلب في طاعة الهوى \* فليح كانى  
 كنت بالوم اغربه (وجعل) في الاصل بمعنى اوجد كقوله تعالى «وجعل

الظلمات والنور (وعلق) بكسر اللام قال الدماميني وهي ايضا غريبة  
ومن شواهد استعمالها قول الشاعر « اراك عقلت تظلم من اجرنا » وظلم  
الجار اذلال المجير ثم استعمل كل منها استعمال كان لتضمينه معناه فصار  
ناقصا (واخبارها) اي خبر كل منها (الفعل المضارع بلان) مثل مامر  
(واوشك) في الاصل بمعنى اسرع وهو يناسب القرب (وهو يستعمل  
استعمال عسى) يعني يستعمل بان تاما وناقصا يقال اوشك زيد ان يخرج  
واوشك ان يخرج زيد اذ قد يستعمل في الطمع (و) استعمال (كاد)  
اي يستعمل بلان لانه قد يستعمل في الجزم (ولا يجوز تقديم اخبار افعال  
المقاربة على انفسها) وان جاز تقديمها على اسمائها لانها لعدم  
تصرفها ضعيفة بالنسبة الى المتصرف فبالنظر الى هذا لا يتقدم  
اخبارها على انفسها ولكونها افعالا لها قوة بالنسبة الى الحرف وبالنظر  
الى هذا جاز تقديمها على اسمائها وان لم يحز هذا في الحرف (و) القياسي  
(الثاني) من التسعة (اسم الفاعل) قدمه لكونه مشتقا من المعلوم  
وعاملا في الفاعل ومجيئه من المتعدي واللازم بخلاف اسم المفعول\*  
ولما كانت الاسماء المتصلة بالافعال مبنية في كتب الصرف مطولاتها  
ومختصراتها وكان البحث عنهما من حيث الصيغة من مباحث الصرف  
ومن حيث العمل من مباحث النحو ترك تعريفاتها وان كانت من المبادئ  
كالتعريفات المذكورة والبحث عن الصيغة كما تركهما البيضاوي  
مخالف لابن الحاجب فقال (فهو يعمل عمل فعله المعلوم) لازما ومتعديا  
لاشتقاقه منه (والثالث) من التسعة (اسم المفعول) قدمه على الصفة  
النسبة مع كونها مشتقة من المعلوم وعاملة في الفاعل لموافقته لاسم

الفاعل في الشرط ولانه قد ينصب المفعول به كاسم الفاعل بخلافها  
 (فهو يعمل عمل فعله المجهول) لاشتقاقه منه (وشرط علمهما  
 في الفاعل) اصلا او ثانيا (المنفصل) بارزا او مضمرا لان المتصل  
 مستتر فيهما داخل تحت تصرفهما وانه اعتباري محض لا يظهر فيه  
 اثر العامل بل هو ايضا اعتباري محض فلا يتوقف علمهما فيه على وجود  
 ما يقويهما فيه ولا على عدم ما يعدهما عن المشابهة بالفعل بخلاف  
 المنفصل فانه لثبوته واستقلاله يتوقف علمهما فيه على وجود المقوى  
 وعدم المبعد عنها واما البارز المتصل فيختص بالفعل (والمفعول به)  
 الصريح لانه معمول قوى حتى لا يعمل فيه من الافعال الا المتعدى  
 فلا يعملان فيه الا بالمقوى وعدم المبعد واما في غيرهما من المفعولات  
 فلا يحتاج فيه الى الشرط اما الظرف فمع كونه معمول لا ضعيفا يكفيه  
 رائحة الفعل حتى يعمل فيه حرف النفي نحو قوله تعالى «ما انت بنعمة  
 ربك بمجنون» كالجيم للعامل لعدم خلومدلوله عن زمان ما و مكان ما  
 في الاغلب وكذا المفعول المطلق لكونه ملا بسايعناه دائما واما المفعول له  
 فان كان مجرورا فكالظرف وان كان منصوبا فكالمفعول المطلق كما ينبغي  
 واما المفعول معه فصاحب للمعمول فيكون في حكمه (ان لا يكونا مصغرين  
 نحو ضوئرب ومضيرب) لان التصغير بمنزلة الصفة والموصوف لان  
 ضوئربا مثلا بمنزلة ضارب صغير او حقير (ولا موصوفين نحو جاعني  
 ضارب شديد) اذ بالصفة يصيران مسندا اليهما فيبعدان عن المشابهة  
 بالفعل لانه لا يكون مسندا اليه لما مر انه مختص بالاسم ولوقدم هذا على  
 الاول لكان اولي كما لا يخفى لكن اخره لثلا يفصل عن قوله (وان وصفا

(بعد)

بعد العمل لم يضر علمهما السابق) لحصوله بلامانع عن الشبه ولو قدم  
هذا ايضا لطلال الفصل (نحو جاءني رجل ضارب غلامه شديد ثمان كانا  
باللام) اي لام التعريف صورة (لا يشترط لعلمهما غير ماذكر)  
من عدم التصغير والموصوفية لان كلا منهما حينئذ فعل مغير الى صيغة  
الاسم لكرهتهم ادخال اللام على الفعل لكونها في صورة حرف التعريف  
(نحو الضارب) اي الذي ضرب (غلامه عمرا امس عندنا وان كانا  
مجردين منها يشترط (معه) الاعتماد على المبتداء) ولو بعد النابح نحو  
كان زيد ضاربا عمرا (او الموصوف) كجاء رجل ضارب عمرا  
(او ذي الحال نحو جاءني زيد راكبا غلامه او الاستفهام) خرفا واسما  
(نحو اقامت ازيدان) وهل ضارب زيدا اخواه وما ضانع البكران  
(او النفي) خرفا كما واسما كغير او فعلا كليس (نحو ما قامت ازيدان)  
وغير قائم ازيدان وليس ضارب البكران عمرا وجه الاشتراط تأكيد  
المناسبة للفعل فاقضاءهما ما اقتضاء الفعل وذلك لان الواقع بعد المبتداء  
لا يكون مخبرا عنه فيكون كالفاعل فيرداد المناسبة والصفة والحال كالخبر  
في المآل والاستفهام والنفي لتعلقهما بالحكم دون الذات اولى بالفعل  
فالواقع بعدهما كالواقع موقعه (ويشترط) مع الشروط المذكورة  
(في نصبهما المفعول به) اذا كان اسم الفاعل من المتعدي ولو الى واحد  
واسم المفعول ولو الى اثنين ورفع الاول على النيابة (الدلالة على الحال)  
تحقيقا كزيد ضارب عمرا او حكاية بان يقدر التكلم نفسه موجودا  
في ذلك الزمان الماضي او الزمان المذكور موجودا الآن كقوله تعالى  
«وكلهم باسط ذراعيه» (او الاستقبال) تحقيقا كزيد ضارب عمرا غدا

وجه الاشتراط حصول كمال القوة للتمكن على العمل في المعمول القوى  
 (وتثنيتهما وجعهما) صحيحا او مكسرا (كفردهما) في العمل  
 والاشتراط اما التثنية والجمع الصحيح فظاهر لبقاء صيغة المفرد واما  
 المكسر فمحمول على مفرد لكونه فرعه (وكذا) اى كالمذكور من  
 اسم الفاعل والمفعول في العمل والاشتراط وفي كون تثنيتهما وجعهما  
 كفردهما فيهما (ثلاثة اوزان من مبالغة الفاعل فعال وفعل ومفعال)  
 وزاد سيبويه فعلا وفعل بكسر العين وضمها تحذر (و) لكن (لا يشترط  
 في عمل هذه الثلاثة) في المفعول به (معنى الحال والاستقبال) لان الغرض  
 من هذا الاشتراط فيهما اتمام المشابهة بالفعل لعدم دلالتها على الحدث  
 الفعلي قصدا بخلافها هذا مذهب البصرية وقال الكوفية  
 انها لا تعمل لفوات المشابهة بتغير الصيغة وان جاء بعدها منصوب  
 بفعل مقدر عندهم واجاب البصرية بان المبالغة جارية لماقات  
 من المشابهة اللفظية ورده الفاصل العصام بانها كالزيادة التفضيلية  
 تجعل الاسم بعيدا عن المشابهة بالفعل فكيف تكون جارية واجاب  
 عنه المصنف رح بان الاصل في افعال التفضيل الزيادة على الغير  
 فلا حيلة الغير هي التي بعده عن المشابهة واما مجرد الزيادة والمبالغة  
 في الحدث فمقرب لكونه بمنزلة التجدد وبعض الكمل بانه يدل على  
 معنى الثبات بخلاف صيغ المبالغة فانها تدل على التجدد والانصرام  
 كالفعل على ما هو الاصل فيه فتلك الدلالة هي التي بعده عنها الزيادة  
 (والرابع) من التسعة (الصفة المشبهة) باسم الفاعل من حيث انها  
 ثني وتجمع وتذكر وتؤنث وتكون لمقام به الفعل قدمها على

(اسم)



اسم التفضيل لكونها عاملة في الفاعل الظاهر بخلافه فانه لا يعمل فيه في غير مسئلة الكحل واذا تحقق المشابهة به (فهي تعمل عمل فعلها) كذلك بل تزيد عليه لانها تنصب عند البصرية لافعلها ذكره في الامتحان (بالشروط المعتبرة في اسم الفاعل) من عدم التصغير والموصوفية ومن الاعتماد على ماسبق ومن معنى الحال والاستقبال (غير معنى الحال والاستقبال فانه) اى معنى الحال والاستقبال (لا يشترط في عملها) اى في نصب معمولها تشبيها بالمفعول لكونها بمعنى الثبوت والاستمرار لا لحدوث المقتضى للزمان (نحو زيد حسن وجهه والخامس اسم التفضيل) قدمه على المصدر مع كونه عاملا في الظاهر مطلقا والمفعول لمناسبته لما سبق في كونه مشتقا وكون النسبة معتبرة في وضعه وبه يحصل القوة في العمل ولذا قدم عليه ماسبق مع كونه اصل المشتقات ولذا عكس ابن الحاجب ولا يخفى ان ترتيب المصنف رح انسب بمرامه (وهو) لضعفه (لا ينصب المفعول به) القوى (بالاتفاق) واما مثل قوله تعالى «وهو اعلم من يضل» فيقدر فيه فعل ناصب كي علم (ولا يرفع الفاعل الظاهر) لقوته باستقلاله (الا اذا صار بمعنى الفعل بان يكون) اسم التفضيل في المعنى وفي نفس الامر (وصفا) حقيقيا (لتعلق) بكسر اللام وهو الكحل في المثال (ما) اى شئ وهو رجلا في المثال (جرى) اسم التفضيل في اللفظ (عليه) اى على ذلك الشئ بان يقع نعتاله او خبرا عنه او حالا منه ليعتمد عليه ويحصل له مظهر يتعلق به فيتيسر عمله فيه كالصفة المشبهة لانحطاط رتبتهما عن رتبة اسم الفاعل ولذا لا يعملان في مظهر بعدهما ان لم يكن من متعلقات

ماجريا عليه بخلافه \* فانه يعمل فيه مطلقا مثل زيد ضارب عمرا حال  
 كون ذلك المتعلق (مفضلا باعتبار المتعلق) اى تعلقه بما جرى عليه  
 (على نفسه) اى نفس المتعلق (باعتبار غيره) اى باعتبار تعلقه بغير  
 ماجرى عليه وهو زيد فى المثال بان يكون او حال كونه او تفضيلا  
 (منفيا) يعنى ان المتعلق لا بد ان يكون مشتركا بين ذلك المجرى عليه  
 وبين غيره الذى يذكر بعد من التفضيلية ليكون مطلقا وواحدا بالذات  
 ومختلفا باعتبار القيد فىخرج اسم التفضيل عما هو اصل فيه وهو  
 التغير بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه فيستعد للخروج عن  
 المعنى التفضيلى ثم يخرج عنه بالكلية بالنفى لتوجهه الى القيد فينتفى الزيادة  
 ويبقى اصل الفعل فيكون احسن بمعنى حسن فى المثال فيفهم الزيادة  
 فى المفضل عليه عرفا لان المساواة بأباها مقام المدح مع انه لو لم يعمل  
 حينئذ بل رفع اسم التفضيل على الخبرية وما بعده على الابتداء يلزم  
 الفصل بينه وبين معموله باجنبي وهو المبتداء ولو عمل يكون فاعلا لا اجنبيا  
 (نحو ما رأيت رجلا احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد) معناه ما رأيت  
 رجلا احسن فى عينه الكحل كحسه فى عين زيد بل حسن الكحل فى عين  
 زيد فوق حسنه فى عين غيره على ما هو المفهوم عرفا فالكحل مفضل عليه  
 مفروضا فى عين غير زيد ومفضل مفروضا فى عينه ولولا النفى لكان  
 الامر على العكس كما لا يخفى (ويعمل فى غيرهما) اى فى غير المفعول  
 به والفاعل الظاهر من المستكن فانه لا اعتبار به لا يكاد أبى عن عمل عامل  
 هو مستتر تحتته ولو ضعيفا ومن الظرف والمفعول المطلق والمفعول له  
 وغير ذلك لما مر قال الفاضل العصام ويعمل بلام التقوية فى المفعول به

(ايضا)

ايضا نحو انا اضرب منك زيدا واذا تعدى بول مفعولين بلام التقوية  
يبنى الثاني منصوبا بفعله المقدّر عند البصريين نحو انا اكسى منك  
زيد الثياب اى اكسوه الثياب انتهى \* واذا ثبت عمله فيما ذكر فلا وجه  
لاسقاطه في العامل القياسي كما اسقط الشيخ عبد القاهر ومن تبعه  
(والسادس) من التبعة (المصدر) وهو اسم الحدث الجارى على الفعل  
ويعمل عمل فعله المشتق \* هو منه ولهذه المناسبة قدم على المضاف  
(وشرط عمله في الفاعل والمفعول به) الصريح لان العمل انما يكون  
بالاقتضاء وهو لا يقتضى الفاعل فضلا عن المفعول به لكون النسبة  
اليه غير متبصرة في وضعه فهما اجنيان له فيجتنبان عن العمل فيهما واما  
في غيرهما فيعمل بلا شرط لما مر (ان لا يكون مصغرا ولا موصوفا)  
قبل العمل لما مر ان الوصف بعده لا يضر العمل السابق وذلك لانه  
انما يعمل لكونه مقدرا بان مع الفعل مع مناسبة الاشتقاق والمصغر  
وانوصوف لا يقدران بهما اذا الفعل لا يصغر ولا يوصف ومجرد المناسبة  
لا يكفي في العمل فيهما فلا يقال اعجبني ضريبك زيدا وضرب شديد  
زيد عمرا (ولا مقترنا) دال (الحال) لانه لا يأول بان مع الفعل لان  
المضارع اذا دخل عليه ان خلص للاستقبال ولا احتمال في الماضي  
لحال فلا يقال ضريبك زيدا الآن (ولا معرfa باللام) لعدم جريان التأويل  
المذكور فيه لاختصاص اللام بالاسم (عند الاكثر) قيد لكل  
واما عند البعض فيجوز عمله فيهما بدون هذه الشروط اذا المأول بشئ  
لا يلزمه ان يكون في حكمه من كل وجه \* ومنهم من قال ان المقترن بالحال  
مقدّر بما مع المضارع فينبذ لاجابة الى هذا الجواب لكن المرضى

عند الرضى كونه مقدرا بان مع المضارع لكونها اشهرواكثر استعمالا  
 فيثبتذ يحتاج الى ما ذكر من الجواب فيصح عند ذلك البعض عمله فيهما  
 فيما ذكرنا من الامثلة \* ومثال عمل المفعول كقول الشاعر «لقد علمت اولى  
 المغيرة اننى \* كررت فلم انكل عن الضرب مسعيا» فان مسعيا مفعول  
 عنده \* واما عند غير فيحتمل ان يكون مفعول كررت او بدلا من مفعول  
 علمت وهو قوله اولى المغيرة اى مقدم تلك الطائفة وعيدهم ٢ قال  
 بعض الكمل قوله مفعول كررت بالتخفيف على الحذف والايبصال  
 اى صلت وجلت على مسمع \* وفيه ان حذف على قليل ليس للقياس  
 اليه سبيل كما صرح به الشيخ عبد القاهر نقلا عن الفارسي \* فالوجه  
 ان يحمل منزلا منزلة اللام للبالغة والتأكيد او مفعوله محذوف للضرورة  
 اى او جدت الكرة والحيلة او جلّت على الاعداء \* قوله او بدلا اى بدل  
 البعض من الكل \* قوله وهو اولى المغيرة اى علمت انا مسعيا منها عاجزا  
 عن المقاومة لى على حذف المفعول الثانى بقرينة العرف او عرفت  
 انا حالهم حال مسمع منهم من العجز عنها \* قوله اى مقدم تلك الطائفة  
 اى الطائفة الاولى من الجماعة المغيرة \* قوله وعيدهم عطف تفسير له  
 واسارة الى وجه صحة كونه بدل البعض بلا ضمير فانهم \* فعلى هذا يكون  
 قوله اننى بالكسر استثناء فاكأنه قيل ما علمت معه بعد العلم به فاجاب اننى  
 كررت عليه فاذا علم حال من هو عيدهم ومعتمد هم علم حال من سواهم  
 بالطريق الاولى \* ويحتمل ان يكون مفعول الضرب على نزع الخافض \*  
 وفيه مامر وان يكون مفعولا لفعل مقدر وهو اعنى فالتقدير فلم انكل  
 عن الضرب لشخص اعنى مسعيا والمصدر آخر ٣ منويا تقديره

(منه)

٢

(منه)

٢

(عن)

عن الضرب ضرب مسمعا اى هو ضرب وقال بعض الفضلاء ان اولى  
 المغيرة فاعل علمت على صيغة الغيبة فالشاعر يصف نفسه بالشجاعة على  
 وجه التأكيده مستشهدا بعلم هذه الجماعة علمانه بانهم كانوا بحيث لم يبق  
 لهم مجال لانكار ما يدعيه (ولا عددا ولا نوعا ولا تأكيذا) حال كونها  
 (مع الفعل او بدونه) اى بدون الفعل (والفعل مراد غير لازم الحذف)  
 بيان وتوضيح لكون الفعل مرادا اذ حيثئذ يكون العمل له لا للمصدر لعدم  
 صحة التقدير بان مع الفعل لعدم استقامة اقامته مقامه اذ ليس معنى ضربت  
 ضربة او ضربة او ضربا ضربت ان ضربت كذا ذكر في شرح  
 لب الالباب واختاره المصنف رح \* وقيل اذ لا يجوز اعمال الضعيف  
 مع وجدان القوى \* ورده المصنف رح بان هذا يفيد الاولوية لا الامتناع  
 (وان كان) الفعل (لازم الحذف فيعمل المصدر) عند سيوييه  
 لا لمصدريته وكونه مقدر ابا مع الفعل بل (لقيامه مقام الفعل) حتى يجوز  
 تقديم معموله عليه واستتار الضمير فيه فجعله كالظرف العامل ويعمل الفعل  
 المقدر عند السير اى لانه لولاه لم ينتصب المصدر فعلى هذا ايضا يجوز  
 تقديم المفعول (نحو سقيا زيدا ويجوز حذف فاعله بلا نائب) لان النسبة  
 الى المرفوع غير مأخوذة فى وضعه لان الواضع نظرفى وضعه الى ماهية  
 الحدث فقط لا الى ما قام به فاقتضاه المرفوع عقلى لا وضعى فلا يحتاج  
 الى ذكره البتة (ولا يجوز هذا) الحذف (فى غير المصدر) من الفعل  
 والصفة لكون النسبة الى المرفوع مأخوذة فى وضعه فيحتاج الى ذكر  
 البتة (ولا يضم فيه) اى لا يستتر فى المصدر فاعله كما فى لفعل والصفة  
 فلا يرد مثل ضربى زيدا وذلك لما ذكر فى الحذف \* وقيل لو اضم فى مفردة

لا ضمير في مشاؤه وجميعه قياسا على الواحد فيلزم اجتماع الثنتين والجمعين  
وهما راجعان الى الفاعل فيهما بخلافه فان له في نفسه ثنية وجمعاً\*  
ورده المصنف رح في الامتحان بما لا مزيد عليه (ولا يتقدم معموله)  
ولو ظرفاً (عليه) عند الجمهور وقدر واما ملام مقدما في مثل قوله تعالى  
«ولا تأخذكم بهما رأفة» و «فلما بلغ معه السعى» وذلك لانه مقدر بان  
مع الفعل ومعمول الصلة لا يقدم على الموصول وكذا ما في حكمهما لكن  
المرضى عند الرضى والقاضى البضاوى والمصنف رح على ما سيجئ  
في بحث المفعول فيه جواز تقدمه لو ظرفا اذ قد مر ان المأول بشئ  
لا يلزمه ان يكون في حكمه من كل وجه مع ان الظرف كالجيم للعامل  
لما مر فيدخل فيما لا يدخل فيه الا جانب وقدر انه معمول ضعيف يكفيه  
رائحة الفعل حتى يعمل فيه حرف النفي نحو قوله تعالى «ما انت بنعمة  
ربك بمجنون» (و) القياسى (السابع الاسم المضاف) مطلقا قدمه  
على الاسم التام لان تمامه قد يكون بالاضافة فيتوقف تمام معرفته عليه  
(وهو يعمل الجر) لانه اما بتقدير حرف الجر او محمول على ما بتقديره  
لكونه فرعه (وشرطه) اى شرط كونه مضافا (ان يكون اسما مجردا عن  
تنوينه) ولو مقدر ابعنى انه لو وجد فيه تنوين لجرده عنه لاجل الاضافة  
نحو كم رجل وحواح بيت الله لمنافاته الاتصال الذى يقتضيه الاضافة  
لكونه علامة التمام (ونائبه) وهونون الثنية والجمع وظاهره مخالف  
لما ذكره في الامتحان في بحث المثني ان حذفها في الاضافة لشبهها  
بالتنوين لالقياما مقامه لانه يقتضى عدم وجودها الابدال التركيب  
بالعامل كتنوين المفرد وليس كذلك بل صيغتهما موضوعة قبله كما حققه

فيه في بحث المغرب \* ولعل مراده هنا انه نائب عما هو موجود بالقوة القريبة من الفعل اذ لا يمكن نيابته عن الموجود بالفعل كما يشعر به عبارة القوم حيث جعلوا اختلاف آخرهما ذاتيا فاعترض عليهم بانه ليس كذلك فافهم فانه دقيق (لجل الاضافة) متعلق بالكون او التجريد فذو اللام لا يضاف لانها سابقة على الاضافة في التلطف فالظاهر سبقها في الوجود ايضا فلم يوجد التجريد لاجلها وينبغي ان يزيد او محمولا على ما جاز ثلا يرد مثل الضارب الرجل فانه جائز مع عدم الشرط اذ لا تجريد فيه فضلا عن كونه لاجلها \* وانما جاز جلا على مثل الحسن الوجه كما يبحى \* ولا يخفى ان هذا القيد غير مفيد في المحمول عليه اذ لا تجريد فيه ولا جمل فيلزم الجواز بدون الشرط الا ان يعمم النائب غير التوئين كذا في الامتحان وفيه تحقيق وتدقيق ومن اراد فليرجع اليه (وان لا يكون مساويا للمضاف اليه في العموم والخصوص) بالترادف كليث واسد او لا كانسان وناطق (ولا اخص منه مطلقا) كحيوان وانسان والا فلا اضافة تكون بلا فائدة (وهي) اى الاضافة مطلقة وليس في كلامه ما يشعر بكون اللفظية بتقدير حرف الجر كما في عبارة البيضاوى وابن الحاجب (على نوعين معنوية) مفيدة شيئا في المعنى كما في اللفظ ولذا سميت بها قدمها كابن الحاجب لشرف المعنى ومقصوديته بالذات وتقدمه بالنسبة الى المتكلم المحدث له ظاهرا \* وعسكها البيضاوى لتقدم اللفظ بالنسبة الى السامع المقصود من الكلام (ولفظية) مفيدة شيئا في اللفظ فقط ولذا سميت بها (فالمعنوية) علامتها (ان يكون المضاف) فيها (غير صفة) اى اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة

(مضافة الى معمولها) الذي تعمل فيه عمل فعلها ولا يخرج عن هذه المعمولية بالاضافة لوجود شرط عملها اى فاعلها او مفعولها سواء لم يكن صفة اصلا (نحو غلام زيد) او كان صفة مضافة الى غير معمولها كما ذكره بقوله (وضارب عمرو امس) واحترز بهذا القيد عن مثل زيد ضارب عمرو الان او غدا وعمرو حسن الوجه (وشرطها) اى المعنوية (تجريد المضاف) اذا كان معرفة (عن التعريف) لئلا يلزم تحصيل الحاصل او المحال فان كان اذا اللام حذف لانه وان علما نكر بان يجعل واحدا من يسمى بذلك الاسم نحو زيدنا خير من زيدكم \* واما المضمر والمبهم فلا يضافان لتعذر تجريد هما \* واما اذا كان نكرة فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن او المراد بالتجريد التجرد والخلو عن التعريف عند الاضافة سواء كانت نكرة في نفسه او معرفة مجردة (وهى) اى المعنوية (اما بمعنى من) البيانية وذا كثير \* قدم هذا على بيان الفائدة لان مقصوده الاهم بيان العامل فناسب المبادرة اولا الى بيان العامل الحقيقي هو حرف الجر والمضاف نائب متابه ثم الى بيان الفائدة وقدم الشرط عليهما لتوقف وجودهما على وجوده (ان كان المضاف اليه جنسا) لم يقل اعم من وجهه مع كونه اخصر اشارة الى ان المضاف اليه في هذه الاضافة يجب ان يكون اصلا للمضاف كما اشار بالثال (شاملا للمضاف وغيره) كما كان المضاف شاملا له ولغيره لما عرفت انه لا يكون اخص منه مطلقا فيكون بينهما عموم من وجه (نحو خاتم فضة) فانها تكون خاتما وغيره كما انه يكون منها ومن غيرها (وبمعنى اللام فى غيره) اى الجنس الشامل ولو قال ان كان غيره لكان انساب (وهو الاكثر)

(سواء)



سواء كان مبايناً له (نحو غلام زيد ورأس عمرى) او اخص منه مطلقاً  
 كيوم الاحد او اعم منه من وجه ولم يكن اصله كفضة خاتمك \* لم يذكروا  
 ما بمعنى فى كضرب اليوم بل ادخله فيما بمعنى اللام لقلته قليلاً للاقسام  
 وتسهيلاً للضبط \* ولا يلزم فى كونها بمعنى اللام صحة التصريح بها فى  
 الاستعمال بل يكفى صحتها بحسب الوضع فيصح جعل مثل ضرب اليوم  
 بما بمعنى اللام ولا يحتاج فى مثل شجر الاراك وكل رجل الى التكلفات  
 البعيدة كذا فى الامتحان (وتقيد) اى المعنوية (تعريفاً) للمضاف (ان كان  
 المضاف اليه معرفة) لان وضعها لمعهودية المضاف فيما امكنت وذا  
 فى المعرفة دون النكرة ثم استعملت فى الاستغراق وغيره كاللام بعينه  
 مثلاً اذا قيل جاني غلام زيد فعنا مخصوص زيد ومنسوب اليه من  
 غير اشارة وعهد فيكون نكرة واذا قيل غلام زيد فعنا ذلك مع كونه  
 مشاراً اليه ومعهوداً بينك وبين مخاطبك اما بكونه اكبر غلامه او اشهرها  
 او معلوم مخاطبك دون غيره فيكون معرفة \* هذا اصل وضعها \* ثم استعملت  
 بدون اشارة وعهد كالاول فيكون كالنكرة كقول الشاعر «ولقد امر  
 على اللثيم بسبني» ذكره فى الامتحان (والمضاف غير غير ومثل وشبه)  
 ونحوها (فانها لاتعرف بالاضافة) الى المعرفة لتوغلها فى الإبهام  
 وانعدام العهد فيها فى الاغلب بخلاف خلق الله ومقدوره ومعلومه \*  
 فانها وان كانت اكثر منها ابها ما لكنها تعرف بالاضافة لكونها  
 للعهد او الاستغراق \* ولو وجد العهد فيها بالاشتهار او بعلم المخاطب او بان  
 يضاف الغير الى ضد واحد لتعرفت \* لكن جعل لندوره فى حكم العدم \*  
 وقيل لاتعرف اصلاً (نحو غلام زيد) وتقيد (تخصيصاً) للمضاف

(ان كان) المضاف اليه (نكرة نحو غلام رجل) قيل لان التخصيص  
تقليل الشركاء ولا شك ان الغلام قبل الاضافة الى رجل كان مشتركا  
بين غلام رجل وامرأة فلما اضيف الى رجل خرج غلام امرأة وقلت  
الشركاء فيه \* ورده المصنف رحمه الله بان التخصيص فيه لم يحصل  
من الاضافة بل بالانتساب الى المضاف اليه بحرف الجر لحصوله بعينه  
في نحو غلام لرجل وبالجمله الفرق ظاهر بين غلام زيد وغلام زيد  
في المعنى فحق ان تسمى معنوية ولا يظهر الفرق فيه بين غلام رجل  
وغلام لرجل بل هما كضارب زيد وضارب زيدا في حصول الفائدة  
اللفظية دون المعنوية \* فاوجه تسمية الاولى معنوية والثانية لفظية  
واقول نعم حصول التخصيص في غلام رجل قبل الاضافة بالانتساب  
المذكور لكن لما حذف الجار وايب المضاف منابه وجعل عمله له بحيث  
انقطع نسبه الى الجار المحذوف حتى صار جارا اصليا وعاملا قياسيا  
كما صرح به نفسه ايب الاضافة مناب الانتساب المذكور وجعل لهاتلك  
الافادة بحيث انقطع نسبها اليه وصحة التقدير ليست بموجبة له بل اداع  
وحصول شئ بشئ لا ينافي امكان حصوله بشئ آخر كما في اللفاظ  
الترادفة والمتساوية \* فحق القول بان التخصيص حاصل بها ومستفاد  
منها وتسميتها بالمعنوية لا باللفظية بخلاف ضارب زيد فان اضافته  
لما كانت مع وجود شرط العمل فيه المؤذن بالانفصال والنسبة الى المفعول  
كما اشار اليه ايضا لم تستحق الانابة منابها بالحيتية المذكورة فلا يحق  
القول بان التخصيص مستفاد منها وحاصل بها والتسمية بالمعنوية  
بل باللفظية فالفرق ظاهر \* ومراد التحرير بمثل هذا امتحان الاذكياء

بانه ايم اسرع الى استنباط الجواب من رموزه الخفية و اشاراته الدقيقة  
ولطائفه الانيقة (و) علامة (اللفظية ان يكون المضاف صفة)  
فخرج نحو غلام زيد (مضافة الى معمولها) فخرج نحو خالق السموات  
وكريم اليد (ولا تنقيد) اللفظية شيئا (الانخفيفا في اللفظ) فقط والمعنى  
باق على ما كان عليه قبل الاضافة لوجود شرط العمل ولذا قيل انها  
في تقدير الانفصال \* واما التخصيص في نحو ضارب زيد او رجل  
فقد عرفت انه حاصل بالمعمولية لا بالاضافة \* ثم التخفيف اما بحذف  
التنوين من المضاف فقط ولو مقدر (نحو) عمرو (ضارب زيد) الآن  
او غدا وحواج بيت الله من اسم الفاعل المضاف الى المفعول او مع  
حذف الضمير من المضاف اليه واستثاره في المضاف كما ذكره بقوله  
(وحسن الوجه) اصله حسن وجهه ومجى اللام بدله لكونه اخف منه  
مخرجاً ووصفاً غير مضر للتخفيف مثال للصفة المشبهة المضافة الى الفاعل  
(ومعمور الدار) اى معمور داره من اسم المفعول المضاف الى نائب  
الفاعل (و) اما بحذف نائبه وحده نحو (الضارب بازيد الضارب بازيد)  
او مع الضمير نحو ضارب باللام وضارب بالفرس (وامتنع نحو الضارب  
زيد لعدم التخفيف) وسقط التنوين باللام كما سبق (وجاز الضارب  
الرجل) مع عدمه (خلا) له فيكون مفعولاً له لفعل دل عليه جاز  
وهو اجير او لمحمولته (على) المختار في (الحسن الوجه) لاشتراكهما  
في كون المضاف صفة والمضاف اليه جنساً معرفين باللام وكذا الضارب  
ذى المال فانه في حكم ذى اللام وكذا المضاف الى ضميره نحو الرجل  
الضارب غلامه (اصله الحسن وجهه) والتخفيف فيه بحذف الضمير

من المضاف اليه واستتاره في المضاف (والثامن) من التسعة (الاسم  
المبهم التام) باحد الخمسة الآتية اذلولاه لم يشبه الفعل التام بالفعل  
فلا يتمكن من عمل النصب في التمييز (فانه ينصب) لشبهه بسبب تمامه  
باحد الاشياء الخمسة الذي يذكر بعد حقيقة او حكما كما في الضمير المبهم  
بالفعل التام بالفاعل الذي يذكر بعده حقيقة او حكما كما في الضمير المستتر  
ولذا لا ينصب التمييز ذو اللام وان وجد فيه معنى التمام (اسما) ان لم  
يضاف اليه (نكرة) اشارة الى اختصاص التمييز بها على ما عليه البصريون  
لكفايتها في ازالة الابهام وعدم الحاجة الى التعريف خلافا للكوفيين  
(على التمييز) يأتين اى على التمييزية تشبيها له بالفعل في المجىء بعد التمام\*  
ولما وصف الاسم المبهم بالتمام اراد ان يبين ما به التمام فقال (وتمامه)  
ثم لما كان المفهوم بحسب اللغة من تمام الشيء بالشيء كون الثاني جزءا  
من الاول وهنالك كذلك اراد ان يبين ان المراد به هنا ما هو العرفي  
لا اللغوي فقال (اى كونه على حالة يمنع اضافته معها) الى شيء  
واتصافه به يكون (باحد خمسة اشياء) بان يدل على استقلاله وامتناع  
اضافته اليه واتصاله فان ذلك قد عد في العرف من تمامه (بنفسه)  
لا بآخر وهو في حكم النكرة (وذلك) اى التمام بنفسه يكون (في الضمير  
المبهم) في الاكثر بان لا يكون له مرجع اذلولم يكن مبهما مثل جاءني  
زيد فياله رجلا فلا يكون التمييز عن المفرد بل عن النسبة كما في مثل  
يازيد رجلا\* وذلك في الاغلب فيما فيه معنى المبالغة والتفخيم كواضع  
المدح والتعجب (نحو به رجلا) لقيته اى لقيت رجلا اى رجلا ردا على  
من قال ما لقيت رجلا وفيه من المبالغة والتفخيم ما لا يخفى (و) نحو (باله)

(رجلا)

رجلا) اللام للتعجب وقوله ياله مراما مابعد (و) نحو (نمر رجلا) زيد ولا يخفى ان التمييز فيه يكون عن المفرد لا عن النسبة اذ لو اريد المعين ل قيل نمر الرجل وكذا في ربه اذ لا يمكن فيه ارادة المعين لما مر من اختصاص رب بالنكرة (وفي اسم الاشارة) لانه من المبهمات (كقوله تعالى ماذا ارد الله بهذا مثلا) على رأى من قال انه تمييز عن اسم الاشارة لاحال (وبالتنوين اما لفظا نحو رطل زيتا او تقديرنا نحو مثقال ذهبها واحد عشر رجلا) فان كلاما من غير المنصرف والعدد المركب وكذا كم وكأين وكذا انما يمنع عنه التنوين لفظا لا تقديرنا الاستحقاق له في اصل الوضع فن عد هذه الاربعة الاخيرة من السماعي كالشيخ عبد القاهر ومن تبعه لم يصب كذا في حاشيته ولما كان تمييز العدد احكام مخصوصة اراد ان يذكرها في هذا المقام توفية للمرام فقال (وميم ثلثة) بـ لا تنوين غير منصرف لكونها علما لنفسها او في حكمه والزائد عليها منتها (الى عشرة) بل عشرة (لا ينصب بل هو مجرور) بالاضافة للتخفيف (ومجموع) ولو معنى نحو ثلثة رهط وتمر ليطابق المعدود للعدد (نحو ثلثة رجال الا في ثلثمائة الى تستعمائة) فان التمييز فيها مائة وهى ليست بجمع لالفاظها لا معنى لدالاتها على عدد معين وكان القياس مئين او مأت وهما لا يجوزان \* اما الاول فلعدم جواز كون جمع المذكر السالم ميم ١ للعدد فلا يقال ثلثة مسلمين مثلا لانه اما وصف وهو قاصر عن افادة الغرض من التمييز وهو تعيين الجنس لكونه دالا على ذات مبهمة مأخوذة مع بعض الصفات واما علم ولا بد في جمعه من اللام والتمييز نكرة لما عرفت \* واما الثانى فلعدم جواز وقوع جمع المؤنث السالم

بعد الثالث واخواته لكونه خلاف المعتاد الذي هو وقوع ماهو  
 في صورة جمع المذكر السالم بعدها عني عشرين واخواته ولا يلزم  
 عند ذكر ميمها كان يقال ثلثائة رجل مثلا ان يلى التمييز وهو رجل  
 مثلا المجموع بالالف والتاء وهو لا يجوز لكونه خلاف المعتاد وهو  
 وليه ماهو في صورة المجموع بالواو والنون اعني عشرين الى تسعين  
 فاقصر على المفرد مع كونه اخصر \* قال بعض الكمل لا غناء مفرد  
 دال على الكثرة عن لفظ الجمع (وميم احد عشر) وزائد (الى تسع  
 وتسعين) بل تسع وتسعين (منصوب) لتعذر الاضافة \* اما في مثل  
 عشرين فلكر اهتتم ابقاء ماهو في صورة نون الجمع ان لم يحذف  
 او حذف نون غيره ان حذف \* واما في غيره فلكرا هتتم جعل ثلثة  
 اشياء كالاسم الواحد بخلاف نحو خمسة عشر ك فان المضاف اليه  
 لما كان غير العدد كان منها على التعدد وبخلاف نحو ثلثائة رجل  
 فان اعراب الاولين يمنع الاتحاد (مفرد دائما) لكونه اخف مع ثقل  
 التركيب والقلّة في الفضله اولى (وميم مائة والـف) ميم (ثلاثمائة  
 ميم) (جمعه) اى الف فان جمع المائة لا يستعمل مع الميم (لا ينصب  
 بل هو مفرد) لانه قد يضاف الى بعضها نحو ثلثة فيحصل التركيب  
 فيرجح الخفة على المطابقة وحل المفرد عليه اطراد الباب (ومجرور)  
 بالاضافة للتخفيف واما قوله تعالى «ثلثائة سنين» بلا اضافة ولا افراد  
 فمحمول على البدل وحذف الميم اى ثلثائة مدة (نحو مائة رجل)  
 وماتارجل (والـف درهم) والفادرهم وآلاف درهم (وبنون التثنية  
 نحو منوان سنا ويجوز في بعض هذين القسمين) ماتم بالنون وماتم

(بنون)

بنون التثنية\* احترز ببعض عن مثل احد عشر لعدم جواز الاضافة فيه مع كونه تامم بالتونين (الاضافة) الى التميز اضافة بيانية لحصول الغرض مع التخفيف (نحو رطل زيت ومنوا من ولا تجوز) الاضافة (في غيرهما) اى القسمين\* اما فى الاول فلما من تعذر تجريد المضمرة واسم الاشارة عن التعريف وتكيزهما الذى هو شرط الاضافة المعنوية\* واما فى الرابع فلما من ايضا من كراهة ابقاء نونه وحذفه\* واما فى الخامس فلا متناع اضافة المضاف (وبنون شبه الجمع) لابنون الجمع مثل الاخسرين اعمالا وحسنون وجوها فان التميز بعدها لما يكون عن نسبة فى شبه جملة (وهو) اى شبه الجمع (عشرون) وزائد الى تسعين) بل تسعين (نحو عشرون درهما وبالاضافة نحو ملؤه عسلا\* ولا يتقدم معمول الاسم التام عليه) لضعفه فى العمل لكونه جامدا\* (والتاسع) من التسعة (معنى الفعل) ولما كان الظاهر من اضافة المعنى الى الفعل كونه مفهوما منه ومدلول لاله وهو ليس بمراد هنا ظاهرا المراد بانه كان مجازا تسمية للدال باسم المدلول ثم صار حقيقة عرفية بحيث لا يحتاج الى القرينة بقوله (والمراد منه كل لفظ) غير مشتق ولا مشتق منه فى الحال بقرينة انه جعله قسما لكل منهما وقدر اذ به ما يشملهما كما فى تعريف الفاعل (يفهم منه معنى فعل) اصطلاحى اى معناه المطابق كفى اسماء الافعال او التضمنى كفى سائرهما\* عدل عما ذكره الفاضل الجامى من انه المستنبط من فحوى الكلام من غير تصريح به او تقديره لعدم شموله لاسم الفعل والظرف مع كونهما منه عنده لكن الثانى اما داخل فى الفعل او شبهه عند ذلك الفاضل بخلاف الاول وعما ذكره

الفاضل العصام ايضا من انه ما يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون من صيغته لخروج فعال بمعنى الامر عنه كترال وتراك \* وانما عده ماملا واحداً من القياسى مع ان بعضا من انواعه يمكن ان يعد منه لدخوله فى ضابط كلى كما اشار اليه بقوله كل لفظ الى آخره وبين فى التفصيل انه يعمل كذا تسهيلا للضبط بتقليل الاقسام \* فن لم يعده من القياسى كالشيخ عبدالقاهر ومن تبعه لم يصب ( فنه اسماء الافعال ) اصله اسماء معانى الافعال لانه لا يفهم منها الالفاظ بل معان هى معانى افعال مخصوصة فحذف المضاف ايجازا ذكره فى الامتحان ( وهو ) اى اسم الفعل الدال عليه اسماء الافعال وفى اكثر النسخ وهى والاول اصح لموافقته لضمير مسماه ويعمل ولانه يلزم رجوع الثانى ايضا الى اسم الفعل بتأويل الكلمة اذ لا يصح رجوعه الى اسماء الافعال لان التعريف للماهية للافراد التى تبدل عليها ضيغة الجمع ولا يمكن ادعاء العمليّة اذ لا يقال مثلا رويد اسماء افعال بل يقال انه اسم الفاعل \* وايرد ضيغة الجمع للتنبيه على تعدد الافراد من اول وهلة ( ما ) اسم ( كان بمعنى الامر ) قدمه لكثرة ( او الماضى ) لم يذكر المضارع لقلة ما كان بمعناه كاف بمعنى اضجروا وه بمعنى اتوجع اى صار بمعنى وضع الامر او الماضى له \* لم يقل ما وضع لعنى الخ لان دلالتها على هذا المعنى ليست بحسب الوضع بل بحسب الاستعمال \* ولذا خرجت عن تعريف الفعل \* فلو قال ما صار لكان انسب \* ولا يرد نحو الضارب امن نقضا على التعريف لما عرفت انه خارج عن تعريف معنى الفعل الذى هو القسم ( ويعمل ) اسم الفعل او ما كان الخ ( عمل ) دال

( مسماه )



(سماء) على حذف المضاف او التجوز بذكر المدلول و ارادة الدال  
ولو كان معنى قوله ما كان بمعنى الامر او الماضي ما كان بمعنى هو الامر  
او الماضي لكان هذا على ظاهره لكن لا يساعده ما نقلنا عن الامتحان  
(ولا يتقدم معموله) اى اسم الفعل (عليه) الا اذا كان المفعول ظرفا  
فانه يتقدم على معنى الفعل مطلقا كما يحى في بحث المفعول فيه\* وفي اكثر  
النسخ معمولها عليه والصواب هو الاول او تأنيث الثانى كالاول  
وارجاعهما الى اسماء الافعال كما لا يخفى على من هو سليم البال اما الفاعل  
فظاهر واما المنصوب فلضعفه في العمل فان المراد به هنا عمله باعتبار  
معناه الفعلي وهو ليس بوضعي له ولو سلم فليس باولى فلا يبلغ درجة  
الفعل فيه هذا هو الملايم لقوله ويعمل عمل سماء\* واما قول من قال لانه  
اما منقول عن المصدر او عن الظرف ومعمول كل منهما لا يتقدم عليه  
لضعفه فغير ملايم له اصلا (الاول) وهو ما كان بمعنى الامر (نحو هازيدا  
اى خذه ورويد زيدا اى امهله وهلم زيدا اى احضره) من الافعال  
ونحو قوله تعالى «هلم شهداءكم» اى احضروهم ويحى لازما بمعنى اقبل  
نحو هلم الينا واصله هالم بهاء التنبيه عند البصرية وهلم ام عند الكوفية  
ومفرد عند الحجازية ولا يتغير في الاحوال كلها كما سبق من قوله تعالى  
«هلم شهداءكم» الا في بنى تميم فانهم يقولون هلم هلم هلموا الى آخره كما وقع  
في الحديث الشريف «هلموا الى حوائجكم» (وهات شيئا اى اعطه  
وحيهل) اضله حيهلا (الثريد اى ائشه) وحى وحده بمعنى  
اقبل ويعدى بعلى نحو حى على الصلوة اى اقبل عليها\* وقبضاء متعديا  
بمعنى انت وقدير كعب مع هلا الذى بمعنى اسرع ويكون المركب ايضا

بمعناه فيعدى بالي نحو حيلا الى الثريد وبالباء نحو حيلا يزيد اي بذكره  
وقد يستعمل بمعنى اقبل فيعدى بعلى نحو حيلا على زيد (وبله زيد  
اي دعه وعليك زيد اي ازمه) بكسر الهزة (ودونك عمرا اي خذه  
وتراك زيد اي اتركه وغير ذلك) من نحو آمين بمعنى استجب ووراك  
بمعنى تأخر وامامك بمعنى تقدم واليك بمعنى تنح وغير ذلك (والثاني)  
وهو ما كان بمعنى الماضي (نحو هيهات الامر اي بعد وستان زيد  
وعمر واي افترقا وسرعان زيد ووشكان عمر واي قربا وغير ذلك)  
مثل بطئان بضم الباء وقحها وسكون الطاء وقح النون اشار بقوله  
وغير ذلك في الموضعين الى انها غير محصورة فيما ذكرناه وقال بعض  
تعليقاته انها كثيرة جدا ما ذكرنا خمسها ولا عشرها تعريضا لمن  
عدها سماعية انه لم يصب (ومنه) اي من معنى الفعل (الطرف المستقر  
وقدم تفسيره) في حرف الجر (وهو) لضعفه في العمل (لا يعمل  
في المفعول به) القوي (بالاتفاق) ولان عامله الذي ناب هو مهابه كوجد  
لا يعمل فيه للزومه (ولا في الفاعل الظاهر الابطش شرط الاعتماد)  
واما المستكن فلكونه امرا اعتباريا يعمل فيه بلا شرط (على ما ذكر)  
في بيان شرط اسم الفاعل والمفعول من الاشياء الخمسة \* وجه الاشتراط  
ما مر (والموصول) ليكون نائباً عن الفعل الذي هو اصل في العمل  
اذ الصلة لا تكون الاجلة فيحصل له نوع قوة في العمل وهذا يدل  
على انه هو العامل على ما هو رأي المحققين لا الفعل المقدر كما زعم البعض  
والا لما احتيج اليه كالا يحتاج اليه في سائر المواضع المقدر هو فيها (نحو  
زيد في الدار ابوه) ومررت برجل في كه كتاب وجاءني زيد  
وعلى كفه سيف وافي الدار احد (وما الدار احد وجاءني الذي

(في الدار)

في الدار ابوه ويجوز في هذه المواضع (كون الظرف خبرا مقدما  
وما بعده مبتداء مؤخرا كما في مثل اقام زيد (واذا لم يرفع) الظرف اسما  
(ظاهرا ففاعله ضمير مستتر فيه) اي في الظرف (منتقل من متعلقه)  
بفتح اللام (المحذوف ويعمل في غيرهما) اي المفعول به والفاعل الظاهر  
(كالحال والظرف بلا شرط) اما في الظرف فلما مر غير مرة واما في الحال  
فلكونها في حكمه (ومنه المنسوب فانه يعمل كعمل اسم المفعول) لكونه  
مأولا به (نحو مررت برجل هاشمي اخوه) اي منسوب الى هاشم  
(ويشترط في عمله) اي المنسوب (ما يشترط فيه) اي في اسم المفعول  
(ومنه الاسم المستعار نحو اسد في قولك مررت برجل اسد غلامه واسد  
على اي مجترى فلذا) اي لاجل ان الاسد بمعنى المجترى (عمل عمله ومنه  
كل اسم يفهم منه معنى الصفة نحو لفظه الله في قوله تعالى «وهو الله  
في السموات» اي العبود) لمن (فيها) اي يعبد من فيها لانه البكائن فيها  
(ومنه اسم الاشارة) نحو هذا زيد يوم الجمعة امام الامير جالس اي اشير  
اليه يوم الجمعة امام الامير حال كونه جالسا (وليت ولعل) نحو ليت  
اولعل زيدا يوم الجمعة عندنا مسرورا اي اتمني او اتوحي يوم الجمعة عندنا  
زيدا حال كونه مسرورا \* وقال الرضي ليس المعنى على تقييد التمني  
بالحال بل على تقييد خبره بها \* اقول ليس هذا بقطعي بل محتمل للامرين \*  
وانما لم يقل والحروف المشبهة بالفعل مع ان كلامها يفهم منه معنى فعل  
كما قال وحرف النداء والتشبيه والتنبيه للتنبيه على ان ما عدهما ليس  
بعامل لعدم السماع فيه وهو مما لا بد منه ولو نونا فافهم (وحرف  
النداء) نحو يا زيدا كبا اي ادعوه (و) حرف (التشبيه) لفظا مثل

قائماً كهمرو قاعداو كأنه اسد صائلا او تقديرا نحو زيد اسد صائلا (و)  
 حرف (التنبيه) كما مر من مثال اسم الاشارة الا انه يأول حيثئذ بانه (و)  
 حرف (الذني) كما ولا نحو «ما انت بنعمة ربك بمجنون» وما انت بذى علم  
 كاملا (وغيرها) من مثل ما شانك قائما اي ما تصنع (فهذه) المذكورات  
 من قوله ومنه كل اسم الى قوله وغيرها (تعمل في غير الفاعل والمفعول به  
 من معمولات الفعل كالحال والظرف) والمفعول معه كما شانك وزيدا  
 وعند البعض لا تعمل في المفعول المطلق ايضا ذكره الفاضل العصام  
 والكل داخل في ضابط كلى فلا وجه لاسقاطه في بيان القياسى كما  
 اسقطوا (والعامل المعنوى ما لا يكون للسان فيه حظ وانما هو معنى  
 يعرف بالقلب وهو اثنان) خلافا للاخفش فانه يجعله ثلثة ثالثها  
 حامل الصفة والتأكيد وعطف البيان وهو كونها صفة او تأكيدا  
 او عطف بيان لمرفوع او منصوب او مجرور ودليله اختلاف الحركتين  
 اعرابا وبناء في مثل يازيد العاقل فانه لو اتحد العامل لما اختلفت الحركتان \*  
 وجوابه ان الضم باعتبار العارض فلا اختلاف باعتبار الاصل \* قاله  
 بعض الكمل \* وقال المص رح والاشبه ان هذا الرفع مثل الجر الجوارى  
 ورفع للملائكة اسجدوا على قراءة ابى جعفر للمشاكله والاتباع ليس  
 باعراب ولا بناء والتسمية بالرفع والجر مجاز هذا كلامه \* وقال سيويه  
 الوصف بمنزلة الجزء من الموصوف \* فالعامل يشتمل عليهما في المعنى  
 فيكون عاملا فيهما قاله ايضا بعض الكمل (الاول رافع المبتدأ والخبر)  
 اى ما يعمل فيهما عمل الرفع لانه لدخول الاسناد في مفهومه كما سيجى  
 يقتضى المسند اليه والمسند اللذين يشبهان الفاعل فالاول في كونه

مسند اليه والثاني في كونه جزءاً ثانياً وقد مر ان مبنى العمل على الاقتضاء  
 (وهو التجريد) للاسم (عن العوامل اللفظية) بان لا يكون له عامل  
 لفظي اصلا على ما هو المفهوم بحسب العرف كما يقال جرد زيد عن ثيابه  
 فانه يفهم منه عرفانه لا ثوب له اصلا\* ولو قال عن العامل اللفظي لكان  
 اظهر واخصر\* ثم ان هذا مبنى على تجريد التجريد عن مقتضاه الذي  
 هو سبق الوجود\* فلا يلزم خروج عامل مبتداء وخبر لم يسبق عليهما  
 عامل لفظي\* ويمكن ان يقال ان هذا مبنى على تنزيل القوة القريبة  
 منزلة الفعل او الامكان منزلة الوجود كما يقال ضيق فلان فم البئر  
 اذا حفره ضيق الفم ابتداء او على التنبيه على ان الاصل كان العامل  
 اللفظي وعدل الى المعنوي فكأنه جرد عنه او المعنى التجريد عنها  
 اذا وجدت واما اذا لم توجد فلا حاجة اليه بل لا يمكن هذا\* وفي اكثر  
 النسخ التجرد اى التعرى والخلو وهو الاظهر والاول اوفق لما في  
 تعريف المبتداء وموافق لما في نسخ الجامي\* والمراد بالعامل اللفظي  
 ما يعمل بالاصالة بان يعمل في اللفظ ولا يبطل عمله غيره وان لا يكون  
 ملحقا بغيره في العمل فيدخل في الحد عامل مثل زيد وحسبك في مثل  
 علمت زيد قائم وبحسبك درهم لصدق التجريد عن العامل اللفظي  
 بالمعنى المذكور عليه اذ في الاول قد ابطال التعليق عمل علمت في اللفظ  
 وعمله في المعنى ليس باصلي وفي الثاني الباء اذ ملحق بالاصلي كذا فهم  
 من الامتحان (لاجل الاسناد) اليه او اسناده الى شئ\* وخرج به تجريد  
 الاسماء المعدودة فانه ليس بعامل\* قيل التجريد عديم فعده مأثر ليس  
 بمرضى لعدم صحة كون فاعل الوجودى عديما فلا يحسن تشبيه العدمى

بالمأثر وتنزيله منزله فالأولى أن يفسر بكون الاسم في صدر الكلام تحقيقاً وتقديراً \* واجيب بأن العوامل علامات لتأثير المتكلم بالمأثرات والعدم الخاض يجوز أن يكون علامة \* ويرد على ما جعله أولى أيضاً أنه اعتبارى فعده مأثراً ليس بمرضى لعدم صحة كون فاعل الوجودى الخارجى اعتبارياً فلا يحسن تشبيهه بالمأثر فافهم (نحو زيد قائم والثانى رافع الفعل المضارى وهو وقوعه بنفسه) لا بالناصب والجازم (موقع الاسم) كوقوعه خبراً (نحو زيد يضرب) أو صفة أو جالاً نحو جاءنى رجل أو زيد يضرب (فيضرب واقع موقع ضارب) لأن الأصل في هذه المواضع وقوع المفرد الماسيحي \* فإن قيل إن ذلك الوقوع يوجد في الماضي أيضاً فلم لا يرفع \* قلت لأنه مبنى الأصل فلا يكون معمولاً إلا في الموضعين كما سيحى (وذلك الوقوع) أى وقوع المضارع بنفسه موقع الاسم (أنما يكون إذا تجرد عن النواصب والجوازم) بأن لا يكون فيه ناصب ولا جازم أصلاً فإنه إذا لم يتجرد عنها يمتنع ذلك الوقوع لعدم صحة دخول ناصب الفعل وجازمه على الاسم \* وإنما ارتفع هو بذلك الوقوع لأنه حينئذ يكون كالاسم فأعطى له اسبق أعرابه وأقواؤه وهو الرفع \* وذلك مذهب البصريين \* وأورد عليه أنه يرتفع في مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كافي الصلة نحو الذى يضرب وفي مثل سيقوم وسوف يقوم وفي خبر كاد زيد يخرج وفي نحو يدخل الزيدان \* واجيب عن الأول والآخر بأنه فيهما واقع موقعه لأنه يقال الذى ضارب هو على أن ضارب خبر مبتداء مقدم عليه وكذا داخلان الزيدان ويكفيها وقوعه موقع الاسم وإن كان الأعراب الذى مع تقديره اسماً

(غير)

غير الاعراب الذي مع تقديره فعلا \* وعن الثاني بان الواقع موقع الاسم  
هو سيقوم مع السين لا يقوم وحده وصار السين كالجزء وجعل سوف  
في حكم السين لكونه بمعناه \* وعن الثالث بان الاصل فيه الاسم وعدل  
عنه لاسم \* واما عند اكثر الكوفيين فالعامل هو ذلك التجرد \* ولا يرد  
عليهم ما ورد على البصريين حتى يحتاج الى تلك التكلفات في التفصي  
عنه \* لكن يرد عليهم ان التجرد عما ذكر حاصل قبل التركيب كما في الاسم  
فلا بد من قيد يخرج غير المركب كما في تعريف العامل المعنوي للاسم \*  
وقد يجاب عنه بان الفعل لتوقف فهم معناه على ذكر الفاعل لا يستعمل  
بدون التركيب معه فافهم \* (فمجموع ما ذكرنا من العوامل) على ما  
ذكرنا (ستون) واما مجموع ما ذكره الشيخ عبد القاهر ومن تبعه على ما  
ذكروا فائة \* زاد ونقص \* اما الاول فسبعة خسة في السماعي الثلاثة  
الاخيرة من حروف الجرو لالني الجنس واذاما من كلم المجازاة واثنان  
في القياسي اسم التفضيل ومعنى الفعل \* واما الثاني فسبعة واربعون  
في السماعي ثمانية وعشرون منها افعال اربعة افعال المدح والذم واربعة  
افعال المقاربة وثلاثة عشر افعال الناقصة وسبعة افعال القلوب ادخل  
كلها في اول القياسي وهو الفعل وثلاثة عشر منها اسماء تسعة اسماء  
الافعال ادخلها في تاسع القياسي وهو معنى الفعل واربعة منها اسماء  
احدها عشر اذ اركب مع احد الى تسعة وثانيها كم وثالثها كذا ورابعها  
كأين ادخلها في الاسم التام وهو ثامن القياسي وستة منها حروف خسة  
حروف النداء ادخلها في تاسع القياسي وواحد الواو بمعنى مع اسقطها  
لكونها غير عاملة على الصحيح فافهم \* (الباب الثاني) الذي عهد جزء

من الرسالة لفظا او معنى كائن (في) بيان احوال (المعمول) او في بيان  
تحصيل ادراكها (اعلم اولاً) اى قبل الشروع في المقصود (ان الالفاظ  
الموضوعية) لعنى (اذالم تقع في التركيب) كالالفاظ المعدودة من الاسماء  
والحروف مثل زيد غلام دار هل بل قد \* واما الافعال فلا توجد  
بلا تركيب كما مر (لم تكن معمولة) لعدم العامل (كما لا تكون عاملة) لعدم  
المعمول (وان وقعت فيه فهي على ثلاثة اقسام القسم الاول ما لا يكون  
معمولا اصلا) لا بالاصالة ولا بالقيام اى لا يكون له اعراب لالفاظ  
ولا تقديرا ولا محلا لعدم مقتضيه وعدم القيام بمقام ما يوجد هو فيه  
(وهو اثنان الاول الحرف مطلقا) عاملا ولا بالاتفاق (والثاني الامر  
بغير اللام عند البصريين فانه لما حذف عنه حرف المضارعة التي بسببها  
صار المضارع مشابها للاسم) مشابهة تامة على ما مر (فاعرب واعمل  
فيه خرج عن المشابهة) لذهاب سببها جواب لما (فعاد الى اصله وهو)  
البناء (الاصلى) (وقال الكوفيون هو معرب مجزوم بلام مقدرة) منوية  
وهي منسية عند البصريين ولهذا قالوا هو موقوف (والقسم الثانى  
ما يكون معمولا دائما) اى يكون له اعراب لفظا وتقديرا او محلا لوجود  
مقتضيه (وهو اثنان ايضا) اى كما لا يكون معمولا اصلا (الاول الاسم  
مطلقا) معربا او مبنيا (حتى حكم على اسماء الافعال) قال الدماميني  
عن سيبويه والمازنى وجاعة انها معمولة فيكون لها موضع من الاعراب  
واختلفوا في تعيين ذلك الموضع (بانها مرفوعة المحل على الابتداء  
وفاعلها ساد مسد الخبر) كما في اقامم الزيدان واختاره ابن الحاجب  
في ابضاح المفصل لانها اسماء مجردة عن العوامل اللفظية فوجب

( ان )



ان يحكم بالابتداء\* ورد بانه ينتقض به حينئذ تعريف المبتداء بجعا\*  
وقال الرضى قياسها على اقام مع الفارق اذ معناه معنى الاسم وان شابه  
الفعل بخلافها اذ ليس فيها من معنى الاسمية شئ بل انتقل الى معنى  
الفعلية ولا عبرة باللفظ كافي تسمع في قوله تسمع بالمعدي خير من ان تراه  
فانه مبتداء لكونه بمعنى المصدر وان كان لفظه فعلا بل جملة ((او منصوبة  
الحل)) بافعال محذوفة ((على المصدرية)) اى على انها مفعول مطلق  
فرويدزيد امثلا في تقدير ارودار وادازيدا\* ورد بان تقدير الافعال ينافى  
كونها اسماء الافعال ومبنية بل يوجب كونها مصادر معربة كسقياء ورعا  
اذ لا موجب للبناء حينئذ لان معنى الفعلية انما هو للافعال المقدرة لالها  
((وان قال بعضهم)) وهم المحققون على على مانقله ابن مالك والجمهور  
على مانقله ابن هشام وهو المختار عندهما وقال الدماميني هذا مذهب  
الاخفش ((لما محل لها من الاعراب لكونها بمعنى الفعل)) على ما هو المختار  
عنده كما سبق ونأية منابه بحيث لا يقدر اصلا ولذا بنيت كالفعل  
((وعلى ضمير الفصل)) وهو ما يقع بين المبتداء والخبر اذا كان معرفة او  
افعل من ولودخل عليهما عامل سمي به لفصله بين كون ما بعده نعتا وخبرا  
في بعض المواضع ((نحو كان زيد هو القائم بالحرفية)) لدلالته على غير  
مستقل وهو رفع اللبس فلا يكون معمولا اصلا فضلا عن كونه دائما  
وتسميته بالضمير لكونه على صورته ((خلافا لبعضهم)) وهو بعض البصرية  
فانه ((يقول انه اسم لا محل له من الاعراب)) قال في الامتحان هذا بعيد لعدم  
نظيره في الاسم\* ولما كان السابق اسما واللاحق حرفا صورة نبه على  
الغايرة بتغيير الاسلوب فقال ((واما اللام الداخلة على الصفات)) من

اسمى الفاعل والمفعول \* والجمع بالنظر الى الانواع والافراد (فقال بعضهم) وهو المازنى (انها حرف) لا اسم موصول (كغيرها) اى كغير الداخلة عليها \* فتكون مما لا يكون معمولا اصلا بل المعمول حينئذ مدخولها (وقال اكثرهم) وهو غيره (هى اسم موصول) لا حرف (بمعنى الذى) فى المذكر (او التى) فى المؤنث فتكون مما يكون معمولا دائما فلا بد لها من اعراب مع انه ليس فيها بل فى مدخولها فينبى وجهه بقوله (اعطى اعرابها) اى اللام (لما بعدها لما انتقل) اى لا انتقال ما بعدها (من الفعلية الى الاسمية) لكرهتهم دخولها على الفعل لكونها فى صورة الحرف (فاصل جاءنى الضارب زيدا جاءنى الذى ضرب زيدا فالاول) اى الذى (معمول) لكونه فاعل جاءنى (والثانى) اى ضرب (غير معمول) لكونه ماضيا واما اذا كان اصله جاءنى الذى يضرب زيدا فلا شك انه معمول مرفوع \* وانما اختار الاول لكونه اظهر فى التمثيل (فلما غير هذا الكلام) بان غير الذى الى اللام وضرب الى ضارب وقل جاءنى الضارب (صار الاول) اى الذى (فى صورة الحرف) اى حرف التعريف وهو اللام وان كان فى المعنى والحقيقة اسما (والثانى) اى ضرب (فى صورة الاسم) اى اسم الفاعل وان كان فى الحقيقة والمعنى فعلا (فانعكس الحكم) بان انتقل الاعراب المحلى من الاول الى الثانى وصار لفظيا لعدم المانع فيه كما فى الاول (ترجيحا لجانب اللفظ على جانب المعنى فى الاعراب الذى هو حكم لفظى) فالاعراب فى الحقيقة للاول الذى هو المعمول وان ظهر فى الثانى الذى هو ليس بمعمول \* ولا منافاة بين هذا وبين ما نقلناه آنفا عن الرضى فافهم ولا تكن من الغافلين (والثانى)

(من)

من الاثنين (الفعل المضارع) اتصل به نون جمع المؤنث او نون التأکید  
 ام لا لانه بعد الوقوع في التركيب لا يخلو عن الجازم او الناصب او الوقوع  
 موقع الاسم (والقسم الثالث) من الاقسام الثلاثة (ما كان الاصل فيه  
 ان لا يكون معمولا لكن قد يقع موقع القسم الثاني) وهو ما يكون معمولا  
 دائما (فيكون معمولا وهو) اى القسم الثالث (اثان ايضا) اى كالقسم  
 الثاني (الاول الماضى فانه اذا وقع بعد ان المصدرية يحكم على محله  
 بالنصب واذ وقع بعد الجازم شرطا او جزاء) بدون الفاء بقرينة المثال  
 اذ به لا يعتبر الجزم في محل الماضى بل في محل الجملة كما يحى (يحكم على محله  
 بالجزم لظهور ذلك الاعراب في المعطوف) على ذلك الماضى (نحو  
 اعجبني ان ضربت) انت (وتقل) بالنصب عطفا على ضربت المنصوب  
 محلا لوقوعه موقع تضرب المنصوب لفظا (وان ضربت وتقتل)  
 بالجزم عطفا على ضربت الواقع موقع تضرب المجزوم شرطا  
 (ضربتك واقتل) بالجزم عطفا على ضربتك الواقع موقع اضربك  
 المجزوم جزاء (وفي غير هذين الموضعين لا يكون) الماضى (معمولا)  
 لعدم مقتضى الاعراب (والثاني) من الاثنين (الجملة وهى على قسمين  
 فعلية وهى) اى الجملة الفعلية على ما هو رأى صاحب الباب ومختار  
 المصنف رحمه الله في هذا الكتاب الجملة (الركبة من الفعل لفظا) اى  
 صريحا ولو تقديرا بدون اداة الشرط او بها (او معنى) والمراد به ما يفهم  
 منه معنى فعل مشتملا على النسبة التامة بقرينة كون الكلام في الجملة  
 مشتقا او غيره بقرينة الامثلة (و) من (فاعله نحو ضرب زيد) مثال لما  
 كان الفعل فيه لفظا بدون اداة الشرط (وان تكرمنى اكرمك) مثال لما كان

الفعل فيه لفظا بها ولا يخرج بعروضها عن الفعلية ولا يستحق ان يعد  
 قسما آخر من الجملة والا لا يستحق بعروض الترديد مثل اما ان يكون  
 العدد زوجا او فردا او الخبرية او الحالية او نحوها وخرج عن  
 الاسمية ما يعرض له حرف عامل واستحق ان يعد قسما آخر  
 من الجملة فتكثر الاقسام جدا (وهيات زيد) مثال لما كان الفعل فيه  
 معنى غير مشتق اسم فعل (واقائم الزيدان) مثال لما كان الفعل فيه معنى  
 مشتقا ثم انهما يخرجان من الفعلية ويدخلان في الاسمية ان فسرت الاولى  
 بما كان جزؤه الاول فعلا صريحا ولو تقديراً والثانية بما كان جزؤه  
 الاول اسما مطلقا كجمهور أى الجمهور وهو المشهور (وإلى الدار زيد)  
 مثال لما كان الفعل فيه معنى غير مشتق ظرفا فادراجها اياها في الفعلية  
 لكون الطرف من معنى الفعلية لا لكونها مقدرة بفعل كما زعم البعض \*  
 فلا يرد عليه ما اورده على هذا البعض في الامتحان بانها وان قدرت  
 بفعل لكن جعل الطرف مقامه وانتقل الضمير منه اليه وجعل العمل له \*  
 ولذا اشترط البصريون فيه الاعتماد \* والفعل لا يحتاج اليه لملفوظا  
 ولا مقدرا \* فلما امتازت بهذه الاشياء استحقت ان تجعل قسما برأسه  
 فلا مخالفة بين كلاميه في كتابيه كما ظن (واسمية وهى) الجملة (الركبة  
 من المبتداء والخبر او من اسم الحرف العامل وخبره نحو زيد قائم وان زيدا  
 قائم فان اريد بالجملة) مجرد (لفظها) من غير اعتبار دلالتها على معناها  
 (فلا بدله) أى اللفظها (من اعراب لكونه في حكم الاسم المفرد) لكونه  
 مأولا به كما يشير اليه بقوله أى هذا اللفظ (حتى يجوز وقوعها) أى الجملة  
 التى اريد بها لفظها (في كل ما) موضع (وقع) الاسم المفرد (فيه)

(فتقع)

فتقع تلك الجملة (مبتداء وفاعلا) ونائبه (وغير ذلك) المذكور من  
المفعول واسم باب كان وان وغير ذلك (نحو زيد قائم جملة اسمية اى هذا  
اللفظ) ونحو يقع زيد قائم فاعلا وجعل زيد قائم نائب الفاعل (ومنه)  
اى مما ذكر من الجملة التى اريد بها لفظها (مقول القول نحو قوله تعالى  
واذا قيل لهم آمنوا) لكن موقعه ليس موقع المفرد يرشدك اليه كسران  
فيه كما سبق ولذا فصل عما قبله منه (وكذا) اى كما ذكر من الجملة التى  
اريد بها لفظها فى انه لا بد له من اعراب الجملة (ان اريد بها معنى مصدرى  
ام بواسطة ان) بالفتح والتشديد (او ان) بالفتح والسكون (او ما  
المصدريتين) صفة للاخيرتين. (كقولك بلغنى انك قائم) اى  
قيامك (وكقوله تعالى وان تصوموا) اى صيامكم. (خير لكم)  
ونحو اجلس مادام زيد جالسا اى مدة دوام جلوسه (او غيرها) اى  
بلا واسطة هذه الثلاثة (نحو الجملة التى اضيف اليها) من الجملة التى اسند  
اليها بان اريد بها مجازا مطلق الحدث المدلول عليه ضمنا بالنسبة تامة \*  
فلا يرد انه يستفاد من التفاسير الآتية ان المراد ليس مطلق الحدث  
بل الحدث مع النسبة وارادتهما تقتضى امتناع كون الجملة مضافا اليها  
ومسندا اليها كما تقتضيه ارادتهما مع الزمان على ما صرح به الفاضل  
العصام فى حاشية انوار التنزيل لان المقتضى للامتناع التامة لا المطلقة  
(كقوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم اى يوم ينفع صدق  
الصادقين) قال الفاضل العصام اختلفوا فى ان المضاف اليه فى مثله  
الفعل او الجملة مع الاتفاق على انه هو الجملة الاسمية بتمامها اذا وقعت  
مضافا اليها \* والمصنف رخص الثانى فى الامتحان \* والظاهر انه الجملة

بلا تأويل كما اشار اليه فيه في تعريف المضاف اليه وبينه فيما علقه  
 عليه فيخالف ما ذكره هنا \* ويحتمل انه الجملة بتأويل الاسم فلا يخالفه \*  
 وفي كلامه في موضع آخر اشارة اليه ايضا كما لا يخفى على من تتبع  
 كلامه (ونحو قوله تعالى) ان الذين كفروا (سواء) اسم بمعنى الاستواء  
 نعت به كائنات بالمصادر مبالغة كما في قوله تعالى « تعالوا الى كلمة سواء  
 بيننا وبينكم » (عليهم) متعلق به اي عندهم وهو مرفوع على انه  
 خبر ان وقوله (انذرتهم ام لم تنذرهم) مرفوع المحل على انه فاعله  
 او انه مبتدأ وذلك خبره قدم عليه اعناء بشانه فالجملة خبر ان (اي)  
 ان الذين كفروا مستو اوسيان عندهم في عدم الجدوى (انذارك  
 وعدم انذارك) وفيه اشارة الى ان المراد بالجملة هنا المصدر المضاف  
 الى الفاعل والى ان الهمزة وام مجردتان عن معنى الاستفهام لتحقيق  
 الاستواء بين مدخوليها كما جرد الامر والنهي عن معنييهما في قوله  
 تعالى « استغفر لهم ولا تستغفر لهم » \* وانما عدل عنه الى الفعلية  
 لما فيها من ايهام التجدد والتوصل الى ادخال الهمزة ومعادلتها  
 عليها لافادة تقرير معنى الاستواء وتأكيده كما سبق اليه الاشارة (ونحو)  
 قول المنذر حين رأى المعيدى واستحققره وقد بلغ اليه من كلامه  
 ما يعجبه (تسمع) بالرفع مبتدأ بان جرد عن النسبة التامة وا زمان واريد به  
 معنى المصدر المضاف الى فاعله كما اشار اليه بالتفسير الاتي وجه العدول  
 مثل مامر وأما على ما هو المشهور من انه يحذف ان ورفع الفعل لفقده  
 عامله لفظا فليس مما نحن فيه (بالمعيدى) منسوب الى معيد تصغير  
 معد على طريق الترخيم يحذف تشديد الدال استتقاله معياء التصغير

(خير)

(خير من ان تراه) خبره وهذا مثل لمن خبره خير من رؤيته (اي سماعك وهذا الاخير) اي مثل تسمع (مقصود على السماع) من اهل اللغة ولا يقاس عليه غيره بخلاف غيره مما سبق (و) الواقع (في غير هذين الموضعين) الذين اريد بالجملة في احدهما لفظها وفي الآخر معنى مصدرى\* وذلك الغير هو الموضع الذي اريد به افيد معناها المطابق (لا يكون له) اي الواقع في ذلك الغير (اعراب الان تقع) اي الجملة (خبر المبتدأ نحو زيد ابوه قائم) مثال للجملة الاسمية (او) خبرا (لباب ان نحو ان زيدا قام ابوه) مثال للجملة الفعلية (فتكون) الجملة الواقعة خبرا لهما (مرفوعة المحل او) تقع خبرا (لباب كان نحو كان زيد ابوه عالم او) خبرا لباب (كان نحو كاد زيد يخرج او) تقع (مفعولا ثانيا لباب علم نحو علم زيد عمر ابوه قائم او) مفعولا (ثالثا لباب اعلم نحو اعلم زيد عمر ابوكرا ابوه قائم او) تقع الجملة (معلقة عنها) نائب الفاعل (نحو علمت اقام زيد) فان اقام زيد جملة فعلية ان جعل قائم رافعا لزيد كما عرفت والا فاسمية (او) تقع (حالا نحو جاءني زيد وهو راكب فتكون) الجملة الواقعة في هذه المواضع من خبر كان الى الحال (منصوبة المحل او) تقع الجملة (جوابا للشرط جازم بعد الفاء) الذي يجيء للربط فيما لا تأثير لاداة الشرط فيه ولو من وجهه وسيجيء تفصيل ما تؤثر فيه الفاء وما لا تؤثر فيه وما يمنع فيه الفاء او يجب او يجوز فيه الوجهان (او) بعد (اذا) التي للمفاجأة وتوب مع الجملة الاسمية مناب الفاء في الزبط لان معناها ينبي عن حدوث امر بعد امر\* ففيها معنى الفاء التعقيبية كقوله تعالى «وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون» (نحو ان تكرمني فانت مكرم فتكون)

الجملة الواقعة بعدهما جوابا لشرط جازم (مجزومة المحل) لكونها  
جوابا لشرط جازم ولا متناع الجزم في لفظها ولو تقديرها فيكون محلا\*  
وسيجي الفرق بين المحلى والتقديرى (او) تقع (صفة لنكرة) لعدم صحة  
وقوعها صفة لمعرفة لكونها في حكم النكرة لصحة تأويلها بها (نحو  
جاءنى رجل ابوه قائم) فيصح التأويل بقائم ابوه (او معطوفة على مفرد  
نحو زيد ضارب ويقتل او) معطوفة على (جملة لها محل من الاعراب  
نحو زيد ابوه قائم وابنه قاعداو) تقع (بدلا من احدهما) اى للمفرد  
والجملة التى لها محل من الاعراب لكونها او فى منه فى تأدية المراد مثل  
قوله تعالى «هل هذا الا بشر مثلكم» فانه بدل من النجوى فى قوله  
تعالى «واسروا النجوى الذين ظلموا» كما قيل\* وقيل تفسيره وقوله تعالى  
«لا يؤمنون» فانه بدل على وجه من قوله تعالى «سواء عليهم اانذرتهم  
ام لم تنذرهم» لكونه او فى فى تأدية المراد الذى هو عدم حصول الايمان  
منهم اصلا فانه يدل عليه مطابقة\* بخلاف ما قبله فانه يدل عليه الترتاما ٢  
وبيان له على وجه كما صرح به الفاضل العصام فى حاشية انوار التنزيل  
لكونه او ضخم منه\* واما الامثلة التى اوردها المعانيون فهمى مما ليس له محل  
من الاعراب\* فن اوردها فى هذا المحل قائما قصد تصوير وقوع الجملة بدلا  
او بيانا او تأكيدا لتمثيلا لما هو تابع لماله محل من الاعراب\* (او تأكيد  
الثانية) اى الجملة التى لها محل من الاعراب نحو زيد ضرب ضرب  
وزيد ابوه قائم ابوه قائم (او بيانا لها) اى الثانية لخفاها (على رأى)  
اى رأى اهل المعانى\* وقال ابن هشام فى معنى اليب فى بيان الفرق بينه  
وبين البدل انه لا يكون جملة ولا تابعا لها كالنعت بخلاف البدل وقال

(في)  
١٢٨  
٢



في موضع آخر ولم يثبت الجمهور وقوع البيان والبدل جملة (فيكون اعرابها على حسب اعراب المتبوع) ان كان اعرابه رفعا فاعرابها رفع وان نصبا فنصب وان جر انجر وان جزما فجزم ولما بين احوال الجملة بنوع تفصيل فكان فيه نوع حرج وعسر\* اراد ان يبين محصولة على وجه الاجال ليسهل ضبطه وحفظه بلا املال فقال (فظهر من هذه الجملة) اي من قوله فان اريد بالجملة الى هنا (ان الجملة قسمان قسم في تأويل المفرد فيكون له اعراب في كل موضع) كالمفرد اذ الكلام في الالفاظ الواقعة في التركيب (وذلك) القسم (ايضا) اي كالجملة مطلقة (قسمان) الاول (ما ريد به لفظه و) الثاني (ما ريد به معنى مصدرى وقسم من الجملة) صرح بها مع ظهور مقسمتها لبعدها ولثلاثيتها من اول الامر ان هذا قسم من القسم الاول منها (لا يكون في تأويل المفرد) بالتأويل المذكور وان صح كونها في تأويله بغيره (فلا تكون معمولة) في جميع المواضع لاستقلالها بالافادة (الافى خمسة مواضع خبر) اي خبر كان (ومفعول) ثان او ثالث (وجواب شرط جازم مع الفاء او اذا وحال وتابع) لمفرد او جملة لها محل من الاعراب (ثم) اي بعدما علمت ما لا يكون معمولا وما يكون معمولا\* اعلم ان (المعمول على نوعين معمول بالا صالة ومعمول بالتبعية) اي بكونه تبعا\* وهو بمعنى التابع ومشترك بين الواحد والجماعة\* النوع (الاول) من النوعين وهو المعمول بالا صالة (اربعة اقسام مرفوع ومنصوب ومجرور ومجزوم\* اما المرفوع فتسعة) ثمانية منها اسماء اربعة اصول واربعة ملحقة بها\* وواحد منها الفعل المضارع (الاول الفاعل) قدمه لانه اصل المرفوعات

عند الجمهور لانه في الاغلب جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجمل  
لأنها اشد امتزاجا لان اول جزئها الفعل وهو لتكون النسبة الى  
الفاعل معتبرة في وضعه يقتضى الارتباط به من اول الامر بخلاف  
المبتداء فانه اسم مستقل لا يقتضى لذاته ارتباطا بشئ ولان عامله اقوى  
لكونه لفظيا ومثله ومناسبة العامل مع المفعول موجبة لقوة عمله الذي  
هو الرفع فيكون اقوى في المرفوعة من المبتداء وهي اماراة الاصلة  
واذا ثبت اصلته بالنسبة الى المبتداء الذي لا نزاع في اصلته بالنسبة  
الى سائر المرفوعات غير النائب يثبت اصلته بالنسبة اليها بلا شبهة \*  
واما اصلته بالنسبة الى النائب فغنية عن البيان \* وقيل اصل المرفوعات  
المبتداء لانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقدم بخلاف  
الفاعل ولانه يحكم عليه بجامد ومشتق فكان اقوى بخلاف الفاعل  
فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق \* وفيه ان افادة هذين الوجهين اصاله  
المبتداء في المرفوعة التي هي المطلوبة غير ظاهرة بل الظاهر من الاول  
افادة الاصلة في كونه مسندا اليه ومن الثاني افادة الاقوية في كونه  
محكوما عليه وهما غير مطلوبتين هنا كما لا يخفى (وهو) اي الفاعل (ما)  
مرفوع ولو محلا بقرينة المقسم (اسند) اي نسب بقرينة قوله او ما  
بمعناه اذ منه ما ليس له نسبة تامة (اليه الفعل) الاصطلاحى خرج به  
وبقوله او ما بمعناه المبتداء لان ما اسند اليه ليس بفعل ولا ما بمعناه بل جامد  
او مركب مع المرفوع سواء قدم الخبر او اخره ولذا لم يذكر التقديم كما ذكر  
ابن الحاجب (التام) خرج به ما اسند اليه الناقص لانه لا يسمى فاعلا  
عنده بل اسماله كما مر (المعلوم) خرج به النائب قيل ذكر المعلوم يغنى

عن التام للاستلزام اقول دلالة الالتزام مهجورة في التعريفات على ان اغناء المتأخر عن المتقدم مما لا بأس به كما لا يخفى (او ما) يلبس (بمعناه) من الصفات والمصدر واسم الفعل والظرف المستقر \* وبما عرفت ان ما عبارة عن مرفوع اندفع ما اورده في الامتحان ان الحد منتقض منعا لدخول المفعول به فيه لوجود النسبة الوقوعية التي هي نوع من مطلق النسبة فيه فلا بد من التقييد بنسبة وصفية ليخرج الوقوعية \* وقال فيه فالحد الصحيح مانسب اليه المعروف او شبهه نسبة وصفية \* فان قيل قد صرح فيه ايضا ان كون ما عبارة عن المرفوع لا يفيد للبتي في المنع لان الغرض من الحد معرفة المحدود لاجراء اعراب مخصوص وهو الرفع هنا ولو عرف الحد به لزم الدور \* قلت نعم لكن قديين في هذا الكتاب او لا كونه معمولاً ومرفوعاً بعامله ببيان جميع العوامل وكيفية اعماله وشرائطها وان الفعل وما بمعناه يرفع معموله ثم ساق الكلام لتفصيله وتمييز بعضه عن بعض فكون ما عبارة عنه مفيداً هنا وقد صرح ايضا ان مثل هذا مفيد لمن عرف المرفوع او المنصوب بسلاقتة او غيرها واحتاج الى مجرد معرفة الاصطلاح بخلاف مختصر الكافية حيث لم يستوف فيه هذا البيان فاورد عليه ما اورده (نحو ضرب زيد) مثال لما اسند اليه التام العلوم (واقائم ازيدان) مثال لما اسند اليه ما بمعناه نسبة تامة لما مر انه جملة فعلية ومثال مانسب اليه ما بمعناه نسبة غير تامة نحو زيد قائم ابوه وغير ذلك (وهيهات زيد) اي بعد مثال لما اسند اليه ما بمعناه من اسم فعل اسناداً تاماً لما مر انه جملة فعلية (والثاني) من التسعة (نائب الفاعل) عدل عن قولهم مفعول مايسم

فاعله لكونه اخصر وهو ظاهر و اظهر فانه لا يتناول نحو درهما في  
اعطى زيد درهما اصلا بخلاف قولهم فانه يتناوله بحسب المعنى الاضافي  
اللفوى مع انه ليس منه قدمه لثلا يقع الفصل بين النائب والنوب (وهو  
ما) مرفوع ولو محلا (اسند) اى نسب (اليه الفعل) خرج به وبقوله  
او ما بمعناه المبتداء (الثام) خرج به ما اسند اليه الناقص (المجهول)  
خرج به الفاعل (او ما بمعناه) من اسم المفعول (نحو ضرب زيد  
وامضروب الزيدان) ونحو زيد مضروب وامضروب غلامه وهاشمي  
او هاشمي ابوه (ولا يكونان) اى الفاعل ونائبه (الاسمين او) ما  
(في تأويله) اى الاسم المدلول عليه باسمين لكونهما مسندا اليهما (غير) الا  
(ان النائب قد يكون جار او مجرورا) وقد سبق ان المتعلق قد يسند اليهما  
فيكون المجرور مرفوع المحل على انه نائب الفاعل (نحو مر يزيد فيجب  
افراد عامله) اى النائب الذى هو چار و مجرور (وتذكيره) لانه من حيث  
هو هو لا يكون مثنى ولا مجموعا ولا مؤثافلا وجه لثنية عامله وجعه وتأنيته  
وان كان المجرور ضمير امثنى او مجموعا او مؤثافلا بخلاف الفاعل ونائبه الذى  
ليس كذلك فان كلا منهما اذا كان ضمير امثنى يثنى عامله واذا كان مجموعا  
يجمع واذا كان مؤثافلا يثني (ولا يجوز تقديمهما على عاملهما) بالاستقراء  
وقيل فى الفاعل لثلا يلتبس بالمبتداء وقيل لانه كالجزء الثانى من عامله  
ولا يجوز فى النائب لاخذه حكم النوب و فيه بحث لا يليق بيانه فى هذا  
الكتاب (ولا حذفهما معا) لكون النسبة مأخوذة فى مفهوم عاملهما  
وضعا سوى المصدر فلا يفيد بدونهما (الامن المصدر وقدمر) بيان  
حذفهما معانه (وكل منهما) من الفاعل والنائب (قسمان مضمّر)

(وهو)

وهو ما وضع لتكلم او مخاطب او غائب تقدم ذكره ولو معنى (ومظهر)  
وهو ما ليس كذلك (فالمضمر) الذى هو قسم منهما (ايضا) اى ككل  
منهما (على قسمين مستتر) اى منوى غير ملفوظ حقيقة لعدم وجوده  
اصلا بل حكما بان حكم بملفوظه لوجود آثار اللفظ فيه من كونه  
فاعلا ومؤكدا ومعطوفا عليه وغير ذلك (وبارز) متصل بقرينة ما  
سياثى من التفصيل وهو لفظه حقيقة ولو غير مستقل (فالمستتر ايضا)  
اى كالمضمر (قسمان واجب الاستتار بحيث لا يجوز ابرازه ولا يسند عامله  
الا اليه) لا الى اسم ظاهر كما فى جائز الاستتار (وجائز الاستتار بحيث يسند  
عامله تارة اليه وتارة الى اسم ظاهر والاول) اى واجب الاستتار يكون  
(فى المتكلمين) اى المتكلم وحده مطلقا ومعه غيره كذلك (والمخاطب  
المفرد المذكور) ولو امرا او نهيا بخلاف المخاطبة المفردة فان الياء فيها  
ضمير بارز فاعل عند الجمهور كما يحى (من غير الماضى) فان كلا منهما  
يرز فى المتكلمين والمخاطب المفرد مذكرا او مؤنثا من الماضى الذى هو  
اصل بالنسبة الى المضارع وما يتفرع عنه فلا يبرز فى متكلميه ومخاطبه  
المفرد المذكور مع كون كل منهما اصلا قويا لكون المتكلم مبداء الكلام  
والمخاطب منتهاه لثلا يبلغ درجة الاصل بل يستتر لينحط درجته عنها  
فان البارز لكونه لفظا حقيقيا اصل قوى فيفيد مزية وفضيلة فيما  
اتصل به بخلاف المستتر فانه ليس كذلك كما مر فيكون فرعا ضعيفا  
فلا فيفيد مزية وفضيلة فيما اعتبر فيه بل انحطاطا ونقيصة ولذا لم يبالوا  
المساواة بين الاصل والفرع فى الاستتار فى الغائب المفرد مذكرا او مؤنثا  
الذى هو فرع بالنسبة الى المتكلم والمخاطب لعدم دخله فى تحصيل الكلام

ولا يظهر ايضا لكون المظهر للغائب وهو خلاف ما يقتضيه صيغة التكلم  
والخطاب فوجب الاستتار لعدم المجال لغيره (نحو اضرب) للتكلم وحده  
(ونضرب) للتكلم معه غيره (وتضرب) للمخاطب المفرد المذكر  
(و) في (اسم فعل الامر نحو نزال) بمعنى انزل (وصدومه) بمعنى  
اسكت واكفف وحكمه حكم مسماه ولذا لا يجب الاستتار في اسم فعل  
الماضي بل يجوز نحو هيات زيد وزيد هيات (و) في (افعل التفضيل  
في غير مسألة الكحل) اذ فيه لا يرفع الظاهر لما سبق فيجب الاستتار  
(نحو زيد افضل من عمرو) في (اسم الفاعل واسم المفعول وما كان  
بمعناها) من الاسم المستعار والمنسوب (و) في (الصفة المشبهة  
والظرف المستقر اذالم يوجد شرط عملهن في الفاعل) ولو حكما كما في  
اسم المفعول وما بمعناه (الظاهر) واما اذا وجد فلا يجب لاسنادها تارة  
اليه واخرى الى المستريح ولا يجوز اسنادها الى البارز لان البارز المرفوع  
المتصل مختص بالفعل لا يوجد فيما يشبهه لتخط درجة الفرع عن  
درجة الاصل بمنع هذا الضمير عنه (نحو جاءني ضارب او مضروب  
او اسد) اي مجترئ (ناطق او هاشمي) منسوب الى هاشم (او حسن  
ونحو في الدار زيد) فان زيد مبتداء مؤخر لفاعل الظرف لعدم شرط عمله\*  
وانما اعاد نحو هنا ولم يقل وفي الدار زيد عطفا على جاءني لدفع توهم  
ان يكون زيد معطوفا على ضارب والظرف لغوا متعلقا بجاءني\* ثم ان  
في كون هذا المثال من واجب الاستتار بحثا اذ لا يلزم من عدم جواز  
عمله في زيد عدم جواز عمله في ظاهر آخر عند جعل زيد مبتداء مؤخر  
لجواز في الدار غلامه زيد\* والاضمار قبل الذكر جائز هنا لتقدم زيد

(رتبة)

رتبة وقد جعل فيمასيأتي مثل زيد في الدار من جائز الاستتار لجواز زيد في الدار غلامه والفرق تحكم فافهم (و) يكون (في ثنيتي اسم الفاعل والمفعول) مذكرتين او مؤنثتين (وجعهما السالم) مذكرا او مؤنثا كونا اوز مانا (مطلقا) غير مقيد بوجود شرط العمل فيهما ولا بعدهم وسيجيئ في كلامه ما يدل عليه \* ومن قال مذكرا او مؤنثا فقد بعد عن المرام ولم يراع حق المقام كالا يخفى على ذوى الافهام \* وانما وجب الاستتار فيها لان ثنيتيهما وجعهما السالم كثنية الفعل وجعه في الصورة فكما لا يجوز اسناد ثنيتيه وجعه الى الظاهر لثلا يلزم تعدد الفاعل في الظاهر او التأويل البعيد كذلك لا يجوز اسناد ثنيتيهما وجعهما اليه وان لم يلزم ما لزم في ثنيتيه وجعه للشابهة المذكورة (نحو جاءني رجلان ضاربان او مضروبان او رجال ضاربون او مضروبون) ولم يتعرض لمثال ما يوجد فيه شرط العمل لظهوره مما سبق من مثال المفرد (وفي عداو خلا فعلان) وهو الاكثر احتراز عن كونهما حرفي جراذ حينئذ لا يتصور الاستتار فضلا عن الوجوب (وفي ماعداو ما خلا) ما فيهما مصدرية مختصة بالفعل فلا احتمال لكونهما حرفي جر (و) في (ليس ولا يكون في باب الاستثناء) اى حال كون كل واحد من عدا الى لا يكون فيه \* وانما وجب ليكون كالا في عدم الفصل بينها وبين المستثنى ولذا لا يتصرف تصرف الافعال (نحو جاءني القوم عدا) اى جاوز الجائي منهم زيدا (او ليس) الجائي منهم زيدا (او لا يكون) الجائي منهم (زيدا) والتفصيل سيأتي في باب الاستثناء (والثاني) اى جائز الاستتار يكون (في الغائب المفرد والغائبة المفردة نحو زيد

ضرب او يضرب او ليضرب او لا يضرب) مثال الغائب المفرد (وهند  
ضربت او تضرب او لتضرب او لا تضرب) مثال الغائبة المفردة  
(ويقال ضرب زيد وكذا البواقي) فانه يقال ايضا يضرب او ليضرب  
او لا يضرب زيد و ضربت او تضرب او لتضرب او لا تضرب هند (فلا  
يستتر فيه ضمير) حينئذ لو جود الفاعل الظاهر فلو استتر لم تعدد الفاعل  
(وفي شبه الفعل) عطف على قوله في الغائب (مما ذكر) من اسم الفاعل  
والمفعول وما بمعناها والصفة المشبهة والظرف المستقر (اذا وجد شرط  
عمله) في الفاعل الظاهر (غير التثنية والجمع المذكورين) من تسمية اسم  
الفاعل والمفعول وجمعهما فانه يجب الاستئثار فيهما مطلقا وقد اشار اليه فيما  
سبق بقوله مطلقا كما بينا (نحو زيد ضارب او مضروب او اسد ناطق  
او هاشمي او حسن او في الدار ويقال زيد ضارب غلامه وكذا البواقي)  
فانه يقال ايضا زيد مضروب غلامه او اسد غلامه ناطق او هاشمي  
غلامه او حسن غلامه او في الدار غلامه (فلا يستتر) الضمير حينئذ  
لما مر آتفا (واما البارز المتصل ففي ثنائي الافعال وهو) اي البارز المتصل  
الذي في ثانيها (الالف نحو ضربا وضربتا وضربتما) والميم مزيدة  
لدفع الالتباس بالالف الاشباع والتاء للخطاب \* و قيل انه التاء وحدها  
كما في المفرد والالف علامة التثنية \* و قيل انه الالف مع الميم والتاء للخطاب  
ويؤيد الاول موافقة الثاني في كون الفاعل في كل منها الفا (ويضربان  
وتضربان وليضربا وتضربوا وضربا ولا تضربا) (و) في  
(جمعها) اي الافعال (المذكور وهو) اي البارز المتصل الذي في جمعها  
المذكر (الواو نحو ضربوا وضربتم اذا صله ضربتموا) بدليل عود

(الواو)



الواو عند اتصال الضمير نحو ضربتموه زيدت الميم ليطرد بثنيته  
ولثلايلتبس بواو الاشباع في الوقف في المتكلم وحده وحذفت الواو  
لان الميم معها بمنزلة الاسم لشدة اتصال احدهما بالآخر حتى جعل  
البعض مجموعهما اسما حقيقة ولا يوجد في آخر الاسم ولو تنزى لاغير  
هو واو ماقبلها مضموم لاستتقالها ولولم يحذف لكان على خلاف  
ما عليه كلامهم وحذفت الالف المكتوبة بعدها ايضا لعدم الاحتياج  
اليها واسكنت الميم لان ضمها لاجل الواو ولما حذفت بقي الميم على اصلها  
الذى هو السكون (ويضربون وتضربون وليضربوا) واضربوا  
ولا يضربوا ولا تضربوا (و) في (جمعها) اى الافعال (المؤنث وهو)  
اى البارز المتصل الذى في جمعها المؤنث (النون نحو ضربن وضربتن)  
انما شدد النون فيه لان اصله ضربتن جلا على التثنية وقلب الميم  
نونا لقربه منه فى المخرج فادغم (ويضربن وتضربن وليضربن  
واضربن ولا يضربن ولا تضربن) وانما ابرز فيما ذكر من التثاني  
والجمعين ولم يستتر لان صيغة الفعل لا تدل على فاعل مثنى او مجموع  
بل على فاعل مفرد كما فى الغائب المفرد والغائبة المفردة اذ ليس فى صيغته  
علامة التثنية والجمع كما فى الصفة (وفى المخاطب المفردة مذكرا كان  
او مؤنثا والمتكلم وحده فى الماضى وهو) اى البارز المتصل الذى فيها  
(التاء نحو ضربت) ملتبسا (بحركات التاء) التثنية (والتكلم معه غيره  
فى الماضى) ايضا (وهو) اى البارز المتصل الذى فيه (نأخو ضربنا)  
وجه الابرار فيه مر (وفى المخاطبة المفردة فى غير الماضى وهو) اى البارز  
المتصل الذى فيها (الياء) عند الجمهور \* وانما ابرز فيها لثلاثلتبس

بالمخاطب المفرد ولم يعكس مع ان البارز اصل قوى مناسب للمذكر  
 الاصل القوى لان الياء وان كان اصلا قويا من حيث كونه بارزا  
 لكنه فرع من حيث مجيئه للتأنيث فيناسب المؤنث الذى هو الفرع  
 الضعيف وليكون اعراب الاصل اصلا\* وهو الحركة واعراب الفرع  
 فرعا وهو الحرف الذى هو النون هنا\* ولولم يبرز لم يكن الاعراب  
 بالحرف ولان كونه ضمير المفرد مع كونه اثقل من الالف الذى هو ضمير  
 المثنى مخالف للقياس اذ القياس كون الاول اخف من الثانى فلا يليق  
 بالاصل الذى هو المخاطب المفرد\* ولذلك ذهب الاخفش الى ان الياء  
 للخطاب وفاعلها مستتر فيها (نحو تضرين واضربى ولا تضرينى واما  
 المظهر) الذى هو الفاعل وناثبه (فظاهر) غنى عن البيان والتوضيح  
 بالمثال (واذا اسند اليه) اى الى المظهر (العامل يجب افراده) اى العامل  
 والمراد به هنا الفعل وما يوازنه مما يشابهه فلا يرد مثل مررت برجل  
 قعود غلمانة اذ بالتكسير خرج عن الموازنة اذ الفعل لا يكسر لكن لا قرينة  
 لهذه الارادة اللهم الا ان يجعل الامثلة الآتية قرينة لها\* فلو قال  
 يجب افراده ان كان فعلا او موازنا له والا فالوجهان ان كان المظهر  
 جمعا لكان اظهر واسلم هكذا استفيد من كلامه فى الامتحان فى بحث  
 النعت\* وجهه الافراد فى الفعل لزوم تعدد الفاعل بحسب الظاهر لو مثنى  
 او جمعا او التأويل البعيد كما مر وفى الموازن المشابهة (وغيبته)  
 اذ المتكلم والمخاطب لا يصح اسنادهما الى المظهر لما سبق (ولو كان)  
 المظهر (مثنى او مجموعا) فوجوب الافراد لو مفردا اولى اذ لا وجه لغيره  
 حيثئذ لان الفعل يدل على ماهية الحدث ولا تعدد فيها حتى يثنى الفعل

(او يجمع)

او يجمع (نحو ضرب الزيدان او الزيدون وان كان) المظهر (مؤثرا حقيقيا) لالفظيا وسيجيان (من الآدميين) لامن غيرهم كناقعة (مفردا او مثنى) لاجعاً (متصلاً بعامله) فعلاً او موازاً له لامن فصلاً عنه بغيره فان هذه المنفيات لا يجب تأنيث عاملها بل يجوز الوجهان كما سيحى (يجب تأنيثه) اى عامله ايذاً بتأنيث الفاعل من اول الامر (ان كان) العامل (متصرفاً) والا كفعل المدح والذم والتعجب لا يجب تأنيثه لانه يشبه الحرف فى عدم التصرف فينبغى ان لا يلحق به ما هو علامة لتقسيمه كنم المرأة هندوا اكرم بهندويحوز نعمت المرأة هند \* واما فعل التعجب فلا يتغير اصلاً لكونه كالمثل (نحو ضربت هنداً والهندان) مثال لما كان المظهر مؤثراً حقيقياً من الآدميين مفرداً او مثنى متصلاً بعامله الذى هو الفعل (وزيد ضاربة جاريتيه) بالرفع مثال لما عامله موازنه (وكذا) اى كما يجب تأنيث العامل اذا كان المظهر ما ذكر يجب تأنيثه ايضا (اذا اسند) العامل (الى ضمير المؤنث) حقيقياً من الآدميين ام لا او غير حقيقى لما مر من ايذان تأنيث الفاعل من اول وهلة حال كون ذلك المؤنث (غير جمع المذكر المكسر العاقل) فانه اذا اسند الى ضميره لا يجب تأنيثه كما سيحى (نحو هند ضربت او ضاربة) مثال لما اسند الى ضمير الحقيقى من الآدميين ونحو الناقعة سارت او سائرة من غيرهم (والشمس طلعت او طالعة) مثال لما اسند الى ضمير الغير الحقيقى (وفى) الاسناد الى (غيرهما) ولو قال واذا اسند الى غيرهما لكان اظهر وانسب اى غير المؤنث الحقيقى وضمير المؤنث المذكورين وذلك الغير ما كان مؤثراً غير حقيقى او كان حقيقياً ولم يكن من الآدميين او كان منهم ولم يكن مفرداً

او مثنى بل جمعا او كان احدهما ايضا ولم يكن متصلا بعامله وما كان ضمير ذلك الجمع (يجوز تأنيث عامله وتذكيره) ولما كان مفهوم الغير شاملا للمذكور ايضا وهوليس مما يجوز تأنيث عامله وتذكيره اخرجه بقوله (ان كان) ذلك الغير (مؤنثا) وارجاع الضمير الى المظهر فسادا اظهر كما لا يخفى على من له حظ من الاظهار (نحو طلعت او طلع الشمس) مثال لغير الحقيقي (ونحو سارت اوسار الناقة) مثال للحقيقي من غير الآدميين \* وانما جاز التذكير فيها لقلة الاعتداد بتأنيثهما مع ان في لفظهما ما يشعر به بخلاف المضر لعدم ما يشعر به فيه \* ولذا وجب تأنيث عامله وجاز التأنيث نظر الى وجوب مجر تأنيثهما (ونحو جاءت اوجاء المؤنثات) مثال لجمع المؤنث الحقيقي من الآدميين \* وانما جاز فيه الوجهان لانه من المؤنث الغير الحقيقي لكون تأنيثه بتأويل الجماعة التي هي من المؤنث الغير الحقيقي \* وانما لم يعتبر حقيقة التأنيث في مثل المؤنثات لان التأنيث الطارى بالتأويل اسقط اعتبارها كما اسقط اعتبار التذكير الحقيقي في نحو رجال (ونحو جاءت اوجاء القاضي اليوم امرأة) مثال للمؤنث الحقيقي من الآدميين المنفصل عن عامله \* وانما جاز التذكير فيه مع كونه مؤنثا حقيقيا من الآدميين لضعف استدعائه تأنيث العامل لانفصاله عنه \* هذا اذا لم يكن منقولا عن المذكور \* واما اذا كان منقولا عنه كزيد اذا سميت به المرأة يجب تأنيث عامله ولو منفصلا عنه لدفع الاشتباه كقالت اليوم زيد لكن لم يتعرض له لدوره (والرجال جاءت اوجاؤا) مثال لضمير جمع المذكور المكسر العاقل (وجاءت اوجاء الرجال) مثال لجمع المذكور المكسر العاقل وجه تأنيثه

كونه بتأويل الجماعة ووجه تذكيره كونه من الغير الحقيقي \* وسيجيئ  
 وجه تأنيث ما اسند الى ضميره وجعته \* ولما ذكر فيما سبق المؤنث والمذكر  
 وتوقف معرفة بعض احكام الفاعل بالنسبة الى عامله على معرفتهما  
 وبمعرفة الاول يعرف الثاني لان الاعداد تعرف بملكاتهما قال (والمؤنث)  
 في عرف النحاة (ما) اسم (فيه) اى فى آخره (علامة التأنيث)  
 بقرينة تفسيرها اذ المفسرة به لا تكون الا فى الآخر والمراد ما بعد  
 الاصول فيعم نحو ضاربة وضاربتين فتاء اخت ليس بعلامة التأنيث  
 بل هى المقدرة فيها (لفظا وتقديرا) اى ملفوظة او مقدرة كئار وعقرب \*  
 قال ابن الحاجب فى الايضاح حكم بان التاء مقدرة فى الجميع لكنها  
 فى الثلاثى اوضح \* وقال الرضى واما الزائد على الثلاثى فحكموا فيه  
 ايضا بتقدير التاء قياسا على الثلاثى اذ هو الاصل وقد ترجع التاء فيه ايضا  
 شاذا نحو قديمة وورثية \* فظهر ان ادخال نحو عقرب فى اللفظى  
 مخالف للعقل والنقل \* فان قيل يخرج من التعريف المؤنثات الصيغة  
 اذ ليس فيها العلامة المذكورة بل صيغها موضوعة لها كها وانت  
 بالكسر وياء مثل تضربين ونون مثل ضربن وتاوتة وهذه وهذى  
 وكلتا وثنان فيلزم كونها مذاكرات \* قلت كون التأنيث فيها بالصيغة  
 ممنوع بل التاء مقدرة عنده طردا للباب حفظا للقاعدة وتسهيلا  
 للضبط \* ثم ان هذا التعريف لفظى يقصده به تعيين صورة حاصلة  
 وتميزها عما عداها لا اسمى يقصده به تحصيل صورة فلا يردان فى هذا  
 التعريف دورا لتوقف معرفته على معرفة التأنيث وبالعكس كذا  
 فى الامتحان \* ولو قال ما فيه التاء الموقوف عليها هاء لفظا وتقديرا او الالف

المقصورة او الممدودة لكان اسلم (وهى) اى علامة التأنيث (التاء  
 الموقوف عليها) حال كونها (هاء) ولو فى الاصل فلا يخرج تاء ضاربين  
 فانها يوقف عليها هاء فى الاصل اى حال الافراد وخرج به تاء مثل  
 صافنات واخت وبت فانها لا يوقف عليها هاء اصلا وعلامة التأنيث  
 مقدرة فيها كما صرح فى الامتحان (نحو ظلمة وشمس) مثال لما فيه التاء  
 تقدير ابدليل ظهورها فى تصغيرها نحو شميسة لان المصغر بمنزلة  
 الموصوف مع الصفة فشميسة فى تقدير شمس صغيرة مثلاً فكما يجب الحاق  
 التاء بصفات الاسماء التى قدر فيهما التاء كشمس طالعة يجب الحاقها بالمصغر  
 (والالف المقصورة نحو حيلي ودعوى) الاول للتحقيق والثانى لغيره  
 (والالف الممدودة نحو جراء) محتمل لهما (وهذا) اى كون المؤنث  
 بعلامة التأنيث لفظاً وتقديراً جار (فى غير ثلثة) بالفتح وازاء عليها  
 منتها (الى عشرة فان مذكراً بالتاء) اعتباراً بتأنيث الجماعة (ومؤنثها  
 بحذفها) اى التاء مع وجود تأنيث الجماعة فيه للفرق بينهما ولم يعكس  
 لان للمذكر تقدماً بالشرف وازمان فاعطيت التاء له اولاً فلو اعطيت له  
 ثانياً يلزم الالتباس (نحو ثلثة رجال واربع نسوة واذا ركبت ثلثة)  
 وازاء منتها (الى تسعة مع عشرة اثبت التاء فى) الجزء (الاول فقط  
 فى المذكر) ابقاءه على حاله الذى قبل التركيب وحذفت من الثانى كراهة  
 اجتماع علامتى التأنيث من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف  
 احدى عشرة لكونهما من جنسين وانما جاز ثنتا عشرة واثنتا عشرة مع  
 كونهما من جنس واحد لان التاء فى الجزئين الاولين منهما ملازمت الوسط  
 لعدم مفرديهما وكانت بدلاً من لام الكلمة بخلافها فى الاخيرين منها كانت

بكنس آخر\* وهزمة الوصل في اثنتي عشرة ابتداء لا لتعويض وانما العوض التاء  
 ليس الا\* وانما حذفت التاء من احد عشر واثنا عشر مع عدم الاجتماع  
 فيهما جلا على التظير وتبعيدا عن النقيض ( نحو ثلثة عشر رجلا  
 وفي الثاني) اى اثبت التاء في الجزء الثاني (فقط في المؤنث نحو ثلث عشرة  
 امرأة) تحقيقا لتام المخالفة بينهما\* وقيل عدم الاثبات في الاول ابقاء له  
 بحاله الذي قبل التركيب والاثبات في الثاني لانتفاء المانع وهو اللبس  
 (والتأنيث) اى المؤنث (الحقيقى) اى تأنيث (ما بازائه) اى بازاء مسماه  
 (ذكر من الحيوان) بخلاف نحو النحلة فانهما وان كان بازائها ذكر  
 اعنى المجرد عن التاء الا انه ليس من الحيوان فلا يعد من الحقيقى (نحو  
 امرأة) بازائها رجل (وناقة) بازائها جل (و) التأنيث (اللفظى)  
 ملتبس (بخلافه) اى الحقيقى يعنى ما ليس بازائه ذكر من الحيوان بل كان  
 تأنيثه في لفظه فقط بوجود العلامة فيه لفظا وتقديرا ولذا سمى لفظيا  
 (نحو غرقة) مثال لما كان العلامة في لفظه لفظا (وشمس) مثال لما كانت  
 في لفظه تقديرأ\* ولما سبق ذكر الجمع والمثنى والمفرد وتوقف معرفة بعض  
 احكام الفاعل بالنسبة الى العامل على معرفتها وبمعرفتهما يعرف المفرد  
 اجالا وبالغة تفصيلا اراد بياتهما\* ولكن لما كان المكسر من اقسام  
 المؤنث قدمه وما يقابله على التثنية فقال (والجمع المكسر) مطلقا (ما)  
 اى جمع (تغير) للجمعية فخرج نحو مصطفون لان تغيره بعد الجمعية  
 للثقل (صيغة مفردة) ولو كان ذلك التغير تقديرأ كفلت فان ضمته مفردا  
 كضمة قفل وجعا كضمة اسد\* والقاضى البيضاوى لم يذكر هذا القيد  
 ايضا فى اللب اكفاء بما ذكره فى تعريف مطلق الجمع كما ذكره المصريح

في شرحه ولم يسبق في هذه الرسالة تعريفه حتى يكتبني به فينبغي ان لا يجهل  
 هذا القيد في كتابه هذا \* والمراد بالتغير ما هو المتعارف عندهم فخرج به  
 جمع السلامة بكلا قسميه فان تغير الآخر لا يعد عندهم من تغير الصيغة  
 وان كان تغيرا بحسب اللغة \* والمراد بالمفرد ما هو اعم من الحقيقي (نحو  
 رجال) والاعتبارى كاساور وانا عيم وكعباديد يقدر له عبدود \* ولما ظهر  
 من تعريف المنكسر ان السالم مالم يتغير صيغة مفردة للجمعية ترك تعريفه  
 واراد تعريف قسميه فقال (وجمع المذكر السالم) قدمه لما مر ان للمذكر  
 تقدم ما شرفا وزمانا (ما) اي جمع (لحق) في اصل الوضع (آخر مفردة)  
 انما يقل آخره كما في الكافية لانه يلزم ان لا يصدق الحد على الجمع بل على  
 مفردة اذ الواو والنون مثلا انما يلحقان آخر مسلم مثلا لا آخر مسلمون  
 ولذا احتاج الشراح الى تقدير المفرد فيها \* ثم ان المراد به ليس ما يقابل المثنى  
 والمجموع والاي لزم الدور لتوقف معرفتهما على معرفته وبالعكس  
 ويخرج ايضا جمع الجمع بل اما الاصل واما الدال على الفرد حقيقيا  
 كسليين او اعتباريا كايامين فايامن جمع ايمن وهو جمع يمين فايمن من حيث  
 دلالتها على افراد من يمين جمع ومن حيث دلالتها على ثلاثة منه مثلا مأخوذة  
 جملة معدودة واحدة مفرد لايامن \* فلذا قيل ان جمع الجمع لا يصدق  
 على اقل من تسعة كذا ذكره المصنف رح في تعريف مطلق الجمع \*  
 فلا يصدق جمع الجمع كايامين مثلا على اقل من سبعة وعشرين  
 (واو مضموم ما قبلها) للمجانسة لفظا نحو مسلمون او تقديرهم كالمصطفون  
 (اوياء مكسورة ما قبلها) للمجانسة ايضا لفظا كسليين او تقديرهم كالمصطفين  
 (ونون مفتوحة) للتبادل \* وانما لحق هذه الحروف ليفيد المجموع



او الواحق وحدها ان مع مدلول مفردة ما يزيد عليه من جنسه ثابتة  
 (في غير الاضافة فان النون تحذف فيها) ليشبهها بالتنوين لالقيامها مقامه  
 وقد سبق تحقيقه وحذفها فيها لا ينافي كونها جزء من الدال لانه كالترخيم\*  
 والعجب من الشارح الاول حيث تبع الفاضل الجامي وشرح كلام المص  
 رح على خلاف مراده وهو في اكثر المواضع من عاداته (نحو مسلمون  
 ومسلمين\* وجع المؤنث السالم ما) جمع (لحق آخر مفردة) حقيقيا  
 كسلمات او اعتباريا كصواحبات مؤنثا او مذكرا نحو قوله تعالى «الحج  
 اشهر معلومات» والتسمية باعتبار الإصالة والغلبة (الف وتاء) للفادة  
 المذكورة في المذكر السالم قيل لا بد من التقييد بزائدتان ليخرج مثل  
 ايساب وقضاة فان التاء في الاول اصلية والالف في الثاني منقلبة  
 عن الاصلية\* اقول هذا مبني على الغفلة عن معنى الحقوق وهو الطريان  
 على الشئ كما هو الشائع في السنتهم على ما ذكره الفاضل العصام (نحو  
 مسلمات\* والثنية) اي المثني (ما) اسم (لحق) في اصل الوضع  
 (آخر مفردة) ولو اعتباريا كرجالان وانما لم يقل آخره لمثل مامر\* لكن  
 ينتقض الحد حينئذ بالجمع اذ يصدق عليه انه لحق آخر مفردة الف او ياء  
 الخ لان مسلم مثلا كما انه مفرد مسلمان مفرد مسلمون\* فينبغي ان يقول آخر  
 مفردة الذي كان فيه كذا ذكره الفاضل العصام\* ولو لم يجعل ماعبرة عن  
 الجمع في تعريف جمع السالم لانتقض تعريفه بالمثني كما لا يخفى\* والجواب عنه  
 ان اضافة المفرد الى الضمير للاختصاص على ما هو الاصل في الاضافة  
 فيؤل الى ما ذكره (الف او ياء مفتوح ما قبلها) اي الياء\* ولا حاجة الى بيان  
 فتح ما قبل الالف لظهور لزومه كذا في الامتحان\* وانما فتح مع ان المجانسة

تقتضى الكسر لئلا يلتبس بالجمع عند حذف النون بالاضافة ولم يعكس لان التثنية لكونها اكثر اولى بالفتح الاخف (ونون مكسورة) لتعادل وانما خلق هذه الحروف ليفيد المجموع او الواحق وحدها ان مع مدلول مفردة مثله في الوحدة والجنس فقط ثابتة (في غير الاضافة وفيها تحذف) لما مر (نحو مسلمان ومسلمين وكل جمع) سواء كان واحده مذكرا او مؤنثا حقيقا او لفظيا (غير جمع المذكر السالم مؤنث لكونه بمعنى الجماعة واما جمع المذكر السالم فيجب تذكر عامله) ولا يجوز تأنيثه مع كونه بمعنى الجماعة لغلبة جانب التذكير فيه لاختصاصه بذكور العقلاء وبسلامة صيغة واحده\* والمراد به ما لا يكون مشابها بالمكسر ولا على خلاف القياس والا فيحوز التأنيث في مثل بنين وارضين وسنين قال الله تعالى «آمنت به بنوا اسرائيل» فالاول في حكم الانباء والاخير ان في حكم الجمع بالالف والتاء (فتقول جاء المسلمون اورجل قاعدنا صروه) الاول مثال للمعامله بالفعل والثاني للمعامله موزنه (واذا اسند) اى العامل (الى ضميره) اى جمع المذكر السالم (يجب كونه) اى العامل وارجاع الضمير الى الضمير بأياه السابق واللاحق (جمعامذكرا) بان يتصل به الواو الضمير الذى هو مختص بذكور العقلاء اذا كان العامل فعلا اذ باتصاله به بعد جمعا مذكرا الشدة الامتزاج بينهما وان كان الجمع فى الحقيقة هو هذا الضمير لا الفعل وبان يكون جمعا بالواو والنون للايدان بان الضمير المسند اليه فيه ضمير الجمع المذكر العاقل اذا كان العامل مشتقا غير الفعل\* ولا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز لان الاول حقيقة عرفية (نحو المسلمون جاؤا او يجيئون او جاؤن\* واما جمع المذكر المكسر العاقل اذا اسند) العامل

(الى)

(الى ضميره فيجب ان يكون عامله مفردا مؤنثا) اذا نابت أثبت الضمير المسند  
 اليه الراجع الى الجمع تأويل الجماعة فيه (او جمعاً مذكراً) سالماً او مكسراً  
 كما اذا كان العامل صفة واما اذا كان فعلاً فباتصال الواو الضمير به \*  
 والمراد بالواجب هنا الواجب المخير وهو الواحد المبهم من الامرين \*  
 ولا ينافي ذلك جواز الواحد المعين منهما ولذا عطف باوهنا \* وقال  
 فيما سبق يحوز وعطف بالواو (نحو الرجال جاءت او جاؤا او جائية  
 او جاؤن) ولو مثل بالمكسر ايضاً كجاءة لكان اولى (وغيرهما)  
 اى غير جمع المذكر السالم وجمع المذكر المكسر العاقل (من الجموع)  
 وهى جمع المؤنث سالماً او مكسراً من العقلاء او غيرهم من الحيوان او غيره  
 وجمع المكسر الغير العاقل من الحيوان او غيره مذكراً او مؤنثاً (اذا اسند  
 الى ضميرها) نائب الفاعل لاسند ولا ضمير فيه او ضميره الى العامل  
 (يجب) وجوباً مخيراً (كون عاملاً) اى ضمائر الجموع المذكورة  
 (مفرداً مؤنثاً) لما سبق من الايدان بتأنيث الضمير (او جمعاً مؤنثاً) سالماً  
 او مكسراً كما اذا كان العامل صفة للايدان بان الضمير المستتر فيه ضمير  
 جمع المؤنث او جمع المذكر الغير العاقل اجراء له مجرى المؤنث لعدم اصلته  
 في التذكير \* واما اذا كان فعلاً فباتصال النون الضمير الذى وضع لجمع  
 المؤنث عاقلاً او غيره او لجمع المذكر الغير العاقل \* فانه باتصال هذا  
 الضمير به بعد جمعاً مؤنثاً وان كان الجمع فى الحقيقة هو هذا الضمير  
 لا الفعل كالواو لكن وجوب كونه جمعاً مؤنثاً اذا اسند الى ضمير جمع  
 المذكر الغير العاقل ممنوع لجواز كونه جمعاً مذكراً مكسراً كالافراس  
 ذهاب \* ولو قال او جمعاً غير واو. اذا كان صفة كافي لب الالباب لكان

اسلم واشمل (نحو المسلمات جاءت او جنن او جائية او جائيات) او جواء  
 مثال لما اسند الى ضمير جمع المؤنث السالم العاقل \* ومثال ما اسند الى ضمير  
 جمع المؤنث المكسر العاقل مثل الجوارى جاءت او جنن الى آخره ومثال  
 ما اسند الى ضمير جمع المؤنث السالم الغير العاقل من الحيوان مثل  
 الحشرات ذهبت او ذهبن الى آخره ومن غيره مثل الثمرات جذت الى  
 آخره (والاشجار قطعت او قطعن او مقطوعة او مقطوعات) مثال لما اسند  
 الى ضمير جمع المذكر المكسر الغير العاقل من غير الحيوان ومثال لما اسند الى  
 ضمير الغير العاقل من الحيوان نحو الافراس جاءت الى آخره (و) المرفوع  
 (الثالث) من التسعة ما يطلق عليه لفظ (المبتداء) ولما كان مشتركا لفظيا  
 بين حقيقتين مختلفتين فلم يمكن جمعهما في حد واحد كما في المستثنى ارادانه  
 يقسمه او لا الى نوعين ويعرف كلا منهما فقال (وهو نوعان) ولما لم يكن  
 لكل قسم اسم مخصوص كما كان في المستثنى قال النوع (الاول الاسم)  
 لا الصفة بقرينة المقابلة (او المأول به) واما ضارب زيد قائم ففي يرتقد  
 شخص ضارب زيد \* نعم يراد به ما يقابل الفعل عنده من قال ان المبتداء  
 اسم لفهوم واحد وهو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية المردد بين  
 كونه مسندا اليه وكونه صفة واقعة الى آخره (المسند اليه) خرج به  
 الخبر الذي ليس بصفة او المطلق والنوع الثاني من المبتداء \* واما الاسماء  
 المعدودة فليست بداخلة في المقسم كما عرفت (المجرد عن العوامل  
 اللفظية) بان لا يكون له عامل لفظي اصلا \* ولو قال عن العامل اللفظي  
 كالبيضاوى لكان اظهر واخصر \* وقد عرفت ما هو المراد بالتجريد \*  
 وخرج بهذا القيد اسماءها (نحو زيد قائم وحق انك قائم) الاول للاول

(والثاني)

والثاني للثاني (ولا بدله) أي الأول (من خبر) ولو تقديره اذ لا فائدة له بدونه (و) النوع (الثاني للصفة) أي اللفظ الدال على ذات مبهمه باعتبار معنى مقصود فيشمل الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمنسوب نحو اقرشي اخوانك والمستعار نحو السدان زيدان (الواقعة بعد كلمة الاستفهام) حرفا كالمهمزة وهل او اسما نحو ما صانع البكران ومن خاطب البشران \* وكذا متي واين وكيف واين (او) كلمة (النفي) حرفا وهي ما ولا وان او اسما نحو غير قائم زيدان او فعلا نحو ليس قائم زيدان \* وهذه العبارة اولى من عبارة ابن الحاجب حيث قال بعد حرف النفي والفاء الاستفهام والبيضاوي حيث قال بعد حرف النفي والاستفهام \* وقال المصنف رح في شرحه لفظ الحرف حشو ومخل وبين عمومهما كما بينا فلو لم يذكر ايضا لفظ كلمة هنالك ان اخصر ايضا فافهم (رافعة لظاهر) المراد به ما لا يكون مستكنا فيشمل الضمير المنفصل مثل «ارغب انت عن آلهي» \* ثم انه ينتقض التعريف منعنا بنحو اقام ابواه زيد فانه يصدق على قائم انه الصفة الواقعة بعد الاستفهام الى آخره مع انه ليس مبتداء بل هو جزء الخبر فان الخبر ليس مجرد قائم بل هو مع فاعله \* والجواب ان المتبادر من البعدية الاتصال لفظا ومعنى \* وفي مثل المثال المذكور وان وجد الاتصال لفظا لكن لم يوجد معنى اذا الاستفهام داخل في المعنى على المبتداء الذي هو زيد كذا في الامتحان فيكون التقدير ازيد قائم ابواه \* واما كونه زيدا قائم ابواه فلا يجوز لكونه في صورة الخبر المفرد واقتضاء الاستفهام صدر الكلام ولذا لم يحى في كلامهم زيدا قائم ابواه كما جاء زيد قائم ابواه كما صرح به الفاضل العصام ولو سلم فلا ضير لاندفاع

الانتقاض \* لكنه يلزم التزام التكلفات بلا حاجة \* اما اول فلان جعله  
 مبتداء لا يغني عن كونه خبرا والصفة اذا كانت مرفوعة خبرا  
 يكون الاعراب الذي استحقه المجموع في لفظها في غير هذه الصورة  
 واما فيها فلو جعلت مبتداء يكون اعرابها من هذه الحثية في لفظها  
 ومن حيث كونها خبرا في محله ولا خفاء في كون هذا تكلفا واما اذا لم تجعل  
 مبتداء بان جعل على التقدير الاول كما في زيد قائم ابوه فيستغني عنه \* واما ثانيا  
 فلانه اذا جعلت مبتداء يكون المجموع جملة معنى واما اذا لم تجعل بان جعل  
 عليه ايضا يكون مفردا بصورة ومعنى والاصل في الخبر الافراد والعدول  
 عنه بلا داع تكلف لا يخفى \* واما ثالثا فلان كون المسند مبتداء خلاف  
 الاصل حتى قيل انه مبتداء اضطراري بحيث لو وجد رفعه وجه سوى  
 الابتداء لم يحكم عليه بانه مبتداء ولا خفاء في وجوده هنا وفي ان الحكم به  
 تكلف وليس هذا مثل اقام زيد حتى ينتقض به لان كون الخبر مقدما  
 والمبتداء مؤخرا خلاف الاصل كما ان كوال المسند مبتداء كذلك بالنظر  
 الى الاول جعلت مبتداء لوجود الاضطرار في الجملة وبالنظر الى الثاني  
 جعلت خبرا واحدهما يغني عن الآخر بخلاف ما نحن فيه كما عرفت  
 (نجو اقام الزيدان وما قام الزيدون) والصفة فيها متعينة للابتداء  
 وما بعدها للفاعلية ولا يجوز كونها خبرا وما بعدها مبتداء اذا المطابقة  
 لازمة بينهما وليست هنا بخلاف مثل اقام زيد فانه يجوز فيه الامران  
 (ولا خبر لهذا المبتداء لكونه بمعنى الفعل) لكون الاستفهام والنفي  
 بالفعل اولى (بل فاعله سادس الخبر) ولذا جعل المجموع جملة  
 فعلية كما سبق (ولا يجوز تعدد المبتداء) اي النوع الاول منه لانه المتبادر

(عند)

عند الاطلاق لشهرته ولان السوق يسوق اليه يعنى انه لا يجوز تعدده  
لفظا بلا عاطف بشهادة الاستقراء \* واما التعدد معنى اول لفظا بعاطف  
فيجوز ثم ان كان خبر كل مخالف للخبر الآخر يؤتى بالواو والا فيثنى او يجمع  
نحو الزيدون فقيه وكاتب وشاعر والزيدان عالمان اوزيد وعمرو  
وبكر كاتب وشاعر وفقيه او عالون (والاصل) في المبتداء والاولى له  
(تقديمه) على الخبر لفظا لكونه محكوما عليه موصوفا بالخبر والموصوف  
مقدم على الوصف وجودا فينبغي ان يقدم ذكر ايتوافقا (وشرطه)  
اي شرط صحة كونه مبتداء (ان يكون معرفة) لان الغرض من الكلام  
حصول الفائدة والاخبار عن غير المعين لا يفيد ولان في تنكيره اخلا لا  
بالغرض المطلوب من الكلام وهو الافهام لان في تنكيره تنفير عن استماع  
الحديث لانه اذا كان مجهولا وهو مقدم على الخبر ربما يمتنع السامع  
عن استماع هذا الحديث كذا في شرح لب الالباب (او نكرة مخصصة) اي  
قريبة من المعرفة في حصول الفائدة من الاخبار عنها وعدم الاخلا لا  
بالغرض المطلوب \* قال في الامتحان الجمهور شرطوا التخصيص بشئ  
للافادة وهي قد توجد بدونه ككوكب انقض الساعة فلا وجه لاشتراط  
غيرها ولذا شرط المحققون من النحاة اياها دونه او ختاه البيضاوى  
حيث قال لو يفيد فالوافق له ان يقول او نكرة مفيدة \* اللهم الا ان يقال  
انه اشار الى امكان التوفيق بين كلام المحققين وكلام غيرهم من النحاة  
بما قيل ان مراد الجمهور ليس الاشتراط بل الضبط فانهم لما رأوا  
ان المبتدى لا يبنى قوته بالتمييز بين المفيد من الحكم على النكرة وبين  
غيره ضبطوا امثلة لم يتخلف عنها الفائدة (نحو قوله تعالى ولعبد

مؤمن خير من مشرك) والمراد به ما قيد بقيد صفة كان او مضافا اليه نحو صوت بلبل شغلني او غيرهما نحو افضل منك افضل مني فان تقييد الجنس يجعله مناط الفائدة والاهتمام به بخلاف الجنس المطلق فان الطبع لا يقنع به فيصح حيوان ناطق كذا لانسان كذا مع تساويهما بل تركي كذا مع كونه اخص منه (ويجوز حذفه) اي المبتداء (عند قيام القرينة نحو زيد في جواب من القائم اي القائم زيد) بقرينة السؤال (و) المرفوع (الرابع) من التسعة (خبر المبتداء وهو المجرد عن العوامل اللفظية) تذكر ما ذكر في المبتداء ورافعه (المسنديه) اي الذي الصق الاسناد به فالباء للالصاق ونبه به على ان تعلق الاسناد بالخبر اشد منه بالمبتداء ذكره الفاضل العصام في الشرح خرج به النوع الاول من المبتداء حال كون ذلك المسند به (غير الفعل ومعناه) خرج به نحو يقوم في مثل يقوم زيد ومثل قائم في مثل قائم الزيدان وفي مثل زيد قائم ابوه فان المسند به في الاول فعل وفي الاخيرين معناه ولكن النسبة في الاول تامة وفي الثاني ناقصة وهو ليس بخبر بل جزؤه والخبر لا يكون فعلا ولا معناه اصلا بل هو اما جامد كزيد ابوك او مركب كالاشتقاقات وما يجري مجراها فان الخبر ليس مجردا بل مع مرفوعاتهما كما صرح ٢ في الامتحان\* وبما قررنا ظهرا ان المراد بمعنى الفعل هنا ما سبق في تعريف الفاعل لا ما دل على النسبة التامة كما زعم البعض ثم فسر بالصفة الواقعة بعد الاستفهام او النفي او الصفة المعرفة باللام لانه مع كونه خلاف الظاهر وغير ملائم لما صرح به المصنف رح ينتقض التعريف حيثئذ منعا بمثل قائم في المثال الثالث لانه يصدق عليه انه المسند به

(في الامتحان)

(غير)



غير الفعل ومعناه لكونه غير دال على النسبة التامة مع انه ليس بخبر  
 كما صرفت وجعا بنحو قائم في نحو قائم او ما قائم زيد على وجه وبمثل  
 المنطلق في مثل زيد المنطلق لانه لا يصدق عليه انه غير الفعل او معناه  
 لكونه من معناه على ما فسرناه ايضا مع انه خبر على ان مثل قائم في مثل  
 زيد قائم وان لم يدل على النسبة التامة بالنسبة الى مرفوعه لكنه يدل  
 عليها بالنسبة الى المبتداء كما صرح به المصنف رحمه الله في الامتحان  
 في تعريف الخبر فيكون من معناه فيلزم ان لا يصدق التعريف على  
 خبر اصلا فال تخصيص بما فسرناه تحكم لا يخفى (نحو قائم في زيد قائم\*  
 ويجوز تعدده) اى الخبر لفظا بلا عاطف من غير تعدد المبتداء لجواز  
 اجتماع الاغراض الغير المتنافية في محل واحد (نحو زيد قائم)  
 بالفعل (قاعد) بالقوة او بالعكس وفي الامتحان زيد قائم ضاحك  
 وهو الاظهر\* وحكم الاخبار المضادة مذكور في الرضى\* ويجوز فيه  
 العطف ايضا (ويكون جملة اسمية وفعلية) وقد عرفت ما هو المراد بها  
 يعنى الاصل في الخبر كونه مفرد التوافق الركنان وليكون اخصر  
 واسرع قبولا للربط ولكنه قد يكون جملة (فلا بد) في الخبر الكائن  
 جملة (من عائد) يربطها (الى المبتداء) لانها من حيث هي هي مستقلة  
 لا تقتضى التعلق بما قبلها وهو الضمير في الغالب وقد يكون اسم شارة نحو  
 «والذين كفروا وكذبوا بآياتنا اولئك اصحاب النار» والعموم المشتمل  
 على المبتداء نحو «انه من يتق ويصبر فان الله لا يضيع اجر المحسنين»  
 ولا م الجنس في مثل نعم الرجل زيد على وجه والظاهر في موضع الضمير  
 نحو «الحاقة ما الحاقة» اى ما هي (ان لم تكن خبرا عن ضمير الشأن)

فانها اذا كانت خبرا عنه لا تحتاج اليه لوجود الربط المعنوي بينهما لكونها عبارة عنه (نحوزيد ابوه قائم او قام ابوه) الاول للاول والثاني للثاني (ويجوز حذفه) اى العائد لو ضمير اللفظ لا معنى يعنى ان حذفه ليس منسيا (لقرينة) اذ لا حذف بدونها الانسيا قياسا اذا كان مجرورا بمن والجملة اسمية ومبتدأ وهما جزء من الاول (نحو البر الكبرستين اى منه) بقرينة ان بايع البر لا يسعر غيره وسماعا في غيره نحو «ولمن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الامور» اى ان ذلك منه (واصله) اى الاصل في الخبر والاولى له (ان يكون نكرة) لكونه عمدة للافادة وهى انما تحصل بالاخبار بالم يعرف كما ان المبتداء عمدة للبيان ولذا كان اصله التعريف (وقد يكون معرفة) فان ذا لا ينافى الافادة لجواز كون النسبة مجهولة عند المخاطب تحقيقا او تنزيلا فيفيد الاسناد نحو زيد المنطلق لمن يعرفهما ولكن لا يعرف النسبة بينهما و (نحو الله الهنا) تنزيلا للمخاطب منزلة من لا يعرف النسبة بينهما لجريه على خلاف مقتضى علمه ويجوز ان يكون مثل هذا مجرد التقرب لا لقصد الافادة (ويجوز حذفه) اى الخبر (عند قرينة نحو زيد لمن قال ازيد قائم ام عمرو وان كان المبتداء بعدا ما وجب دخول الفاء في خبره) في جميع الاوقات رعاية لمعنى الشرط فيها وهو سببية الاول للثاني او للحكم به ولو يجعل المتكلم وفسره الرضى بلزوم الثاني للاول (نحو اما زيد فنطلق الا لضرورة الشعر) اى في وقتها (كقوله) اى الشاعر (اما القتال لا قتال لديكم) والعائد هنا العموم المشتمل على المبتداء فان لالني الجنس فالعنى القتال المذكور منفي عنكم لاستزامه نفي كل قتال عنكم وتامه «ولكن سيرا في عراض

(المواكب)

المواكب» (اولاً) ضرورة (اضمار القول) الذى هو مدخوله استغناء عنه بالقول (كقوله تعالى فاما الذين اسودت وجوههم اكفرتم اى فيقال لهم اكفرتم\* وان كان) اى المبتداء (اسما موصولا بفعل او ظرف) اى بجملة فعلية او ظرفية هى قسم منها فهمها مجازان تسمية للكل باسم الجزء (او موصوفاه) اى بالموصول المذكور (اونكرة موصوفة باحدهما) اى بالفعل او الظرف (او مضافا اليها) اى الى الموصول باحدهما والموصوف به والنكرة الموصوفة باحدهما ومن قصر على الثالث فقد قصر (او) كان (لفظ كل مضاف الى نكرة موصوفة بمفرد) لا بجملة (او غير موصوفة اصلاً جاز دخول الفاء في خبره) لان كلامها لا بهامة كان كاداة الشرط وكل من الصلة والصفة لكونها فعلية او ظرفية هى قسم منها كانت كالشرط فصار الخبر كالجزء الذى يدخله الفاء والوصف في كل المضاف وان كان مفرداً يؤكد المشابهة كما لا يخفى وجاز تركه لعدم كونه جزءاً في الحقيقة فجاز اعتبار معنى الشرط وعدم اعتباره في مثل هذا المبتداء (وكذا) اى كما جاز دخول الفاء في خبر المبتداء المذكور اذ لم يدخل عليه شئ من النواسخ جاز دخوله في خبره (اذا دخل عليه) اى على المبتداء المذكور (ان وان ولكن بخلاف سائر نواسخ المبتداء حرفاً كان) نحو ليت ولعل وكان وما ولا (او فعلاً) نحو علم وكان لانها اذا دخلت عليه سقط اعتبار صدارة معنى الشرط الذى اعتبر فيه فضعف معنى الشرط لانتفاء لازمه الذى هو الصدارة فلا يجوز دخول الفاء على خبره\* وانما جاز دخوله على خبر ان المكسورة مع انها من النواسخ لعدم تأثيرها

في معنى الجملة فكان وجودها كالعدم وان المفتوحة وان كان لها  
تأثير في المعنى لكنها الخقت بالمكسورة لاشتراكهما في افادة التحقيق  
والحق بها ايضا لكن للاشتراك في جواز العطف على محل اسمهما ويدل  
على هذا الجواز القرآن الكريم وكلام الفقهاء كوله تعالى «واعلموا  
انما غنمتم من شئ فان لله خسه» وقول الشاعر «فولله ما فارقتكم قاليا لكم»  
ولكن ما يقضى فسوف يكون» ومثال ان يأتي في المتن \* ثم المفهوم  
الصريح من كلامه هنا اختصاص جواز الدخول بخبر هذه الثلاثة  
ومنع كأن لدخوله في السائر وهو الموافق لكلام صاحب التسهيل  
ولب الالباب ومن كلامه في الامتحان جواز الدخول على خبره ايضا  
على ما هو الصحيح فين كلاميه في كتابيه تدافع ظاهر فافهم (نحو الذي  
يأتيني اوفي الدار فله درهم) قال الفاضل العصام الاولى او الذي في الدار  
لثلاثيهم ان التريد في الصلة دون التمثيل مثال للبستاء الموصول بفعل  
او ظرف (وقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم)  
مثال للموصوف بالموصول بفعل الداخل عليه ان والفرار وانما يكن  
سببا لملاقاة الموت لكنه سبب للحكم بها وعلى مافسر الرضى لاحاجة  
الى هذا التأويل فافهم (ونحو رجل يأتيني اوفي الدار فله درهم) مثال  
للكرة الموصوفة باحدهما (و غلام رجل يأتيني اوفي الدار فله درهم)  
مثال للمضاف اليها ونحو غلام الذي يأتيني اوفي الدار فله درهم ونحو  
غلام الرجل الذي يأتيني اوفي الدار فله درهم (وكل رجل عالم فله  
درهم) مثال لكل مضاف الى نكرة موصوفة بمفرد (وكل رجل فله درهم)  
مثال لكل مضاف الى نكرة غير موصوفة اصلا (وفي غيرها) اي المواضع

(المذكورة)

المذكورة (لا يجوز) دخول الفاء على الخبر لانعدام سبب موجب  
او مجوز (و) المرفوع (الخامس) من التسعة (اسم باب كان) اى نوعه  
وهو الافعال الناقصة لم يعرفه لظهوره مما سبق لانه لما بين في بحث  
العامل ان باب كان لا يدخل الا على المبتداء والخبر فى الاصل ويسمى  
مرفوعه اسما له وعلم من تعريف المبتداء كونه مسندا اليه ظهر انه الاسم  
المسند اليه الداخلى عليه باب كان (وحكمه حكم الفاعل) فى انه لا يكون  
الاسما واما ولا به وفى عدم جواز تقديمه على عامله وفى عدم جواز حذفه  
من غير المصدر وفى كونه مضمرا او مظهرا وفى كونه المضمرا مستترا او بارزا  
الى آخر ما ذكر فى بحث الفاعل (و) المرفوع (السادس خبر باب ان)  
اى الحروف المشبهة بالفعل لم يعرفه لظهوره مما سبق ايضا فذكر  
(وامره) اى حكمه (كأمر خبر المبتداء) فى كونه واحدا  
ومتعددا ومفردا وجملة ومذكورا ومحذوفا وغير ذلك بعد ان ثبت كونه  
خبرآله بوجود الشرائط و ٣ انتفاء الموانع فلا يرد ان ان ٤ زيدا تمتنع  
مع جواز ان زيدا (لكن لا يجوز تقديمه) اى خبره (على اسمه) لان  
باب ان لكونه فرع الفعل على ما سبق تحقيقه يعمل عمله الفرعى وهو  
تقدم المنصوب على المرفوع خطأ المرتبة عن مرتبة الاصل ولو قدم يلزم  
المساواة بينهما (الا ان يكون ظرفا) فانه يجوز حينئذ تقديمه عليه  
لومعرفة نحو قوله تعالى « ان الينا اياهم » ويجب لونه نكرة (نحو  
ان فى الدار رجلا) وقوله عليه السلام « ان من البيان لسحرا » اود ذلك  
لتوسعهم فيه ما لا يتوسع فى غيره لما مر (والسابع خبر لالنفى الجنس)  
اى لنى الحكم عنه وهو ما اسند الى اسمها لم يتعرض له لتبينه مما سبق

٣ انتفاع الموانع (لخنة)  
٤ زيد (لخنة)

كاسبق (وحكمه ايضا كحكم خبر المبتداء) كاذكرنا في خبر باب ان  
لانهما من نواسخهما لكن لا يتقدم على اسمه ولو ظرفا لانه اضعف  
علما لانه بالحمل على ان كامر وكثر حذفه لوعا ما ويجب في بني تميم  
ان دل عليه قرينة فينبغي ان يتعرض لذلك ولا يهمل فافهم (نحو  
لا غلام رجل عندنا والثامن) من التسعة (اسم ما ولا المشبهتين بليس)  
وهو ما اسند اليه يليهما لم يتعرض له لئلا يامر ايضا (وحكمه كحكم المبتداء)  
لئلا يامر (والتاسع المضارع الخالي عن النواصب والجوازم) واما الداخل  
عليه احدهما فنصوب او مجزوم كامر (نحو يضرب ويضربان)  
الاول مثال لما كان رفعه بالحركة والثاني لما بالجرف \* (واما المنصوب  
فثلاثة عشر) اثنا عشر منها اسماء خمسة مفاعيل وسبعة ملحقة بها  
وواحد منها المضارع \* المنصوب (الاول) منها (المفعول المطلق)  
يسمى به لصحة اطلاق صيغة المفعول على كل فرد منه من غير تقييده  
بحرف او مع بخلاف المفاعيل الباقية \* قدمه ليكون عاملا بمعناه بخلاف  
غيره فانه من متعلقات الفاعل (وهو اسم ما) اي معنى \* انما ذكر الاسم  
فيه وفي امثاله لان مفعله الفاعل انما هو المعنى \* والمفعول من اقسام اللفظ  
ولو جعل ما عبارة عن اللفظ لاحتج الى تكلف تقدير مضاف اي فعل  
مدلوله او ارتكاب المسامحة من وصف اللفظ بصفة معناه فيكون التسمية  
بالمفعول تسمية للدال باسم المدلول (فعله فاعل عامل) اي قام به بحيث  
يصح اسناده اليه مؤثرا فيه او لا \* فلا ينتقض بمثل مات موتا ذفيه القيام  
لالتأثير المتبادر من الفعل \* ولم يقل قام مع انه عد في الامتحان ان يراد به  
القيام بلا قرينة تكفا ليلائم ما في الحد للمحدود باعتبار معناه اللغوي \*

ولم يشترط كون الفاعل مذكورا كما في العامل لثلا ينتقض بما عامله  
 مصدر محذوف الفاعل او مبني للمفعول كما عجبني ضربك ضربا على تقدير  
 الاضافة الى المفعول وضرب زيد ضربا على بناء المفعول اذ المصدر  
 لم يوضع الا لما هو صفة الفاعل وهو الداخل في مفهوم المشتق فيصدق  
 عليه انه مما فعله فاعل عامل مذكور وان لم يذكر الفاعل سواء اريد بالفعل  
 معناه الظاهر او القيام به اذ وضع المجهول لنسبة الوقوع الى المفعول  
 لا لنسبة القيام على ما حققه الفاضل العصام وقال ويصدق على مثل  
 موتا في المثال المذكور انه مما فعله فاعل عامل مذكور وان اريد بالفعل  
 معناه الظاهر اذ المراد بالفاعل المعنوي لا الاصطلاحي فلا حاجة  
 الى الصرف عن الظاهر \* واقول نعم لكن الظاهر المتبادر كون ذلك  
 الفاعل مدلول الفاعل الاصطلاحي للعامل المذكور فلا بد من الصرف  
 عنه \* وما ذكره في الامتحان من انه يحتاج الى ان يراد بالفاعل ما يعم نأبه  
 فانما هو على مراد القاضى ليكون وجهها لعدوله عن حد ابن الحاجب  
 لانه لا يحتمل توجيهها آخر حتى يرد انه يرد عليه ما اورده ههنا ولذا  
 اختاره هنا فابق ما يحتمل توجيهها آخر واصح ما لا يحتمله حيث قال  
 عامل بدل فعل اذ يحتاج فيه الى ان يراد به ما يعم المشتق والمشتق منه لثلا  
 يخرج ما عامله اسم ولا قرينة له وهو تكلف وخلاف ظاهر اذ الظاهر  
 ان يراد به الاصطلاحي وقد صرح فيما علقه على الامتحان ان مجرد  
 ورود الاعتراض لا يكون قرينة (مذكور) صفة لعامل (لفظا) نحو  
 ضربت ضربا (او تقديرا) نحو فضرب الرقاب اى اضربوا \* خرج به  
 ما لم يذكر عامله اصلا مثل الضرب واقع وبزيادتهما اندفع ما اورده

في الامتحان على حد ابن الحاجب من انه يحتاج فيه الى ان يراد بالذكور  
 مايم الحكمي مع عدم القرينة وهو تكلف لانهما قرينتان بقصد  
 العموم (بمعناه) صفة ثانية له اي ملابس بمعنى ذلك الاسم \* ومعنى الملابس  
 اشتراكهما في معنى مدلول لهما امامطابقة فيهما كضربي ضربا  
 او تضما كذلك كضربت ضربة او مختلفا كضربت ضربا او ضربتي  
 ضربة ذكره في الامتحان \* وهذا ظاهر وان خفي على الفاضل الجاني  
 حيث قال والمراد به اشتمال الكل على الجزء وهو مع كونه خلاف الظاهر  
 غير متمش في النوع والعدد ومعمول المصدر \* والمصنف رحمه الله جل  
 مراد القاضى على هذا وجعله من اسباب عدوله عن حد ابن الحاجب  
 ولاحتماله لتوجيه حسن كما نقلناه عنه ابقى على حاله هنا \* ثم انه خرج به  
 مثل تأديبا في ضربته تأديبا لان التأديب ما يحصل الادب وما يليق  
 بالشخص والضرب وسيلة له كالشتم والنصيحة وغير ذلك \* وكذا  
 كراهتي في مثل كرهت كراهتي اذا كانت مفعولا به اذ المراد بالاشتراك  
 في المدلول ان يقصد باحدهما ما يقصد بالآخر ولم يقصد ههنا بالعمل  
 ما قصد بالمصدر بل قصد تعلقه به \* والمراد بالاسم المنصوب ولو تقديرا  
 وبالعامل ما هو عامل فيه بقرينة ان كلامه مسوق لبيان المنصوب  
 وتعداده وتمييز بعضه عن بعض بعد ما ثبت كونه معمولا لعامله ومنصوبا به  
 ببيان جميع العوامل وكيفية اعمالها وشرائطها وان الفعل وما بمعناه  
 ينصب معمولات كثيرة \* فلا يرد عليه ما اورده على ابن الحاجب من عدم  
 تمام منع حده لصدقه على نحو ضربت وضرتي شديد اذ لم يسبق  
 في كلامه هذا البيان فلا يراد فيه ما اريد في كلام المصنف رحمه الله



ولذا عدل القاضى عنه في الب \* هذا غاية ما تيسر لى في هذا المقام والعلم  
 بالحقيقة عند الملك العلام (نحو ضربت ضربا) مثال لما هو للتأ كيد  
 (وضربة) بالكسر مثال لما هو للنوع (وضربة) بالفتح مثال لما هو  
 للعدد \* ثم ان تلك الملابس دائمة بخلاف الملابس بلفظه فانها غير  
 دائمة بل اكثرية ولذا قال (وقد يكون) العامل ملابس (بغير لفظه)  
 اى اسم مفعله او المفعول المطلق هذا هو الملام للسباق ويجوز العكس  
 امامادة (نحو قعدت جلوسا) او بابا نحو انبت الله نباتا (وقد يحذف  
 فعله) الاصطلاحى والتخصيص به لاصالته وكثرة الحذف فيه والدال  
 على الحدث بقرينة ذكر العامل في التعريف والفعل بدله هنا وكونه  
 تكلفا عند عدمها وللتنبية على هذا لم يقل عامله مع كونه اظهر  
 ولم يكتف برجوع الضمير اليه مع كونه اخصر على انه يحتمل ان يرجع  
 الى المفعول المطلق (لقيام قرينة) اذ لا حذف بدونها الانسيا اما جوازا  
 نحو خير مقدم لمن قدم اى قدمت قدوما خير مقدم او وجوبا سماعا  
 (نحو ايضا اى آض ايضا) اى عاد ثم غلب فى معنى مثل ما سبق  
 (ويجوز تقديمه) اى المفعول المطلق او اسم مفعله (على عامله) لول النوع  
 او العدد اما لول التأ كيد فلا لان حق المؤ كد التأ خير كذا فى الامتحان  
 (ولا يلزم) اى المفعول المطلق (لعامل) كما يلزم الفاعل حيث لا يجوز  
 حذفه بل نائب فى غير المصدر مع انها سيان فى كونها مقتضى النسبة  
 التى هى داخله فى مفهوم الفعل وشبهه غير المصدر وان فاعلية الفاعل  
 بقيام مدلوله به لان العامل يدل وضعاً على ما يدل عليه بخلاف الفاعل  
 فانه لا يدل وضعاً على ما يدل عليه الفاعل بل عقلاً فافتراقاً \* ثم ان اللازم

من نفى الزوم جواز تركه لا مساواته لذكره كما زعم البعض بل يجوز كون  
الذكر اولى ليفيد فائدته والا كان ذكره عبثا (و) المنصوب (الثاني)  
(المفعول به) قدمه لشدة شبهه بالفاعل لتوقف تعقل المتعدى عليه  
ايضا بخلاف غيره (وهو) في اللغة الذي الصق به الفعل وبه نائب  
الفاعل وضميره عائدا الى اللام ذكره في الامتحان\* وفي الاصطلاح (اسم  
ما وقع عليه) اي تعلق به حسا او عقلا وهو في هذا المعنى وان كان  
مجازا لكنه صار بالغلبة والاشتهار فيه كالحقيقة العرفية فصح  
الاستعمال فيه بلا قرينة بلا واسطة او بها بقرينة التقسيم فلا يراد به  
لا يتناول مثل عرفت زيدا اذ معنى الوقوع على الشيء السقوط عليه  
ولا سقوط لشيء على زيد لوجود التعلق به عقلا (فعل الفاعل) اي  
حدثه القائم به\* والمراد بالفاعل ما يعم المذكور وغيره وبالاسم المنصوب  
ولو محلا فلا يراد مثل زيد منعاه ودرهما جمعا في مثل اعطى زيد درهما  
اذ زيد حينئذ لا يدخل في الجنس حتى يحتاج الى اخراجه ٢ ويصدق  
على درهما انه اسم منصوب وقع على مدلوله فعل محذوف الفاعل والمراد  
بالوقوع الدلالة عليه عبارة فيدخل مثل ضرب زيد عمرا مع كذبه  
وما ضرب زيد عمرا لوجود الدلالة عليه عبارة والالم يفد النفي نفيه  
(وهو على قسمين عام) للزوم والمتعدى (وهو المحرور بالحرف) سوى  
في اللام وما معناهما اذ مدخول الاول مفعول فيه لابه والثاني مفعول له  
لا به كما مر في بحث حرف الجر (وخاص بالمتعدى وقدر) بحث  
المتعدى واللازم في بحث العامل القياسي (ويجوز تقديمه على عامله)  
لقوته في العمل وعدم المانع عنه\* والمراد به ما لبس اسم فعل ولا مصدرا

(م. ل. ع.)  
ع. ل. ع.  
٢

لما تقدم ان معمولهما لا يتقدم عليهما الا المجرور بحرف الجر كما سبق  
 في بحثهما ولا مضافا اليه لشيء اذ المفعول لا يتقدم على ما لا يتقدم  
 عليه العامل فلا يقال انا زيدا غلام ضارب (نحو زيدا ضربت) وبه  
 مررت (وحذفه مطلقا) اي بقرينة نحو «اهذا الذي بعث الله رسولا»  
 اي بعثه او بدونها نحو فلان يعطى اي يفعل الاعطاء وهذا تكرار  
 لما سبق في بحث العامل القياسي (وحذف فعله) اي عامله مر نظيره  
 (لقيام قرينة نحو زيدا لمن قال من اضرب) اي اضرب (و) المنصوب  
 (الثالث) من ثلثة عشر (المفعول فيه) مثل المفعول به قدمه موافقا  
 للكافية لكونه مدلول الفعل في الجملة بخلاف المفعول له وعكس في اللب  
 لكون المفعول له سبب الفعل وجودا او تصورا بخلافه (وهو اسم  
 ما) اي شيء (فعل فيه) اي في ذلك الشيء (مضمون عامله) اي  
 ذلك الشيء فعلا او شبهه او معناه فالإضافة لادنى ملابسة او مجبول  
 على التسامح او على حذف المضاف \* ولو قال ما فعل في مدلوله مضمون  
 عامله وجعل ما عبارة عن الاسم المنصوب \* او قال اسم ما فعل فيه  
 مضمون العامل لكان اظهر واسم ولولا الاسم لا يمكن التوجيه فيه  
 فافهم يعني وقع فيه مدلول عامله الذي هو الحدث مطابقة كما في  
 المصدر او تضمننا كما في غيره مؤثرا فيه فاعل العامل او لا من حيث انه  
 وقع فيه ذلك المدلول فدخل فيه نحو مات زيد يوم الجمعة وخرج عنه  
 نحو شهدت او فضل الله يوم الجمعة \* فان وقوع الشهود والتفضيل  
 فيه ليس من حيث انه وقع فيه بل من حيث انه وقع عليه \* وخرج بقوله  
 مضمون عامله كان يوم الجمعة يوما طيبا فان الطيب ليس بمضمون

العامل (من زمان او مكان) بيان لما واشارة الى القسمين اللذين  
مر بيان حكم كل منهما (و شرط نصبه) لا كونه مفعولا فيه كما هو  
مذهب الجمهور فانهم لا يطلقونه الا على المنصوب بتقدير في واما المجرور  
بها فمفعول به غير صريح عندهم بخلاف ابن الحاجب حيث جعله  
مفعولا فيه وتبعه المصنف رح كما مر في بحث العامل (لفظا) لا محلا  
فانه لا يحتاج الى الشرط (تقدير في وقدم شرط تقديره) في بحث  
حرف الجر (ويجوز تقديمه) اي المفعول فيه (على عامله) ان لم يكن  
نائب الفاعل على ما مر في بحث حرف الجر (ولو كان) العامل (معنى  
فعل) واذا جاز التقديم عليه مع كونه اضعف فلان يجوز غيره اولى  
(وحذفه مطلقا) بقرينة اولا (وحذف عامله لقرينة) نحو يوم الجمعة  
لمن قال متى سرت اي سرت (و) المنصوب (الرابع) من ثلثة عشر  
(المفعول له) مثل ما مر غير مرة قدومه لما مر من انه سبب الفعل ولان  
يحذف اللام يشبه المفعول المطلق حتى عده بعضهم منه (وهو اسم ما)  
اي شئ (فعل لاجله) اي واقع لاجل حصوله كقعدت عن الحرب جبنا  
او تحصيله كضربه تأديبا وخرج به سائر المفاعيل (مضمون عامله)  
او مدلوله الذي هو الحدث تذكرا ما ذكر آنفا لا يراد مثل وجدت التأديب  
الذي ضربت لاجله اعجب حتى يحتاج الى دفعه بقيد الحثية كما في عبارة  
ابن الحاجب (و شرط نصبه) لا كونه مفعولا له (لفظا) اذ نصبه  
محلا لا يحتاج الى الشرط (تقدير اللام وقدم شرط تقديره) ايضا  
في بحث حرف الجر (ويجوز تقديمه على عامله) ان لم يكن نائب الفاعل  
كما مر اذ يجوز ان ينوب عنه ان كان مجرورا (وتركه) مطلقا اختاره

(على)

على الحذف تنبيهها على انحطاط رتبته عن رتبة ما سبق (و) يجوز  
 (حذف عامله لقريئة) كقولك تأديبا لمن قال لم ضربت زيدا أي ضربته  
 تأديبا (و) المنصوب (الخامس المفعول معه) قيل معه نائب الفاعل كبه  
 وله وفيد واعتذر عن نصبه بما جوزه بعض النحاة من اسناد الفعل إلى لازم  
 النصب وتركه منصوبا جريا على ما هو عليه في الأكثر وإليه ذهب  
 في قوله تعالى «لقد قطع بينكم» على قراءة النصب وفيه نظر إذا القاعدة  
 لا تثبت بالاحتمال والاسناد إلى المصدر ثابت مقطوع فوجب الحمل  
 عليه ههنا وفي الآية الكريمة أي الذي فعل الفعل معه ذكره  
 في الامتحان\* وفي هذا التفسير إشارة إلى أن نائب الفاعل هو المفعول  
 لا المطلق فينبو عن الفاعل فلا يرد أن الاسناد إلى المصدر المؤكد وهو  
 ملفوظ لا يجوز لعدم الفائدة فيه فكيف إذا نوى ولم يلفظ وإلى الجواب  
 عما ذكره الفاضل العصام من أن الواجب حينئذ المفعول هو معه لأن  
 مسنده صفة جارية على غير ما هي له وتقريره أن هذا إنما يجب  
 إذا كان مرجع المستكن مقدما على مرجع البارز حتى لو لم يؤت  
 بالمنفصل لتبادران المستتر راجع إلى الأقرب فيؤتى به على خلاف  
 الظاهر للتنبيه على أن مرجعه خلاف الظاهر وهو الأبعد وهنالك  
 كذلك إذا الموصول مقدم على الفعل الذي هو مفهوم من المفعول  
 فيكون رجوع الضمير على وفق الظاهر فلا حاجة إلى التنبيه المذكور  
 (وهو المذكور) أي المنصوب الذي ذكر فخرج مثل كل رجل وضيعته  
 فلا حاجة لإخراجه إلى تقييد العامل بكونه غير معنوى مع أنه لا قريئة له\*  
 ثم المراد به ما يقابل المقدر ليفيد عدم جواز حذف المفعول معه لا

٣ كالمذكور سابقا (بعد الواو) خرج به سائر المنصوبات كلها سوى الحال بالواو (لمصاحبة معمول عامل) فعلا او شبهه او معناه وخرج به تلك الحال \* والمراد بالمعمول اعم من الفاعل والمفعول الذي ليس بمنصوب ليتحقق العدول الى النصب الذي هو نص على المقصود الذي هو المصاحبة \* ولو كان المعمول منصوبا لجل الواو على العطف الذي هو الاصل فيها فلا عدول حيثئذ الى النصب حتى يكون نصا على المقصود نحو حسبك وزيدا درهم بخلاف نحو كفالك وزيدا فانه كضربت زيدا وعمرا وهو من قبيل العطف لا غير بالاتفاق \* وتجويز الفاضل الجاهلي كون الاول مفعولا معه دون الثاني تحكم صرح به الفاضل العصام \* ثم ان معنى المصاحبة المشاركة في الفعل مع عدم المقارنة فيه في زمان واحد على ما ذهب اليه الاخفش من انه لا مفعول معه الا يصح عطفه على معمول عامل \* واما على ما ذهب اليه غيره المقارنة معه حين التلبس بالفعل والمشاركة فيه ليست بشرط لقولهم استوى الماء والخشبة اى ارتفع وسرت والنيل اذ لا ارتفاع في الخشبة ولا سير في النيل واجيب بانه اريد بالاول معنى التساوى اى تساوى الماء والخشبة في العلو والثاني معنى الانتقال فيوجد المشاركة ويصح العطف (نحو جئت وزيدا) ومالك وعمرا وجئت انا وزيدا او وزيدا (ولا يجوز تقديمه) بدون المصاحب (على عامله) فيه اشارة الى ان عامله عامل المصاحب لا الواو لانه ليس من العوامل بل هو واسطة على ما هو الراى الصحيح ولا المعنوى اذ لا يتصور فيه التقديم ولذا لم ينصب ضيعته في كل رجل وضيعته (ولا على المعمول المصاحب) لاقتضاء

معنى الواو سبق القرين ولا مع المصاحب لانه اما فاعل او مفعول غير منصوب وهو اما نائب الفاعل او مضاف اليه وكل منها لا يجوز تقديمه على عامله (ولا) يجوز (تعدده) كما لا يجوز تعدد مع لما مر من عدم جواز تعلق الجارين بمعنى واحد بعامل واحد \* ولما فرغ من المفاعيل الخمسة شرع في الملحقات بها فقال (و) المنصوب (السادس الحال) وهى ملحقة بالمفعول فيه لوجود معناه فيها \* قدمها على التمييز مع انه ملحق بالمفعول به من حيث انه منصوب واقع بعد تمام العامل لان لها شبهة بالمفعول به ايضا من حيث انها فضلة يتم الكلام بدونها مع كونها اكثر منه (وهى) فى اللغة من حال يحول اى انقلب وتغير سمي بها العرفى لانقلاب مدلوله وتغيره غالبا \* وقيل من الحال بالمعنى المقابل للماض والمستقبل لانه يدل على زمان يكون الفاعل فيه فاعلا والمفعول مفعولا كما ان الحال المرقومة تدل على زمان انت فيه \* وفى عرف النحاة (ما) اى منصوب اسما او جملة (بين هيئة الفاعل او المفعول به) لمنع الخلو فلا يخرج مثل ضرب زيد عمرا راكبين \* خرج بها التمييز لانه يبين الذات وباضافتها اليه المصدر فى مثل ضربت ضربا شديدا ورجعت قهقريا فانه يبين هيئة العامل \* وبما عرفت من ان القسم هو المنصوب بالاصالة عرفت ان المنصوب بالتبع غير داخل فى الجنس فلا حاجة فى اخراجه الى اعتبار قيد الحيثية بل لا وجه له \* ثم الهيئة وهى الحالة والكيفية اعم من ان تكون له باعتبار نفسه او متعلقه نحو جاني زيد قائما ابوه ومن ان تكون محققة او مقدرة مثل قوله تعالى « فادخلوها خالدين » اى مقدرى الخلود وتسمى الاولى حالا

محققة والثانية مقدرة ومن ان تدوم له حقيقة او حكما بان يتصف بها  
 غالبا اولادوم وتسمى الاولى دائمة ومنها المؤكدة \* والثانية منتقلة  
 ومن ان تدل عليها هيئتها وحدها او مع المادة فالاولى نحو جاءني زيد  
 والشمس طالعة فان هيئة الحال فيه وحدها تدل على هيئة الفاعل  
 وهى المقارنة بطلوع الشمس كذا ذكره الفاضل العصام (لفظا ومعنى)  
 اى سواء كان الفاعل او المفعول به لفظيا بان يكون فاعلا او مفعولا به  
 فى اللفظ او معنويا بان يكون احدهما فى المعنى وان كان فى اللفظ خبرا  
 او مبتدأ كما فى مثال المتن او مفعولا مطلقا كضربت الضرب شديدا فانه  
 بمعنى احدثت الضرب شديدا او معد فانه فى المعنى اما فاعل او مفعول به  
 نحو استوى الماء والخشب قائمة وحسبك وزيدا قائما درهم او مضافا اليه نحو  
 ٤ « بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا » وان يأكل لحم اخيه ميتا فانه يصح ان يقال  
 بل نتبع ابراهيم وان يأكل اخاه وكذا قوله تعالى « ان دابر هؤلاء مقطوع  
 مصبحين » فانه فى معنى هؤلاء مقطوعون بالكلية مصبحين (مثل ضربت  
 زيدا قائما) حال من الفاعل او المفعول به اللفظى (وهذا زيد قائما)  
 حال من اسم الاشارة كما هو رأى الفاضل العصام او من زيد كما هو  
 رأى الفاضل الجامى والعامل معنى التنبيه والاشارة المفهوم من هذا  
 (وعاملها) اى الحال (الفعل) مطلقا (او شبهه) كذلك (او معناه)  
 وقدم ما هو المراد منهما وهذا توطئة لبيان امتناع تقديمها على المعنوى  
 وجوازه على غيره لان فهمه من تخصيص الامتناع به (وشرطها ان تكون  
 نكرة) لان الغرض منها وهو تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها  
 يحصل بها فيصير التعريف حشا \* وقال الفاضل العصام الاظهر

(٤٠)  
 في  
 قوله  
 مصبحين

(ان)



ان الاصل في الحال التنكير كما في خبر المبتداء فاشترطهم التنكير وتأويلهم  
الاحوال الكثيرة الواقعة معرفة بالتنكير يكاد يوجب التنكير انتهى\*  
ويؤيده قولهم في بيان وجه كون صاحبها معرفة غالباً انه محكوم عليه  
في المعنى والتعريف اصل فيه فانه يفهم منه ان يكون التنكير اصلاً فيها  
لكونها محكوماً بها في المعنى والاصل فيه تنكير (ولا تقدم) اى الحال  
فيما عدا مثل زيد قائماً كهمر وقاعدا (على العامل المعنوى) لضعفه  
مع كونها في المعنى كالمفعول فيه الذى يجوز تقديمه عليه كما مر ولذا  
لم يقل بخلاف الظرف كما قال ابن الحاجب ولو ظرفاً عند سيبويه مطلقاً  
وعند الاخفش اذا لم يتقدم المبتداء على الحال نحو قائماً زيد في الدار  
او قائماً في الدار زيد واما اذا تقدم عليها جاز تقديمها عليه عنده نحو  
زيد قائماً في الدار وقد سبق وجه عدم تقدم معمول اسم الفعل عليه  
وجوز ابن الدهان تقديم الحال الظرف على العامل مثله (ولا على  
ذى الحال) ولقد احسن في هذه الزيادة اذ بها يندفع الخلل الواقع  
في عبارة الكافية (المجرور) بحرف الجر او الاضافة لانها تابع وفرع له  
والمجرور لا يتقدم على الجار فلا يتقدم تابعه ايضاً\* ورد بان هذا منقوض  
بجواز مثل راكبا جاءني زيد مع عدم جواز تقديم ذى الحال فيه لكونه  
فاعلاً\* واجيب بمنع عدم الجواز لان هذا المعنى يؤدى بالتقديم ايضاً  
لكن لا يسمى حينئذ فاعلاً بل مبتداء بخلاف المجرور فلا نقض كذا ذكره  
الفاضل العصام لكن يرد على هذا ان يجوز التقديم على المضاف اليه  
بالاضافة اللفظية لجواز تقديمه على المضاف بزوال اسم المضاف اليه  
فقط اذا كان مفعولاً او بزوال اسم الفاعل ايضاً اذا كان فاعلاً

مع انهم صرحوا بانہ لا يجوز اتفاقا الا اذا جاز حذف المضاف واقامة  
 المضاف اليه مقامه نحو « قاتع ملة ابراهيم حنيفا » ويمكن الدفع بان  
 الاضافة المعنوية اصل واللفظية فرع فلما لم يحز ذلك في المعنوية  
 وان زال اسم المضاف اليه منعه مطلقا على ما صرح به الرضى  
 والسيد عبد الله في شرح لب الالباب وهو المفهوم من اطلاقهم \*  
 وقال الدمامينى في شرح التسهيل نقلا عن مصنفه ان المراد بالاضافة  
 ما هو المحضة اذ في غيرها يجوز تقديم الحال على المضاف اليه لكونها  
 في تقدير الانفصال فلا يعتد بها نحو هذا ملتو تشارب السويق الآن او غدا  
 ( فلا يقال مررت جالساً بزيد ) ولا جاءنى مجردا عن الثياب ضاربة زيد \*  
 هذا مذهب سيويه واكثر البصرية وهو المختار عند المصنف رح \*  
 ونقل عن البعض الجواز في الاول فرقا بينهما بان حرف الجر كالجاء  
 من العامل لكونه معدى اليه فكأنه من تمامه كالمهمزة والتضعيف فالجور به  
 في حكم المنصوب \* فاذا قلت مثلاً ذهبت راكبة بهند فكأنك قلت  
 اذهبت هنداً واستدلوا بقوله تعالى « وما ارسلناك الا كافة للناس »  
 اى الى الناس كافة \* والمصنف رح لم يعتد به ولذا خص التمثيل به  
 اذا المأول بالشيء لا يلزم ان يكون في حكمه من كل وجه على ان جزئيته  
 من المجرور بحسب اللفظ اظهر من جزئيته من العامل بحسب المعنى  
 واعتبار جانب اللفظ اولى من جانب المعنى في هذا الفن والآية الكريمة  
 مأولة لاتصلح للاستدلال لجواز كون التقدير الارسالة كافة للناس اى  
 عامة شاملة لهم من الكف فانها اذا اعمتهم فقد كفتهم ان يخرج منهم  
 احد او كونها حالاً من الكاف والتاء للبالغة كما في مثل علامة لما تقرر

ان الحال المحصورة لا تقدم فالمعنى الاجامع عليهم في الابلاغ ذكره انزاج  
والاعتراض بان كف بمعنى جمع ليس بمحفوظ ممنوع \* قال ابن دريد  
كل شيء جعته فقد كففته ومنه حديث الحسن رضي الله تعالى عنه  
ان رجلا كان به جراح فسأله كيف يتوضأ فقال ه كفه بخرقه اى اجعلها  
٦ حوله ولو سلم فباب المجاز اوسع والكف بمعنى المنع قد يلزمه الجمع وما قيل  
فالمعنى الا كافاهم عن الشرك وارتكاب الكبائر يا باه قوله تعالى «بشيرا  
ونذيرا» فافهم على انه يمكن ان يقال ان الارسال ليس لذات الناس  
كما لا يخفى فلا بد من التدبير مثل الالدعوة للناس فخالية كافة حينئذ ركيكة  
لدلائها على الاجتماع والالاتل على الهيئة على ما ذكره بعض الكمل  
ولو سلم عدم دلالتها عليه على ما ذكره الرضى فلا يخلو عن الابهام  
ولو كان المراد بها افادة تأكيد عموم الناس لكان الظاهر ان يقال الا  
لكافة الناس بالاضافة وان الحال المحصورة لا تقدم على ذى الحال  
فلا يتجه ما قيل ان كلامن الاحتمالين تكلف وتعسف لا يمنع الاستدلال  
الظاهر (ولو كان صاحبها نكرة محضة) اى غير مخصصة بما سوى  
التقديم (وجب تقديم الحال عليها) بشهادة الاستقراء \* وقيل لثلايلتبس  
بالصفة في ذى الحال المنصوب ثم قدمت في سائر المواضع طرد الباب \*  
ورد بان هذا يقتضى ان يجب التقديم ايضا اذا خصصت بوصف او غيره  
لوجود الالتباس فيه ايضا مع انه لم يجب كإصر حوابه ويفيد قوله  
محضة \* وقيل ليتخصص بالتقديم تخصص المتبداء بتقديم الخبر الظرف فانها  
بمزنته \* ورد بانها بمنزلة ظرف الزمان ولا يصح الاخبار به عن الجثة \* اقول  
عدم الصحة في الحقيقة مسلم واما في التنزيل الذى هو المراد هنا فلا فافهم

هـ

(تكملة)

س

(تكملة)

(نحو جاني راكبار جل وتكون) اى الحال (جمله) لدالاتها على الهيئة  
 كالمفرد وان كان الاصل ان تكون مفردا كالخبر (خبرية) لانشائية لانها  
 بمنزلة الخبر عن ذى الحال واجراؤها عليه في قوة الحكم عليه والانشاء  
 لا يصلح ان يحكم به على شئ\* ولما كان الجملة مستقلة بالافادة لا تقتضى  
 ارتباطا بغيرها والحال مرتبطة به فاذا وقعت جملة (فلا بد فيها) اى  
 فى الحال الكائنة جملة (من رابط) يربطها الى صاحبها (وهو الضمير  
 فقط فى المضارع المثبت) مع فاعله اذ الكلام فى الجملة ولا يجوز دخول  
 الواو عليه لمشابهة اسم الفاعل المستغنى عنه مع كونه وارداً على اصل  
 الحال من الدلالة على الحدوث والتجدد وعلى نهجها فى الاستمال من  
 التجرد عن حرف النفي ونحو وقت واصك وجهه وقوله تعالى «لم تؤذوننى  
 وقد تعلمون انى رسول الله اليكم» مأول بتقدير المبتداء او جعل الواو  
 فى الاول للعطف\* قال الفاضل العصام ولو جعلوا الحكم اكثر يالكان اقرب  
 الى المصلحة ولو قيد بكونه عاريا عن قدكما فى التسهيل لم يتحجج فى الثانى  
 الى التأويل (نحو جاني زيد يركب او) الضمير (مع الواو او الواو  
 وحده او الضمير وحده فى غيره) اى المضارع المثبت من المضارع المنفى  
 والماضى المثبت والمنفى والجملة الاسمية\* اما الضمير فظاهر لانه الرابط  
 فى كل جملة وقعت موقع المفرد\* واما الواو فلا تحتاج الجملة الحالية الى  
 فضل ربط لاسيما الاسمية لكونها فضلة وظاهرة فى الاستقلال  
 فصدرت بها للاختياط فيجوز الاكتفاء باحد هما لوجود الربط  
 المعنوى فى الجملة والورود على اصل الحال او على نهجها (لكن الغالب  
 فى الاسمية) وفى حكمها الجملة المصدرة بليس لانها لمجرد النفي

(على)

على الاصح ولاتدل على الزمان فهي كنفى داخل على الاسمية (الواو)  
اما مع الضمير لقوتها في الاستقلال وعدم التعلق بذى الحال لانها  
لدالاتها على الثبوت غير واردة على اصل الحال او على نهجها فناسب  
ان يكون الرابط فيها في غاية القوة واما بدونه لدالاتها على الربط  
من اول الامر فيكتفي بها وقال الرضى اجتماع الضمير مع الواو في الاسمية  
وانفرادها متقاربان في الكثرة لكن اجتماعهما اولى احتياطا \* وقال  
الفاضل العصام الضمير لربط الحال بذى الحال ولا بد من ربطها  
بالعامل لانها لتقيده والرابط به في المفرد هو النصب وقد اختفى  
في الجملة فذكرت الواو بدله لدالاتها على المقارنة التي باعتبارها يربط  
الحال بالعامل فالترمت فيما هو اظهر في الاستقلال غالباً ومنعت فيما هو شبيهه  
باسم الفاعل وزنا ومعنى وجوزت فيما ليست مشابهته بتلك المثابة واما  
الضمير وحده فيها فغلوب ضعيف لعدم الدلالة على الربط من اول الامر  
(نحو جاءني زيد لا يركب) بالضمير وحده (او ولا يركب) به مع الواو  
(او ولا يركب عمرو) بالواو وحده مثال المضارع المنفى (او) جاءني  
زيد (ركب) بالضمير وحده (او وركب) به مع الواو (او وركب عمرو)  
بالواو وحدها مثال الماضي المثبت (او) جاءني زيد (هو راكب)  
بالضمير وحده (او هو راكب) به مع الواو (او و هو راكب) بالواو  
وحده مثال الاسمية ولم يتعرض للظرفية لدخولها في الفعلية غنده كما مر  
واللشرطية ايضا لانها لا تقع حالا بحالها لان الشرط يقتضى الصدارة  
وعدم الربط والحال غير لازمة لصاحبها الا يجعلها خبرا عن ضميرى ذى  
الحال فيربط بالمبتداء لكونه لازماله فتكون من قبيل الاسمية نحو جاءني

زيد وهو ان تسأله يغط او بانسلاخ معنى الشرط فتكون فعلية مثل  
 آتيك وان لم تأتني ( ويجوز تعدد الحال ) كالخبر ( نحو جاءني زيد  
 راكبا ضاحكا وحذف عامله ) اى الحال ( بقرينة ) مقالية او حالية  
 ( نحو راشدا مهديا لمن قال اريد السفر ) او لمن تهيهأله او شرع  
 فيه اى سرا واذهب راشدا فيما يمكن فيه الرشد بنفسك مهديا  
 فيما لا بد فيه من دليل \* فلا يردان الرشد فرع الهداية فينبغى تقديمها  
 عليه \* ثم ان هذا يحتمل الترادف والتداخل لكنه على الثانى لا يكون  
 مما نحن فيه كما اذا كان صفة ولم يتعرض للزوم قد لفظا او تقديرًا للماضى  
 المثبت لان بما ذكره في وجهه لا يتم التقريب كما ذكره في الامتحان فلعله  
 اختار مذهب الاخفش والكوفيين من عدم الزوم \* وقس عليه عدم  
 تعرضه لاشتراط المضارع المثبت بخلوه عن علامة الاستقبال كما ذكره  
 صاحب التسهيل ( و ) المنصوب ( السابع ) من ثلثة عشر ( التمييز )  
 ويقال له التبيين والتفسير والمميز بكسر الياء وهو انسب للتعريف  
 وبقبحها ايضا باعتبار ان المتكلم يميزه من بين الاجناس لدفع الابهام  
 قدمه لانه معمول بلا حاجة الى الواسطة بخلاف المستثنى ( وهو ما )  
 اى نكرة ( يرفع الابهام ) لم يذكر المستقر كما ذكر ابن الحاجب والوضعي  
 كما ذكره البضاوى لان الغرض من ذكرهما اخراج صفة المشتركة مثل  
 رأيت عينا تجارية \* والتوابع غير داخلة فى المقسم كما عرفت حتى تخرج  
 بقيد ( عن ذات ) فخرج الحال فانها ترفع الابهام عن صفة صاحبها  
 وكذا المرة والنوع ( مذكورة تامة باحد الاشياء الخمسة وقد سبق )  
 فى بحث الاسم المبهم التام ( او ) عن ذات ( مقدرة ) اشارة الى تقسيم

( التمييز )

التمييز في نسبة كائنة ( في جملة نحو طاب زيد نفسا اي طاب  
 شيء زيد ) بالاضافة والتمييز فيه عين غير اضافي خاص بما انتصب عنه  
 وقيل بالابدال وردبانه لابهام في المنسوب اليه وهو زيد ولو ابدل  
 لانهدم الابهام ويستغنى عن التمييز على ان فيه حذف المبدل منه  
 وهو تكلف بلاريب ( او ) في ( ماضاهاها ) اي شابه الجملة من اسم الفاعل  
 ( نحو الحوض ممتلئ ماء ) اي ممتلئ شيءه والتمييز فيه خاص بمتعلق  
 ما انتصب عنه وفاعل مجازي في المعنى ( و ) اسم المفعول نحو ( الارض  
 مفجرة عيوننا ) والتمييز فيه في حكم الفاعل لكونه نائبه ( و ) الصفة المشبهة  
 نحو ( زيد طيب ابا ) والتمييز فيه عين اضافي محتمل لهما اي طيب ابوه  
 او ابوته ولم يذكر في المشابه المثال الذي يكون التمييز فيه خاصا بالمنتصب  
 عنه اكتفاء بما ذكره في الجملة كما لم يذكر فيها الامثلة التي ذكرها فيه  
 اكتفاء بما ذكره فيه اذ لا فرق في التمييز بينهما ( و ابوة ) عرض اضافي  
 ( و داراً ) عين غير اضافي خاص بالمتعلق ( و ) زيد ( حسن وجهها )  
 جزء المنتصب عنه ( و ) افعال التفضيل نحو زيد ( افضل من عمرو  
 علماً ) عرض غير اضافي ( او ) في نسبة كائنة ( في اضافة نحو اعجبني  
 طيبه ابا و ابوة ) و دار او علما و وجهها ( وهذا التمييز ) اي ما يرفع الابهام  
 عن مقدرة ( فاعل في المعنى ) حقيقة او مجازا كما اشرنا لما تبين  
 ان هذا التمييز لا يجب ان يكون عين الذات المقدرة ومحمولا عليها  
 كما يجب في المذكورة بل يكفي اشتماله على المحمول ومثل العيون في قوله  
 تعالى « و فجرنا الارض عيوننا » فاعل في المعنى يجعل العامل لازماً اي  
 انفجرت عيونها كما في الجامي او في حكمه يجعل العامل مجهولاً اي فجرت

عيونها كما في شرح التسهيل وفي قول المصنف رح والارض مفجرة  
 عيونا اشارة ما الى الثاني فافهم (فهذا) اي لاجل انه فاعل في المعنى  
 (لا يتقدم على عامله) كالفاعل والمأزني والمبرد يجوز ان تقديمه  
 على الفعل وشبهه اذا المأول بشئ لا يجب ان يكون في حكمه من كل  
 وجه \* وفيه انه يقتضى تقديم البيان على الابهام وذا ينافي الغرض  
 من التمييز وهو الابهام اولا والتفسير ثانيا (والتمييز لا يكون الانكارة)  
 بدليل الاستقرار وقيل لاصالتها وعدم الاحتياج الى التعريف فتدبر  
 (و) المنصوب (الثامن) ما يطلق عليه في العرف لفظ (المستثنى)  
 قدمه على خبر باب كان لانه معمول الناقصة خاصة بخلافه ولما لم يمكن  
 تحديد مطلقه بحسب المعنى لكونه عنده مشتركا لفظيا قسما مختلفا  
 الحقيقة قسمه اولا الى قسمين ثم عرف كلا منهما لان لكل منهما  
 احكاما خاصة لا يمكن اجزاؤها عليه الا بعد معرفته بتعريفه فقال  
 (وهو نوعان متصل وهو) اسم (المخرج) باعتبار الحكم والمراد  
 (عن متعدد) علم دخوله فيه باعتبار المفهوم اذا اخراج عنه يستلزم  
 الدخول فيه قبله فلا تناقض سواء كان من جهة الجزئيات كجاءني  
 القوم الازيدا او الاجزاء نحو اشتريت العبد الانصفه (بالاواحدى  
 اخواتها) لم يفسرها اكتفاء بذكرها في اثناء المباحث يبداه فانه  
 بيد ولما بمعنى الا وقال الفاضل العصام هذا ليس من تمام التعريف  
 بل لمزيد التوضيح فلا بأس بالنقض وعدم التصريح (ومنقطع  
 وهو المذكور بعدها) اي الاواحدى اخواتها حال كونه (غير مخرج)  
 مدلوله (عن متعدد) للعلم بعدم دخوله فيه باعتبار المفهوم كجاءني القوم



الاحارا او المراد كقولك جاءني القوم الازيدا مشيرا الى جاعة خالية  
 عن زيد وعدم الدخول في المراد في هذا القسم بالقرينة كالاشارة  
 وفي الحكم بباب الاواما في المتصل فكلاهما بباب الافلا يلزم تداخل  
 القسمين (والمستثنى) مطلقا ولذا اظهر (منصوب) وجوبا بقرينة  
 قوله ويجوز فيه النصب (اذا كان بعدالا) احتراز عن سوى وسواء  
 وغير اذا نصب بعدها بل جرو عن خلا وعدا وليس ولا يكون فان  
 النصب بعدها غير مقيد بكونه في موجب تام (غير الصفة) بيان  
 للواقع ثلثا يذهل اذا لا يكون بعدها المستثنى حتى يحترز عنه لاختلاف  
 حكمه (في كلام موجب) اى مثبت لانفي ولانهي ولا استفهام فيه \*  
 اذا لا يجب النصب في غير مبل يجوز هو ويختار البديل (تام) اى مذكور  
 فيه المستثنى منه اذ لولا له لكان مفرغا وهو لا يصح في الموجب الا قليلا  
 كما سيجي \* قيل وجه وجوب النصب فيه مشابهته بالفعل في كونه  
 فضلا لمحيطه بعد تمام الكلام وتعذر المبدل لان المبدل منه في حكم التنحية  
 فيكون في حكم التفرغ \* ورد بان المبدل منه ليس مطروحا بالكلية حتى  
 يفسد المعنى و فرق بين نفس الشئ وما في حكمه \* وقيل ان البديل في قوة  
 تكرير العامل فيلزم الايجاب في المستثنى ايضا واما في غير الموجب فلا يلزم  
 ذلك لجواز اعتبار تكرير اصل العامل بترك النفي العارض \* ورد بان معنى  
 تكرير العامل ليس الاعتبار ذات العامل مع قطع النظر عن الايجاب  
 والسلب ولهذا جاز جاز يدا لا عمرو في العطف مع انه في قوة تكرير العامل  
 فظهر ان الوجه فيه الاستقراء ليس الا (نحو جاءني القوم الازيدا  
 او مقدما على المستثنى منه) عطف على خبر كان وهو في كلام موجب

وبعد الا متعلق به قدمه عليه ليتشارك فيه المعطوفان عليه لان المعطوف  
على المقيد بقيد متقدم يشار كه فيه ولذا لم يعد كان في هذين كما ٢ اعاد  
فيما بعدهما قتبصر \* وجه الوجوب تعذر البذل لامتناع تقديمه على  
المتبوع (نحو ما جاءني الا زيدا احد او منقطعا) وجه الوجوب ما مر  
ان الافي به معنى لكن فيعمل عمله (نحو جاءني القوم الاجارا) اى لكن  
جارا لم يجرى قدم ما هو واجب النصب بعد الا لان المقصود الاصلى  
بيان ما هو ملحق بالمفعول لكونه مستثنى والمنصوب بالمفعولية او بكونه  
خبر ليس او لا يكون قديين في مقام آخر وانما ذكر هنا التميم بحث المستثنى  
والمنقطع وان بين في مقام آخر لكن قدم هنا ايضا لاشراكه مع ما قبله  
في كونه بعد الا وفصل بينه وبين جائز النصب بما ليس من ذلك الملحق  
للإشتراك في موجب النصب (او) اذا (كان بعد خلا او) بعد (عدا)  
لكونه مفعولا به وفاعلهما راجع الى فاعل الفعل المتقدم او مصدره  
او الى بعض مضاف او مطلق نحو جاءني القوم خلا او عدا زيدا اى  
خلا او عدا الجائى منهم او بحيثهم او بعضهم او بعض منهم زيدا  
وهما في محل النصب على الحالية ولم تظهر معهما قد اصلا والفاعل  
ليكون اشبه بالا \* وخلافى الاصل لازم يتعدى بمن فحذفت واوصل الفعل  
او ضمن معنى جاوز والتزام الحذف او التضمنين في باب الاستثناء ليكون  
ما بعده في صورة المستثنى بالا التى هى ام الباب (في الاكثر) اى المستثنى  
منصوب بعدهما على انهما فعلا ن في اكثر الاستعمال (او) بعد  
(ما خلا او) بعد (ما عدا) لكونه مفعولا به ايضا لان ما فيها مصدرية  
مختصة بالفعل فلا يكون مجرورا بعدهما اصلا وهما حالان بتأويل

المصدر باسم الفاعل او ظرفان بتقدير زمان مضاف نحو جاءني  
 القوم ما خلا او ماعدا زيدا اى خاليا او مجاوزا الجائى منهم او مجيئهم  
 وبعضهم او بعض منهم زيدا اوقت خلو الجائى منهم او مجيئهم  
 وبعضهم او بعض منهم او مجاوزته زيدا \* وقال الفاضل العصام  
 ولا يبعد ان يقدر الزمان فى الكل فيكون تقدير خلا زيدا زمان خلا زيدا  
 كافى مذكور فيستغنى عن التزام حذف قد (او) بعد (ليس او) بعد  
 (لا يكون) لكونه خبرا عنهما \* والمستثنى يعمه كما يعم المفعول به  
 نحو جاءنى القوم ليس او لا يكون زيدا اى ليس او لا يكون الجائى  
 منهم او بعضهم او بعض منهم زيدا \* وكل من هذه الافعال لا يستعمل  
 الا فى المتصل الغير المفرغ ولا يتصرف فيها لقيامها مقام الحرف \*  
 وقال الفاضل العصام ان جعل منصوباتها مستثنيات دون منصوبات  
 جاوز وما كان وما يكون تحكّم صرف فالحق ان هذه الكلمات صارت  
 بمعنى الاكثير وحيث لا حاجة الى بيان محل اعرابها ولا الى تصحيح  
 فواعلها ولا الى توجيه التزام ترك قد و اضمار فواعلها وان نصب  
 بعدها على الاستثناء الا انهم تقيدوا بهذه الامور رعاية لا صولها  
 لما رأوا من اعراب غير بمعنى الارعاية لاصله والحق ان تكلف الاعراب  
 فيما لم يشاهد بعيد عن الاعتبار وكذا غيره (ويحوز فيه النصب على  
 الاستثناء ويختار البديل) لان المستثنى فضلة مطلقا بخلاف البديل \* قدم  
 النصب مع كونه مرجوحا رعاية لمقتضى المقام واصالة اعراب المستثنى  
 وتبعية اعراب البديل (فى كلام غير موجب) بعد الاذ فى الموجب يجب  
 ان نصب كما مر (والمستثنى منه مذكور) اذ لو لم يذكر يكون على مقتضى

العامل (نحو ما جاءني القوم الازيدا او الازيد ويعرب) اى المستثنى  
 (على حسب العوامل) اى اقتضاؤها (اذا كان المستثنى منه غير مذكور)  
 فان كان العامل رافعا فهو مرفوع وان ناصبا ف منصوب وان جارا  
 ف مجرور (نحو ما جاءني الازيد) و ما رأيت الازيدا و ما رت الازيد \*  
 ويسمى ذلك مفرغا بمعنى مفرغ له العامل عن المستثنى منه المتروك \*  
 وهذا فى الموجب قليل نحو يحرك الفلك الاسفل عند المضغ الا التماسح  
 لانه لا بد وان يفيد الكلام ولا يفيد فيه الا نادر بخلاف غير الموجب  
 (و) المستثنى (مخفوض) اى مجرور لكونه مضافا اليه ولو صورة  
 (بعد غيرى وسوى) بكسر السين وضمها مع القصير وسواء بفتح السين  
 وكسرها مع المدو هما ظرفان منصوبان ابدا لانهما فى الاصل بمعنى  
 مكان ثم استعير المعنى البدل ثم للاستثناء وعند الكوفيين يجوز خروجهما  
 عن الظرفية والتصرف فيهما رفعاً وجراً ونصباً (و) بعد (حاشا)  
 لكونها حرف جر (فى) الاستعمال (الاكثر) ومنصوب على المفعولية  
 فى الاقل على انها فعل متعد فاعله مضمير نحو ضرب القوم عمروا وحاشا  
 زيدا اى برأه الله تعالى عن ضرب عمرو (وعدا وخلا) لكونهما  
 حرفى جر (فى الاقل واصل غيران يكون صفة) لدلالتهما على ذات  
 مبهمة باعتبار معنى معين هو المغايرة ولذا كثر فى الاستعمال (ويحمل)  
 على خلاف الاصل مع قلة (على الا) بالنقل الى معناه (فى الاستثناء)  
 لاشتراك كل منهما فى مغايرة ما بعده لما قبله \* ولما علم اعراب ما بعده اعراب  
 بيان اعراب نفسه فقال (ويعرب) المحمول على الاى يظهر الاعراب  
 فى غير المحمول على الاول وحرفا فى المعنى لكونه اسما فى الاصل والصور

(كاعراب)

(كاعراب المستثنى بالا) لانتقال اعراب المستثنى اليه لما انجر به (على التفصيل) المذكور من وجوب نصبه لوفى موجب تام او مقدما او منقطعا باعتبار المضاف اليه وجواز الوجهين مع اولوية البدل في غير الموجب التام والاعراب بحسب العوامل في المفرغ (واصل الا الاستثناء) لكونه موضوعا له ولذاكثر في الاستعمال (وقد يحمل على غير في الصفة) على خلاف الاصل لما مر من الاشتراك (اذ اتعذر الاستثناء) بكلا قسمين بان لم يعلم دخول مابعد فيما قبله ولا علم دخوله بل كان على الاحتمال اذا لجل خلاف الاصل فلا يصار اليه بلا ضرورة (فيكون مابعدا صقة) في الظاهر واللفظ والا فالصفة في التحقيق والمعنى هي الاليس الا لانها لما كانت حرفا في الاصل والصورة اجري اعرابها الذي كاعراب الموصوف فيما بعدها لعدم المانع فيه (للمستثنى) لتعذر الاستثناء والتعذر قد يكون في الجمع المنكور الغير المحصور (نحو قوله تعالى لو كان فيهما) اى في السماء والارض (آلهة) جمع اله ولا دلالة فيها على عدد محصور (الا الله) اى غير الله فحمل على الصفة لعدم الجزم بالدخول وعدمه (لفسنتا) اى لخرجتا عن الانتظام وقد يكون في المعرف بكاءنى الرجال الازيد اذالم يوجد قرينة العهد والاستغراق فلا يعلم الدخول ولا عدمه فيتعذر الاستثناء على ما صرح به الاندلسى والمالكي وقد يكون في غير الجمع نحو جاءنى رجلان الازيد وقد يكون في المحصور نحو جاءنى مائة رجل الازيد (و) المنصوب (التاسع) من ثلاثة عشر (خبر باب كان) اى الافعال الناقصة وهذه احسن واخصر من عبارة الكافية ولم يعرفه لظهوره

مما سبق كما سبق قدمه لكونه معمول الفعل ولوناقصا بخلاف الآتى  
 فانه معمول الحرف (وامره) اى خبر باب كان (كامر خبر المبتداء) فى  
 كونه واحداً ومتعدداً ومفرداً وجملة وغير ذلك (ويجوز حذف كان)  
 لكثرة استعماله (دون غيره) لعدمها وهذه احسن واوضح من عبارة  
 الكافية (عند قرينة نحو الناس مجزيون باعمالهم ان) كان عمله (خيراً)  
 جزاؤه (خير وان) كان عمله (شراً) جزاؤه (شر ويجوز فى مثله)  
 اى مثل هذا الكلام فى مجئ اسم بعد ان ثم فاء ثم اسم (اربعة اوجه) نصب  
 الاول ورفع الثانى كافى المتن وهذا اقوى لقلة الحذف وقوة المعنى  
 وعدوبته \* وعكسه اى ان كان فى عمله خير فكان جزاؤه خيراً وهذا  
 اضعف لضعف على الاول ونصبهما اى ان كان عمله خيراً فكان جزاؤه  
 خيراً \* ورفعهما اى ان كان فى عمله خير فجزاؤه خير \* وجرهما بتقدير  
 حرف الجر ليس بقياس بل سماعى نحو المرائى مقتول بما قتل به ان سيف  
 فسياف اى ان كان قتله بسيف فقتله بسيف (والعاشر اسم باب ان)  
 وجه عدم التعريف مثل مامر \* قدمه لكونه معمول ماهو مشبه  
 بالفعل التام (وهو كالمبتداء) الا فى صحة وقوعه نكرة صرفه ولو مع  
 تعريف الخبر ذكره الفاضل العصام (لكن لا يجوز حذفه) الا للضرورة  
 لان كونه معمول الباب انما يظهر بالعمل فيه ولا يظهر العمل فى المحذوف \*  
 قال فى الامتحان ولا بد من استثناء ضمير الشأن فانه يجوز حذفه اذا لم يله  
 فعل صريح (والحادى عشر اسم لالتى لتفى الجنس) قدمه لان عاماله  
 مشابه لان فيهما شدة اتصال ولان عمل ما ولا يختص ببعض اللغة  
 بخلاف لاهذه فلها رجحان عليهما (نحو لا غلام رجل عندنا)

(وقد)

وقدم شرط العمل في بحث العامل (وقد يحذف) اسم لا (عند وجود الخبر) كما يحذف الخبر عند وجود الاسم والايلازم الاجحاف (نحو لا عليك اى لا بأس والثاني عشر خبر ما ولا المشبهتين بليس) قدمه لانه اسم وهو اصل في العمولية (وهو مثل خبر ابتداء و) المنصوب (الثالث عشر) من ثلثة عشر (المضارع الداخلى عليه احدى النواصب) الاربعة (نحو لن يضرب واما المجرور) من الاقسام الاربعة للمعمول بالاصالة (فان ان الاول المجرور بحرف الجر وقدمر بيانه) في بحث حرف الجر (والثاني المجرور بالاضافة) معنوية اول لفظية (ولا يجوز تقديمه) اى المجرور بالاضافة (ولا) تقديم (معموله المضاف) لان الاضافة تقتضى اتصال المضاف اليه بآخر المضاف في اللفظ والتقديم ينافيه وعدم جواز تقديم معموله يكون اولى (الا ان يكون المضاف لفظ غير فيجوز تقديم معمول المضاف اليه عليه نحو انا زيد اغير ضارب لكونه بمعنى لا ضارب) لتضمنه معنى النفي ولذا اكد بلا في «غير المغضوب عليهم ولا الضالين» فتكون الاضافة كلا اضافة (ولا) يجوز (الفصل بينهما) اى المضاف والمضاف اليه (بشيء في السعة غير ما) اى شيء (سمع) من العرب وحفظ اى يجوز الفصل بهذا الشيء السموع في السعة (ولا يقاس عليه) ما لم يسمع بل يقتصر عليه وهو ثلثة مقعول المضاف وظرفه سواء كان المضاف مصدرا او صفة كقراءة ابن عامر «زين للشركين قتل اولادهم شركائهم» بنصب الاولاد وجر الشركاء وكقراءة بعضهم «ولا تحسبن الله مخلف وعده رساله» بنصب الوعد وجر الرسل وكقوله «ترك يوما نفسك وهواها سعى

٣ في رداها » وكقوله عليه الصلوة والسلام « وهل اتم تاركوبى  
 صاحبي » والقسم نحو هذا غلام والله زيد (ولا) يجوز الفصل بينهما بشيء  
 (في الضرورة) الشعرية (الابالظرف) كقوله لله در اليوم من لامها\*  
 قال في الامتحان والحق في هذا ما قال ابن هشام في التوضيح ان الفصل  
 سبعة اقسام ثلاثة جائز في السعة وهو ما سبق واربعة مختصة بالشعر الفصل  
 معمول لفظا غير مضاف وبفاعله وبنعته وبالنداء\* الاول كقوله « تسقى  
 امتياحا ندى المسواك ريقتهما » اى تسقى ندى ريقتهما المسواك  
 والامتياح الاستيناك\* والثاني كقوله « ولا عدا منا قهر وجد » صب اى  
 قهر وجد صب بالاضافة ثم رفع الوجد وكان فصلا\* والثالث كقوله  
 « من ابن ابى شيخ الاباطح طالب » اى من ابن ابى طالب شيخ الاباطح\* والرابع  
 كقوله « كأن بردون ابا عصام زيد » اى كأن بردون زيد يا ابا عصام\*  
 ولا يخفى ما بين كلاميه في كتابيه من التنافي (وقد يحذف المضاف) بقرينة  
 (فيعطى اعرابه للمضاف اليه) لقيامه مقامه (وهو) اى اعطاء اعرابه  
 له بعد الحذف (القياس) والغالب (نحو قوله تعالى واسئل القرية  
 اى اهل القرية وقديقى مجرورا على الدور) وهو ليس بقياس (نحو  
 قوله تعالى يريد الآخرة بجزا الآخرة على قراءة اى ثواب الآخرة وقد  
 يحذف المضاف اليه) بقرينة ايضا (وقد) يبقى المضاف على حاله  
 بلا تنوين عوض ولا بناء (ان عطف عليه ما اضيف الى مثل المحذوف)  
 فيكون كالمذكور ولذا لم يعوض عنه التنوين ولم يبين (نحو) قوله  
 « يا من رأى عارضا اسربه » (بين ذراعى وجهة الاسد اى ذراعى الاسد)  
 وهما كوكبان نيران ينزلهما القمر\* وجهة الاسد اربعة انجم من منازل

(٤)

٨

(٤)

٨

(اوكرر)



(اوكرر مضاف الى مثل المحذوف نحو ياتيم) بالنصب (تيم عدى)  
 حذف المضاف اليه وهو عدى بقرينة المذکور وبقى المضاف على حاله \*  
 وذلك مذهب البردو السيرا في \* ومذهب سيدي به انه مضاف الى عدى  
 المذکور وتيم الثاني تأکید لفظي فاصل بين المضاف والمضاف اليه \*  
 ويجوز فيه الضم لكونه منادى مفرد معرفة ظاهرا \* وتامه « لا ابالكم  
 فلا يلقينكم في سوءة عمر » والتيم قوم عمر بن نجا وعدي اخوانهم  
 والبيت لجريح بن اراد عمر التيمي الشاعر ان يهجوهم فقال جريح خطابا  
 لبني تيم ياتيم المنسوب الى عدى لا ابالكم اي انتم صغار لا ناصر لكم او انتم  
 اولاد اناء مستحقون للهجاء لا تتركوا عمران يهجونني فيلقينكم في سوءة  
 اي مكروه من قبلي يعنى مهاجته اياهم (والا) اي وان لم يعطف  
 ولم يكرر كذلك (ف) لا يبق بل (ينون المضاف) اي يعطى التنوين  
 اياه (عوضا عنه) اي المضاف اليه لعدم ما يجعل المحذوف كالمذکور  
 (ان لم يكن المضاف غاية) وحسب ولا غير وليس غير منويا فيها المضاف  
 اليه (نحو قوله تعالى وكلا آتيناها ونحو حيثئذ ويومئذاي كل واحد حين  
 اذ كان كذا ويوم اذ كان كذا وان كان) المضاف (غاية وهي الجهات  
 الست) وقد سقت في بحث حرف الجر (وحسب) عطف على  
 غاية (ولا غير) وليس غير منويا فيها (اي في تلك المذكورات من الغاية  
 وغيرها) (المضاف اليه) بلا عوض اذ لو كان منسيا اعرب المضاف  
 مع التنوين نحو رب بعد كان خبرا من قبل وكذا لو عوض عنه  
 نحو وكنت قبل لعدم علة البناء حيثئذ ولقلة الاخير لم تعرض له (يبنى)  
 المضاف في كل منها لشبهه بالحرف في الاحتياج (على الضم) جبرا

٥  
 ضفنا  
 (نسخة)

لنقصانه باقوى الحركات (واما المجزوم) من الاقسام الاربعة للمعمول  
بالاصالة (ففعّل مضارع دخله احدى الجوازم المذكورة سابقا) في بحث  
العامل في المضارع (فان كانت ) الجوازم (كلم المجازاة) حرفا واسما  
وقدمر معناها (تقتضى شرطا وجزاء) لانها موضوعة لتعليق امر  
بامر فتعمل فيهما لان مبنى العمل على الاقتضاء كما ان الابتداء وكان وما  
ولا تعمل في الاسم والخبر لاقتضاءها مسندا اليه ومسندا \* وفيه رد لمن قال  
ان حرف الشرط ضعيف فلا يستطيع العمل فيهما فتعمل في الشرط  
وهما والشرط وحده في الجزاء او الجزم فيه بالجوار كالجر الجوارى \*  
وقد مروجّه التسمية بهما \* وفي التسهيل انهما اسمان للجملتين  
وصوبه الفاضل العصام بشهادة العرف \* وان الجزاء اسم لمجموع الجملة  
الثانية اذا كانت اسمية فلا معنى لجعله اسما لمجرد الفعل اذا كانت  
فعلية (فان كانا ) اى الشرط والجزاء (مضارعين) وذا اجود  
لوجود المطابقة بين اللفظ والمعنى \* ولذا قدمه \* واطلاق المضارع عليهما  
باعتبار صدر بهما لان الجزم يظهر فيه وان كان المستحق له  
هو المجموع \* فلذا سلك هذا المسلك فيما لم يظهر فيه الجزم ولو جازا  
فافهم (او الاول) اى الشرط فقط (مضارعا) والثانى ماضيا بقاء  
او بدونه او جملة اسمية (بغير فاء) يعنى ان كانا مضارعين حال  
كون الجزاء بلا فاء لانها تمنع عن الجزم صرح به في التسهيل \* وفي العبارة  
مسامحة \* والمراد ظاهرا ذلا احتمال لوجوده في الشرط حتى يحترز عنه  
بهذا القيد ولا حظ منه للعطوف اذ لا مدخل لوجود الفاء وعدمه في  
الجزاء في وجوب الجزم وعدمه في الشرط المضارع فينبغي ان يقدمه عليه

لثلاثيهم الاشتراك\* والمراد بالمضارع ما لم يقترن بـ **لو** لما دلوا قارن بهما  
 لم يتصور فيه الجزم بكلم المجازاة فضلا عن الوجوب لانجزامه بهما  
 قبل دخولهما فلا يدخل في هذه القاعدة وان صدق عليه المضارع  
 بلافاء (فالجزم) بها لفظا او تقديرا (في المضارع) شرطا  
 او جزاء بلافاء (واجب) لوجود الجازم وصلاحيته المحل وعدم المانع  
 ولو بوجه نحو ان تضرب تضرب اضرب او لا اضرب ونحو ان تضرب  
 ضربتك لو فقد ضربتك او فانت مضروب\* قال الفاضل العصام  
 كون الاول مضارعا والثاني ماضيا مستهجن لان فيه تأثير اداة الشرط  
 في الابدع باخراجه عن معناه مع عدم تأثيره في الاقرب ولذا لم يوجد  
 في الكلام القديم\* بل قال البعض لم يبحى الا في ضرورة الشعور على هذا  
 ينبغي ان يقيح عطف الماضي على المضارع\* الا ان يقال ان العاطف بمنزلة  
 تكرار اداة الشرط (وان كان الاول ماضيا والثاني مضارعا) بلافاء وهذا  
 اجود بعد الاول كما اذا كانا ماضيين صرح به الرضى فافهم (جاز  
 الجزم) بهالفاظ او تقدير الوجود الجازم وصلاحيته المحل وضعف المانع  
 (والرفع في الثاني) لضعف التعلق بحيلولة الماضي الذي ليس بمجزوم  
 لفظا او تقدير او ليوافق الاول لانه تابع له \*واما الشرط فمجزوم محلا  
 لكونه ماضيا نحو ان اتاني آتة او آتية (وان كان الجزاء ماضيا)  
 سواء كان الشرط ماضيا ايضا او مضارعا وانما سلك هنا هذا المسلك مع  
 عدم ظهور الجزم فيه ليظهر وصف الماضي بالتصرف وكونه بمعنى  
 المضارع ووصف المضارع بكونه منفيا بـ **لو** (متصرفا) لا غير متصرف  
 كائنا (بمعنى المضارع) لا بمعنى نفسه (او مضارعا منفيا بـ **لو**) لا بلن

او ما اولاً فان حكم هذه المنفيات يجئ ( فلا يجوز دخول الفاء فيه )  
 لتحقيق تأثير اداة الشرط فيه بقلب معناه الاستقبال فاستغنوا فيه  
 بالتعلق المعنوي عن الرابطة اللفظية ولا يمكن الجزم فيه لفظاً او تقديرًا  
 لبناء الاول وانجزام الثاني قبل دخول الاداة فيكون محلاً ( نحو ان  
 ضربت ضربت ) اى اضرب ( اولم اضرب ) اى لا اضرب وان  
 لم تضرب لم اضرب وان تضرب تضرب وضربت والشرط في الاخير كونه  
 مجزوماً لفظاً كما عرفت وفي غيره محلاً ( وان كان الجزاء جملة اسمية )  
 سواء كان الشرط ماضياً او مضارعاً كما يشير اليه في الامثلة ( او ) جملة  
 ( ماضية ) بتشديد الياء هي منسوبة الى الماضي بان كان صدرها ماضياً  
 يرشدك اليه ما سيأتى من الامرية الى الدعائية او تخفيفها اى ماضياً  
 صدرها فيكون وصف الجملة بها وصفاً بحال جزئياً كما في ( غير متصرف )  
 على الاول اى غير متصرف جزؤها اذ لا يتصور فيها التصرف حتى  
 يحتاج الى تنبيه بل هو وعدمه انما يعتبر في الفعل \* وفي هذا تنبيه على  
 ما نقلناه من التسهيل وانما خص التنبيه بهذا لعدم ظهور الجزم فيه  
 اصلاً وعدم داعي العدول عن هذا المسلك وليناسب ما قبله ( او ) ماضياً  
 ( بمعناه ) اى بمعنى نفسه لا بمعنى المضارع فان حكمه ليس كذلك  
 كما سبق ولعل مراده ان يقول كذلك يرشدك اليه قوله او مضارعاً  
 مقترناً لكن سقط من قلبه او من قلب الناسخ الاول ماضياً وفي بعض النسخ  
 ما بمعناه \* وما ما اول الساقط او عبارة عنه ويمكن ان يكون المعنى او ماضية  
 ماضياً بمعناه \* انما لم يقل بمعناها حتى يكون التقدير او ماضية  
 بمعناها لان المراد كون الماضي بمعناه لا كون الجملة الماضية بمعناها

ولثلاثي توهم ارجاعه الى ماضية غير متصرفه وفساده مما لا يخفى (فلا بد  
 حينئذ) اى حين اذ كان الجزاء ماضيا بمعناه (من قد ظاهرة  
 او مقدرة) ليكون نصاعلى ان الماضى بمعناه (او مضارعا) اى جملة  
 مصدرة بمضارع لم يقل مضارعية لان الاقتران بالسين او غيره صفة  
 المضارع لا الجملة (مقترنا بالسين او سوف اولن او ما) ليكون نصاعلى  
 عدم تأثير الاداة لان الثلاثة الاول تدل على الاستقبال واخير على الحال  
 فالاداة لا تحدث الاستقبال ولا تبدل اليه الحال (او) جملة (فعلية) وفيه  
 اشارة الى ما نقلناه عن الفاضل العصام في وجه التصويب (انشائية  
 ك) جملة (الامرية) اى المنسوبة الى الامر (والنهيية) اى المنسوبة  
 الى النهى (والاستفهامية والدعائية) اى المنسوبة الى الدعاء او التمنية  
 والعرضية والتحضيضية (يجب دخول الفاء فيه) اى الجزاء لعدم تأثير  
 الاداة فيه لوجوده قبلها في البعض ولعدمه بعدها في البعض فلم يوجد  
 التعلق المعنوى فاحتج الى الرباط اللفظى فلا جزم فيه لامر ان الفاء  
 مانع عنه ولعدم صلاحية المحل في البعض فافهم (نحو ان ضربت  
 فانت مضروب) مثال للاسمية (ونحو قوله تعالى ومن يفعل ذلك  
 فليس من الله في شيء) مثال للماضية الغير المتصرفه من الافعال الناقصة  
 ونحو (فان كرهتموه فقسى ان تكروهوا شيئا) وهو خير فكم « مثال  
 لغير المتصرفه من افعال المقاربة (وان كان قيصره قد من قبل  
 فصدقت) اى فقد صدقت وقوله تعالى « ان يسرق فقد سرق اخ  
 له من قبل » مثال الماضى بمعناه \* واعلم ان من خصائص كان بقاءه  
 على المضى اذا كان شرطا الا قليلا وبقاء غيره عليه نادر كذا في الرضى \*

وقال ابن مالك رحمه الله كل ما دخل عليه ان وهو ماض لا يمكن  
 انقلبه الى المستقبل لادمن تأويله بامر استقبالي وان كان ققولك ان  
 كنت احسنت الى فشكرتك مأول بانه ان يظهر كونك محسنا الى يظهر  
 كوني شاكرالك (وان تعاسرتم فستر ضعه له اخرى) مثال المضارع  
 المقترن بالسين (ومن يتبع غير الاسلام ديناً فلن يقبل منه) مثال المضارع  
 المقترن بـلن (ونحو ان ضربك زيد فاضربه) مثال الامرية  
 (او فلا تضربه) مثال التهيبة (او فهل تضربه) مثال الاستفهامية  
 (وان تكرمني فيرحك الله) مثال الدعائية وان جئتني فليتك مكرم  
 او فلا تنزل (وان كان) اى الجزاء (مضارعا بغيرها) اى بلاسين  
 وسوف ولن وما (مثبتا ومنفيا بلا فيجوز الفاء) نظرا الى ان الاداة لم تؤثر  
 من حيث انها لم تقلب معناه فضعف التعلق المعنوي فاحتجج الى الرابط  
 اللفظي (مع) جواز (الرفع) نظرا الى ما مر من ان الفاء يمنع الجزم  
 (و) يجوز (حذفه) اى الفاء (مع الجزم) نظرا الى وجود التأثير من  
 حيث انها خلصته للاستقبال اما فى المثبت فظاهر واما فى المنفى فلا فلانها  
 للنفي المطلق على الصحيح (نحو ان تضرب اضرب) بحذف الفاء مع الجزم  
 (او فاضرب) بها مع الرفع مثال مثبت (او لا اضرب) بالحذف مع الجزم  
 (او فلا اضرب) بها مع الرفع قال سيويه لا يقع بعد الفاء فعل يمكن  
 جزمه بلا جزم الاعلى اضمار يصرفه عن الجزم مثل «فمن يؤمن بربه  
 فلا يخاف» اى فهو لا يخاف فيكون اسمية فى التقدير \* وقال ابن جعفر  
 وهو اقيس لان المضارع لا يصلح لان يكون جزاء بنفسه فلو لانه خبر  
 المبتداء لم يدخل عليه الفاء وقال المبرد لا حاجة اليه وارتضاء الرضى

والمصنف رح لان ماذكر في وجه الاقيسة مندفع بما ذكرنا في وجه  
 دخول الفاء عليه والصارف عن الجزم هو الفاء كما مر ويعتبر الجزم  
 في محل الجملة (واما المعمول بالتبعية) وهو الثاني من النوعين الاخصر  
 الانسب للاول الثاني لكن غير الاسلوب لبعدهما فيهما \* وهو على ما  
 في اللب ما تبع سابقه في الاعراب وهذا تعريف جامع ومانع لكنه غير  
 مفيد للمبتدى لاستزامة الدور بل مفيد لمن عرف هذه التبعية بتبع الموارد  
 مثلاً واحتاج الى مجرد معرفة الاصطلاح ولذا تركه واكتفى بتعريف  
 اقسامه على ان مفهوم التعريف حاصل بملاحظة مفهوم هذا اللفظ  
 بعد معرفة المعمول بالاصالة \* ولو سلم عدم حصوله بها فهو حاصل  
 ببيان الاحكام فافهم \* وفي تعريف ابن الحاجب خلل آخر بينه  
 في الامتحان (خمسة) بالاستقراء (ولا يجوز تقديم شيء منها) اي الخمسة  
 (على متبوعها) في السعة \* واما في الضرورة الشعرية فيجوز تقديم  
 العطف بالحروف كقوله عليك ورحمة الله السلام (وعاملها عامل  
 متبوعها) كما هو مذهب سيويوه \* اما في الصفة والتأكيده عطف البيان  
 فلان المنسوب الى المتبوع في قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه  
 فلما انسحب حكم العامل ونسبته عليهما حتى صار اكفر منسوب اليه  
 وكان الثاني هو الاول في المعنى انسحب عمله ايضا عليهما مع التحصل  
 المطابقة بين اللفظ والمعنى \* واما جعل العامل فيها معنويا كما ذهب اليه  
 الاخفش فخلاف الظاهر اذ المعنوي بالنسبة الى اللفظي كالشاذ النادر  
 او مقدرا كما ذهب اليه البعض فخلاف الاصل ايضا فلا يصار الى الامر  
 الخفي اذا امكن العمل بالامر الجلي \* واما في البدل فلان المبدل منه

في حكم المطروح فكأن العامل بأشْر الثاني وواقفه فيه المبرد والسيراني  
والزنجشري وابن الحاجب واما جعل العامل فيه نظير الاول  
لا نفسه كما جعل الاخفش والرماني والفسارسي واكثر المتأخرين  
فخلاف الظاهر ايضا والاستدلال بمثل قوله تعالى «جعلنا لمن يكفر  
بالرحن لبيوتهم» حيث عمل في البذل نظير عامل المبدل منه وهو اللام  
ممنوع \* اذ ليس كل من البذل والمبدل منه المجرور فقط بل هو الجار  
والعامل فيهما هو جعلنا لا اللام واما الاستدلال بان البذل مستقل  
ومقصود دون المبدل منه فيؤيد مذهب سيويه كما سبق لامذهبهم  
كما زعموا \* واما في العطف بالحروف فلان كون الحروف واسطة بين العامل  
والمعمول هو القياس وتقدير العامل بعدها كما ذهب اليه الفارسي  
وابن جنى خلاف الظاهر والقياس وجعله حرف عطف بالنيابة  
كما ذهب اليه البعض بعيد لعدم لزومها لاحد القيلتين كما هو  
حق العامل (واعرابها) اي الخمسة (كاعرابه) اي متبوعها ولو محلا  
او مو هو ما نحو يازيد العاقل بالنصب ونحو «بدالي اني لست مدرك  
ما مضى» ولا سابق شيئا اذا كان جاثيا» فان سابق مع كونه مجرور اعطف  
على مدر كما مع كونه منصوبا لتوهم الجرفيه لانه في موضع يكثر فيه الجر  
بزيادة الباء \* واما الرفع في العاقل على احد الوجهين في المثال المذكور  
فليس باعراب ولا بناء بل هو لمجرد المشاكلة والاتباع كجر الجوار  
والتسمية بالرفع والجر مجاز \* المعمول (الاول) من تلك الخمسة  
(الصفة) قدمها لكونها اشد متابعة واكثر استعمالا واوفر فائدة  
(وهي تابع) خرج به غيره من المعمولات (يدل) بهيئة تركيبه مع

(متبوعه)



متبوعه دلالة تضمنية او التزامية صارت بالغلبة والاشتهار حقيقة عرفية على ما صرح به الفاضل العصام في الاطول شرح تلخيص المفتاح (على معنى) ثابت (في) مدلول (متبوعه) ولا يدل عليه المتبوع \* خرج به سائر التوابع \* ودخل الوصف بحال الموصوف نحو جاءني رجل حسن فان حسن باعتبار تركيبه مع رجل يدل تضمننا على حسن ثابت في الرجل والوصف بحال المتعلق كرجل حسن غلامه فان حسن باعتبار اسناده الى فاعله يدل على حسن قائم بالغلام وباعتبار تركيبه مع المتبوع بعد اعتبار هذا الاسناد يدل على معنى حاصل في المتبوع وهو كونه بحيث يحسن غلامه \* وانما سمي وصفا بحال المتعلق مع انه يصدق عليه ايضا انه يدل على معنى في متبوعه لجريان الاعراب على ما يدل على حال المتعلق والتمييز بينهما لاختلاف احكامهما ثبوتا (مطلقا) غير مقيد بزمان النسبة \* وعلى ما قررنا لا يرد البدل والعطف بالحروف في مثل اعجبني زيد علمه او وعلمه والتأكيد في نحو جاءني القوم كلهم او اجمعون للدلالة على الشمول لان دلالة كل منها ليست بتضمنية ولا التزامية \* ولوقيل ان هذا خلاف المتبادر كما صرح في الامتحان فيخرج بمطلقا اذ دلالة كل منها مقيد بزمان النسبة الى المتبوع كما صرح به الفاضل العصام \* وما قيل ان هذا قيد للدلالة لا للظرف اى دلالة مطلقة غير مقيدة بخصوصية مادة بل بهيئة تركيبه مع متبوعه ودلالة الامثلة المذكورة بخصوصية موادها فرد المصنف رحبانه ليس لغير العطف من التوابع مع متبوعاتها هيئة مخصوصة ولذا قد يجوز في تابع ان يكون نعتا وبدلا وبياننا نظرا الى اختلاف المعاني وان اتحد اللفظ والهيئة

التركيبية على ان الظاهر على هذا التوجيه التأنيث \* واما ترك ذكر الفائدة  
لانه وظيفة المعاني ( ويجوز تعددها ) لئلا يمر في الخبر ( نحو جاني  
الرجل العالم الفاضل ويجوز وصف النكرة ) حقيقة او حكما كالمعرف  
باللام للعهد الذهني \* لكن لا توصف الحكمية الا بجملة فعلية فعلاها  
مضارع نحو قوله « ولقد امر على التميمي بسبني » كما لا توصف من المفردات  
الابنكرة يمنع دخول اللام عليها نحو مررت بالرجل مثلك او خير  
منك ( بالجملة ) خللها عن التعريف مع دلالتها على معنى في التبوع  
كالمفرد ( الخبرية ) لا الانشائية لانها لاتقع صفة الابتأويل  
بعيد كما اذا قيل جاني رجل اضربه اى مقول في حقه اضربه  
اى مستحق لان يؤمر بضربه \* قال الفاضل العصام قيدها بها هنا  
واطلقها في الخبر اشارة الى جواز كون الانشائية خبرا بلا تأويل  
دون الصفة لانها لتقييد الموصوف بامر يعلم المخاطب اتسابه به  
والانشائية غير معلومة النسبة قبل التكلم والمقصود من خبرا المبتداء  
ليس الافادة نسبة غير معلومة للمخاطب وهو كما يجهل النسبة الخبرية  
يجعل النسبة الانشائية ( ويلزم فيها الضمير ) الراجع الى تلك النكرة  
لربط ولولاه لظنت في بادئ الرأي اجنبية \* واما التزم فيها الضمير  
دون الخبر لان توجه المخاطب اليه فوق توجهه اليها \* فليس ههنا  
مظنة الغفلة عما لا يظهر الا بزيادة توجه ولذا بالغوا في ربط الحال ايضا  
فوق المبالغة في ربط الخبر ( نحو جاني رجل قام ابوه وقد يحذف )  
الضمير ( لقريئة ) نحو واتقوا يوما لاتجزى نفس عن نفس اى فيه  
( ويوصف ) اى يقع الوصف ( بحال الموصوف ) بحسب الدلالة  
ولو تجاوزا مفردا كان الوصف او جملة \* ولذا قدم بيان كونه جملة على

هذا البحث فزيد الحسن من هذا القبيل وان كان الحسن في نفس الامر هو وجهه او عينه او غيرهما (وبحال متعلقه) كذلك \* فزيد الحسن نفسه او ذاته من هذا القبيل وان كان الحسن هو زيد معنى يوصف بلفظ يدل على معنى قائم بالمتعلق ويجرى الاعراب عليه باعتبار معنى اعتبارى حاصل في الموصوف باعتبار تركيبه معه \* ولما قسم الى قسمين اشار الى اختلاف احكامهما وتفصيلهما فقال (فالاول) اى الوصف بحال الموصوف (يتبعه) اى الموصوف في عشرة امور يوجد في كل تركيب اربعة لاتحادهما في المعنى (في التعريف والتشكيك) حقيقة او صورة كما في الجملة (والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث) والاعراب تركه حذرا عن التكرار \* ولا وجه لاستثناء ما يستوى فيه المذكر والمؤنث لاشتراك بينهما فالتبعية حاصلة \* وذكر الواو في الجميع لارادة النوع من الجانبين ولو اريد لكل الافراد منهما لذكر الواو في الاثنين (نحو جاءني رجل عالم وجاءتني امرأة صالحة والثاني) اى الوصف بحال المتعلق (في الاولين) من السبعة اى التعريف والتشكيك (فقط) دون الخمسة الباقية وحكمه فيها قد غلم في بحث الفاعل \* ولذا لم يقل وفي البواقي كالفعل كما قال ابن الحاجب \* اذ لم يسبق في كلامه ذلك على ان هذا في كلامه حوالة على غير المعلوم فيحتاج الى انتظار شديد (نحو جاءني رجال راكب غلامهم) او ازيدون الراكب غلامهم \* ولما توقف معرفة هذه التبعية على معرفة المعرفة والنكرة والمفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث وسبق بيان غير الاولين في بحث الفاعل اراد ان بينهما فقال (والمعرفة) والله دره حيث لم يحوج الطالب

الى انتظار شديد كابن الحاجب والبيضاوى \* قدمها مع ان بعض  
افرادها فرع النكرة لكونها اشرف وافيدو كون مفهومها وجوديا محضا  
(ما) اى اسم (وضع) وضعاجز ثيا او كليا (لشئ) ملتبس (بعينه)  
اى بذاته المعينة من حيث انه معين فخرج به النكرة \* فان رجلا مثلا  
موضوع لمفهومه المعين من غير اعتبار تلك الحيثية \* فالذهن لا يلتفت  
من سماعه الا الى ذات المفهوم لا الى تعيينه والرجل موضوع لهذا المفهوم  
من هذه الحيثية فالذهن لا يلتفت اليه الا معها \* وبهذا ظهر الفرق بين  
النكرة والضمير الراجع اليها وبين اسد واسامة \* كذا ذكره الفاضل العصام \*  
وقال فى الامتحان هذا لا يتناول المعرف باللام والنداء والاضافة  
فان الاشارة الى التعيين خارجة عن وضعها حاصلة بالمجاورة فى الاستعمال  
ولذا عدل عنه البيضاوى الى ما فيه اشارة الى معين \* وقال العلامة  
التفتازانى والاحسن ما قيل ان المعرفة ما وضع ليستعمل فى شئ بعينه  
والنكرة ما وضع ليستعمل فى شئ لا بعينه \* فالمعتبر فى التعيين وعدمه  
ان يكون ذلك بحسب دلالة اللفظ ولا عبرة بحالة الاطلاق دون  
الوضع ولا بما عند السامع دون المتكلم لانه اذا قال جاءنى رجل يمكن  
ان يكون الرجل معينا عند السامع ايضا لانه ليس بحسب دلالة اللفظ \*  
واختاره ابن الكمال الكامل فى الاصول \* وجعل بعضهم معنى هذا  
التعريف ما وضع ليستعمل فى شئ بعينه \* واستبعده الفاضل العصام \*  
وبعضهم ما وضع لافادة شئ بعينه \* واستبعده ذلك الفاضل ايضا  
بان تعريف مقابلها ليس بهذا المعنى \* ويمكن ان يقال ان الوضع  
اعم من الشخصى والنوعى والاشارة المذكورة فى هذه الثلاثة

وان لم تكن داخلة في وضعها الشخصي لكنها داخلة في النوعي\*  
 فبالنظر الى هذا لم يعدل عنه\* وما ذكره في الامتحان بالنظر الى الشخصي  
 الذي هو المتبادر عند الاطلاق\* وفي كلام العلامة اشارة الى هذا  
 حيث قال والاحسن (والنكرة ما وضع لشيء لا بعينه) اي غير معين\*  
 هذا اذا كانت موضوعة لفرد ما من الجنس كما ذهب اليه الرضى او لشيء  
 لا ملتبس بعينه اي من غير اعتبار تعيينه اذا كانت موضوعة للماهية  
 المطلقة ويكون اعتبار الفرد من الخارج كالتنوين وغيره\* ووجه  
 السيد السند في تصانيفه قاله الفاضل العصام (والمعرفة ستة انواع)  
 بالاستقراء (النوع الاول المضمرات) فانها موضوعة لمعان معينة  
 من حيث انها معينة باعتبار امر كلي\* فان الواضع لاحظ اولاً مفهوم  
 المتكلم الواحد مثلاً من حيث انه يحكى عن نفسه وجعله آلة للملاحظة  
 افراده ووضع لفظ انا بازاء كل واحد منها بخصوصه بحيث  
 لا يفهم الا واحد بخصوصه على ما هو رأى المحققين من المتأخرين\*  
 لا بازاء القدر المشترك كما هو رأى المتقدمين\* قدمها لكونها اعرف  
 بماعداها\* واعرفها ضمير المتكلم لبعده عن الالتباس ثم المخاطب لوجود  
 الالتباس في الجملة فانه يتطرق فيه ما لا يتطرق في المتكلم ثم الغائب فانه  
 وان احتج الى لفظ يفسره لكن هذا بمنزلة وضع اليد عليه (وهي اربعة  
 اقسام) بالنظر الى ما قبله والى اعرابه (القسم الاول مرفوع) محلاً  
 (متصل) قدمه اذا المرفوع عمدة والاصل في الضمائر الاتصال ولا يسوع  
 المنفصل الا لتعذر المتصل (وقد سبق) في بحث الفاعل (والقسم الثاني  
 مرفوع منفصل وهو هو هي هما) للتثنية\* ولذا ذكره بعد المفردين\*

ولو لم يذكر كذلك لزم ذكره مرتين كما في عبارة غيره \* ولما كان مشتركا بينهما  
 ذكر الجمعين بعده فقال (هم هن انت) بالفتح (انت) بالكسر (انما)  
 كهما (انتم انتن انا نحن) انما بدأ بالغائب رعاية لاسلوب الترقى ومن بدأ  
 بالتكلم راعى اسلوب التنزل (والقسم الثالث مشترك بين منصوب  
 متصل ومجرور متصل) لا يفرق بينهما الا بتعيين ما اتصل به \* فان تعيين  
 كونه جاريا فمجرورا وانما ناصبا فنصوب وانما اشتبه فشتبه \* ولذا اختلف  
 في ضمير الضاربه \* قيل مجرور مضاف اليه وقيل منصوب مفعول به \*  
 وبهذا الاعتبار لم يجعل الاقسام خمسة كما جعلوا (نحو ضربه ضربها  
 ضربهما) مثل هما (ضربهم ضربهن ضربك ضربك ضربكما  
 ضربكم ضربكن ضربني ضربنا ونحوه الى آخره) لها لهما لهما  
 لهن لك لك لهما لكم لكن لي لنا (والقسم الرابع منصوب منفصل  
 وهو اياه اياها اياهما اياهم اياهن اياك اياك اياكم اياكن اياي ايانا \*  
 والنوع الثاني) من الستة (العلم) وهو ما لا يتناول غيره بوضع واحد  
 جزئي \* تركه لما في الامتحان ان نحو اسامة غير داخل فيه الا ان يدعى  
 ان تناوله للافراد مجاز \* ويحدثه عدم الفرق في الاستعمال بينها  
 وبين اسد \* فالحق ما قاله ابن الحاجب والرضي من ان تعريف مثلها  
 تقديرى كعدل عمر لا مور لفظية مثل امتناع اللام ومنع الصرف (وهو  
 قسمان علم شخص نحو زيد وعلم جنس) عينا او معنى (نحو اسامة  
 وسبحان) علما لحقيقة التسليج على رأى \* قدمه على اسماء الاشارة  
 لكونه اعرف منها لان مدلوله متعين بحيث لا يشاركه ما مثله ووضعا  
 واستعمالا بخلافه فانه لا تعيين لها وضمعا بل استعمالا (والنوع الثالث)

من الستة (اسماء الاشارة) ولما دل الاسم على الحدا كنفى به \* والاشارة حقيقة في الحسية الحاضرة فيخرج المضمرات وسائر المعارف لان اشارتها ذهنية ونحو تلك الجنة وذلكم الله مجاز لغاية الظهور فكأنه محسوس مشاهد \* قدمها على الموصول وذى اللام لانها اعرف منها لان معرفتهما بالقلب فقط بخلافها فانها بالعين ايضا (وهى) مبتداء خبره محذوف (ذا) مبتداء خبره (للمذكر) المفرد اى للاشارة اليه \* ويمكن ان يجعل ذامبتداء ثانيا بتقدير منها خبرا والمذكر حالا من فاعل الظرف او العكس والجملة خبر الاول (ولمشاء) اى المذكر خبر مقدم ليكون الضمير اقرب الى المرجع (ذان) رفعا مبتداء مؤخر او ثان بتقدير منها كذا (وذين) نصبا وجرا (وللمؤنث) المفرد (تا) بقلب الذال فى المذكر تاء اذ العادة هى الفرق بينهما بها ولذا جعل اصل السائر ذكره الفاضل العصام (وذى) بقلب الالف ياء فرقا بينهما ايضا بالياء التى هى علامة التأنيث فى تضرين \* وقيل هى الاصل لكونها بازاء ذا (وتى) بقلب الالف ياء مبالغة فى الفرق (وته وذه) بقلب الالف هاء وسكونها فى الوقف والوصل اجراء له مجرى الوقف وبكسرهما بلإياء (وتى وذهى) بوصل الياء \* وذات لم يذكرها لقلتها (ولمشاء) اى المؤنث (تان وتين) قال فى الامتحان وهذا يدل على ان الاصل تا (ولجمعهما) اى المذكر والمؤنث (اولا ومد او قصرا) فيكتب بالياء لان الفه مجهول الاصل ويرسم الواو لثلا يلتبس بالى حرف جر وحل عليه الممدود (ويلحقوا ثلها) اى اسماء الاشارة (حروف التنبيه) للتنبيه على المشار اليه قبل ذكره \* وهوها لاشتهار اختصاص اماو بالا جملة مالم يلحق

او اخرها اللام\* فلا يقال هاذلك وهاتلك لان حرف التنبيه لا يلحق ما  
 للبعيد بخلاف اللام فلا يجتمعان ( نحو هذا ويتصل باو اخرها كاف  
 الخطاب ) تنبيهها على حال المخاطب من التذكير والتأنيث والافراد  
 وضديه\* وهو حرف لعدم حفظه من الاعراب اذ لا يمكن جعله تابعا  
 لاسم الاشارة لتباينهما او عدم القصد بالنسبة\* واسم الاشارة لا يضاف\*  
 وقيل لامتناع وقوع الظاهر مقامها\* ومنع مسنداً نحو افعال\* واجيب  
 بان فيه دليل الاسمية وهو الاسناد اليه\* ولا يخفى ان هذا كلام على السند  
 واللازم اثبات المقدمة الممنوعة واني هذا ( فيقال ) في المذكر  
 المفرد ( ذاك ) بالفتح وفي المؤنث المفرد ( ذاك ) بالكسر وفي تثنيتهما  
 ( ذاكما ) وفي الجمع المذكر ( ذاكم ) وفي المؤنث ( ذاكن ) انما  
 تصرف بهذا التصرف مع ان الحرف لا يتصرف لكونه على صورة  
 الاسم وعدم اصلته في الحرفية ( وكذا ) اى مثل ما ذكر اولفظ ذا  
 في تصرف حرف الخطاب المتصل بآخره ( البواقي ) من دان الى  
 اولاء نحو ذاك الى آخره وتاك الى آخره وتاك الى آخره واولئك  
 الى آخره فيصير خمسة وعشرين اذ حرف الخطاب خمسة انواع  
 لاشتراك التثنيين وكذا اسم الاشارة المستعمل مع حرف الخطاب  
 فبضرب الخمسة في الخمسة يحصل ما ذكر\* وقال البيضاوى وجاء  
 افرادهما مطلقا ( ويجمع بينهما ) اى حرف التنبيه وكاف الخطاب  
 لعدم المانع مع عدم اغناء احدهما عن الآخر ( نحو هذا ) ويقال  
 اى يقول العرب ( تلك ) فى ( واولالك ) فى اولاء بالمد باللام مع  
 حذف الباء لاتقاء الساكنين فى الاولى وقصر الهمزة فى الثانية وهو

( جاز )



جازئ على ما في التسهيل \* ويحتمل ان يكون الاولى بفتح التاء وحذف  
 الالف من تامر لكنه قليل \* ولم يحذف الالف في ذلك لخفتها بل كسر  
 اللام على ما هو الاصل في تحريك الساكن ( وذاك وتانك مشددين )  
 اذا الخففتان للمتوسط حال كون كل من هذه الكلمات الاربع ( البعيد )  
 لان زيادة الحرف تدل على زيادة المعنى \* قيل التشديد عوض عن  
 الالف المحذوفة عن المفرد وارضاء الرضى واستحسنه الدماميني  
 وردده الفاضل العصام بانه ينبغي حينئذ ان تكونا للمتوسط كابا بالتخفيف \*  
 ثم قال قديقال ان من لم يجعل النون بدلا من اللام لم يجعل المشدد للبعيد  
 بل عند غير المبرد صيغ التثنية سواء في القريب والبعيد والمتوسط \* اقول  
 لا بعد في افادة حرف واحد فالتثنية كالالف واللام في لفظة الله  
 واختصاص افادة البعد باللام ممنوع \* وقال المبرد الاصل ذان او تان لك  
 جعل اللام نونا وادغم \* وردده ايضا بان الاصل كون الادغام يجعل الاول  
 مثل الثاني وهنا ليس كذلك \* اقول ذلك ممنوع لوجود مثل  
 اطرء وادمع على انه انما لم يجعل كذلك لامتناع تغيير الاول لكونه  
 علامة مع ان فيه مزية الغنة وبانه لا ادغام مع سكون الثاني \* وقد عرفت  
 ان اللام ساكنة كسرت لالتقاء الساكنين ولا ساكن هنا قبلها حتى  
 يلزم الالتقاء \* اقول ان اراد انه لا ادغام مع بقاء السكون فسلم وغير  
 مفيد وان اراد انه لا ادغام بعد زواله بالتحريك فنوع لجواز مثل  
 ليد على انه يمكن ان تدخل اللام مكسورة عنده كما ظنه الرضى  
 وارضاء الدماميني \* وردده ايضا بانه لو كان بدلا عن اللام لم يصح هذان  
 بالتشديد مع ها كما يصح هاذلك وقد جاء \* اقول مجيئه لعدم اللام لفظا

فيجوز ان يجتمع الهاء مع البدل وان لم يجز مع المبدل منه \* وقيل اللام كانت قبل النون \* وفيه انه يلزم الفصل بين نون التثنية والفاء باللام وان الاصل دخوله بعد تمام الكلمة \* وقد جاء ذانيك وتانيك بابدال النون ياء (واما ته) بالفتح (وهنا) بالضم والتخفيف وهو لازم الظرفية اما منصوبا او مجرورا بمن او الى لا غير (وههنا وهنا) بالفتح والتشديد وهو الاكثر وجاء الكسر (وهناك فللمكان) الحقيقي الحسي (خاصة) لا تستعمل في غيره الا مجازا \* والثاني للقريب وما سواه للبعيد (والنوع الرابع) من الانواع الستة للمعرفة (الموصول) بغيره وهو معنى الاسمي \* واما الموصول به غيره فعنى الحر في ذكره الفاضل العصام \* وهو في الاصطلاح ما لا يصير جزءا لا بجزئية وعاء \* وتركه لانه لا يفيد للمبتدى استلزامه الدور بل يفيد لم عرف عدم صيرورته جزءا في الاستعمال واحتاج الى مجرد معرفة الاصطلاح \* ومعرفة الافراد تحضل بالتعداد \* قدمه على المعرف باللام مع ان بينهما مساواة لمناسبته لاسماء الاشارة في كونه من المبهمات (ولابد له) اى للموصول في جزئيته من الجملة (من صلة) ليكون بها معرفة بان يشار الى معهود بمضمونها بين المتكلم والسامع على ما هو وضعه \* ولذا قيدها بقوله (جملة خبرية معلومة للسامع) في اعتقاد المتكلم ليكون مضمونها حكما معلوم الوقوع له قبل التكلم بها \* ولا حكم في المفرد فضلا عن العلمية \* والانشائية لا يعرف مضمونها الا بعد ارادها ولو كانت الخبرية غير معلومة له لا تصح ان تكون صلة \* وبما ذكرنا ندفع ما يقال ان الموصول لو كان معرفة بالصلة لكانت النكرة الموصوفة بالجملة معرفة بها \* فيلزم

(مضمونها)  
جملة خبرية  
معلومة للسامع

(عدم)

عدم الفرق في من مثلاً بين ان يكون موصولاً او موصوفاً في مثل قولك لقيت من ضربته \* اما اندفاع المزوم فظاهر \* واما اندفاع اللازم فلان معنى الاول بحسب الوضع لقيت الانسان المعهود بكونه مضروباً لك ومعنى الثاني لقيت انساناً مضروباً لك وفيه تخصيص لكنه ليس بوضعي \* والتفصيل يطلب من الرضى والدماميني ٣ شرح التسهيل \* هذا على ما هو المشهور \* وقال الدماميني والعهد غير لازم بل هو غالب وقد يراد به الجنس فيوافق صلته كقوله تعالى « كمثل الذى ينعق بما لا يسمع » وقديهم الصلة قصداً الى تعظيم الموصول كقول الشاعر « فان استطع اغلب وان تغلب الهوى \* فقل الذى لا يقيت يغلب صاحبه » ( فيها ) اى الجملة ( ضمير عائداً الى الموصول ) للربط به خص الضمير بالذكر لغلبته واصالته \* وقال صاحب التسهيل او خلفه اى الضمير \* وقال الدماميني فى شرحه المراد به الظاهر كقوله « ايارب ليلي انت فى كل موطن \* وانت الذى فى رجة الله اطمع » اى فى رجهته \* لكن قال ابو على منهم من لا يجيزه \* وقال بعضهم لم يجزه سيويه فى الخبر فى الصلة \* اولى فظهر من هذا ما فى الامتحان ان العائد عام كعائد المبتداء كذا فى التسهيل \* وقال الفاضل العصام والاصل كون الضمير غائباً لان الظواهر باسرها غيب \* وقد يعدل عنه اذا كان الموصول او موصوفه خبراً عن المتكلم او المخاطب نحو قول على رضى الله عنه « انا الذى سمتنى امى حيدرة » ونحو انت الذى قلت \* اما اذا كان كل منهما مجزراً عنه باحدهما او مشابهاً فلا يجوز الا الغيبة نحو الذى قال انا وانت \* اذ فى الذى قلت اغناء عن الاخبار باننا

او انتب ونحو انا حاتم الذي وهب الماتين \* واما اذا وجد الضمير ان جاز  
 المعاملة بكل منهما على خلاف الآخر نحو انا الذي قلت وضرب زيدا  
 (ويجوز حذفه) اى الضمير كثير الوفعول او قليلا لو مبتداء او مجرورا  
 (عند قرينة) اذا حذف بدونها الامنسيا \* ولا يجوز هنا ولو مفعول لكونه  
 جزء من الصلة (وهو) اى الموصول (الذى) هو (لواحد) المذكر \*  
 واللام الاولى حرف تعريف باجاء زيدت لثلا يكون وصف المعرفة به  
 كوصفها بالنكرة فانه في حكم الصفات المشتقة في وقوع الاوصاف  
 وشئ منها لا يكون معرفة بدون اداة التعريف \* والثانية اصلية كالياء  
 عند البصريين وزائدة عند الكوفيين لتفصل بين الاولى والذال  
 الساكنة التى هى الموصول ثم كسرت واشبعت \* قال الفاضل العصام  
 هذا مما لا يحل به مناسبة فضلا عن شاهد ثم القياس فيه الكتابة بلامين  
 اذا الاولى ليسبب بجزء منه بل كلمة برأسها لكن عدل عنه هنا لتزليلها  
 منزلة الجزء منه للزوم هاله (ولمناها) اى الواحد (الذان) رفعا  
 (والذنين) نصبوا جرا وكتب فيه بلامين للفرق بينه وبين الجمع  
 وحل عليه الذان والتان (ولجمعه) اى المذكر \* قيده في التسهيل  
 بالعاقل (الذين في الاحوال الثلاث) من الرفع والنصب والجرا (والتي)  
 كالذى هى (لواحدة) المؤنث (ولمناها) اى الواحدة (التان)  
 رفعا (والتين) نصبوا جرا (ولجمعهما) المؤنث (الوائى) وجاء فيه الواو  
 بحذف التاء والياء معا (واللاى) بالهمزة والياء (واللاى) بالياء فقط  
 ساكنة او مكسورة (واللاى) بالتاء والياء (واللات) بحذف الياء اكتفاء  
 بالكسر (والوائى) بالهمزة والياء \* قال مولانا السيد عبد الله في شرح

لب الالباب الظاهر ان هذا والوائى جمع الجمع (وذا) عطف على الذى  
الواقع (بعدها) الكأنة (للاستفهام) نحو ماذا صنعت اما بمعنى  
ما الذى فالرفع اولى فى جوابه ليطابق السؤال فى كونها اسميين ويجوز  
النصب بتقدير الفعل المذكور او بمعنى اى شىء \* فالنصب اولى فيه  
ليطابق السؤال ايضا فى كونها فعليين ويجوز الرفع على انه خبر محذوف  
(ومن) ٤ الذى العلم الا انه يتجاوز (وما) فى الغالب لغيره ولصفات  
ذى العلم وللبهم امره ويستوى فيهما الافراد والتثنية والجمع والتذكير  
والتأنيث كذا ذكره الفاضل العصام (واى) للمذكر (واية) للمؤنث  
(والالف واللام) اى مجموعهما على ما فى شرح المفتاح للشريف  
والتفتازانى \* لا اللام وحده على ما هو المختار فى حرف التعريف فعلى هذا  
فالوجه ان يقول ال كهل ذكره فى الامتحان \* لكن هذا مخالف لما سبق \*  
ولعله تمشى فى احد الموضوعين على احد الرأيين وفى الآخر على الآخر  
الكأنان (فى اسم الفاعل والمفعول بمعنى الذى) فى المذكر (او التى)  
فى المؤنث (والنوع الخامس) من الستة (المعرف باللام سواء كان  
للعهد) الخارجى على ما هو المتبادر عند الاطلاق كما اذا اشير بها الى  
حصّة معينة من ماهية مدخولها اما فردا او افرادا (نحو جاءنى رجل  
فاكرمت الرجل) المهور المذكور (او للجنس) كما اذا اشير بها  
اليه من حيث هو هو قسمى لام الحقيقة (نحو الرجل) اى جنسه  
(خير من المرأة) \* اى جنسها او من حيث وجوده فى ضمن كل الافراد  
قسمى لام الاستغراق كقوله تعالى «ان الانسان لفى خسر الا الذين»  
الآية او فى ضمن بعض الافراد بلا تعيين قسمى لام العهد الذهنى نحو

م  
لذى  
(السختة)

ادخل السوق واشترى اللحم حيث لا عهد (و) المعرفة (بحرف النداء  
 اذا قصد به معين نحو يارجل) والافكرة نحو يارجلا \* والمتقدمون  
 لم يذكروهم لانهم انه داخل في المعرفة باللام \* اذا صل يارجل مثلاً يابها  
 الرجل والمصنف رح لم يسلك مسلكتهم لكونه تكلفاً (والنوع السادس)  
 من الستة (المضاف الى احد هذه الخمسة) بالذات او بالواسطة  
 مما تصح الاضافة اليه ولا يلزم من ذلك الكلام صحة الاضافة الى كل  
 من افرادها فلا يرد انه لا تصح الاضافة الى المعرفة بالنداء وما ذا  
 (اضافة معنوية) ان لم يتوغل في الابهام كثل \* وغير وقد سبق ان  
 اللفظية لا تفيد تعريفاً (نحو غلام زيد) او يد غلامه \* وتعريفه مساو  
 لتعريف المضاف اليه عند الجمهور (و) التابع (الثاني) من الخمسة  
 (العطف بالحروف) اى المعطوف باحدها \* قدمه مع كونه بالواسطة  
 لاستقلاله لفظاً وهو ظاهر ومعنى لكونه مقصوداً بالنسبة كتبوعه  
 بخلاف السائر كما يحى ولانه بدخول الواو على الصفة يكون احق  
 بالاتصال بها كما سيجى في التأكيد \* وترك تعريف ابن الحاجب لعدم  
 صدقه في غير الواو الفاء ثم وحتى الابتكاف ارتكبه البعض واكتفى  
 بما يفهم من قوله (وهو تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف  
 العشرة) التى هى للعطف حقيقة \* فلا ترد الصفات الواردة مع الواو  
 لزيادة الصوق كقوله تعالى «وما اهلكننا من قرية الا ولها كتاب معلوم»  
 على رأى \* والتأكيدات الواردة بالفاء او ثم لمجرد التدرج والارتقاء  
 نحو بالله فبالله ووالله ثم والله \* وكون المعطوف على الصفة مثل  
 جاءنى زيد العالم والشاعر والكاتب صفة نحوية ممنوع \* كيف ولو كان

(كذلك)

كذلك لاستحقاق الرفع من جهتين \* وجعل الرفع الواحد اثر الكمال للمقتضين  
 ممتنع \* وجعله لاحدهما والتقدير للآخر مما لم يقل به احد (وهى)  
 اى تلك العشرة \* ولقد احسن فى عدها هنا \* وابن الحاجب اخر  
 الى بحث الحروف فزعم الانتظار الطويل (الواو) للجمع مطقا  
 (والفاء) له مع الترتيب بلا مهلة وتراخ فيكون للتعقيب (وثم) للترتيب  
 معها (وحتى) له معها ايضا لكنها فيه اقل \* وهى فيه ذهنية لاحارجية  
 كما فى ثم \* والمعطوف به جزء قوى او ضعيف من المتبوع ليفيد قوة  
 او ضعفا فيه فيصلح لان يجعل غاية للفعل المتعلق بالكل ويدل انتهاء  
 الفعل اليه على شموله جميع اجزاء الكل نحو مات الناس حتى الانبياء  
 وقدم الحاج حتى المشاة \* فان المناسب بحسب الذهن ان يتعلق الموت  
 او لا بغير الانبياء ثم بهم لانتفاع الناس بوجودهم وتقدم قدوم ركبان  
 الحاج على رجالتهم وان لم يكن فى نفس الامر كذلك (واو او اما و ام)  
 لاحسد الامرين او الامور مبهما غير معين عند المتكلم \* وهذا بيان  
 للمعنى المشترك بين الثلاثة \* والا فالاولان قديحيثان للتفصيل وللإبهام  
 فيكونان حينئذ للمعين عنده بخلاف ام \* وام المتصلة لازمة للهمزة  
 ولو تقدير ايلها احد المستويين والآخرام ويحاج بتعين احدهما  
 او كليهما او نفيها \* لانعم اولا لانها انما تستعمل فيما علم ثبوت احدهما  
 عنده بلا تعيين فيطلبه \* والمنقطعة للاضراب عن الاول مع الشك  
 فى الثانى قستعمل فى الخبر نحو انها لابل ام شاء وفى الاستفهام نحو  
 ازيد عندك ام عمرو (ولا) لنفى ما اوجب للاول نحو جاني زيد لا عمرو \*  
 فهى لازمة للايجاب (وبل) للاضراب مع الايجاب كجاني زيد بل

عمرو\* وإما مع النفي فلصرف حكم النفي عن الأول وجعله كالسكوت عنه على قول ولا ثباته لما بعده على آخر (ولكن) في عطف المفرد للثبات بعد النفي كما قام زيد لكن عمرو أي قام عمرو فهو نقيض لا وفي عطف الجملة للثبات بعد النفي وللعكس فهو نظير بل نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجيء وما جاءني زيد لكن عمرو قد جاء فهو لا يفارق النفي (وإذا عطف) أي العطف بالحروف أو وقع العطف (على الضمير المرفوع المتصل) بارزا أو مستترا احتراز عن المنصوب والمنفصل فانه لا شرط للعطف عليهما (يجب تأكيده بمنفصل) ويقبح تركه \* يعني أن شرط العطف عليه التأكيده به فالجزء شرطه لشرطه بناء على أن الشرط إذا كان علة غائية للجزء يكون الجزء شرطاً لوجوده في الخارج ويكون سببية الشرط بحسب الذهن\* ولذا يفسر الشرط في مثله بالإرادة كقوله تعالى «إذا قمتم إلى الصلوة فاغسلوا وجوهكم» \* ولذا لم يقيد قوله يجب تأكيده باولا كذا حققه الفاضل العصام\* ولما أوهم قوله يجب إلى آخره جواز كون التأكيده مؤخرا عن العطف مع انه ليس كذلك بينه بالمثال فقال (نحو ضربت أنا وزيد) ونحو زيد ضرب هو و غلامه\* وجه الوجوب أن الفاعل المتصل كالجزء من الفعل فيكون كالعطف على بعض حروف الكلمة فبالتأكيده يظهر انه منفصل من حيث الحقيقة\* ولا يجوز العطف على التأكيده لأن المعطوف في حكم المعطوف عليه فيلزم أن يكون المعطوف تأكيديا أيضا وليس كذلك (إلا أن يقع) بينهما (فصل) ولو بعد العاطف نحو قوله تعالى «ما أشركنا ولا آبؤنا» (فيحوز تركه) أي التأكيده بلا قبح



مع جواز اثباته لانه حينئذ يطول الكلام فيحسن الاختصار كذا  
قالوا \* وقال المصنف رح وفيه نظر اما اولاً فلان الفصل قديقع  
بحرف واحد كافي الآية المتقدمة فالقول بمحصول الطول به حتى  
يفنى عن الواجب خارج عن الانصاف واما ثانياً فلان الاختصار  
على ما ذكره استحسانى فكيف يعارض الواجب فضلاً عن الرجحان  
واما ثالثاً فلان الفصل بكلمة اقل حرفاً من التأكيد كما كفى كان ماذكر  
فى التأكيد مما لا يفنى انتهى \* فالوجه انهم التزموا الفصل بالتأكيد  
او غيره ليحصل به النقصان فى التابع بالبعد عن متبوعه فيعارض مزيتة  
لاستقلاله على متبوعه الذى هو غير مستقل وهى سبب استعابهم  
العطف بدونه \* وفى الفصل بالتأكيد فائدة اخرى وهى ايدان  
استقلال المتبوع بحسب الحقيقة فيكون الفصل به افضل منه بغيره \*  
فلو قال واذا عطف على الضمير المرفوع المتصل فصل ولو بعد  
المعاطف كما قال البيضاوى لكان اخصر وانسب وافيد تدبر \* وانما  
جاز التأكيد والبيان له بلا فصل لكونهما غير مستقلين معنى وان كانا  
مستقلين لفظاً فلا يلزم ما نزم فى المعطوف من المزية \* وانما جاز البدل  
عنه بدونه مع كونه مستقلاً لفظاً ومعنى كالمعطوف لكون متبوعه  
غير مستقل لكونه فى حكم التخيبة فلا يلزم ايضاً المزية المذكورة (نحو  
ضربت اليوم وزيد واذا عطف على الضمير المجرور) لان العطف  
على المظهر المجرور جائز بدون اعادة الجار (اعيد الخافض) حرفاً  
او اسماً لانه لما اشتد الاتصال بينهما لكون الاحتياج من الطرفين  
لفظاً ومعنى بخلاف الفعل والفاعل المتصل كانا كواحد فاشتد توهم

العطف على بعض حروف الكلمة فلم يغن الفصل بل لزم إعادة الجار  
 (نحو مررت بك وبزيد) وجره بالاول والثاني كالعدم معنى بدليل  
 قوله (والمال بيني وبينك) اذ بين لا يضاف الا الى المتعدد \* وقيل  
 بالثاني كما في الحرف ازاؤه نحو كفى بالله \* ثم ان هذا مذهب البصرية  
 في حالة الاختيار ويجوزون تركها حالة الاضطرار وجوزوا الكوفيون  
 حالة الاختيار ايضا مستدلين بالشعار (والمعطوف في حكم المعطوف  
 عليه فيما يجب ويمتنع له) من الاحوال العارضة له بالنظر الى الغير  
 فقط او مع نفسه الا ان يختص سببه باحدهما فيختص العروض به ايضا  
 نحو يا زيد والحارث وعمرو وعبدالله ويا عبد الله وزيد فان سبب لزوم  
 تجرد المنادى عن اللام اعني لزوم اجتماع التي التعريف لو لم يجر  
 مفقود في المعطوف وسبب بناء زيد اعني كونه منادى مفردا معرفة  
 موجود في عمرو لافي عبدالله فلا يصح ما زيد قائما او بقاء ولا اذها  
 عمرو والابرغ ذاهب على ان يكون خبرا مقدا للعمرو اذ لو نصب او جر  
 عطفا على قائم او قائما لكان خبرا عن زيد وهو ممتنع خلوه عن الضمير  
 الواقع في المعطوف عليه العائد الى اسم ما (ويجوز عطف شيئين  
 بحرف واحد على معمولي عامل واحد بالاتفاق) لان قيام الواحد  
 مقام ٢ الواحد هو الاصل والمعقول (نحو ضرب زيد عمرا وبكر خالد)  
 والله دره حيث صرح بهذا ولم يكتف كابن الحاجب والبيضاوي  
 بفهوم قوله (ولا يجوز) عطفهما بواحد (على معمولي عاملين)  
 مختلفين اذ الواحد لا يقوى على القيام مقامهما \* اظهر كالتقاضي مالم يظهره  
 غيرهما دفعا لتوهم الغلط \* وجعل العطف في كلام الغير لغويا

(نحو)

العامل الواحد

(اعني)

اعنى الميل او جعل على صلة للبناء المحذوف تكلف بارد لا يدفعه كذا  
 في الامتحان (الا عند تقدم الجار) الذي هو احدهما سواء اولي المحفوض  
 العاطف اولا (على رأى) وهو رأى الكسائى والفراء والزجاج  
 والروى عن الاخفش على ما ذكره ابن هشام فى المغنى (نجوى الدار  
 زيد والحجرة) بالجر (عمرو) وفى الدار زيد وعمرو بالحجرة \* ثم ان كان  
 المراد به تقديمه على الرافع والناصب يلزم ان لا يجوز مثل ان فى الدار  
 زيدا والحجرة عمر ابل مثال المتن ايضا اذ تقديمه على المعنوى غير متصور  
 كما لا يخفى وان كان تقديمه على المرفوع والمنصوب فيؤل الى تقديم  
 المجرور كما وقع فى عبارة الاكثر فيصح المثالان فالعدول عن عبارتهم  
 اتباعا لابن هشام عدول \* ثم ان تلك الرواية عن الاخفش مخالفة  
 لما فى الرضى نقلنا عن الجزولى وغيره وما فى التسهيل من قوله انه يجوز  
 العطف اذا كان احد العاملين جارا واتصل المعطوف بالعاطف  
 كما فى المثالين او انفصل بل انحو ما فى الدار زيد ولا الحجرة عمرو وما زيد  
 بقائم ولا قاعد عمرو وقال الدمامينى فى شرحه وعزى هذا القول  
 الى الكسائى والفراء والزاج ونسبه ابن هشام الى الاعلم الشنترى وهو  
 ايضا مخالف لما نقله الرضى عنه وارتضاء الفاضل العصام وتلقاه  
 الدمامينى بالقبول حيث قال فى شرح التسهيل ان فى هذا اربعة اقوال  
 احدها قول الاخفش وهو ما ذكر فى متنه الثانى انه يجوز مطلقا وهو  
 الذى نسبته ابن الخاجب الى الفراء والفارسي الى قوم من النحويين ونقل  
 ابن هشام عن البعض ان الاخفش منهم والثالث الجواز بشرط  
 تقديم المجرور فى المتعاطفين وهو مذهب قوم منهم الشنترى

وابن الحاجب وان اختلفا في التعليل والرابع المنع مطلقا انتهى \* وهو  
 مذهب سيويه والجمهور \* فيجعل الجر في المعطوف عندهم بمضاف  
 محذوف او بحرف مقدر يدل عليه ما قبل العطف وهو الاصح عند  
 صاحب التسهيل (والثالث التأكيد) والافصح التوكيد كذا  
 في مختار الصحاح \* وهما في اللغة التقرير \* قدمه مع ان البدل بالاتصال  
 بالعطف انسب لكونه مقصودا بالنسبة مثله لانه قد يؤثر في العاطف  
 في اللفظي الامر فيكون التأكيد بهذا الاعتبار انسب بالعطف فافهم \*  
 قال الفاضل العصام لواخر المعطوف عن سائر التوابع لكان ترتيبها  
 في البيان كترتيب وقوعها في التركيب \* وقد راعى ذلك في ذكر المفاعيل  
 الخمسة \* ترك تعريفه \* وهو ما يقرر المتبوع على ما يفهم من كلام  
 البيضاوي بان يدل صريحا على ما يدل عليه التأكيد اكتفاء بدلالة اسم  
 عليه ثم ان ذلك التقرير قد يكون هو المقصود الاصيل وقد يجعل  
 ذريعة الى دفع التجوز او السهو او عدم الشمول كما بين في المعاني فظهر  
 عدم الاختصاص بالنسبة او الشمول كما يشعر به عبارة ابن الحاجب \*  
 والمقصود من البيان والصفة الكاشفة الايضاح لا التقرير وان لزمه  
 ومن التوكيدية مثل نفخة واحدة والهيئتين تقرير جزء المتبوع فلا يلزم  
 ان يصح اطلاق التأكيد عليها (وهو قسمان لفظي) سمي به لانه يقرر  
 لفظه كعنايه بخلاف المعنوي كما يجيء (وهو تكرير اللفظ الاول) اما بعينه  
 او بموازنه مع اتفاقهما في الحرف الاخير (او مرادفه في الضمير المتصل  
 ويجري) اللفظي (في الالفاظ كلها) اسماء او افعالا او حروفا مفردات  
 او مركبات \* قال المصنف رح ومن هذا ايضا يظهر الخلل في تعريف

(ابن)

ابن الحاجب وان امكن الجواب انتهى\* بارجاع الضمير الى التكرير مطلقا  
 لا الى التكرير الذي هو التأكيد الاصطلاحي او بتخصيص الالفاظ  
 بالاسماء ويكون المقصود من هذا التعميم عدم اختصاصه بالفاظ محصورة  
 كالغوى ولا يخفى ما فيه من التكلف (نحو جاءني زيد) او حسن  
 بسن (وضربت انت وضرب ضرب زيد) ولالا او نعم نعم في جواب  
 اقام زيد (وزيد قائم زيد قائم ومغوى) لانه يقرر معناه فقط\*  
 هو (مخصوص بالمعارف) من الاسماء\* لا يجرى كاللفظي في الالفاظ  
 كلها باتفاق البصريين\* واما الكوفيون فقد جوزوا تأكيد النكرة  
 بماعدا النفس والعين اذا كان معلوم المقدار نحو درهم ودينار ويوم  
 وليلة لانحور جال ودرهم (وهو) اي الغوى (نفسه وعينه)  
 بمعنى ذاته\* ويجوز الجرباء زائدة فيهما دون غيرهما نحو جاءني زيد  
 بنفسه او بعينه كذا في التسهيل وشرحه\* ويؤكدهما الواحد  
 والتثنية والجمع والمذكر والمؤنث باختلاف صيغتهما افرادا وتثنية  
 وجمعا وتذكيرا وتأنيثا\* تقول جاءني زيد نفسه وهند نفسها والزيدان  
 او الهندان انفسهما والزيدون انفسهم والهندات انفسهن وكذا عينه  
 (وكلاهما) للمذكر (وكلتاها) للمؤنث يؤكدهما المثني لكونهما  
 مشي المعنى يكاءني الرجلان كلاهما والمرأتان كلتاها (وكله) يؤكده  
 الواحد والجمع مطلقا باختلاف الضمير كقرأت الكتاب كله والصحيفة  
 كلها واشتريت العيد كلهم والجواري كلهن (واجع واكتع وابتع  
 وابضع) بالمهمل او المعجمة كلها بمعنى اجمع يؤكدها الواحد والجمع  
 باختلاف الصيغ كاخذت المال اجمع واشتريت الجارية جمعا وجاءني

القوم اجمعون والنساء جمع وكذا البواقى ولا يؤكـد بكل وما عطف  
عليه الا ما يفرق اجزأه حسا او حكما غير المثني \* اذ الكليلة والاجتماع  
لا يتصوران الا فى ذى اجزاء \* واذا لم يصح افتراقها لم يكن فى التأكىـد  
بهما فائدة ( وهذه الثلاثة ) لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية  
( اتباع ) جمع تبع بالفتح بمعنى تابع لاجمع تابع فان كون افعال جمع  
فاعل مختلف فيه ذكره الفاضل العصام ( لاجمع ) لظهور دلالة عليه  
يقال تبعه اذا مشى خلفه او مر به فضى معه فقوله ( ولا تتقدم ) هذه الثلاثة  
( عليه ) اى اجمع اذا اجتمعت معه ( ولا تذكر بدونه ) لعدم وفائها  
بالمقصود لما مر ( فى الفصحح ) وفى غيره تذكر بدونه عطف تفسير  
لهذه الجملة وبيان لمعنى الاتباع فالاول ناظر الى الاول والثانى الى الثانى  
وفى نسخ الكافية بالفاء بدل الواو فتكون تفسيرية وتفصيلية ( واذا  
اكد المضمـر المرفوع المتصل ) بارزا او مستكنا ( بالنفس والعين ) اى  
باحدهما ( اكد او لا بمنفصل ) وجوبا دفعا للبس بالفاعل فى المستكن  
وجل عليه فى البارز \* قال الفاضل العصام ويطلبه انهما بالمعنى المذكور  
لا يكونان الا تأكىدين فلا يتصور الالتهاس \* واقول لو سلم ذلك فالالتهاس  
فى ان المراد بهما ذلك المعنى فهما تأكىدان او غيره فهما فاعلان فافهم \*  
واما اذا اكد غيره بهما فلا لعدم اللبس والوجه للحمل نحو ضربتك  
نفسك ومررت بك نفسك \* وكذا اذا اكد بغيرهما لان اجمع واخواته  
لا تستعمل لغير التأكىد وكل وكلا المضافين الى الضمير لا يقعان فى غير  
التأكىد الا مبتداء فلا لبس ( نحو زيد ضرب هو نفسه او عينه ) وضربت  
انت نفسك او عينك \* وانما لم يذكر هذا متصلا ببيان النفس والعين مع انه

حكمهما ومع وجود الاختصار في الكلام حينئذ بالاضمار لان الكلام السابق مسوق لبيان ذوات المؤكيدات \* فلو ذكر هذا متصلا به لكان الفصل به بينهما كالفصل بين العصا ولحائها \* وقدم عليه كون الثلاثة المذكورة اتباعا لاجمع وما يتفرع عليه عكس ما في الكافية ليتصل ببيان الحكم ببيان الذوات ولا مقتضى للفصل بينهما كما في الاول فانهم (والرابع البذل) في اللغة الخلف والمناسبة ظاهرة (وهو) في الاصطلاح (المقصود بالنسبة) ولذا قدمه على عطف البيان \* عدل عما في الكافية \* وهو بما نسب الى المتبوع \* لاحتياجه الى التكلف \* كما اشار اليه المولى الجامى حيث قال اى يقصد النسبة اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع اذ من البين انه ليس مقصودا بما نسب اليه كالجئى في مثل جاءنى زيد اخوك فان المقصود به ليس اخاك \* وقال الفاضل العصام وبعد فيه نظر لان نسبته الى الاخ ليست مقصودة بنسبته الى زيد بل هي مقصودة من ضمه اليه ونسبته الى الاخ مقصودة من ضمه اليه فلا بد من زيادة تمحل \* وهو ان المقصود من النسبة الى المتبوع النسبة اليه كما في بدل الغلط او حال نسبته من التقرر والتمكن في الذهن كما في البواقى وخروج البذل من المنسوب عنه نحو ضيفي زيد اخوك اذ لا يصدق عليه انه مما يقصد النسبة اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع بل مما يقصد النسبة اليه بنسبة متبوعه الى شئ \* وما اختاره المصنف رح من قوله بالنسبة مما صوبه الفاضل العصام (دونه) اى المتبوع فخرج ما عدا العطف بحرف الاضراب \* وقيل يخرج هو ايضا لان متبوعه مقصود المتكلم ابتداء ثم يبدوله فيعرض عنه

ويقصد المعطوف فكلاهما مقصودان وهذا سهو لانهم قالوا  
 في معنى الاضراب هو الاخبار الذي وقع من المتكلم ولم يكن بطريق  
 القصد \* ولذا صرف عنه بل وقالوا بدل الغلط ثلثة اقسام ذكر  
 المبدل منه عن قصد ثم ايهام الغلط وشرطه ان يرتقى من الادنى  
 الى الاعلى ويسمى بدل بدء نحو هند بدر شمس وغلط صريح كما اذا  
 اردت ان تقول حمار فسبق لساتك الى رجل ونسيان المقصود وسبق  
 اللسان الى غيره ثم التذكر والتدارك ولا يقع الاخير ان في كلام الفصحاء  
 وان وقع في كلامهم فتحقه الاضراب عن الغلو فيه بل فظهر  
 ان لافرق بين الاضراب وقسمي بدل الغلط الا في وجه التدارك  
 فالفصحاء يزيدون بل فيصير اضرابا والاوساط لا فيصير بدل غلط  
 وان الغلط والنسيان يقعان في كلام الفصحاء لكن يضربون  
 عنهما والاوساط يبدلون فالوجه ان يزيد بلا عطفة كذا في الامتحان \*  
 وينتقض التعريف بصفة اى وهذا وايها في اياها الرجل ويا هذا  
 الرجل ويا ايها الرجل فانها المقصودة بالنسبة دونها كما لا يخفى كذا  
 قال الفاضل العصام (واقسامه اربعة) بالاستقراء (بدل الكل)  
 اى بدل هو الكل (من الكل) وهو المبدل منه (ان صدقا) اى البدل  
 والمبدل منه الكلان (على) شئ (واحد) وان لم يكونا مترادفين  
 او متساوين (نحو جاني زيد اخوك وبدل البعض) اى بدل هو  
 البعض (من الكل ان كان) مدلول البدل (جزء) مدلول (المبدل منه)  
 في الخارج (نحو ضربت زيدا رأسه وبدل الاشتمال) اى بدل مسبب  
 غالبا عن اشتمال احد المبدلين على الآخر (ان كان بينهما تعلق)



وملابسة (بغيرهما) أى الكلية والجزئية \* وفيه إشارة إلى ان اشتمال كل منهما على الآخر ليس بشرط بل يكفي التعلق لكن لا مطلقا بل (بحيث تنتظر النفس) أى نفس السامع (بعد ذكر الاول) وهو المبدل منه (وتشوق إلى الثاني) وهو المبدل (نحو سلب زيد ثوبه) فانه اذا قيل سلب زيد ينتظر السامع ويتشوق إلى ذكر ما يسلب منه اذ هو ليس ذاته بل ما يحويه من الجلد والثوب وغيرهما وهذا هو الصواب \* واما اقتصار ابن الحاجب على الملابس بينهما بغيرهما فيقتضى كون غلامه في جافى زيد غلامه بدل اشتمال وليس كذلك بل هو بدل الغلط (وبدل الغلط) أى بدل مسبب عنه (ان كان ذكر المبدل منه غلطاً) صريحا او غيره فيشمل اقسامه الثلاثة \* الا انه خلاف الظاهر \* اذ المتبادر من الغلط ما هو الصريح وحينئذ لا يصح اطلاق قوله ولا يقع إلى آخره ان رجع ضميره إلى بدل الغلط مطلقا لوقوع القسم الاول في كلامهم كما اعترف به نفسه وان رجع إلى ما فيه الغلط صريحا بقرينة المثال بقى القسم الاخير مهملا مع انه لا يقع في كلامهم ايضا فالوجه ان يختار عبارة البيضاوى فانها شاملة لها بلا تكلف كما صرح به في الامتحان (نحو رأيت رجلا جارا ولا يقع في كلام الفصحاء بل يوردونه بل ويجب وصف النكرة) المحضة المبدلة (من المعرفة) فيه إشارة إلى انه لا يلزم ان يطابق المبدل منه تعريفا وتنكيرا كما في الوصف كما في رجل غلام زيد (بدل الكل) اذ لا يتحد غيره مع المبدل منه فلا يضر تغايرهما فيهما \* وانما وجب ليكون كالجابر لما فيه من نقص النكارة ولا يهكون المقصود انقص

من غيره من كل وجه (نحو قوله تعالى بالناسية ناصية كاذبة ولا يبدل  
الظاهر من المضر بدل الكل الا من الغائب نحو ضربته زيدا)  
لان المضر التكلم والمخاطب اقوى واخص دلالة من الظاهر\* فلو ابدل  
منهما بدل الكل يلزم ان يكون المقصود انقص من غيره مع اتحاد  
مدلوليهما بخلاف البواقي لتغاير مدلوليهما فيها يقال اشتريت نصفك  
وامعجتني علمك وامعجتني على وضربتكم الحمار وضربتني الحمار  
(و) التابع (الخامس) من الخمسة (عطف البيان وهو تابع حتى به  
لايضاح متبوعه) ولا يلزم منه كونه اوضح من متبوعه لجواز حصوله  
بالاجتماع\* وخرج به غير الصفة الكاشفة وخرجت بقوله (ولا يدل  
على معنى فيه) اى فى متبوعه (نحو اقسم بالله ابو حنيفة) كنية  
عمر بن الخطاب رضى الله عنه (عمر) عطف بيان له (فمجموع ما ذكرنا  
من المعمولات) على ما ذكرنا (ثلاثون) واما ما ذكره ابن الحاجب منها  
على ما ذكره فسته وعشرون\* زاد فى المرفوع اسم باب كان والمضارع  
المجرد عن الناصب والجوازم وفى المنصوب المضارع المنصوب وذكر  
بعد المجزوم (الباب الثالث فى الاعراب) تذكر ما سبق  
(وهو) فى الاصطلاح (شئ) حركة او حرفا او حذف (جاء  
من العامل) بواسطة لم يذكرها اكتفاء بذكرها فى تعريف العامل\*  
فلا نقض بها فانها وان جاءت منه لكنها بلا واسطة يعنى جاء منه ذاتا  
وصفة معا كما فى الاعراب بالحركة او صفة فقط كما فى الاعراب بالحروف\*  
فان ذواتها ثابتة قبله مثلا مسلمون ومسلمين صيغ موضوعة قبل  
التركيب حتى اذا اردت تعداد المجموع السالمة المذكورة تقول مسلمون

(مؤمنون)

مؤمنون مصلحون أو تقول مسلمين مؤمنين مصلحين\* وكذا التثنية  
 وملحقاتها والاسماء الستة المضافة فسلمون ومسلمين مثلا مترادفان  
 في أصل الوضع إلا أن الواضع شرط استعمال الأول عند ورود الرفع  
 والثاني عند ورود النصب والجار لكنها إما غير دالة على شيء أو دالة  
 على مجرد معنى الجمع والتثنية وبعد العامل كلها دال على المعاني الموجبة  
 للأعراب فيتعدد الدلالة في بعضها فيحدث فيها بسبب العامل  
 صفة هي الدلالة كما يحدث به في الأعراب بالحركة صفة هي الحركة  
 الدالة على المعاني المقتضية\* ولهذا الكلام مزيد تفصيل في الامتحان  
 فإن شئت فارجع إليه (يختلف به) أي بسببه صفة (آخر العرب)  
 لفظا أو تقديرا أو محلا\* فالمراد بالآخر هنا هو الحرف الملفوظ آخر  
 عند الإضافة ولو فرضا\* فيشمل الحقيقي كدال زيد والجمازي كناء  
 قائمة ويا بصري وواو مسلمون على ما هو المختار عنده من أن كلا  
 منها كلمة برأسها\* قال المصنف رح للأعراب معنيان عام وهو  
 ما اقتضاه عروض معنى بتعلق العامل ليكون دليلا عليه فإن لم يمنع  
 من ظهوره شيء فلفظي وإن منع حال في آخره فتقديري أو في نفسه  
 فمحلي\* وهذا تابع لمقتضيه فيوجد في غير الحرف والماضي والامر  
 بغير اللام وخاص بالاولين\* والأنواع للعام وكذا محالها وأقسامها  
 والعرب في الاصطلاح ما اشتمل على الخاص انتهى\* فإن كان  
 المراد به العام يلزم أن يكون المراد بالعرب ما اشتمل عليه لكن هذا  
 خلاف المتبادر لا الاصطلاح والابتداء في التعريف بخروج المحلى  
 الذي في المبني\* فلو قال آخر الكلمة كما في تعريف العامل لكان أصوب

واظهر واسلم من لزوم الدور بدكر المغرب وان لم يسلم منه بدكر العامل  
 فافهم \* وان كان المراد به الخاص وبالمغرب الاصطلاحى يخرج المحلى  
 المذكور من الحد والمحدود مع ذكره فى الاقسام \* وجعله اسطراديا  
 لا يناسب المرام كما لا يخفى على ذوى الافهام \* ويمكن ان يقال انه  
 اخرج من التعريف وادخله فى التقسيم تنبيها على انحطاط رتبته  
 لكون المانع عن الظهور نفس محله \* ثم انه لا يخفى على كل من التقديرين  
 ان الجرح بالحرف الزائد ومثله ومثله والمضاف بالاضافة اللفظية والجزم  
 والنصب بان وان الداخلتين على الماضى الواقع موقع المضارع  
 خارجة عن الحد والمحدود لعدم مقتضيها فيكون التعريف للاعراب  
 الاصلى لا المحقق به \* ولو اريد بالاعراب ما يشملها وزيد فى تفسيره  
 او حل عليه ولم يعتبر فيه قيد الواسطة (واريد ٣) بالمغرب ما شتمل  
 على هذا العام لم يكن ما ذكر خارجا عنها \* واما النقض بالواسطة  
 فدفوع بان المتبادر من الباء السبب القريب وهى من البعيد لكن  
 يأباه ما نقلناه عنه وتعريفه للعامل (وله) اى للاعراب مطلقا لكن  
 على التقدير الثانى بالاستخدام فافهم (تقسيمات اربعة) بالاستقراء  
 (متداخلة) اى يدخل اقسام بعضها فى اقسام الآخر لان هذه  
 تقسيمات متعددة باعتبارات مختلفة فلا يلزم التباين والاختلاف بين  
 جميع اقسامها بل بين الاقسام الخارجة من التقسيم وهذا كتقسيم الاسم  
 تارة الى المغرب والمبنى واخرى الى المعرفة والنكرة مع ان كلا منهما اما  
 مغرب او مبنى (التقسيم الاول) منها تقسيمه (بحسب الذات والحقيقة)  
 ولذا قدمه (فقول هو) اى الاعراب (اما حركة) وهى الاصل

(فيه)

فيه لخفتها وكونها ادل على المقصود ولذا قدمها (او حرف) وهى  
لياسب باصل لا تنفاء علة الاصاله فيها لكن يكون اعرابا لامر يقتضى  
ذلك كاغناء الحرف الصالح للاعراب عن ايراد الحركة (او حذف) اى  
حذف احدهما للجزم ولذا اخر عنهما (والحركة ثلثة ضمة) سميت بها  
لضم الشفتين عندها (وقحمة) لفتح الفم عندها (وكسرة) لتسفل  
الفك الاسفل عندها فكأنه يكسر (نحو جاءنى زيد ورأيت زيدا  
ومررت بزيد والحرف اربعة واو والف وياء نحو جاءنى ابوه ورأيت  
اباه ومررت بابه ونون نحو يضربان) ويضربون وتضربين  
(والحذف ثلثة حذف الحركة نحول يضرب وحذف الآخر نحو  
لم يغز وحذف النون نحول يضربا فالجموع) اى مجموع الاقسام الحاصلة  
من هذا التقسيم (عشرة) وهو ظاهر (والتقسيم الثانى) منها تقسيمه  
(بحسب المحل فهو) اى المحل الذى يحسبه هذا التقسيم (اما)  
معرب او ملابس (بالحركات المحضة) لانه الحذف (او بالحروف المحضة)  
لامعه (او بالحركات مع الحذف او بالحروف مع الحذف والاول)  
وهو ما بالحركات المحضة (اما تام الاعراب) ملتبس او معرب (بالحركات  
الثلث) فى الاحوال الثلث غير تابع بعضها لبعض فى بعض الاحوال  
(بالضمة رفعا) اى مرفوعا او حالة رفع (والقحمة نصبا والكسرة  
جرا) هذا هو الاصل ايضا اذ بالشركة يختل الغرض فان الواحد  
اذا جعل علامة لشيئين على سبيل البدل اوجب اللبس فيحتاج الى علامة  
اخرى فاوجد فيه هذان الاصلان وهو ما ذكره بقوله (فهو) اى تام  
الاعراب مما بالحركة المحضة (الاسم المفرد) لالثنى والجموع بقرينة

ذكرهما بعده (والجمع المكسر) مذكرا او مؤنثا\* وهو ما تغير بناء واحد  
 للجمعية\* احترز به عن السالم مذكرا او مؤنثا ذ اعراب الاول بالحروف  
 و اعراب الثاني ناقص (المنصرفان) لا يحتاج الى علة و بيان وما خرج  
 منهما او من احدهما فيحتاج اليهما كما سيحى احترز به عن المنصرف لان  
 اعرابه غير تام وعن الاسماء الستة المضافة الى غيرياء المتكلم\* فان المنصرف  
 على ما فسر غير صادق على المعرب بالحروف كما سيحى (نحو جاءني  
 رجل ورجال و رأيت رجلا ورجالا ومرت برجل و برجال او ناقص  
 الاعراب بالحركتين) فقط وهو على نوعين الاول ما يكون المتروك  
 فيه الكسرة و اشار اليه بقوله (اما بالضمه رفعا و الفتحه نصبا و جرافه و)  
 اى ناقص الاعراب بالحركتين المذكورتين (غير المنصرف نحو جاءني  
 احد و رأيت احدا ومرت باحدا) و سيحى ترك الكسرة فيه\* و انما جل  
 فيه على النصب للمناسبة بينهما في كونهما علامتي الفضلة بخلاف الرفع  
 فانه علامة العمدة\* والثاني ما يكون المتروك فيه الفتحه وهو ما اشار اليه  
 بقوله ( واما بالضمه رفعا و الكسرة نصبا و جرافه و) اى ما بالحركتين  
 المذكورتين (جمع المؤنث السالم) و جل نصبه على الجر ليكون على  
 وتيرة اصله وهو جوع المذكر السالم على ما سيحى (نحو جاءني مسلمات  
 و رأيت مسلمات ومرت بمسلمات والثاني) وهو ما بالحروف المحضة  
 (ايضا) اى كما بالحركات المحضة (اما تام الاعراب بالحروف الثلاثة)  
 في الاحمال الثلث على ما هو الاصل كما في الاعراب بالحركة (بالواو  
 رفعا و الالف نصبا و الياء جرافه و) اى تام الاعراب مما بالحروف  
 المحضة (الاسماء الستة المضافة) اذ غيرها بالحركة (الى غيرياء المتكلم)

(اذ)

اذ المضافة اليها بالحركة تقدير كسائر الاسماء المضافة اليها كما سيبي  
 (المفردة) اذ الثني وجمع المذكر السالم وان كان اعرابهما بالحروف  
 لكنهما ليسا بتامى الاعراب واعراب المكسر بالحركة لا بالحروف  
 (المكبرة) اذ المصغرة بالحركة لا بالحروف نحو جاءني ابوه ورأيت اباه  
 ومررت بابيه \* وانما جعل اعرابها بالحروف لانها اسماء واخرها  
 ثابتة في حال الاضافة سماها بخلاف دم محذوفة نسياني حال الافراد  
 بخلاف نحو العصا فاشبهت الزائدة فامكن جعلها علامة كافي التثنية  
 والجمع والساكن اخف من المتحرك فان قلب الحال ههنا بسبب العارض  
 فصار الحرف اصلا خلفته دون الحركة \* بخلاف نحو دم اذ يحتاج  
 الى زيادة حرف لجرد الاعراب وقد صار العين آخر ايمحلا للاعراب  
 بمحذف اللام نسيان بخلاف نحو العصا لان اللام لم يحذف نسيان اصلا  
 فلم يشبه الزائد فكان جزء محضة من الكلمة والاعراب وصف قنانيا  
 ولما زعم التحريك في التصغير بسبب سكون الياء عاد الى اصل الحركة  
 ذكره في الامتحان (واما ناقص الاعراب بالحرفين اما بالواو رفعا)  
 هذا هو اصل فيه كالضمة والالف فرع له فيه للضرورة وللنظر  
 الى هذا قدم الجمع على الثني عكس ما في الكافية واللب (والياء نصباً  
 وجرا فهو) اى ناقص الاعراب بهذين الحرفين (جمع المذكر السالم)  
 وهو ما لم يتغير بناء واحد للجمعية والتغير في نحو سنين وارضين وثين  
 وقلين من الشواذ بعد تحقق الجمعية (واولو) جمع ذو من غير لفظه  
 (وعشرون اخواتها) اى نظائرهما من ثلثين الى تسعين (نحو  
 جاني مسلمون واو لومال وعشرون) رجلا (ورأيت مسلمون واو لى

مال وعشرين ومرت بمسكين واولى مال وعشرين اوبالالف رفعا  
والياء نصبا وجرافهو) اى ناقص الاعراب بهذين الحرفين (المتنى)  
وقد سبق ماهو (واثنان) وكذا اثنان وثنان (وكلا) وكذا كلنا  
بلا تنوين ولو بلا اضافة قاله الفاضل العصام (مضافا الى مضمر)  
اذ لو كان مضافا الى مظهر لكان معربا بالحركة التقديرية (نحو جاءنى  
مسلمان واثنان وكلاهما ورأيت مسلمين واثنين وكليهما ومرت بمسكين  
واثنين وكليهما) ووجه عدولهما عن الاصل الاول قدسبت الاشارة  
اليه فى الاسماء الستة \* واما عن الثانى فالاحتراز عن اللبس فى الاحوال  
الثلاث فلزم التوزيع \* فالرفع لكونه علامة العمدة احق بالامتياز الذاتى \*  
والتشنية لكونها اكثر اولى بالالف الاخف ولكونه ضميرها فى نحو ضربا  
ويضربان \* والواو لكونه اخ الضمة اولى لرفع الجمع من الياء فلزم  
اشتراك الاربع فى الياء ففتحوا ما قبلها فيها وكسروا فيه ولما كانت  
هذه الحروف دالة على معنى التشنية والجمع لم تنحصر للاعراب ثمحضر  
الحركة فلزم الجبر \* وايضا لم يمكن الحاق التنوين الدال على التمكن حذرا  
عن الساكنين فزادوا نونا عوضا عنهما فبالنظر الى الاول لم تسقط  
مع اللام والوقف والى الثانى سقطت بالاضافة عملا بالشبهين وكسروها  
فى التشنية وفتحوها فى الجمع تعادلا وفرقا بينهما \* اذ قد تزول العلامة  
الاولى بالاعلال نحو مصطفين \* ووجه الحاق اثنين واختيه ظاهر  
لانهما كلثنى لفظا ومعنى \* واما كلا ففرد اللفظ ومشى المعنى فراعوا  
فى الاضافة الى المظهر الاصل الاحق بالاصل الاخف جانب اللفظ  
والى المضمر الفرع جانب المعنى مع ان اللفظ ايضا اصل فى الاعراب وكذا

(كلنا)



كلتا\* والحاق باب عشرين ايضا ظاهر لكونها كالجمع لفظا ومعنى وكذا  
 اولو وعدم النون للزوم الاضافة كذا في الامتحان (والثالث) وهو ما  
 بالحركة مع الحذف (لا يكون الا تام الاعراب وهو) اى الثالث (قسمان)  
 لان محذوفه اما حركة او حرف فالاول) وهو ما كان محذوفه حركة  
 (الفعل المضارع الذى لم يتصل بآخره ضمير) مرفوع بقرينة الآتى  
 اذ باتصال المنصوب لا يخرج عن هذا الحكم (وهو صحيح) الواو للحال  
 وهو فى عرفهم ما ليس آخره حرف علة (رفعه) اى رفع ذلك المضارع  
 بالضمّة ونصبه بالفتحة) ولو تقديرا كفى الوقف ولا يخفى ان ليس  
 المراد بهما علم الفاعلية والمفعولية (وجزّمه بحذف الحركة) ولو تقديرا  
 كما اذا التقي الساكن بعده (نحو يضرب ولن يضرب ولم يضرب)  
 ولم يضرب القوم (والثانى) وهو ما كان محذوفه حرفا للفعل (المضارع  
 المذكور) الذى لم يتصل بآخره ضمير (ان كان آخره حرف علة) واوا  
 اوياء او الفا (رفعه بالضمّة) تقدير الاستتقا لها عليها (ونصبه  
 بالفتحة) ولو تقديرا كما اذا كان الآخر الفا (وجزّمه بحذف الآخر)  
 مطلقا لان الجازم لم يحد الحركة اسقط الحرف المناسب لها (نحو يعزو)  
 ويرمى ويخشى (ولن يعزو) ولن يرمى ولن يخشى (ولم يعزو) ولم يرم  
 ولم يخش (والرابع) وهو ما بالحرف مع الحذف (لا يكون الا ناقص  
 الاعراب وهو) اى الرابع (الفعل المضارع الذى اتصل بآخره  
 ضمير مرفوع غير النون) الذى هو لجمع المؤنث اذ المضارع لو اتصل  
 هو به لكان مبنيّا كما لو اتصل به نون التأكيد كما سيأتى (رفعه بالنون  
 ونصبه وجزّمه بحذفه) لان الضمير المرفوع لماعد جزءا بدليل

سكون آخر ضربنا دون صرنا جعلوا الاعراب بعده ولما لم يتحمل  
 الالف والواو والياء الحركة جعلوا اعرابه بالنون لعدم امكان حرف العلة  
 فحذفوها في الجزم حذف الحركة وحلوا النصب عليه دون الرفع  
 لان الجزم بدل الجر والنصب يناسبه في مخرج اصلهما وكونهما  
 علامتي الفضلة فلذا يحمل على الجر دون الرفع في الاسماء فيناسب  
 بدله فيحمل عليه في الافعال ايضا (نحو يضربان) ويضربون  
 وتضربين ويرميان ويرمون وترمين (ولن يضربا) ولن يضربوا  
 ولن تضربي ولن يرميا ولن يرهوا ولن ترمي (ولم يضربا) ولم يضربوا  
 الى آخره (فالمجموع) اي مجموع اقسام الاعراب الحاصلة من التقسيم  
 بحسب المحل (تسعة) ستة منها بانقسام كل من الاول والثاني الى تام  
 الاعراب وناقصه المنقسم الى قسمين واثنان منها بانقسام الثالث الى  
 قسمين وواحد منها الرابع ولما ذكر فيما سبق المنصرف وغير المنصرف  
 وكان للثاني احكام اخر لابد من معرفتها احتياج الى بيانها فقال  
 (والمراد) في الاصطلاح (بالمنصرف) سمي به لكونه صرفا في الاسمية  
 ولذا سمي امكن او لرجوعه عن الاقبال على الفعل بالمشابهة او لتغيره  
 بدخول الجر والتنوين او لازدياده به \* قدمه لاصلته ولكون مفهومه  
 وجوديا (ما) اي اسم (دخله الجر) بالكسر لتبادره لاصلته كما سبق  
 (والتنوين نحو زيد) لعدم مشابهته بالفعل وهذا لا يصدق على المعرب  
 بالخراف (وبغير المنصرف) سمي به لعدم ما ذكر في المنصرف (اسم معرب  
 بالحركة) فخرج المعرب بالخراف لان المنع انما يتصور فيما شانه الدخول  
 فيكون ذلك واسطة بينهما كما صرح به في الامتحان (لا يدخله الجر) بالكسر

قدمه تنبئها على ان منعه بالاصالة لا بالتبع كما زعم البعض (والتنوين)  
 للتحكم لانه لما شابه الفعل في تحقق الفرعيتين اذ الفعل فرع الاسم  
 في الاشتقاق والافادة وكل علة فرع لشيء منع منه مامنع من الفعل  
 اعني الكسر والتنوين \* ولما كان المقصود من التعريف معرفة الافراد  
 ليجري عليها الاحكام وهذه لا تحصل بتعريف ابن الحاجب بل بمعرفة  
 جميع العلل وشرائط تأثيرها وهي لا تيسرها الا بالتفصيل الآتي  
 بل العجمة ووزن الفعل منها محتاجان الى تتبع الموارد مع ان فيه ذكر  
 العلة التقريدية وهو مخجل بالتعريف كما صرح به في الامتحان ترك تعريفه  
 واكتفى بما يفيد معرفة الاصطلاح بحيث يحصل بها نوع معرفة  
 وضبط للافراد بالوقوف على الاستعمال في الجملة واحال تمام المعرفة  
 الى التفصيل الآتي فافهم (وهو) اي غير المنصرف (على نوعين)  
 الاول (سماعي) وهو ما يتوقف منعه بخصوصه على السماع ولا يمكن  
 ان يذكر فيه قاعدة كلية موضوعها غير محصور (نحو احاد  
 وموحد وثناء ومثنى وثلاث ومثلث ورباع ومربع) قال الرضي هذه  
 مسموعة اتفاقا وقد جاء في الشعر خصالا عشرا \* والمبرد والكوفيون  
 يقيسون عليها ما فوقها الى التسعة نحو خاس وخمس وسداس  
 ومسدس وسباع ومسبع وثمان ومثن وتساع ومتسع بلا سماع بل  
 المسموع مع بقاء النسبة نحو خاسي الى تساعي هذا \* قال الفاضل العصام  
 انما لم يحكم بالسماع في عشرة مع وجوده في الشعر لانه لا يقع في مفعول  
 ولا في فعال في السعة ولم يجعل ايضا ما جاء مع الباء دليلا على السماع  
 لجواز ان تكون النسبة لفظية ككرسي مع انه لا يفيد في مفعول وجعل

ابن مالك خاس ونحس مسموعين ايضا وكل منها معدول عن العدد  
المكرر اذ في معناه تكرر والاصل تكرر اللفظ ايضا فاصل جاءني القوم  
احاد او موحدا جأوا واحدا واحدا وكذا البواق (واخر) جمع اخرى  
مؤنث آخر وهو اسم تقضيل لان معناه في الاصل اشد تأخرا ثم نقل الى  
معنى غير وقياسه ان يستعمل بمن او اللام او الاضافة وحيث لم يستعمل  
بواحد منها علم انه معدول من احدها فقل انه معدول عامعه من لموافقة  
المعدول للمعدول عنه في التنكير وقيل عامعه اللام لموافقته للموصوف  
افرادا وتثنية وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً ولم يذهب الى كونه معدولاً عامعه  
الاضافة لانها توجب التنوين والبناء او اضافة اخرى مثلها كما مر  
وليس في آخره شيء من ذلك \* وقال الفاضل ان عصام ان هذا الوجه  
ضعيف لان هذه القاعدة في تقدير الاضافة لا في فرضها في الاصل  
المعدول عنه وبينهما بون بعيد والوجه الوجه ان جاءني الرجل  
والرجل الآخر جاءني رجل ورجل آخر لو فرض فيه التفضيل لم يكن  
المفضل عليه الا ما ذكر او لا ولا يتصور ذلك بالاضافة بل بالاولين  
فروعت المناسبة بين الحال والاصل وحكم بانه معدول عن احدي  
الصورتين منعت تلك الالفاظ او مثلث حال كونها (صفات) اذ  
لو كانت اعلاما لذكور صرفت عن الاكثر لان العدل في هذا الباب  
تابع للوصف في نزول بزواله وان ذهب جماعة الى منع الصرف اعتبارا  
للعدل الاصلى مع العلية ولوللانات لم تتصرف بالاتفاق للتأنيث  
مع العلية لكنها لا تكون حينئذ بما نحن فيه والسبب في كل منها العدل  
التحقيقى والوصف الاصلى اذ العارضى صار اصليا في المعدول لا اعتباره

في وضعه (و) نحو (جمع وكتع وبتع وبصع) حال كونها (جوعا)  
 فان جمع جمع جمعاء مؤنث اجمع وقياس تكسير فعلاء صفة فعل واسما  
 فعالى فهو معدول عن احدهما واجعون شاذ وان كان اجمع  
 في الاصل افعال تفضيل فجمعاء شاذ وقس عليه البواقي والسبب  
 فيها العدل التحقيق والوصف الاصلى على الاصح ولا تضربه غلبة  
 الاسمية وقيل التعريف الاضافى لانه بتقدير جميعهم حيث لا يؤكد بها  
 المعرفة وعدم ملائمة ظهور الاضافة لمنع الصرف لا يستلزم عدم  
 ملائمة تقديرها وقيل التعريف الوضعى وهو التعريف بلاداة فهو  
 يشبه العلمية ولهذا الاختلاف لم يقيد بها بالصفات كما في الاول وانما  
 قيد بجموعا لانها لو كانت مفردة بان جعلت اعلاما تكون كما سبق  
 (و) نحو (عمروز فروز حل) اسم نجم من الخنفس (وقزح) اسم جبل  
 في مزدلفة حال كونها (اعلاما) والسبب فيها العدل التقديرى  
 والعلم ولو لم تكن اعلاما بان نكرت لانصرفت لبقائها على سبب واحد  
 (و) الثانى (قياسى) وهو ما لا يتوقف منعه بخصوصه على السماع بل  
 يمكن ان يذكر فيه قاعدة كلية موضوعها غير محصور كما اشار اليه باداة  
 السور الكلى في قوله (وهو كل علم على وزن) اى هيئة (مخصوص  
 بالفعل) في الوضع الاول فلا يوجد في الاسم المنقولا عن الفعل  
 او العجم (كضرب) مجهولا (وشمر) مشدد العين علم لفرس الحجاج  
 ومعناه في الاصل اسرع في المشى ويقم منقولا من العجم (وانقطع واجتمع  
 واستخرج) وغير ذلك من اوزان الخماسى والسداسى معلومة او مجهولة  
 وكذا فوعل مجهولا (اوفى) محل (اوله) اى الوزن او مجازا

بالحلول (احدى زوائد المضارع) التى لها نوع اختصاص به وهى  
حرف ائين حال كون ذلك الوزن (غير قابل للتاء) المتحركة للتأنيث  
لان لحوقها به يخرجها عن كونه وزن الفعل لاختصاصها بالاسم  
نعم يكون معها غير منصرف للعلمية والتأنيث كعملية وارملة اذا  
سمى بهما فيدخل في قوله كل علم فيه تاء التأنيث لالوزن الفعل كما لا يخفى  
(نحو زيد ويشكر) واحد والسبب العلمية ووزن الفعل (وكل افعال  
التفصيل والصفة) اى كل ما كان على وزن الفعل موضوعا للتفصيل  
والصفة (نحو افضل) للتفصيل (وابيض) للصفة والسبب الوصف  
والوزن ولم يقيد هنا بعدم قبول التاء اذ كل منهما من حيث انه افعال  
التفصيل والصفة ليس له احتمال لقبولها بل عدمه قطعى اذ مؤنث  
الاول فعلى ومؤنث الثانى فعلاء (وكل اسم اعجمى) غير عربى  
فى الاصل (استعمل فى اول نقله الى العرب علما) سواء كان علما فى العجم  
ايضا او اسم جنس نقل علما فظهر الخلل فى عبارة الكافية حيث قال  
شرطها ان تكون علمية فى العجمية وما وجه من التعميم التحقيق والحكمى  
فجمع بين الحقيقة والمجاز ولا قرينة لعمومه والاصوب ان يقال ان الثانى  
ملحق بالاول دلالة للاشتراك فى العلة لكن الشرط فيها ظهور العلة  
للكل وفى وجوده هنا خفاء لا يخفى كذا فى الامتحان وجه الاشتراط  
بقاء العجمة بحالها وظهورها اذ لو لم يكن كذلك لتصرف  
فيه العرب بادخال اللام والاضافة والتعريب والتغيير فيكون كاللفظ  
العربى فيضعف العجمة فلا تؤثر (وهو) اى والحال ان ذلك الاجمى  
(زائد) حروفه (على) الاحرف (الثلاثة او متحرك الاوسط نحو قالون)

(كان)

كان في لغة الروم ماسم جنس بمعنى الجيد ثم نقل علما لاحد رواة نافع  
لجودة قراءته \* قدمه للتنبيه على دخوله بلا تكلف (وابراهيم) هما  
مثالان للزائد على الثلاثة الاول للثاني والثاني للاول (وشر) وسقر  
فنوح منصرف \* واعلم ان ههنا ثلاثة مذاهب \* الاول جعل العجمة  
كالتأنيث المعنوي بدليل اعتبارها في ما وجور فيجوز في نوح الوجهان  
كهند فهذا للزحشرى وقد زيفوه بان التأنيث امر حقيق وله  
علامة تظهر في بعض التصرفات والعجمة امر اضافي لاعلامه لها  
ظاهرة فلا يلزم من اعتبار التأنيث في نحو هند اعتبار العجمة في نحو  
نوح واعتبارها في نحو ماء للتقوية للاستقلال السببية وانه لم يسمع  
قط منع الصرف في نحو نوح بخلاف هند \* والثاني عدم اعتبار تحرك  
الاول في العجمة اصلا بخلاف التأنيث لان اعتباره في التأنيث لقيامه  
مقام الرابع القائم مقام التاء فيقوى بوجود النائب في الجملة وهذا لا يعقل  
في العجمة اذ لا علامة لها حتى يسد مسدها شيء فلا وجه للتقوية  
بخلاف الزيادة فان اكثر كلام العجم على الطول والامتداد والعرب  
يراعون الاوزان الخفيفة ويكثرونها في كلامهم فتقوية الزيادة للعجمة  
معقولة ومجرد زيادة حركة لا يوجد طولا مؤديا الى القلة في لغة العرب  
الآتية الى كثرة نحو حجر بخلاف الرباعي وهذا لسيبويه واكثر النحاة  
وارتضاه الرضى \* والثالث اعتباره بدليل منع نحو سقرو شر وهذا  
لابن الحاجب ومن تبعه ورد بانهما اسما بقعة وقلعة وانما تظهر الثرة  
في نحو ملك اسم رجل ولم يسمع منه ذكره في الامتحان وتبع ابن الحاجب  
في هذه الرسالة (وكل مؤنث) علما اولاً (بالالف مقصورة) كانت

(او ممدودة) والمزاد بها الهمزة المنقلبة لام قبلها والتسمية بالالف باعتبار الكون وبالممدودة باعتبار السببية فافهم (نحو حبل وجرأ) قيل انما قامت مقام العلتين لزومها الكلمة وضعا مثلا لا يقال حبل ولا جرأ بخلاف التاء فانها ان لزمت بعارض كالعلية\* ورده المصنف رح بانه ان ارادوا عموم السلب في التاء فنقوض بنحو ظلة اذ لا يقال ظلم بمقتضاها وان ارادوا سلب العموم فكذا الالفان نحو ذكرى وضراء وان ارادوا مجئ التاء للفرق مطردا في بعض الصفات فكذا المقصورة في افعال التفضيل والممدودة في افعال الصفة الا ان يدعوا مع عدم تغير الصيغة والكثرة ولكن ليس بقوى الا ان ينضم اليه قلب التاء هاء وهي حرف خفي كانه معدوم فقلب مفارقة التاء ونذر مفارقة الالفين فالحكم للغالب والنادر كالمعدوم (وكل علم فيه تاء التأنيث لفظاً) زائد على الثلاثة او ثلاثيا متحرك الاوسط اولا (نحو فاطمة وحزة او تقديرا) انما شرط فيه العلية لتصير التاء لازما لان الاعلام محفوظة عن التغير بقدر الامكان ولانها وضع ثانيا فيكون التاء حرف مبني بلا خلاف بعد ان كان حرف معنى فيلزم (وهو) اى والحال ان العلم الذي فيه التاء تقديرا (زائد) حروفه (على) الاحرف (الثلاثة) علم المؤنث اولا (نحو زينب او) هو (متحرك الاوسط) حال كونه (علما للمؤنث نحو قدم اسم امرأة) وينبغي ان يقول او بحجة ليشمل مثل ماء وجور وجه هذا الاشتراط ضعف التاء المقدرة فلا تقوى قوة المفوظة بالقيام شئ في اللفظ مقامها ولو بالواسطة والحرف الرابع قائم مقامها بدليل عدم ظهورها في مثل عقيرب مع وجوبه في مثل قديرة وحركة الوسط قائمة مقام الرابع بدليل

(وجوب)



وجوب الحذف في مثل جزى مع جواز حبلى والجمعة وان لم تكن مؤثرة  
 في الثلاثى الساكن الاوسط على الاصح فلا اقل من تقوية التأنيث  
 ولضعفه هذين لا يؤثران الا فيما في مسما تأنيث بخلاف الرابع كما اشار اليه  
 بقوله علم المؤنث وقيل السلامة بقلل احدا لامور عن مقاومة الخفة لثقل  
 احدا للسبين ومن اجتمعا لتأثيره ورده المصنف رح بانه لا طائل له اما  
 اولا فلان تأثير العلل ليس لثقل بل للفرعية واما ثانيا فلعدم لزوم الثقل  
 كيف والعلية والوصف والعدل لا يتصور فيها الثقل بل حصول الخفة  
 في الاخير ظاهر واما ثالثا فلان انصراف نحو قدم وماه وجور اعلاما  
 للذكور يدل على ان مدار الاشتراط وعدمه ضعف التأنيث وقوته اذا خفة  
 والمقاومة سيان في الحالين (ولو سمي به) اى بذلك المتحرك الاوسط  
 (مذكر صرف) لغاية ضعف التأنيث حينئذ فلا يقول به الا القائم مقامه  
 بالذات فلو سمي بازاء على ثلثة منع لو تأنثه اصليا والا فصرف  
 في كل حال ككل مكسر بغير تاء فان تأنثه بتأويل الجماعة ولا يلزم لجواز  
 تأويله بالجمع فقل كلاب اذا سمي به مذكر صرف (ولو كان علم المؤنث  
 ثلاثيا ساكن الاوسط يجوز صرفه) لضعف تأنثه (ومنع) لوجود  
 السبين ولو كان احدهما ضعيفا (نحو هند وكل علم) في الحال ليتحقق  
 الافراد لان منع الصرف حال الكلمة وهذا اولى من قولهم ليا من  
 من ازوال فيحصل له نوع قوة ذكره في الامتحان (مركب من  
 اسمين) في الاصل لان نحو النجم وبصرى علمين منصرفان لانه  
 الحرف لعدم استقلاله لا يعتد بجزئته فكانهما لا تركيب فيهما حتى يؤثر  
 ونحو من زيد وان زيدا ويزيد مع الضمير وتأبط شرا علما بحكيات

فلا يظهر فيهما منع الصرف (ليس احدهما عاملا في الآخر) بالاضافة  
او بكونه بمعنى الفعل احترز به عن مثل عبد الله وضارب زيد الانهما محكيان  
فلا يظهر فيهما المنع ولان الاضافة لما اثر في المضاف الصرف فلا تؤثر  
في المضاف اليه المنع لان غير المختار لا يؤثر الضدين فان النار لا تؤثر  
الاحرارة والماء البرودة (ولا الثاني صوتا) في الاصل مثل سيويه فانه  
مبنى او محكى بناؤه (ولا متضمنا لمعنى الحرف) في الاصل عاطفا وجارا  
كخمسة عشر و جارى بيت بيت علمين لانهما محكيا البناء على الاصح  
فلا يظهر اثر المنع ولقد اصاب في زيادة هذين القيدين كما اصاب  
في زيادة اسمين لكن لا بد من ان يزيد ولا معربا قبل العلمية احترزا  
عن مثل حيوان ناطق وزيد انسان علمين لكونهما محكيين ايضا بل لو زاد  
ذلك لكفى عن قوله ليس احدهما عاملا في الآخر ولو زاد ايضا ولا مبني  
لاغنى عن القيدتين الاخيرين ايضا ولو قال بعد قوله مركب بدون  
النسبة او مع الامتزاج لكان اخصر واشمل وامنع والثاني اوضح  
كما لا يخفى (نحو بعلبك وحضر موت) على اللغة الفصيحة كما سيحى  
وسبب المنع العلمية والتركيب (وكل ما فيه الف ونون زائدتان) في الآخر  
لا اصليتان ولذا سميّا مزيدتين وتسميان مضارعيتين لشبهتهما بالقي  
التأنيث قيل في امتناع دخول التاء وقيل في كونهما مزيدتين (علما) ليمتنع  
بالعلمية عن التاء ويتحقق المشابهة بهما (او وصفا لا تدخله التاء) لما مر  
من تحقق المشابهة بهما (نحو عمران) والسبب الالف والنون والعلمية  
(وسكران) مثال لو صفاله مؤنث لا تدخله التاء كسكرى (ورجن)  
مثال لو صف ليس له مؤنث فضلا عن دخولها والسبب الالف والنون

(والوصف)

والوصف (وكل جمع) حاليا او اصليا كخضاجر تحقيقيا او تقديريا  
كسر او يل (على) وزن (فعال او فعائل) بان كان اوله مفتوحا وثالثه  
القابعه حرفان متحركان او ثلثه احرف او سبطها ساكن ولوفى الاصل  
بجوار فاته غير منصرف على الاصح ومثل دواب وجه الاشتراط  
اختصاصهما بالجمع وامتناع التكسير مرة اخرى وتكرار الجمعية  
فى البعض ولذا سمي منتهى الجموع فتقوى الجمعية لم يقل بلاهاء  
ولاياء احتراز عن مثل فرازنة ومدائى بناء على ان المتبادر كونه على  
وزن احدهما بدون اتصال شئ وهو الظاهر من المثال على ان المختار  
عنده كون التاء فى مثل فرازنة جزءا فيخرج باتصاله عن الوزن  
المعتبر فلا حاجة الى الاحتراز كما صرح به فى الامتحان (نحو مساجد  
ومصاييح) وفى التمثيل بهما دون نحو دراهم ودنانير تنبيه على ان  
المراد الوزن التصغيرى لا التصريفى وهو ما يعتبر فيه مجرد مقابلة  
المتحرك بالمتحرك والساكن بالساكن بدون اشتراط التعبير عن  
الاصول بالفاء والعين واللام وعن الزائد بلفظه كفى التصريفى  
ويقال له وزن عروضى ايضا كما صرح به الفاضل العصام (ويجوز  
صرفه) اى لا يمتنع جعل غير المنصرف منصرفا حقيقة باذخالكسر  
والتنوين لما مر من تعريفه (لضرورة الشعر) بان يخل بالوزن او سلاسته  
لو منع فالاول كقوله «صبت على مصائب لو انما صبت على الايام صرن  
لياليا» والثانى كقوله «اعدذ كر نعمان لنا ان ذكره» هو المسك ما كررته  
يتצוע» (او للتناسب) اى ليحصل المناسبة بينه وبين ما يليه  
من المنصرف (نحو سلاسل) على قراءة نافع والكسائى صرف ليناسب

اغلا لابعده (وقواريرا) ليناسب قطري رابعده (وكل ما لا ينصرف اذا  
اضيف) الى شئ (او دخله لام التعريف انصرف) حقيقة وجد فيه  
السيان او لا لدخول الكسر عليه وعدم دخول التنوين للاضافة او اللام  
للمنع الصرف فافهم (نحو مررت بالاجر) مثال للثاني قدمه على مثال  
الاول لثلايق الفصل بين المثال والمثل (واجرنا) مثال للاول ولا مجال  
لعدم الفصل فيه فافهم (والتقسيم الثالث) منها تقسيمه (بحسب النوع  
وهو) اى الاعراب بحسبه (اربعة) بالاستقراء (رفع ونصب) هما  
(متركان بين الاسم والفعل) غير مختص كل منهما بكل منهما لكن معناه  
في الاسم علم الفاعلية والمفعولية وفي الفعل ما يشبههما فمعناهما المشترك  
علم الفاعلية والمفعولية وما يشبههما كذا ذكره الفاضل العصام (وجر  
مختص بالاسم) لا يوجد في غيره معناه علم الاضافة (وجزم مختص  
بالفعل) معناه ما يشبه الجر في الاختصاص (وعلمة الرفع) اى علامة  
هى الرفع فالاضافة كشجر الاراء او علامة دالة على ما دل عليه الرفع  
لان الاعراب عنده عبارة عن الحركة والحرف واما على رأى من جعله  
نفس الاختلاف فالمعنى علامة دالة على الرفع الذى هو الاختلاف وهو  
ظاهر (اربعة ضمة) فى الاسم والفعل (وواو) اى واو الجمع المذكور  
السالم والاسماء الستة فى الاسم (والف) اى الف التثنية فى الاسم  
(ونون) اى نون التثنية والجمع المذكور والواحدة المخاطبة فى الفعل  
(وعلمة النصب خمسة قمتة) فى الاسم والفعل (وكسرة) فى الاسم  
الذى هو الجمع المؤنث السالم (والف) فى الاسماء الستة السابقة (وباء) اى  
باء التثنية وجمع المذكور السالم (وحذف النون) فى الفعل (وعلمة الجر

(ثلاثة)

ثلاثة كسرة) في المنصرف (وقحة) في غير المنصرف (وباء) اى  
 باء التثنية والجمع المذكور السالم والاسماء الستة (وعلاوة الجزم ثلاثة  
 حذف الحركة) من آخر المضارع الصحيح الذى لم يتصل بآخره ضمير  
 (وحذف الآخر) من المضارع المذكور اذا كان معتل الآخر (وحذف  
 النون) المذكور (والتقسيم الرابع) من التقسيمات الاربعة للاعراب  
 تقسيمه (بحسب الصفة فهو) اى الاعراب بحسبها (ثلاثة لفظى يظهر)  
 (فى اللفظ) اى لفظ ماله الاعراب وهو الاصل لانه علامة وحققها  
 الظهور (وتقديرى ومحل فلنذكر الاخيرين حتى يعلم ان ماعداهما  
 لفظى) لانحصار الاعراب فى هذه الثلاثة فلا حاجة الى الذكر وفيه  
 بحث لان من مواضع التقديرى ما لا يدخل فيما ذكره من المواضع السبعة له  
 وهو ما سكن آخره لمجرد التخفيف او للدغام فيما بعده نحو بارئكم  
 بتسكين الهزة فى قراءة ابى عمرو ونحو الرحيم ملك يوم الدين فى قراءة  
 ابى عمرو وغيره وما يتبع حركة آخره بحركة غير اعرابية او للتناسب  
 نحو للملائكة اسجدوا بضم التاء على قراءة ابى جعفر والمجد لله بكسر  
 الدال على قراءة الحسن البصر ونحو يازيد الظريف بضم الفاء  
 وحجر ضب خرب بالجر الجوارى فى خرب اذ ليس حركة آخره بنائية  
 ولا اعرابية بل للمناسبة والاعراب مقدر صرح به الدمامينى فيكون  
 التسمية بالجر للمشاكلة اللهم الا ان يقال ان الاول ملحق بالموقوف  
 عليه دلالة للاشتراك فى اشتغال الآخر بالسكون والثانى بالمحكى  
 للاشتراك فى اشتغال الآخر بالحركة الغير اعرابية فافهم (قالتقديرى  
 ما لا يظهر فى اللفظ بل يقدر فى آخره لما نفع فيه غير الاعراب الحقيقى)

اذلوكان حقيقيا يكون محليا كمايجئ ( ولا يكون ) التقديرى ( الا  
 فى العرب ) الاصطلاحى ( كاللفظى وذلك ) التقديرى ( فى سبعة  
 مواضع ) وجعلها البيضاوى ثمانية والمصنف فرح نقصها وجعلها  
 خمسة بان ادخل فى الثانى ما جعله رابعا وجعل السادس مشتملا على ما  
 جعله سادسا وسابعا واثامنا وزاد الخامس والسابع فتنبه ولا تكن من  
 الغافلين \* الموضع ( الاول ) معرب ( مفرد آخره الف وان حذف  
 لالتقاء الساكنين ) لا مجرد الخفة فهو منوى لامنى فيكون كالملفوظ  
 ( فان كان ) ذلك المفرد ( اسما فاعرابه فى الاحوال الثلث تقديرى )  
 لتعذرا الحركة على الالف ملفوظا او مقدر ( نحو العصا وعصاوان كان  
 فعلا فرفعه ونصبه تقديرى ) لوجود ذلك الالف فى تينك الحالين  
 ( وجزمه ) بحذف ذلك الالف ( لفظى ) لوجوده فى اللفظ ( نحو  
 يخشى ) ويخشى الله ( ولن يخشى ) ولن يخشى الناس ( ولم يخش و )  
 الموضع ( الثانى ما ) اى اسم معرب مطلقا ( اضيف الى ياء المتكلم )  
 ولو حذف او قلبت حال كونه ( غير التثنية ) فانها اذا اضيفت اليها يكون  
 اعرابها لفظيا لوجوده فى اللفظ نحو مسلمى ومسلمى وبمسلمى بالتشديد  
 ( فان كان ) ذلك الاسم المعرب ( جمع المذكر السالم فرفعه تقديرى )  
 لزوم القلب والادغام ( فقط ) دون نصبه وجره فانهما لفظيان بياء  
 مدغم فالاولى تقديمه كما فى الاوائى ( نحو جاءنى مسلمى اصله مسلموى )  
 قلبت الواو ياء وادغمت ( وان كان غيره ) اى غير جمع المذكر السالم  
 ( فالكل ) اى كل اعرابه ( تقديرى ) سواء كان مفردا او جمعا مكسرا  
 او مؤنثا سالما لوجوب الكسر او السكون او الفتح قبل العامل وتعذر

اجتماع الحركة والسكون والحركتين مثلين او ضدين بعده ولم يمكن جعل الكسرة والقحمة اعرابا بعده وان قاله البعض كما امكن جعل الحروف الثابتة قبل العامل اعرابا بعده في التثنية والجمع لعدم التبديل باختلاف العامل بخلافهما ولا وجه للبناء وان ذهب اليه الجمهور اذا لاضافة الى الضمير لا توجه نحو غلامك و غلامه (نحو غلامي) و ابي (ورجالي و مسلماتي و) الموضع (الثالث ما) اي اسم معرب مطلقا (في آخره اعراب محكي) اي حركة او حرف محكية والتسمية بالاعراب مجاز بالكون اذ ليست بالاعراب في الحال كما اشار اليه فيما سبق بقوله غير الاعراب الحقيقي وانما جعل اعرابه تقديرية بالزوم اشتغال الآخر بالحكاية فصار كالثاني ولذا قدم على الرابع عكس ما في اللب حال كونه (اما جملة) في الاصل (منقولة) في الحال (الى العلمية نحو تأبط شرأ) فان الصحيح انه معرب اعرابه تقديرية وقيل مبني كما قبل العلمية (او مفردا في قول) القوم (الحجازي) واما بنو تميم فلا يرون الحكاية في المفرد و اليه ذهب كثير من النحاة منهم سيدييه (نحو من زيدا) ذكر منصوبا اشعارا بان السؤال عن زيد المنصوب فتعذر رفعه لفظا مقولا (لمن قال ضربت زيدا ونحو دعني عن تمرتان) اعرابه بياء مقدرة والمفوظ حكاية (لمن قال الك تمرتان وكذا) اي كالمذكور في كون اعرابه تقديرية لا اشتغال الآخر بالآخر (كل علم مركب جزؤه الثاني معمول) في الاصل (لما لاعراب له) اصلا فلا يمكن اظهار اعرابه في هذا الجزء ايضا فيكون تقديرية (نحو ان زيدا وهل زيد ومن زيد) اعلاما فان كلامها معمول في الاصل لما لاعراب له وهو الابتداء في الثاني والحرف في الاول

والثالث (بخلاف نحو عبدالله ونحو مضروب غلامه) علمين من العلم  
 المركب الذى جزؤه الثانى معمول لماله اعراب فى الاصل (فان اعراب  
 الجزء الاول) اى الاعراب الذى يظهر فيه اذلا اعراب له فى الحال لكونه  
 جزء كراء زيد بل للمجموع على ما هو المختار عنده كما حقق فى الامتحان  
 (منهما) اى من نحو عبدالله ونحو مضروب غلامه (لفظى) لظهوره  
 فى لفظ ماله الاعراب وان كان فى وسطه لكونه ماله اعراب فى الاصل  
 ولما فى آخره وذلك اولى من اهدار الاعراب وجعله تقديرى كما اذا كان  
 الجزء الاول مالا اعراب له (بحسب العامل) فان رافعا فرفع وان  
 ناصبا فصبوب وان جارا فمجرور (والثانى مشغول باعراب الحكاية اى)  
 باعراب ملتبس بها ولذا لم يظهر فيه الاعراب المذكور مع انه الآخر  
 (او) ما فى آخره (بناء محكى) والتسمية بالبناء كالسمية بالاعراب  
 (نحو خمسة عشر علما) فانه اذا لم يكن علما يكون جزاء مبنيين كما سيحى \*  
 واذا جعل علما يكون مغربا باعراب تقديرى (على الاشهر) لانتفاء موجب  
 البناء الذى سيأتى وتعذر ظهور الاعراب فى لفظه لما فى الحكاية  
 وقيل يكون مبنيا كما قبل العلمية ومثله سبويه كما صرح به فى الامتحان  
 (و) الموضوع (الرابع ما) اى اسم او فعل مغرب (فى آخره) الاولى  
 ترك فى كافى الاول (ياء مكسور ما قبلها وان خذف لالتقاء الساكنين)  
 فانه كالمفوظ لكونه مقدرا لا منسيا حتى يكون اعرابه لفظيا كما فى يد  
 (فان كان) ذلك المغرب (اسما فرعه وجره تقديرى) للزوم تسكين الياء  
 المذكورة لاستثقال الضمة والكسرة عليها واما نصبه فلفظى خلفه الفجحة  
 عليها (نحو القاضى وقاض) وقاضى البلد (وان كان فعلا فرفعه



فقط ( دون نصبه وجزمه اذ هما لفظيان ) ( تقديرى ) لاستئصال  
 الضمة عليها بخلاف الفتحة ( ان لم يلحق بآخره ضمير ) مرفوع فانه  
 ان لحق به فان كان نون جمع المؤنث يكون محليا وان غيره يكون لفظيا  
 فى الاحوال الثلث نحو يرميان ويرمون وترمين ولن يرميا ولم يرميا الى  
 آخره ( نحو يرمى ) هو ( وترمى ) انت او هي ( وارمى ) انا ( ورمى )  
 نحن ( والخامس ) منها ( فعل آخره واو مضموم ما قبلها ) اذ لم يوجد اسم  
 كذلك ( فرفعه فقط ) منها دون نصبه وجزمه اذ هما لفظيان ( ايضا )  
 اى كفعل آخره ياء مكسور ما قبلها ( تقديرى ) لثل ما مر من استئصال الضمة  
 على الواو المذكور ( ان لم يلحق بآخره ضمير ) المذكور اذ لو لحق به يكون  
 اعرابه لفظيا او محليا كما مر ( نحو يغزو ) هو ( وتغزو ) انت او هي  
 ( واغزو ) انا ( ونغزو ) نحن ( والسادس ) منها ( اسم ) معرب ( اعرابه  
 بالحروف ملاق لسا كن بعده اى كلمة اولها همزة وصل ) تفسير للسا كن  
 فانها تسقط عند الملاقاة فيجتمع السا كنان فيحذف حرف الاعراب ( فان  
 كان ) ذلك الاسم ( من الاسماء الستة المذكورة ) من المفردة المكبرة المضافة  
 الى غير الباء ( فاعرابه فى الاحوال الثلث تقديرى ) لعدم ظهوره فى اللفظ  
 لما مر ( نحو جاني ابو القاسم ورأيت ابالقاسم ومررت بابي القاسم وان كان  
 جمع المذكر السالم فان كان ما قبل حرف الاعراب مفتوحا نحو مصطفىون  
 ومصطفين ) بفتح النون فى النصب والجر ( فيتحرك الواو ) دفعا  
 للسا كنين ( بالضمة ) للمجانسة ( والياء بالكسرة ) لما ذكر ( فيكون )  
 اعرابه ( لفظيا فى الاحوال الثلث ) لظهوره فى لفظه ( نحو جاني  
 مصطفى والقوم ) بضم الواو ( ورأيت مصطفى القوم ومررت بمصطفى

القوم) بكسر الياء فيهما (وان لم يكن) ما قبل حرف الاعراب (مفتوحا  
 يحذفان) اى الواو والياء للساكنين (فيكون) اعرابه (تقدير يا  
 فى الاحوال الثلث نجو جاني ضارب القوم ورأيت ضاربي القوم ومررت  
 بضاربي القوم وان كان) ذلك الاسم (تثنية فرفعه تقديرى) يحذف  
 الالف للساكنين (وفى نصبه وجره تحرك الياء) للساكنين (بالكسر)  
 للمجانسة (فيكون) اعرابه فيهما (لفظيا نجو جاني غلاما ابنك)  
 يحذف الالف (ورأيت غلامى ابنك ومررت بغلامى ابنك) بكسر الياء  
 فيهما (والموضع) السابع (من المواضع السبعة العرب) (الموقوف)  
 اى الذى وقف (عليه) نائب الفاعل (بالاسكان) حال كونه (عما كان  
 اعرابه بالحركة) لا بالحروف اذ حينئذ يكون لفظيا كسملون ويضربون  
 (فان كان) ذلك الموقوف عليه (غير ممنون بتوين التمكن) ممنونا بتوين  
 المقابلة او لا (او كان فى آخره تاء التانيث فاحواله الثلث) اى اعرابه فيها  
 (تقديرى) لعدم ظهوره فى اللفظ (نحو اجد) فى الاحوال الثلث  
 مثال لغير المنون (وضاربه) كذلك مثال لما فى آخره التاء (وضاربات)  
 مثال للمنون بغير التمكن (وان كان ممنونا) بتوين التمكن (بغيرها)  
 بلا همزة او بها اى حال كونه بلا تاء التانيث او بلا هاء منقلبة عنها (فرفعه  
 وجره تقديرى) لسقوط الاعراب بالوقف (دون نصبه) فانه يوقف  
 عليه بالالف فيكون لفظيا لاقتضائه فتح ما قبله الذى هو النصب  
 (نحو زيد) فانه يقال جاني زيد ومررت بزيد بسكون الدال ورأيت  
 زيدا بالالف (واما المحلى) وهو ما لا يظهر فى اللفظ ولا يقدر فى آخره  
 بل فى نفسه لما منع عن ظهوره فيها (ففى موضعين احدهما) الاحسن

(الاول)

الاول والاخر بدل الثاني (الاسم المعرب المشتقل آخره باعراب غير  
 محكى) لما عرفت انه لو اشتغل بمحكى لكان اعرابه تقديريا (نحو مررت  
 بزید فانه يحكم على محل زيد بالنصب على المفعولية) فيه اشارة  
 الى ان النصب للمجرور فقط لاله مع الجار لان الجار آلة ووسيلة  
 في افشاء معنى العامل الى المعمول فهمى اذا من جملة العامل فلا يكون  
 من جملة المعمول كذا في الامتحان (وكذا اعجبني ضرب زيد ومربزيد  
 فزيد مرفوع المحل على الفاعلية) او منصوبه على المفعولية (في الاول  
 والنائية في الثاني \* والثاني) منها (المبنى) العارض الذي يتوارد  
 عليه المعانى المقتضية \* قال فيما علقه على الامتحان قالوا التقديرى  
 انما يكون فيما يستحق الاعراب في نفسه ولكن في آخره مانع والمحل  
 فيما لا يستحقه فالمانع في نفسه \* واقول معنى كون الاعراب محليا ومقدرا  
 في النفس ان نفس اللفظ محلا للاعراب لتوارد المعانى المقتضية عليه  
 لدلالته على المعنى المستقل بالمطابقة لكن في نفس اللفظ مانع لظهور  
 الاعراب مطلقا او مخصوصا ككونه مبنيا او مضافا اليه او مدخول الجار  
 فلم يوجد فيه ذلك الاعراب اصلا مادام ذلك المانع باقيا وبقي  
 مجرد المحلية والاستحقاق له فسمى محليا حتى لو زال ذلك المانع لظهر  
 الاعراب لفظا او تقديرا نحو يا زيد واذعوزيدا وزيد ضارب عمرو  
 وعمرا ومررت بزید وقوله تعالى « واختر موسى قومه » بخلاف  
 مبنى الاصل فانه ليس بمحل للاعراب اصلا لعدم توارد المعانى عليه  
 لعدم دلالة على المعنى المستقل بالمطابقة \* وهذا التحقيق مما تفردت به  
 بتوفيق الله تعالى \* والجمهور قصرُوا المانع على البناء وقالوا معنى كونه

محليا انه في محل لو وقع فيه معرب لظهر الاعراب \* فيرد عليهم  
 ان المحلى قد يكون في المعرب لانهم اتفقوا على ان يقولوا ان زيدا في مررت  
 يزيد وضرب زيد شديد وعمر وضارب زيد منصوب المحل \* واما نحو  
 تأبط شرا علما فاختار انه معرب اعرابه تقديرى ليكون المانع في الآخر  
 فقط وهو الاشتغال بالحكاية \* والمفعولية زالت بالعلية بخلاف المانع  
 في يازيد ومررت برجل ضارب زيد فان البناء وكونه مدخول الجار  
 ومضافا اليه مانع في نفس اللفظ لافي الآخر يمنع عن ظهور النصب \*  
 غاية ما في الباب ان ذلك المانع اوجب في الآخر مانعا آخر لكن التسمية  
 بالمحلى باعتبار المانع الاول دون الآخر فلذا لو زال الاول وبقي الثاني  
 صار الاعراب تقديرى نحو تأبط شرا على الصحيح الى هنا كلامه \*  
 (وهو) اى المبنى عارضا او اصليا بالاستخدام (ما) اى كلمة  
 (كان حركته وسكونه) اى حركة آخره وسكونه (لا بعامل) اى  
 لا بسببه ولودخل عليه بل بان الاصل في البناء السكون والعدول  
 الى الحركة بسبب آخر كما سيحى \* وبما ذكرنا لا يردان الاسماء المعدودة  
 داخله فيه مع ان كونها مبنية مذهب مرجوح \* والاختار عنده  
 مذهب الزمخشري وهو كونها معربة موقوفة صرح به في الامتحان  
 لان حركتها تكون بعامل لودخل عليها ملتبس او ملتبس (بخلاف  
 المعرب) فانه ليس كذلك وهو من اعرابه اى اوضحته واظهرته فالمعرب  
 محل اظهار المعاني لانه محل المظهر اعني الاعراب ومحل الشئ محل الوصفه  
 (فهو) اى المعرب مطلقا \* ولما كان هذا تفصيلا لما سبق عطفه بالفاء  
 لان مرتبته بعد مرتبة الاجال (ما) كلمة (كان حركته وسكونه)

(اى)

اى حركة آخره وسكونه (بعامل) اى بسببه بواسطة اوبدونها  
 فيشمل مدخول الجار الزائد وغيره مما لا يتعلق بشئ على ما يشعر به  
 تكبير عامل فافهم \* ثم انه لم يقصد شمول هذين التعريفين للمبنى والمعرّب  
 بالحروف مع انهما مذكوران فى الاقسام لانه اراد التنبيه على انحطاط  
 رتبة ما بالحرف بعدم جعل التعريف شاملا والاكتفاء بذكره  
 فى الاقسام وانه لو اراد الشمول لهما وزاد وحرفه بعد سكونه فيهما  
 لصدق تعريف المبنى على المعرب بالحروف لما مر ان الحرف ثابت قبل  
 العامل وبعده يحصل صفته وهى الدلالة ولادلالة له فى المبنى حتى  
 يراد به هذه الصفة كما فى المعرب على ما لا يخفى وانما ترك تعريف ابن الحاجب  
 لعدم حصول الغرض الاصلى من التعريف بهما وهو معرفة الافراد  
 لاجراء الاحكام عليها \* وهذه لا تحصل الا بمعرفة جميع المبنيات حتى يعلم  
 ان ما عداها معرب \* ولا يخفى ان تعريفه لا يفيد انه مع اختلافهما فى  
 نفسيهما لانه اطلق المركب واردا جزءه او المركب مع الغير تركيبا  
 يتحقق معه عامله واراد بالمشابهة المنفية المناسبة التى توجب البناء  
 وهى مجهولة محتاجة الى تفصيل علل جميع انواع المبنيات واراد  
 بمبنى الاصل الحرف والماضى والامر بغير اللام دون الجملة وكل ذلك  
 لا قرينة عليه \* واكتفى بهذين التعريفين ليحصل نوع معرفة وضبط  
 بهما بالوقوف على الاستعمال فى الجملة واحال تمامها على تفصيل  
 المبنيات \* وانما عدل عن تعريف الجمهور وهما ما لا يختلف آخره بعامل  
 وما اختلف آخره به لايهام ان الاختلاف بغير عامل حكم المبنى واثره  
 المترتب عليه من حيث هو مبنى وليس كذلك اذ حكمه واثره المترتب

على بناءه ثبات آخره على هيئة مخصوصة\* ولذا عرفه المطرزي بما عرفه  
المصنف رح بعد تعريف العرب بالاختلاف (والمبنى) مطلقا  
ولم يضم لثلاثتهم رجوعه الى العرب من اول الامر (على نوعين  
مبنى الاصل) مبنى هو الاصل (ومبنى العارض) اى مبنى هو العارض  
(والاول اربعة الحرف) قدمه لكماله فى الاصاله اذ لا يقع معمولا اصلا  
بخلاف الماضى فانه قد يقع موقع العرب فيكون معمولا كما مر (والماضى)  
قدمه لكون الامر مختلفا فيه (والامر بغير اللام عند البصريين)  
قيد للاخير اذ عند الكوفيين هو معرب مجزوم بلام مقدرة كما مر  
(والجملة) من حيث هى هى آخرها عن الجميع لكون بنائها مختلفا فيه  
واعتباريا اذ قد يوجد فى جزئها الاعراب وجه البناء عدم توارده  
المعاني المقترضة عليها اصلا لعدم دلالتها على المستقل المطابق  
واعراب المضارع بالمشابهة التامة وهى مفقودة فيها ايضا كما لا يخفى  
(والثانى) ايضا (على نوعين لازم وغير لازم واللازم) منها  
(مالا ينفك عن البناء) اصلا (وهو) اى المبنى اللازم (المضمرات)  
وجه البناء الاستغناء بدلالة نفس اللفظ بحسب اختلافه مادة وصيغة  
على المعاني الخفية عن دلالة الاعراب عليها التى هى الغرض من وضعه  
هذا هو المختار عنده كما صرح به فى الامتحان فى بحث العرب\* وقيل  
المشابهة بالحرف فى الاحتياج الى الغير وقيل كونها على لفظ حرف  
الخطاب والفصل (واسماء الاشارات) قيل بنيت لتضمنها الاشارة وهى  
لعدم استقلالها معنى حرفى لكن لم يوضع لها حرف كما فصله الرضى\*  
وقيل لان وضع بعضها كوضع الحرف وحل عليه ما عداه وقيل

(لاحتياجاها)

لاحتياجها الى القرينة الراقعة لابهامها وهى اما الاشارة الحسية  
 او الوصف كاحتياج الحرف الى المتعلق (والموصلات) وجه البناء  
 المشابهة بالحرف فى الاحتياج الى الغير او وضع بعضها وضع الحرف  
 (غير اى واية فانهما معربان) ما لم يحذف صدر صلتها لالتزامهم  
 فيهما الاضافة المرجحة لجانب الاسمية فلا يردكم رجل وخمسة عشر ك  
 لعدم لزوم الاضافة فيهما ولا حيث واذا لما سيجئ ان الاضافة  
 فيهما كلا اضافة فلا ترجح جانب الاسمية\* وانما بنيا عند حذف الصدر  
 لتأكيد شبهتهما بالحرف من جهة الاحتياج الى محذوف منوى  
 فشابهها الغايات ولذا بنيا على الضم نحو قوله تعالى ثم « لنز عن  
 من كل شعبة ايم اشد على الرحمن عتيا\* وينبغى ان يستثنى منها  
 ومن اسماء الاشارات تثنيتهما لان المختار عنده ككونها معربة  
 وبين وجهه فى الامتحان بان لفظ التثنية لما كان قياسا مطردا عاما  
 ازادوا ان يجعلوا كله على وتيرة واحدة من الاعراب ويدل  
 على هذا اعراب الجزء الاول من اثني عشر مع بناءه فى غيره كما سيجئ  
 (واسماء الافعال) بناؤها لمسابتها لمبنى الاصل اعنى الماضى والامر  
 فى المعنى او للفعل الذى الاصل فيه البناء لعدم موجب الاعراب  
 كاف بمعنى التضجر واوه بمعنى اتوجع واعراب المضارع عارض بسبب  
 المشابهة التامة المفقودة فيهما كذا فى الامتحان (وقد سبقت)  
 هذه المذكورات من المضمرات الى اسماء الافعال فلا حاجة الى ذكرها  
 (وما) اسم (كان على) وزن (فعال) حال كونه (مصدرا)  
 معرفة (كفجار) بمعنى الفجرة او الفجور (او صفة نحو يا فاسق)

وياخباث بمعنى يافاسقة وياخيثة (او علما للمؤنث نحو حذام) اسم امرأة \* قيل بناء هذه الثلاثة لمشابهتها في الزنة والمبالغة لفعال بمعنى الامر المشابه في المعنى لبنى الاصل \* ورده المصنف رح بان جهتي المشابهة مختلفان فلا يتبع قياس المساواة بخلاف ما ذكر في بناء المنادى المفرد المعرفة كما سيحكي \* فان قيل لم لم يعتبر العدل في جهة المشابهة كما اعتبر البعض \* قلت لان قياس المساواة لا يتبع باعتبار ما ايضا ولانه لم يرض به الرضى حيث قال ان كون اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل شيء لا دليل لهم عليه والاصل في كل معدول ان لا يخرج عن نوع المعدول عنه فكيف خرج الفعل عن الفعلية الى الاسمية انتهى \* اى بلا داع للمعدول عن هذا الاصل \* فلا يرد عليه ما اورده الفاضل العصام بان خروج فعال من الفعلية اليها كخروج ثلث ومثلث من التركيب الى الافراد اذ هو لداع كما لا يخفى \* ثم قال فان ادعى في هذه الثلاثة العدل المحقق فاللدليل عليه وثبوت الاصل لا يدل على العدل عنه لجواز ترادف لفظين في معنى لا يكون احدهما معدولا عن الآخر وان ادعى العدل المقدر لاضطرار وجودها مبنيات الى ذلك كما في منع صرف عمر فلا دليل على كون الاصل المحمول عليه معدولا كما عرفت وان قدر فيه ايضا فهو تكلف على تكلف (عند اهل الجواز) قيد للاخير وهو معرب عند بنى تميم الا ما في آخره راء فان اكثرهم يوافقون الجحازيين في بناءه لانهم احرص للمالة لاسيما في ذوات الراء والمصحح لها كسرة فالترموها \* وقيل لان الراء حرف مستقل لكونه في مخرجه كالمكرر فاختر فيه البناء لانه اخف اذ سلوك

(طريقة)



طريقة واحدة اسهل من سلوك طرائق مختلفة \* وقال المصنف رح  
وفيه ان هذا يقتضى اختيار الفتح وفيه انهما يقتضيان عدم  
انحصار سبب البناء فى مناسبة مبنى الاصل وان ضموا ما ذكره الحجازيون  
للفا ماذكروا لكفايته الا ان يقولوا هو ضعيف لا يبلغ درجة الايجاب  
الا ان يضم ما ذكرنا والحصر للاصل دون الضميمة (والاصوات  
وهو) اى الصوت فى عرف النحاة (كل لفظ حكى به صوت)  
اى لفظ غير موضوع للمعنى بدلالة تنكيره واختياره على اللفظ سواء  
كان للمحيوانات او الجمادات (كغاق) والحكاية اما بنفس المحكى  
عنه نحو قال زيد غاق او نخ او اخ واما بمشابهة نحو قال الغراب  
غاق او غاق صوت الغراب او قلت غاق قاصدا اصدار مايشابه  
صوت الغراب عن نفسك من غير تركيب \* وتخصيص الحكاية  
بآخر القسم الثانى وهم لشمولها للكل معنى وحكما والغرض الاصلى  
من النحو معرفة التراكيب فاخراج ما وقع فيها وادخال ما لم يقع غير  
معقول مع انه حينئذ لم تنحصر المبنيات فيما ذكر \* والتعليل بانه حينئذ  
اسم لاصوت بعد تسليم الاول مردود بان الصوت فى عرف النحاة  
نوع للاسم وهو المحكى وبهذا الاعتبار عدم اقسام الاسم وغير الكلمة  
وهو ما صوت للمحيوان او صدر عن طبع وبهذا الاعتبار لم يقل اسماء  
الاصوات والتعليل بانه حينئذ يصير القسمان قسما واحدا سهواً الثانى  
نفس ما صوت والداخل فى الاول حكاية \* ثم قالوا فى سبب بناء الاصوات  
الغير المحكية هو انتفاء التركيب وفيه انه مذهب مرجوح والمختار  
مذهب الزمخشري اى كون غير المركب معربا موقوفا ويدل عليه

جواز الساكنين في نحو زيد مع امتناعه في نحو ابن وفي المحكية كونها  
 حكاية عنها وقد عرفت ما فيه من جهتين والذي عندي انه  
 لما تعسر او تعذر الحكاية عن الصوت بنفسه قصدوا غاية المشابهة  
 فنعوا عن الاعراب لثلاث نقص \* وتحريك الاخر في نحو غاق في التركيب  
 بالكسر لامتناع الساكنين فاعرابها تقديرى ذكره في الامتحان  
 فعددهم هذا القسم من المبني ليس كما ينبغي (او صوت به للبهائم كنخ)  
 بفتح النون وكسر الخاء المعجمة او فتحها مع تشديدها او بسكونها  
 مع التخفيف لاناخة البعير \* قال بغض النحاة هذا القسم داخل في اسماء  
 الافعال وارتضاه الرضى وارى انه الحق لدخوله في حدها كذا  
 في الامتحان \* فلا وجه لعددهم هذا القسم قسما من المبني على حدة فذكره  
 هنا اقتداء بهم لانه مختاره \* وقال فيه ايضا بقى قسم ثالث للصوت  
 وهو لفظ غير موضوع صادر عن الانسان ودال على معنى بالطبع  
 كنخ عند الاغاب ووى للمتندم وآه للمتوجع و ٢ اخ للسعال وهذا القسم  
 ليس بكلمة وحكم آخره ما يقتضيه الطبع فاذا حكى دخل في القسم  
 الاول وقد سبق الكلام فيه ولو قال او صوت به للحيوان او صدر  
 عن طبع لكان اشمل وجعل ذكر البهائم وجعلها علة للتصويت على  
 سبيل التمثيل تكلف لا يرتكب في مقام التعريف كما لا يخفى على المتتبع  
 العارف (وبعض المركبات) اذ ليس كلهما من المبنيات فنه ما صار اسما  
 واحدا كعلبك وسيويه ومنه ما بقى على حاله كخمسة عشر فالمراد بناء  
 جزئيه وهما كلمتان (وهو) اي ذلك البعض (كل كلمتين) في الاصل  
 او في الحال فيشمل ستة اقسام (ليس احديهما عاملة في الاخرى)

(٢٥٠)

٢٥٠

٢٥٠

في الاصل سواء كانت الاولى ممالها اعراب او لا احتراز عن مثل تأبطشرا  
 ومثل عبدالله ومثل من زيد وان زيدا اعلاما اذ كل منها محكى اعرابه  
 تقديرى \* وينبغي ان يقول اسمين كما فيما سبق للاحتراز عن مثل النجم  
 والصعق وان يقول ولا معربتين قبل العلمية للاحتراز عن مثل زيد قائم  
 ومثل حيوان ناطق علمين لما مر بل لوقال كل اسمين ليس بينهما نسبة  
 لكان اصوب (جعلنا اسما واحدا) بان جعل مجموعهما علما ادا لاعلى  
 معنى واحد (فان كان الثانى صوتا بنيا) اى الجزآن اما الاول فلانه  
 ليس محلا للاعراب لكونه جزء حقيقيا من الاسم فلم يخرج الى سبب البناء  
 واما الثانى فلكونه مبنيا قبل التركيب \* وهذا سلوك مسلك الغير  
 والاقدم ان الصواب عنده انه ليس بمبنى قبل الحكاية وبعدها معرب  
 باعراب تقديرى (وكسر الثانى) عند الوصل لامتناع الساكنين  
 وكون الكسر اصلا فى التحريك (وقم الاول) للتحفة (نحو سيويه)  
 معناه قبل العلمية الراغب فى السيب وهو التفاح او الرأخ اياه اى الواحد  
 ربحه سمي به امام النحاة عمرو بن عثمان الشيرازى لكمال رغبته فيه  
 او لكثرة شه اياه (وان لم يكن) الثانى (صوتا بى الاول على الفتح)  
 لما مر (ان كان آخره حرفا صحيحا نحو بعلبك) اسم ٣ بلد بالشام مركب  
 من بعل وهو الزوج او الصم وبك صاحب هذا البلد من بك او زج  
 او من بك عنقها اى دقها (وحضرموت) اسم بلد وقبيلة وهما  
 اسمان فى الاصل جعل اسما واحدا (وعلى السكون ان كان آخره  
 حرف علة) لثقل الحركة عليها من حيث هى حركة وان كانت قمتة  
 (نحو معدى كرب واعرب الثانى) حال كونه (غير منصرف) للعلية

والتركيب\* ولا يخفى ان المغرب وغير المنصرف انما هما المجموع لا الثانى  
 فقط\* لكن لما كان الاعراب والمنع ظاهرين فيه وآخره آخر المجموع عبر  
 عنه بهما تاسما حوا وتجوزا (على اللغة الفصيحة) متعلق بالبناء والاعراب  
 معا\* اما على غيرهما فيعرب الاول تشبيها له بالمضاف حيث يسقط تنوينه  
 بالتركيب فيجرى الاعراب فيه لفظا او تقديرا على حسب العامل\* وقيل  
 يجوز فى مثل معدى كرب قتح الياء واسكانه فى نصبه ويعرب الثانى ايضا  
 تشبيها له بالمضاف اليه فى الصورة فيجرى مع منع الصرف على رأى  
 ان قدرانه اسم للمؤنث كما اذا قدر ان كرب اسم للكربة وبك اسم للبقعة\*  
 يقال هذا بعلبك ورأيت بعلبك ومررت بعلبك بالخر كات الثلث  
 فى اللام وفتح الكاف فى الاحوال الثلث ومع الصرف على رأى آخر  
 ان قدرانه اسم للمذكر كما اذا قدر ان كرب اسم للحزن وبك اسم للمكان  
 او صاحب البلد فيكسر الكاف فى الاحوال الثلث\* ويبنى الثانى ايضا  
 على رأى تشبيها له بخمسة عشر\* وجه عدم فصاحة هذه اللغة كونها  
 مبنية على تشبيه ما ليس باضافى بتركيب اضافى فى مجرد الصورة وجعل  
 كل من الجزئين الحقيقين كلمة باعتبار دلالة على المعنى فى الاصل  
 على ان التشبيه بخمسة عشر\* فى وقوع الثانى عقيب الاول غير صالح  
 للسببية للبناء\* اذ المضاف والمضاف اليه ايضا كذلك مع انهما غير  
 مبنيين وان قياس المساواة غير منتج فيه كما مر (وان لم يجعل) اى الكلمتان  
 (اسما واحدا ولكن تضمن الثانى حرفا) عاطفا او جاررا (فان لم تكن  
 الاولى لفظ اثنين بنيا) اى اللفظان او الجزآن قيل اما الاول فلو وقع  
 آخره فى وسط الكلمة الذى ليس محلا للاعراب واما الثانى فلتضمنه

(الحرف)

الحرف \* وقال المصنف رح وفيه انهما كلمتان بلا خلاف لدلالة جزء اللفظ على جزء المعنى وايضا يلزم عدم انحصار سبب البناء على ماسبق بيانه والذي عندي ان التضمن للجزئين معافلذا بنينا انتهى \* وسلك في هذه الرسالة مسلك الجمهور (على الفتح ان كان آخرهما حرفا صحيحا وعلى السكون ان كان آخرهما حرف علة) لمامر (نحو واحد عشر واحدى عشرة وثلاثة عشر وثلث عشرة وحادى عشر وحادية عشرة) وازائد عليها منتها (الى تسع عشرة وتسعة عشرة) يريد به مادون العشرين وفوق العشرة سواء اريد التعدد \* وهو القسم الاول او الواحد منه وهو الثانى والتضمن فى الاول ظاهر لا فى الثانى اذ ليس المعنى حادى وعشر \* فوجهه ان القياس ان يكون المفرد من المتعدد اسما على صيغة الفاعل مشتقا من ذلك المتعدد ولم تيسر ذلك فى احد عشر واخواته فاضطروا الى ان يوقعوا صورة اسم الفاعل على اول الجزئين ليوذن من اول الامر ان المراد المفرد من المتعدد لا العدد وعطف الثانى لفظا على تلك الصورة ومن حيث المعنى على العدد المشتق هى منه ثم حذف العاطف فى نحو حادى عشر وبقى فى نحو حادى وعشرون والمعنى واحد (ونحو هو) اى فلان (جارى بيت بيت) اى ملاصقا بيتى وبيته او بيت منه منته الى بيت منى او ملصق ببيت منى يعنى به الجار القريب (و) هو (بين بين) اى وقع بين هذا وبين ذاك \* يقال هذا الشئ بين بين اى بين الجيد وبين الردى اشابهذا الى ان هذا الحكم غير مختص بالعدد (وان كانت الاولى لفظ اثنين بنى) اللفظ (الثانى) لمامر من التضمن (واعرب الاول

وحذف نونه) قبل لما حذف العاطف كان على صورة المضاف فحذف  
 النون واعرب\* وفيه ان هذا منقوض بمثل خمسة عشر كما لا يخفى\* وقيل  
 اجراء لباب التثنية مجرى واحد وهم الذين يقولون باعراب هذان  
 والذان وان حذف النون للايجاز المطلوب وايناس المحذوف\* وقال  
 الفاضل العصام لان الجزء الثاني منزل منزلة نون اثنان فكما لا يبنى  
 اثنان مع النون لا يبنى مع ما هو بمنزلة ويدل عليه عدم جواز اثنى  
 عشرك وجواز ثلاثة عشرك (نحو جاءني اثنا عشر رجلا ورأيت  
 اثني عشر رجلا ومررت باثنى عشر رجلا وبعض الكنايات) لان  
 بعضها معرب كفلان وفلانة وهن وبعضها ليس من هذا الباب  
 كضمير الغائب\* انما لم يعرفها لانها على معناها الغوى وهوان يعبر  
 عن شيء معين بلفظ غير صريح في الدلالة عليه لغرض كالا بهام  
 على السامعين ونحوه غير انها بمعنى المكنى به (وهو) اى ذلك البعض  
 (كم) ويحىء لمعينين محتاجين الى التمييز تفرقوا بين تمييز هاءى الاعراب  
 تمييزا بينهما كما اشار اليه بقوله (يكون للاستفهام) عن العدد (فينصب  
 ما بعده على التمييز) جلا على ميم العدد الوسط فان خير الامور اوسطها  
 والجل على ميم احد الطرفين تحكم (نحو كم رجلا) يكون (للتجربة)  
 عن العدد سميت بها وان كانت لانشاء الكثير باعتبار ان متعلها خبر  
 تمييزا بينهما (بمعنى) الكثير فيضاف الى ما بعده نحو (كم رجل) اورجال  
 لانه نقيض رب او مثله فعمل عليه في التجربة فميز العدد المضاف بعضه  
 مفرد وبعضه مجموع فعمل عليهم ادعا للتحكم وبناء هالكونها موضوعا  
 وضع الحرف ولكون الاستفهامية متضمنة لمعنى الحرف وحل التجربة

(عليها)

عليها (وكذا) عطف على كم يكون (للعدد) وقد يحىء لغيره ايضا  
نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم الجمعة مثلا (ينصب ما بعده  
على التمييز) لئلا يفسر كم الاستفهامية وبناء هالكونها في الاصل اذا دخلت  
عليها كاف التشبيه فصار المجموع بمنزلة كلمة واحدة بمعنى كم فبقي ذا  
على اصل بنائها (نحو عندي كذا درهم) قال في الامتحان وينبغي  
ان يذكر كآين فانه مبني ايضا بمعنى كم الخيرية واصلها كاف التشبيه  
دخلت على اي فصار المجموع اسما واحدا مبنيا على السكون آخره نون  
ساكنة لاتنوين ولذا يكتب بالنون (وكيت وزيت) بحركات التاء  
ولا يستعملان الا مكررين بواو العطف يكونان (للحديث) اي للكناية  
غنه نحو قال كيت وكيت وكان من الامر زيت وزيت وبنيا لكونهما  
عبارتين عن الجملة التي عدت من مبني الاصل (والكلمات المتضمنة بمعنى  
ان او الاستفهام) كمن وما وغيرهما وجه البناء ظاهر (غير اي واية)  
فانهما معربان لمامر (وبعض الظروف) لان جيعها ليس بمبني  
والمراد به اسم الزمان والمكان لاما اعتبر فيه الظرفية لعدم صحته في مذ  
ومنذ كره الفاضل العصام لكنه خلاف المتبادر \* وقال المصنف رح  
ذكرهما لشبههما بالظرف في الدلالة على الزمان ثم المراد به اعم  
من كونه حقيقيا او حكما فيشتمل كيف الذي للحال والصفة واما  
ذكر الكاف وما عطف عليه فن قبيل ذكر الشيء في باب ما يناسبه  
(نحو امس) بني لتضمنه معنى حرف التعريف ولذا صار معرفة وعلى  
الكسر لاجتماع الساكنين وكونه اصلا في تحريك الساكن (وقط)  
بقم القاف وضم الطاء المشددة في اشهر اللغات وقد تخفف الطاء

المضمومة وقد تضم القاف اتباع الضمة الطاء وقد تسكن الطاء \* فهذه  
 خمس لغات كلها للوقت الماضي المنفى فعله مثل ما رأيته قط اى ابدأ  
 وبناء المخففة لكون وضعها وضع الحرف والمشددة للحمل عليها \*  
 وقيل لتضمن معنى الحرف لان معناها الى هذا الآن \* وقيل لشبهها  
 بالحرف لانها مثل لما في استغراق النفي (وعوض) بفتح العين وضم  
 الضاد في المشهور وقد جاء فتح الضاد وكسرها وهو للزمان المستقبل  
 المنفى فعله نحو لا اراه عوض اى ابدأ وبنائه على الضم لكونه مقطوعا  
 عن الاضافة كقبل بدليل اعرابه نحو عوض العائضين اى دهر  
 الداهرين والداهر ما يبقى على وجه الارض (ومذومند) وبنائها  
 لموافقتها اياهما حرفين ولكونهما مقطوعين عن الاضافة كقبل \*  
 ولذا بنى الثاني على الضم لاجتماع الساكنين وبنى الاول على السكون  
 لعدم اجتماعهما \* واذا لقي الساكن يضم آخره للاتباع اولاً لان اصله  
 منذ بدليل انه لو سمي به يصغر على منيد ويجمع على امانا تدبر \* فلما  
 احتجج الى التحريك عاد الى اصله نحو هذا اليوم \* قدمه على منذ لما مر \*  
 وقيل ان بناءه لكون وضعه وضع الحروف ومنذ محمول عليه \* وقال  
 الفاضل العصام ولو ثبت هذا لثبت ان منذ ليس اصلا له والا كيف  
 يكون اصلا في البناء سابقا عليه ولانه غالب في الاسم ومنذ في الحرف  
 على ما حكاه الزجاج عن النحاة لان الحذف لا يليق بالحروف ولا استبعاد  
 في ذلك كما لا يخفى على من له ادنى استعداد (واذا) بنى للزوم اضافته  
 الى الجملة وما اضيف اليها فهو في الحقيقة مضاف الى مضمونها وهو  
 غير مذكور صريحا فكأنه محذوف كما في الغايات ولم يبين على الضم



لان الالف لا يتحملة (واذ) بنى لامر ولكون وضعه وضع الحرف ولذا  
 بنى على السكون مع ان مقتضى العلة الاولى الضم (ولما) قال الفاضل  
 العصام في شرح التلخيص وهو لو قوع امر لو قوع غيره بحيث يكون  
 وقوع الثانى مع الاول معية المسبب مع المسبب المقتضى \* فيلزم من ذلك  
 اتحاد زمانهما وذهب ابن السراج وابو على وابن جنى وجاغة الى ان  
 الزمان مدلوله وانه ظرف بمعنى حين وردهم ابن خروف بصحة لما سلم  
 دخل الجنة \* واجيب بانه مبنى على المبالغة وقول سيويه انما يكون مثل لو  
 محتمل انه مثله فى المضى او فى عدم العمل او فى عدم الظرفية وقال ابن مالك  
 انه بمعنى اذ واستحسنه ابن هشام بانه يختص بالماضى وبالإضافة الى الجملة  
 قوى القول بالظرفية ولعل ميل المصنف رح الى ذلك حيث قرنه  
 معه \* وجه البناء مامر (ومتى) استفهما او شرطاً للزمان (وانى)  
 استفهما او شرطاً للمكان وجه البناء فيها تضمنهما اياهما (وايان)  
 استفهما للزمان (وكيف) استفهما للحال \* وجه البناء فيهما  
 تضمنهما اياه وان كان بعده اسم فهو خبر نحو كيف انت وان كان فعل  
 غير تام نحو فقال نحو كيف جئت (وحيث) للمكان المبهم ويضاف  
 الى الجملة اكثر يا \* وجه البناء فيه مامر فى اذا (ولدى) بالف مقصورة  
 قال الرضى لا وجه لبنائه لانه بمعنى عند وهو معرب بالاتفاق \* ثم قال الفه  
 يعامل معاملة الف على والى ثبت مع الظاهر ويتقلب ياء مع الضمير غالباً  
 وحكى سيويه عن قوم لداك وعلاك والاك ولا يضاف الى الضمير  
 مقصور لا اصل لالفه سوى هذه الثلاثة (ولدن) بفتح اللام وضم الدال  
 وسكون النون وهو اصل اللغات وقد يتصرف فيه بنقل الضمة الى القاء

فيدفع التقاء الساكتين بكسر النون وباسكان العين للتخفيف كما في عضد  
 فيدفع الالتقاء بفتحها او كسره او كسر النون او حذفه وهو ما اشار اليه  
 بقوله ( ولد ) بفتح اللام او ضمها وسكون الدال وربما يتصرف  
 فيه بحذف النون من غير تسكين الدال فيقال لد بفتح اللام وضم  
 الدال فهذه ثمانى لغات وعبارة المصنف رح تحتملها على ما لا يخفى  
 قال الفاضل العصام ولا يخفى ان الثلاثة الاخيرة مبنيات على السكون  
 لان آخرها النون الساكنة المحذوفة والمعتبرة في البناء حال الآخر  
 دون الوسط والقول بان الآخر فيهما منسى والمعتبر هو الدال مردود  
 بان المحذوف لعله لا ينسى نعم يصح ذلك في لد بضم الدال دون غيره  
 وان دفع التقاء الساكنين بحذف الحرف الصحيح لانظير له لكن  
 جرأهم على ذلك حذف النون في لد بلا علة انتهى \* قيل نيت لوضع  
 بعضها وضع الحرف وحل الباقي عليه \* ورده الرضى بان الواضع  
 انما يضع وضع الحرف ما كان يعرف انه يكون في التركيب مبنيا لمشايعته  
 للحرف فالوضع وضع الحرف لا يصلح ان يكون وجهها لبناء  
 والفاضل العصام بانه لا يجوز تفريع بناء الاصل على ما يحصل  
 بالتصريف فيه فان وجوده بعد بناءه كما هو الظاهر وقال الرضى  
 لاستزامها الابتداء الذى هو معنى من وقال الفاضل العصام والاقرب  
 ان يقال لتضمنه معنى من ويجعل دخول من تأكيذا فعلى هذا لا حاجة  
 الى تقدير من اذالم يذكر كما قدره الرضى ( والكاف ) الذى بمعنى مثل  
 نحو يصحكن عن كالبرد المنهم اى عن اسنان مثل البرد الذائب  
 لطافتها ( وعلى ) بمعنى فوق نحو من عليه ( وعن ) بمعنى الجانب

نحو من عن يميني (الاسمية) صفة للثلاثة الاخيرة والقرينة على اسميتها دخول حرف الجر عليها لامتناع دخولها على حرف الجر (وغير اللازم) من النوعين اربعة اقسام الاول (ما) ٢ اسم مطلقا (قطع عن الاضافة) بحذف المضاف اليه بلا عوض اذ لو عوض عنه فكأنه لم يقطع عنها فيعرب وهو في غير الظرف كثير نحو قوله تعالى « وكلا ضربناه الامثال » وفي الظرف قليل نحو قوله « وكنت قبلا » كاد اغص بالماء الفرات والمعنى في الحالتين واحد قال بعضهم المحذوف منوى في المبنى ومنسى في المعرب وقال الرضي الحق هو الاول (منويا فيه المضاف اليه) اذ لو كان منسيا كما في الظرف يعرب مع التنوين نحو رب بعد كان خيرا من قبل ولم يسمع المنسى في غيره (نحو قبل وبعده وتحت وفوق وقدام وامام وخلف ووراء) واسفل ودون ومن عل ومن علو ولا يقاس عليها ما بمعناها نحو يمين وشمال (ولا غير وليس غير وحسب) ووجه البناء في الجميع المشابهة بالحرف في الاحتياج الى المحذوف وعلى الضم جبرا للنقصان باقوى الحركات (والآن) عطف على ما\* ولو قدمه لكان اولي واظهر وجه البناء فيه شبهه بالحرف في عدم التصرف بنزع اللام وبالتثنية والجمع والتصغير او تضمنه معنى اسم الاشارة او حرف التعريف والظاهرة زائدة وعده من غيره اللازم مبنى على رأى من قال انه قد يعرب استدلالا بقوله « كأنهما ملأناه لم يتغيرا » والاصل من الآن حذف نون من وكسر نون الآن لدخول من عليه وردبان هذا ليس بقوى لاحتمال كون الكسر بناءيا الا ان الفتح اشهر واكثر وقال

ح  
اي  
نحو  
(الآن)

الداميني وفيه نظر لعل وجهه ان هذا الاحتمال انما يعتد به لو ثبت  
الكسر بدون حرف الجر ولم يثبت (و) الثاني (المنادى) وهو ما  
نودى بحرف النداء لفظا او تقدير انحو يازيد ونحو « يوسف اعرض  
عن هذا » فيشمل هذا مثل يا الله ويا سماء بلا تعسف بخلاف تعريف  
ابن الحاجب (المفرد) لا المضاف ولا المشابه به (المعرفة) قبل النداء  
او بعده (فانه مبنى على ما يرفع) ذلك المنادى في غير صورة النداء  
لفظا او تقدير او محلا (به) راجع الى ما الذى هو عبارة عن الحركة التى  
هى الضمة والحرف الشامل لالف التثنية وواو الجمع \* وانما بنى لوقوعه  
موقع الكاف الاسمية ومشايبته لها افراد وتعريفا في مثل ادعوك  
المشابهة لكاف الخطاب الحرفية لفظا ومعنى ذكره في الامتحان وهو  
المشهور واستبعده بعض الكمل بمنع المشابهة بانه لا تعريف في كاف  
الخطاب الحرفية والافراد لا يكتفى في المشابهة والا لبيت النكرة المفردة  
ثم قال والاشبه عندي ان بناءه لتضمنه معنى الامر كتنال واجب  
وانما لم يبين المضاف لمعارضة الاضافة سبب البناء وحل عليه  
شبه المضاف ولا المقول لغير معين لان الامر خطاب لمعين والمقول لغيره  
ليس بخطاب في الحقيقة فلا يناسب الامر وانما بنى على ما يرفع به  
للفرق بين حركتى المنادى المعرب حركة المبنى وحرفهما كذا  
في الرضى \* هذا هو الاصل لا يعدل عنه مالم يوجد للعدول عنه داع  
كما اشار اليه بقوله (ان لم يلحق بآخره الف الاستغاثية او التذبة) هذا  
الشرط انما يفيد في الواحد اذا لالف مادام الفانماض لضم ما قبله دون  
الثني والمجموع اذ هما مبنيان على ما يرفع به لحق بآخرهما الف او لا

(نحو)

نحو يازيد اياه ويازيدونه لانتفاء المناقاة حينئذ لوجود الفصل بينهما  
 بالنون يرشدك اليه الاقتصار على قوله وان لحق بآخره الف يبنى على الفتح  
 لان البناء على الفتح انما يتصور في الواحد دونهما ولذا اخص المثال  
 هناك به ولو غير لحق الالف بناءهما ايضا على ما يرفع به ليين حكمهما  
 ايضا\* ولك ان تريد بالآخر ما يراد به في تعريف الاعراب فحينئذ  
 لا يلحق بآخرهما الف بل لو لحق لحق بالنون وهو ليس بآخرهما على  
 هذا المعنى (ولا باوله لام) للاستغاثة او التعجب او التهديد اذ به  
 لا يبقى البناء فضلا عن كونه على ما يرفع به (نحو يازيد) مثال للمعرفة  
 قبل النداء والمبنى على الضم ولم يلحق بآخره الف ولا باوله لام  
 (ويا مسلمان) مثال للمعرفة بعده والمبنى على الالف بلا الف ولا لام  
 (ويا مسلمان) مثال للمعرفة بعده والمبنى على الواو بدونهما ويا هذا\*  
 وفي ايراد المثالين الاخيرين تنبيه على ان ليس المراد بالمفرد ما يقابل المثني  
 والمجموع بل ما يقابل المضاف ونشبهه ويرشدك اليه قوله (وان كان)  
 المنادى (مضافا او مشابهاه) اراد به ما اتصل به شئ من تمامه معمول  
 او نعت له جملة او ظرف او معطوف عليه على ان يكون اسم الشئ واحد  
 (او نكرة ينصب) على انه مفعول به اى يبقى على ما كان عليه من النصب  
 لفظا او تقديرا او محلا الذى هو الاصل لا يعدل عنه الى الضم وغيره  
 لعدم الداعي ولان الاضافة لكونها من خواص اسم ترجح جانب الاسمية  
 وتجعل المشابهة ضعيفة فلا يردان نصب المنادى تحصيل الحاصل اذ قبل  
 كونه منادى منصوب ايضا ولا انه ان اريد النصب لفظا او تقديرا يشكك  
 بمثل يايوم لا ينفع مال ولا بنون ويامثل ما ينفعى وياغير ما يضرنى مبني

على الفتح لان كلا منهما لم ينصب لفظا او تقديرا بل محلا مع انه مضاف  
 (بفعل مقدر) عند سيويه وهو الصحيح فاصل يا عبد الله ادعوا وانا دى  
 عبد الله حذف فعله انشاء حذفوا واجبا لدفع الليس بكونه خبرا ثم انيب  
 عنه حرف النداء ليدل عليه فيتا كذا لوجوب لامتناع الجمع بين النائب  
 والنوب وقيل لكثرة استعماله ولدلالة حرف النداء عليه وافادته فادته  
 (نحو يا عبد الله ويا خيرا من زيد) مثال لشبه المضاف ومان تمامة  
 معمول له ومثال مامن تمامة نعت له جملة او ظرف نحو يا حلما لا يعجل  
 ويا نخلة من ذات عرق بخلاف يا زيد الظريف ومثال مامن تمامة  
 معطوف عليه على ان يكونا اسمالشيء واحد نحو يا ثلثة وثلثين عددا  
 او علما بخلاف يا زيد وعرو (ويا رجلا) لغير معين بان اريد من يأتى  
 اى رجل كان (وان الحق باخره) اى آخر المنادى المفرد المعرفة  
 (الف) مذكور (بنى على الفتح) لاقتضائه فتح ماقبله (نحو يا زيدا  
 وان اتصل باوله لام) مذكور (يجب جره) لانها لام الجر للتخصيص  
 دلالة على انه مخصوص من بين امثاله بالدعاء وهذه اللام مفتوحة جلا  
 على لك ولو عطف بغير ٣ يا نحو يا الكهولة وللشباب تكسر فى المعطوف  
 ولا يستعمل فيها الاى الكونها اشهر وانما اعرب معها لضعف مشابهته  
 للحرف بدخوله خاصة الاسم (نحو يا زيد) فى مقام الاستغاثة والتعجب  
 او التهديد ولذا لم يذكروا المستغاث له لانه لو ذكر لم يحتمل اخويه ولما  
 لم يحز الحكم الا فى التوابع كلها بل فى بعضها ولم يحز فيما هو جاز فيه  
 مطلقا بل فى بعضه قيد عين التابع الجارى فيه هذا الحكم وصرح  
 بالقيد فيما هو محتاج اليه فقال (والبدل) من المنادى المبني على ما رفع به

(م. ٤)  
 ٤٠  
 ٤

(مطلقا)

مطلقا) والمعطوف) عليه) (الخالي عن اللام) اذا الحكم الآتى لا يجرى  
 في غيره) (حكمه) اى حكم كل واحد منهما) (حكم المنادى) المستقل  
 الذى باشره حرف النداء مطلقا وذلك لان البدل هو المقصود بالذكر  
 والاول كالتوطئة لذكره والمعطوف المخصوص منادى مستقل فى الحقيقة  
 ولا مانع من دخول حرف النداء عليه فكأنه باشر كلا منهما فالاول  
 (نحو يارب زيدا) فى المفرد المعرفة (و) الثانى نحو (يازيد  
 وعمرو) كذلك ونحو يازيدا وعمروا ويا عمرو فى المضاف ويازيد  
 طالعا جبلا او طالعا جبلا فى شبهه ويازيد رجلا صالحا او رجلا صالحا  
 فى النكرة\* وانما لم يتعرض هنا لبيان حكم غيرهما من التوابع كما تعرض  
 ابن الحاجب والبيضاوى لكونها كتوابع سائر المبني فى كونها تابعة لمحل  
 متبوعها دون لفظه\* وقولهم ترفع رجلا على لفظه ليس كما ينبغي اذ يلزم  
 ح ان لا يكون اعراب التابع من جنس اعراب المتبوع مع انه لا بد منه  
 والتعميم للحقيقى والحكمى جمع بين الحقيقة والمجاز والاشبه ان الرفع  
 فى العاقل مثلا فى مثل يازيد والعاقل ليس باعراب ولا بناء كالجرجوارى  
 صرح به فى الامتحان فلا وجه لتخصيص هذا البيان بمبحث المنادى المبني  
 كما لا يخفى على الذكى (وحرف النداء) مبتداء خبره مجموع (يا)  
 وما عطف عليه قدمه لكونه اشهر ولذا لا يستعمل فى الاستغاثة  
 والتعجب والندبة والتهديد الا هو وهو للبعد حقيقة كقولك يازيد  
 للبعد منك حقيقة او حكما كقول الداعى يا الله ويارب والله تعالى  
 وان كان اقرب الى كل شخص من جبل وريده لكن الداعى يستعمله  
 استقصار لنفسه واستبعاد الهام المدعو جل وعلا كذا قال الزمخشري

وقال ابن المنيران هذا دليل اقناعي لبرهاني فان الداعي يقول يا قريبا  
غير بعيد ويامن هو اقرب الينا من جبل الوريد فاين من الانتصاب  
منصب البعيد كذا في التسهيل وشرحه للدما ميني فظهر ان لا  
اختصاص له بالبعيد (وايا وهيا) هما البعيد قدمهما لمناسبتهما  
لِالوجوده فيهما وقدم الاول على الثاني لان الهزمة من اقصى الحلق  
والهاء مما بعده وآو آي بالمدهما للبعيد ايضا كما في التسهيل (واي)  
بالقصر للقريب وقيل للتوسط قدمه لمناسبته ليا في كونه على حرفين  
(والهزمة) للقريب (وآ) عده منها لان الحق عنده كون المندوب  
من المنادى كما صرح به في الامتحان وهو (مختص بالنديبة) لا يستعمل  
في غيرها بخلاف يافانه يعمها وغيرها كما سبق (و) الثالث (اسم لا) التي  
(لنفي الجنس اذا كان مفردا) اذ لو كان مضافا او شبهه لم يكن مبني  
بل يكون معربا منصوبا اذ الاضافة ترجع جانب الاسمية (نكرة متصلة  
بلا) اذ لو كان معرفة او مفصولا عنها لم يكن مبني ايضا بل يجب الرفع  
على الابتداء والتكرير حال كونهما (غير مكررة) اذ حكم المكرر سيجئ  
(نحو لارجل) في الدار ولارجلين فيها ولا مسلمين فيها ولا مسلمات\*  
وانما بنى لتضمنه معنى من الاستغراقية لانه جواب لهل من رجل مثلا  
وعلى ما ينصب به ليكون البناء على حركة او حرف استحقها النكرة  
في الاصل قبل البناء ذكره الرضى\* واقول هذا مخالف لما ذكره في المنادى  
من انه انما بنى على ما يرفع به للفرق الى آخره فلا بد من بيان الفرق حتى  
يتم الكلامان ولعله ان لا عامل ضعيف وقد يغزل عنه فجعلت حركة  
معمول المبني موافقا لعمله المحلى وهو النصب لتكون اشارة ومذكرا له

(ولا)



ولا يظن انه معزول بخلاف عامل المنادى فانه قوى لا ينزل اصلا  
فلا يظن به العزل حتى يحتاج الى التذكير هذا ما سنخ لخطر الابد الفقيه  
والعلم بالحقيقة عند العليم الخبير (و) الرابع (المضارع المتصل به  
نون جمع المؤنث) بنى به لكون الآخر بمنزلة الوسط وعلى السكون  
جلا على الماضى (او نون التأكيد) خفيفة او ثقيلة وانما بنى بها  
لكونها بمنزلة الجزء فلو دخل الاعراب قبلها يلزم دخوله وسط الكلمة  
ولو دخل عليها فهى كلمة اخرى فى الحقيقة \* وبنى على الضم فى جمع  
المذكر ليدل على الواو المحذوفة وعلى الكسر فى الواحدة الحاضرة  
ليدل على الياء المحذوفة وعلى الفتح فى غيرهما ذكره فى الامتحان \*  
وقال بعض الكمل بنى مع الثانى على الفتح ان لم يقع بينهما مرفوع  
بارز واما اذا وقع فالمضارع معرب تقديرا لوقوع الفصل بينهما  
بالضمير ونظر التحرير اذق وبالقبول احق لان هذا الفصل لا يضر  
كونها بمنزلة الجزء لانهم عدوا هذا الضمير جزءا من الفعل استدللا  
بسكون آخر مثل ضربنا حتى جعلوا النون بعده اعرابا مثال الاول  
(نحو يضربن) للغاية (وتضربن) للحاضرة (و) مثال الثانى  
(نحو هل يضربن) بفتح الباء او ضمها (وهل تضربن) بفتح الباء  
او ضمها او كسرها والنون فيهما خفيفة او ثقيلة (وهذه الالفاظ) من  
نحو قبل الى هنا (يجب بناؤها) ولا يجوز اعرابها عند وجود شروطها  
وان كان بناؤها غير لازم لانتفاء عند عدم احدها (واما جاز البناء  
فالظروف المضافة الى الجملة (و) الى (اذا) المضافة اليها (فانها) اى  
لظروف المذكورة (يجوز بناؤها) لا كتساها اياه من المضاف اليه  
بلا واسطة او بها (على الفتح) خلفته (نحو قوله تعالى هذا يوم ينفع

الصادقين صدقهم و) نحو (حينئذ ويومئذ) اى حين اذ كان كذا  
ويوم اذ كان كذا ولم يجب لعدم لزوم الاكتساب (وكذلك) في جواز البناء  
على الفتح للاكتساب والخفة (مثل وغير مع) الاضافة الى (ملو) الى  
(ان المصدريتين مع مدخولهما و) الى (ان) المشددة كذلك مثل قيامي مثل  
ما قام زيد وان يقوم وانك تقوم ونحو اقول غير ما تقول وان تقول وانك  
تقول (واسم لا) عطف على الظروف (المكررة) صفة لا (المتصل) بها  
(المفردة النكرة) صفات الاسم وقد سبق حكم اسم الغير المكررة والمفصول  
عنها والمضاف وشبهه والمعرفة (نحو لا حول) عن العvisة (ولا قوة)  
على الطاعة (الاب) هداية (الله) وعنايته (فانه) يجوز بناؤهما على  
الفتح على الاصل المذكور والعطف عطف مفرد او جملة بتقدير الخبر  
للاول (ورفعهما) على الابتداء ليطابق السؤال لانه جواب ابغير الله  
حول وقوة (وقم الاول) على الاصل المذكور (مع نصب الثانى)  
عطفاً على لفظ الاول او محله القريب منه نوالا عرابه (ورفعه) عطفاً على  
محله البعيد ولا زائدة فيهما وهو بالجر عطف على النصب (ورفع الاول)  
بالرفع على ان لا يعنى ليس او على الغاء العمل بالتكرير (مع فتح الثانى) على  
الاصل المذكور (وهذه) الوجوه (خسة اوجه) تجوز (فى) اسماء  
(امثاله) اى امثال لا حول ولا قوة الا بالله فى كون لا مكررة متصلا بها  
اسمها مفرد انكرة مثل لا رجل ولا امرأة فيها (وصفة اسم لا) عطف على  
الظروف او اسم لا (المبنى) صفة لا اسم لا احتراز عن المعرب فان صفته  
لا يجوز بناؤها اصلا بل تعرب قطعا (المفردة المتصلة به) اى الاسم  
صفتان للصفة احتراز بالاول عن المضافة فانه لا يجوز بناؤها اصلا  
نحو لا رجل حسن الوجه والثانى عن المفصلة مثل لا غلام فيها ظريف

(فانه)

فانه لا يجوز بناؤه اصل بل تعربان رفعا ونصبا (فانه يجوز بناؤها)  
 اى الصفة المذكورة (على الفتح) جلا على الموصوف للاتحاد  
 بين الاتصال وتوجه النفي اليها حقيقة فكان لا يابشرها (نحو لارجل  
 ظريف) بالفتح (و) يجوز (اعرابها رفعا) جلا على محله البعيد  
 (ونصبا) جلا على لفظه او محله القريب (نحو لارجل ظريف)  
 بالرفع (وظريفا) بالنصب واما معطوفه نكرة بلا تكرير لا يرفع  
 جلا على محله البعيد وينصب جلا على لفظه او محله القريب  
 ولا يجوز بناؤه لوجود القصل بالعاطف ولذا لم يتعرض له  
 لان كلامه في جائز البناء وانما لم يتعرض لحكم سائر  
 عن الاندلسى ان ماعداهما التوابع ايضا لانه  
 لانص عنهم فيها غير نقل كتايب المنادى \*  
 وقد وقع الفراغ من تسويد شرح اظهار  
 الامراء \* من ذلك العز القفار \*  
 على يد اضعف الورى الشيخ مصطفى  
 في الضحوة الكبرى \* من يوم  
 الاربعاء السابع والعشرين  
 من رمضان المبارك من  
 سنة خمس وثمانين  
 والف